

٢٠١٥.....٦٥٨

المبحث الثالث

العوامل المعنوية الرافعة والناصبة

- المطلب الأول : المضارعة أو المشابهة .
- المطلب الثاني : الإهمال .
- المطلب الثالث : الابتداء .
- المطلب الرابع : الخلاف .



المضارعة أو المشابهة

المطب الأول المضارعة أو المشابهة

المضارعة هي المشابهة^(١) ، يقال : ضارعته وشابهته ، وشاكلته ؛ إذا صرّت مثله، والأصل في المضارعة تقابل السّخلين على ضرع الشاة عند الرّضاع، يقال: تضارع السّخلان؛ إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقليل لكل مشتبهين: متضارعان، فهو مشتق من الضرع، لا من الرضع^(٢) ، وقيل: إن تسمية المضارع بهذا لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، فهو مأخوذ من قولهم: رجل ضرعٌ، أي ضعيف^(٣) .

وقد صرح بعض النحاة بإعماله في معمولات عديدة^(٤) ، وجعله آخرون ربطاً للظواهر النحوية بعضها ببعض، فلم يعملوه، وهذا مانجده في كثير من القضايا النحوية والصرفية، ولهذا جعل ابن السراج قسماً من المنصوبات مشبهاً بالمفعول^(٥) ، وحمل النحاة كثيراً من العوامل النحوية على الشبه، فأعملوها بالمشابهة، كإعمالهم (ما) الحجازية عمل (ليس) لما أشبهتها في النفي^(٦) ، والجزم (بالذي) تشبيهاً للموصول باسم الشرط^(٧) ، وإعمالهم الأفعال الناسخة، وأفعال المقاربة، والحروف الناسخة، والمشتقات. إذ عمل الحروف الناسخة والمشتقات لمشابهة الفعل، ولو بوجه^(٨) . قال ابن السراج: «كثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن

(١) ينظر: لسان العرب : (ضرع) ، وتلقين المتعلم من النحو : ١٢٦ .

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب : ٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/٧ ، والمحصل في شرح الفصول : ٤٥ .

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب : ٤٥ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٨١/٤ ، والطل في اصلاح الخلل : ١٤٥ ، والتبيين : ٤٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور:

٣٥٥/١ ، والمحصل في شرح الفصول : ٩٧ ، ٩٨ ، والبسيط : ١٦٢/١ ، ٥٤١ ، وتذكرة النحاة : ٧٠٧ ،

والهمع : ٢٥٤/٢ .

(٥) ينظر : الأصول : ٢١٢/١ .

(٦) ينظر: المقتضب : ٣٦٢/٢ ، والمسائل المنتورة : ٩٩ ، والخصائص : ١٦٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش:

١٠٨/١ .

(٧) ينظر: البحر المحيط : ٢١١/١ .

(٨) ينظر: الكتاب : ٩٥/١ ، والأصول : ٥٢/١ ، ٨٢ ، وشرح عيون الإعراب : ٩٤ ، والمقتصد : ٥٥٤،٥٥٣/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٠/١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩٤/٢ .

مثله في المعنى»^(١) ، ولهذا عملت أسماء جامدة ومبهمه للمشابهة بالفعل، فلولا هذه المشابهة لم تعمل هذه الأسماء، فآثر المشابهة واضح في العمل النحوي، وهو هنا كالشرط في العمل، كما اشتراطوا الإسناد في عمل الابتداء^(٢) ، أو عاملاً مساعداً كما أعملوا الابتداء والمبتدأ معاً^(٣) ، ومع اعتراف ابن السراج بأن المشابهة في الفعل المضارع كانت للإعراب، إلا أنه ذكر أنهم «كما أعربوا هذا - أي الفعل المضارع - أعملوا ذلك - أي المشتقات -»^(٤) .

وقد تحدث النحاة عن الشبه وآثره في النحو كثيراً؛ يقول أبو بشر: «وقد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً»^(٥) .

وقال ابن يعيش: «كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء، فيحملون عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى»^(٦) .

فالمشابهة ذات أثر في النحو، سواء كان من حيث العمل أو تعليل الظواهر.

(١) الأصول : ٨٢/١ .

(٢) ينظر : ص (٤٢٢) من هذا البحث .

(٣) ينظر : ص (٤٣٨) من هذا البحث .

(٤) الأصول : ٥٢/١ .

(٥) الكتاب لسيبويه : ١٨٢/١ ، وينظر : نفسه : ٢٧٨/٣ .

(٦) شرح المفصل : ١٠٨/٦ .

المسائل التي عمل فيها

أ - في حالة الرفع :

أولاً : في الأسماء :

١ - في رفع المبتدأ :

ذهب بعض النحاة إلى أن عامل الرفع في المبتدأ شَبَّهَهُ بالفاعل ^(١) ، ونسب هذا إلى المبرد ^(٢) ، وأبي إسحاق الزجاج ^(٣) ، وأبي القاسم الزجاجي ^(٤) .

واحتج هؤلاء بأن كل واحد منهما يطلب مايسند إليه، والمبتدأ مخبر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه ، كقولهم: قام زيد، فزيد: مسند إليه الفعل لا يستغنى عنه، وكذلك المبتدأ مسند إليه الخبر لا يستغنى عنه، ولا يستقل بالكلام ^(٥) .

واستدلوا أيضاً بقول سيبويه: إن المبتدأ يعمل فيما بعده ^(٦) ، حيث يقول: «المبتدأ يعمل فيما بعده ، كعمل الفعل فيما يكون بعده» ^(٧) ، وأن الاسم أول أحواله الابتداء ^(٨) ، ويقول المبرد في باب الفاعل: «إنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد» ^(٩) ؛ فالمبرد هنا يصرح بأن الفعل والفاعل جملة تحصل بها الفائدة، كما تحصل بالمبتدأ

(١) ينظر: في إصلاح الخلل: ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور:

٣٥٥/١ ، والبسيط: ١٦٢/١ ، ٥٤١ .

(٢) ينظر: في إصلاح الخلل: ١١٨ .

(٣) ينظر: في إصلاح الخلل: ١١٩ .

(٤) ينظر: الخلل في أصلح الخلل: ١٤٤ ، والبسيط: ١٦٢/١ ، ٥٤١ .

(٥) ينظر: في إصلاح الخلل: ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور:

٣٥٥/١ ، والبسيط: ١٦٢/١ ، ٥٤١ .

(٦) ينظر: في إصلاح الخلل: ١١٩ .

(٧) الكتاب لسبويه: ٨٧/٢ .

(٨) ينظر: الكتاب: ٢٣/١ .

(٩) المقتضب: ٨/١ .

والخبر، وتستقل كما يستقل، فحكمه أن يرفع كما رفع، لأن كلاً منهما لا يستقل عن الآخر، ولهذا الشبه نسب بعض النحاة إليه القول بأن العامل في المبتدأ شبيهه بالفاعل.

وفيما نسب إلى الزجاج هنا هو ما قيل عنه (ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار عنه) ، لأن الاسم لما كان له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ^(١) . وهذا أيضاً ينطبق على مقاله أبو القاسم السهيلي في رفع الفاعل^(٢) .
وقد اعترض على القول بهذا العامل^(٣) :

١ - بأن الشبه معنى، والمعاني لم يثبت لها العمل.

٢ - أن المبتدأ والخبر أصل، والفعل والفاعل فرع، وذلك لأن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر، لأن المبتدأ قبل الخبر، وأنه هو هو في المعنى، ولذلك كان المخبر عنه قبل الخبر، وليس كذلك الفعل والفاعل، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدّم على المخبر عنه، وهو الفاعل، فاللفظ لم يوافق المعنى، فإذا جعل المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان محمولاً على الفرع، والأصل لا يحمل على الفرع إلا نادراً، بل قال النحاة بأنه لا يسوّى بين الأصل والفرع^(٤) . وأن الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول^(٥) . والفرع دائماً أضعف من الأصل^(٦) .
وقد نسب الرضي^(٧) إلى الأخفش، وابن السراج أن المبتدأ والخبر أصلان في الرفع كالفاعل، وليسا بمحمولين في الرفع عليه؛ وردّ ما نسب إلى الخليل من القول بكونهما فرعين على الفاعل، أو أن المبتدأ أصل في رفع الفاعل، كما نسب إلى سيبويه.

(١) ينظر : ص (٢٩٦) من هذا البحث (ما في نفس المتكلم) .

(٢) ينظر: نتائج الفكر : ٤٠٦ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١، والهمع : ٢٥٤/٢ .

(٤) ينظر: الإنصاف : ٦٠/١ ، ٢٢٩ .

(٥) ينظر: الإنصاف: ٦٠/١ ، ٢٢٩ ، ٣٦٧ ، ٧١٦/٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف : ١٧٦/١ .

(٧) ينظر: شرح الكافية : ٢٣/١ .

وكان لاختلافهم في رتبة الفاعل والمبتدأ دور كبير في القول بالعامل هنا . فالقائلون بأن العامل في المبتدأ شبيهه بالفاعل يرون أن رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدأ، مستدلين بأن سببويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل، وماتعلق به قبل كلامه على المبتدأ والخبر، فكان الفاعل مشبه به، والمبتدأ مشبه، والمشبه به أصل للمشبهه ومقدم عليه منزلة ووجوداً^(١) .

ونُسب إلى أبي القاسم الزجاجي أنه تفسير لمعنى الابتداء ، لأن مضارعتة للفاعل ، من حيث إن المبتدأ لا بد له من خبر ، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه ، فكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، فلما ضارح المبتدأ الفاعل رفع ، وهذا هو معنى الابتداء الذي رفعه^(٢) .

ومما يمكن أن يستأنس به هؤلاء أن مرفوع الأفعال الناسخة لا يجوز حذفه اختصاراً أو اقتصاراً، وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى، فممنع حذفه هنا لأنه لما ارتفع بالفعل شابه الفاعل، والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه^(٣) ، وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً^(٣) .

وهذا على رأي ابن عصفور، أما جمهور النحاة فقالوا بحذف المبتدأ، كما في قولهم : ليس زيداً، ولا يكون بكرةً، ويكثر هذا في باب الاستثناء، ولا يقدر المرفوع بلا يكون ، وليس إلا بعضاً مضافاً إلى ضمير المستثنى منه، حتى لا يختلف اللفظ بهما، فيقال: جاغي القوم لا يكون زيداً، وأتوني ليس عمراً . والتقدير لا يكون بعضهم زيداً ، وليس بعضهم عمراً^(٤) .

وصرح النحاة بحذف اسم كان^(٥) ، ومن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٦) .

أما حذف الفاعل فواضح في باب نائب الفاعل .

(١) ينظر: في اصلاح الخلل : ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٧٠/١ ، والبسيط : ٢٥٩/١ ، ٢٦٠ .

(٢) ينظر: في اصلاح الخلل : ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩/١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣١١/٢ .

(٥) ينظر: الهمع : ١٠٣/٢ .

(٦) صحيح البخاري : كتاب النكاح .

٢ - في خبر المبتدأ :

ذهب بعض النحاة إلى أن الخبر ارتفع لمشابهة الفاعل^(١) ، لأن الفاعل مبني على ما قبله^(٢) ، ويستقل بالمبتدأ ، كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل^(٣) . ويردّ عليهم بمثل ما ردّ على القائلين بإعماله في المبتدأ .

٣ - في رفع كلمة (غدوة) :

شبه بعض النحاة كلمة (غدوة) بالفاعل فرفع في قولهم: لدن غدوة^(٤) .

٤ - في اسم كان :

نسب إلى الفراء القول بأن العامل في اسم كان هو شبهه بالفاعل^(٥) ، ومنع إعمال كان ، ومادام قد ثبت إعمال بعض النحاة للشبه في مرفوعات كثيرة فمن الجائز أن يكون صحيحاً هذا القول مع التحفظ في نسبه إلى الفراء .

٥ - في رفع الفاعل :

ذهب بعض النحاة إلى أن عامل الرفع في الفاعل شبهه بالمبتدأ^(٦) ، واحتجوا^(٧) بأنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، وأنه يستقل بفعله كاستقلال المبتدأ بخبره، وأن رتبة المبتدأ قبل الفاعل، مستدلين بقول سيبويه: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء»^(٨) . وردّ بأن^(٩) :

(١) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع : ١٤٨/٨ ، والبسيط : ٥٤١/٨ .

(٢) ينظر: البسيط : ٥٤١/٨ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢٣/٨ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٤ ، والإرتشاف : ٢٦٦/٢ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل : ١١٦ .

(٦) ينظر: في إصلاح الخلل : ١١٧ ، والهمع : ٢٥٤/٢ .

(٧) ينظر: المقتضب : ٨/٨ ، وفي إصلاح الخلل : ١١٧ ، ١١٨ ، والهمع : ٢٥٤/٢ .

(٨) الكتاب لسيبويه : ٢٣/٨ .

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٥/٨ ، والهمع : ٢٥٤/٢ .

١ - الشبه معنى، والمعاني لم يثبت لها عمل في الأسماء.

٢ - النحاة اختلفوا في أيهما الأصل، ومادام تطرق الاحتمال إلى أيهما الأصل فإنه يبطل القول بأصلية أحدهما على الآخر، ولذا ردُّ الرضي^(١) على من نسب إلى سيويوه جعله المبتدأ أصلاً للفاعل في الرفع . ويترتب على هذا أيهما أقدم رتبة^(٢) .

والحقيقة أن منشأ الخلاف هنا راجع إلى أيهما أقدم رتبة ؟ وأيهما الأصل ؟

ثانياً : في الأفعال :

في رفع الفعل المضارع :

ذهب بعض النحاة إلى أن الفعل المضارع رفع بنفس المضارعة^(٣) ، وقد نُسب القول بهذا العامل إلى ثعلب^(٤) ، والزجاج^(٥) ، ويظهر من كلام المبرد «فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعتها الأسماء، ووقوعها مواقعها»^(٦) ، ويرجع هذا - والله أعلم - إلى أن الكوفيين يرون أن الفعل المضارع معرب بالأصالة، وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه، ودخول الأوقات الطويلة المتصلة المدة^(٧) ، كما في قولهم: يقوم زيد، إذ يحتمل معنى قائم فأشبهه الاسم كما يقولون: «فلان يطيع الله فيقع على زمان متصل، ويطول إلى انقضاء الفاعل، فهو كالاسم الذي يلزم المسمى ولا يزايله.»^(٨)

(١) ينظر: شرح الكافية : ٢٣/١ .

(٢) ينظر: ص (٣٨٤) من البحث (في عمل المبتدأ).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٢٤٦/٢، ٣٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٧، وتذكرة النحاة: ٤٣٨، والتذييل والتكميل (ميكروفيلم مركز البحث العلمي برقم ٧٦): ١٢، ١٣، وتوضيح المقاصد : ١٧٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢، والهمع : ٢٧٤/٢، والأشباه والنظائر: ٢٩٢/١، وينظر: ص(٠) من البحث (السبب الموجب للإعراب).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (ميكروفيلم مركز البحث العلمي برقم ٧٦) : ١٢، ١٣، وتوضيح المقاصد : ١٧٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢، والأشباه والنظائر: ٢٩٢/١، والهمع: ٢٧٤/٢ .

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢ .

(٦) المقتضب: ٨١/٤ .

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٠، والإنصاف : ٥٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٢٧/٢ .

(٧) الإيضاح في علل النحو: ٨٠ .

وقد اختلف النحاة في هذه المشابهة^(١)، من أي وجه تكون، والراجح أنها من جهات عدة:

أ - مشابهة في المعنى :

الفعل والاسم كل منهما يقبل الشيعوع والخصوص، فالفعل (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت: (سوف يذهب)، اخصت بالاستقبال، وكذلك في الاسم تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: (الرجل) اخصت بدخول أداة التعريف بعد شيعوعه، كما يتبادر «الوهم فيه عند التجرد من القرائن إلى الحال»^(٢).

ب - مشابهة في الاستعمال :

وذلك لوقوعه موقع الاسم وأدائه معانيه، كما بُني الاسم لوقوعه موقع الحرف، ويقع كل منهما صفة لنكرة كقولهم: جاغي رجل ضارب أو يضرب، وكذلك دخول لام الابتداء عليهما نحو: إن زيداً لضارب أو ليضرب.

وقد ذكر ابن إياز أن هذا فاسد، لأن الماضي يقع موقع الاسم أيضاً كقولك: مررت برجل قام، والتقدير: مررت برجل قائم، وهو مع ذلك مبني .

وأما دخول اللام فلا يصح أيضاً أن يكون من وجوه المشابهة، لأنه لم يدخل الفعل إلا بعد المشابهة، ولولا وجودها لما حَسُن دخولها.

ج - مشابهة في اللفظ :

وذلك بكونه على وزن اسم الفاعل في عدة حروفه وحركاته وسكناته، كقولهم: يضرب، وضارب، وهذا الاعتبار عروضي، فالمراد مقابلة حركة بحركة وإن اختلفتا، كقولهم في قاعد ويقعد، فاعل ويفعل، فعين (قاعد) مكسورة، وعين (يقعد) مضمومة.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧، وشرح السيرافي على الكتاب: ٧٣/١، ٧٤، والمسائل البغداديات: ١٠٨، ١٠٣، وشرح الكتاب للرماني: ١١٢/١، ١١٣، ولغ الأدلة: ١٠٧، والإنصاف: ٥٤٩/٢، والفصول الخمسون: ١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٥١٣/٢، والمحصل في شرح الفصول: ورقة ٤٥، ٤٦، ولباب الإعراب: ٥٠٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٢٧/٢، والاقتراح في أصول النحو: ٢٩١، ونتائج الأفكار لشرح اظهار الأسرار: ٩٠، ٩٣، وينظر: بعض الأوجه الأخرى في: الإيضاح في علل النحو: ٨٢.

(٢) لباب الإعراب: ٥٠٢.

والاعتبار هنا بالأصل كما في يَشَدُّ وشادُّ، أصلها يشدد شادد، ويقوم أصلها يَقُومُ بواو مضمومة، ثم نقلت الضمة إلى القاف.

وبعضهم زاد إلحاق الواو والنون، والأكف والنون، والياء والنون كما في قولهم: يضربون، ضاربون.

ويرى أبو القاسم السهيلي أن ما علل به النحويون من علل في مضارعة الفعل للاسم كلها علل واهية^(١).

وقد نقل أبو حيان أن ثعلباً توهم أن مذهب سيبويه رفع الفعل المضارع لمضارعة الاسم، والحقيقة أنه لم يعرف مذهب سيبويه، كما نقل أبو حيان^(٢).

ويرد على القول بهذا العامل :

١ - بأن الشبه معنى، والمعاني لم يثبت لها العمل^(٣).

٢ - أن المشابهة للاسم في هذه الأشياء كانت في الإعراب عامة، وليست سبباً في الرفع بخاصة، فالمشابهة اقتضت الإعراب فقط^(٤)، ولا بد للرفع من عامل، إذ الرفع ليس مقتضياً للمضارعة.

٣ - أن المضارعة والسبب الموجب للإعراب شيء واحد عبّر عنه بلفظين^(٥).

وهذا الرأي، وقولهم بأن الرفع له السبب الموجب للإعراب، سواء عبر عنهما بلفظين وسواء كانا شيئاً واحداً أو شيئين، فإن المترتب على ذلك هو الإعراب والقبول للتأثير للعوامل، وليس الرفع مقتضى لهما، ولا بد لذلك من عامل. وبهذا كان يقول أبو حيان^(٥).

(١) ينظر: نتائج الفكر: ١٤٤.

(٢) ينظر: تذكرة النحاة: ٤٣٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: رقم (٧٦): ١٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٤/١، ٢٠، والأصول: ١٤٦/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٤٦/٢، ٣٤٧، والإرشاد إلى علم

الإعراب: ٩٥، والتذييل والتكميل: برقم (٧٦): ١٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: برقم (٧٦): ١٣.

وخلص القول :

إن معنى المضارعة المنسوب إعماله إلى ثعلب أو الزجاج، ليس واضحاً، فإن كان المقصود أن مضارعة الفعل للاسم في توارد المعاني المختلفة والأوقات الطويلة المتصلة المدة بحيث «تكون ماضية، ومستقبلية، وموجبة، ومنفية، ومجازى بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب، والمتكلم، والغائب، والذكر والأنثى»^(١).

وهذا ما قاله الكوفيون، ووضحه الرضي بقوله: «إنه يتوارد عليه - أي الفعل المضارع - المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك، فيتعين المضارع تبعاً لتعيينه، وذلك نحو قولك: لا تضرب؛ رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف؛ وجزمه على كونها للعطف، ونحو قولك: ما بالله حاجة فيظلمك نصب (يظلم) دليل على كون الفاء للسببية، ورفعها على كونها للعطف ونحو: ليضرب؛ جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه على كونها لام كي أو لام الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول...»^(٢).

فهذه الحروف المقترنة بالأفعال متشابهة لفظاً، ولكن الإعراب هو الذي يفرق بين المعاني التي تؤديها. وبهذا التفسير نظر الكوفيون إلى المعاني الدقيقة الناتجة عن أداء الفعل مع اقترانه بالأدوات في التركيب.

وإذا كانت المضارعة السابقة عامل الرفع في الفعل المضارع فإن هذا يكون بناءً على اعتبار أن الفعل إذا لم يسبق بناصب أو جازم، أي يكون مجرداً من التأثيرات اللفظية، فإنه يكون على أول أحواله كالاسم، وأول هذه الأحوال وأقواها الرفع، وبهذا كان مرفوعاً، وهذا قريب مما قاله

(١) الإيضاح في علل النحو: ٨١.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٢٧/٢، وينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٥/١، ١٢٦.

البصر يون من ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم، لأننا إذا قلنا بأن معنى المضارعة هنا مضارعة للاسم في توارد المعاني المختلفة كان واقعاً «في أقوى مراتب المضارعة، وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده إلى تقدير الاسمية، فبهذا اقتضى له استحقاق أقوى وجوه الإعراب وهو الرفع...»^(١) ولهذا رأينا من ينسبه إلى الزجاج من البصريين. والذي نسبه إلى الزجاج علّه استنبط ذلك من كلامه استنباطاً، ولم يكن تصريحاً.

ويلاحظ أن بعض النحاة يجعل علة الإعراب عاملاً، كما هنا.

ب - في حالة النصب :

لقد جعل بعض النحاة قسماً من المنصوبات، مما يُنصب على التشبيه بالمفعول به دون أن يكون عامل النصب المشابهة^(٢)، في حين صرح آخرون بإعمال المشابهة النصب في بعض هذه المعمولات^(٣)، ويتسامح بعضهم فيجعل بعض المنصوبات منصوباً على التشبيه بالمفعول به، كما فعلوا في الظروف التي لا يتعدى إليها الفعل إلا بواسطة حرف الجر، كقولهم: دخلت البيت، وسكنت الدار^(٤).

ولهذا نقول: إن المشابهة في مثل هذا تكون عاملاً عند القائلين بعملها، ومن باب التوسع والتسامح عند الآخرين.

ولهذا أيضاً سوف أقصر حديثي فيما صرح النحاة فيه بإعمالها، مع أن هناك مواضع كثيرة يصح إعمال المشابهة فيها، ولهذا قال ابن أبي الربيع: إن «النصب على التشبيه بالمفعول به يكون في ثلاثة أشياء في الصفات التي تثنى وتجمع، وتؤنث، وليست باسم فاعل ولا اسم مفعول، ولا أمثلة المبالغة نحو: حسن، وشديد، وكريم وفي اسم الفاعل نحو: مررت برجل قائم الأب، ... وفي اسم المفعول نحو: مررت برجل معروف النسب»^(٥)، وكذلك أمثلة المبالغة نحو: مررت برجل طهور الماء. والأصل : مررت برجل طهور ماؤه .

(١) لياح الإعراب: ٥٠٢.

(٢) ينظر: الأصول: ٢١٢/١ وما بعدها، والبسيط: ٤٦٨.

(٣) ينظر ص (٣٩٣، ٣٩٥) من البحث (المستثنى، التمييز).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥/٢، والبسيط: ٤٩٤، وتذكرة النحاة: ٢٣٧، ٢٣٨.

(٥) البسيط: ١٠٨٢.

وقد جعل بعض النحاة التشبيه بالمفعول به مع الفعل، واستدلوا بما روي «وهي كانت امرأة تهراقُ الدماء»^(١) والأصل: كانت امرأة تهراق دماؤها، فنقل الضمير إلى الفعل كما نقل في اسم الفاعل والمفعول، فصار الضمير مرفوعاً بالفعل، وبهذا أخذ مرفوعه، وطلب بعد ذلك محلاً، فأشبهه الفعل المتعدي، فقالوا: تهراق الدماء، كما قالوا: يضرب الرجل الابن^(٢).

وقد قصر بعض النحاة ذلك على السماع، وخرج الحديث بأن الأصل: تهراق بالدماء^(٢).

المسائل التي أعمل فيها نصباً

١ - في المستثنى :

صرح بعض النحاة بعمل المشابهة للمفعول به في نصب المستثنى ، ونسب ذلك إلى الكسائي في أحد قولين^(٣) . وقد جعلها ابن أبي الربيع مشابهة للمفعول معه^(٤) . والمشابهة التي عناها الكسائي كونه خارجاً من الوصف كالمفعول به^(٥) ، وقد أعمل الخروج في نصب المستثنى، والمفعول به^(٦) .

وهنا نلاحظ أن النحاة نقلوا عنه إعمال المشابهة هنا مع أن العامل عنده هنا الخروج، وهو يشبه خروج المستثنى من الوصف بخروج المفعول به من الوصف، ففهم بعض النحاة أن العامل عنده هنا النصب بمشابهة المفعول به في الخروج من الوصف فنسبوا إليه هذا العامل. مع أن الإمام الشاطبي نسب القول بالخلاف إلى الكوفيين ، وذكر أنه حكى عن الكسائي^(٧) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٣٢٠/٦، وينظر: البسيط: ١٠٨٣.

(٢) ينظر: البسيط: ١٠٨٤.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٦٧، والإنصاف: ٢٦١/١، والتبيين: ٤٠٠، والإرشاد إلى علم الإعراب: ٢٥٧، وتذكرة النحاة: ٧٠٧، ويفهم من كلام الشاطبي في المقاصد الشافية: ٣٤٩/١.

(٤) ينظر: البسيط: ٤٦٨.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٦٧.

(٦) ينظر: تلقين المتعلم من النحو: ١٦٣، وشرح عيون الإعراب: ١٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢، والجنى الداني: ٥١٧، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/١، والهمع: ٢٥٣/٣، وينظر: ص (٥٠١، ٤٩٤) من هذا البحث (الخلاف، المفعول به، المستثنى).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٤٩/١.

وقد علل بعض النحاة وجه المشابهة بينهما أن كلاً منهما يأتي بعد تمام الكلام فضلة،
وموقعه من الجملة في الآخر^(١).

أما وجه المشابهة بينه وبين المفعول معه^{نحو} أن الفعل لا يتعدى إلى المفعول معه إلا بواسطة
الواو فكذلك ههنا بواسطة (إلا)^(١).

وقد ذكر أبو البركات الأنباري أن هذا «قريب من قول البصريين»^(٢)، وقد جعله أبو البقاء
العكبري معنى لقول البصريين^(٣)، الذي يرى أن المنصوب بعد (إلا) في الاستثناء منصوب بالفعل
المتقدم بواسطة (إلا)^(٤).

وإذا كان الكسائي هنا أعمل المشابهة فقد سبق أن أعملها بعض النحاة في معمولات
أخرى، وهذا فيما يبدو أنه فهم لبعض النحاة استنبطوه من تفسيرات النحاة، وجعلوه عاملاً.
وقد جعل الرضي النصب في كلمة (غير) بسبب مشابقتها للظروف المبهمة^(٥)، وذلك كما
في قول أبي قيس بن الأسلت: ^(٦)

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال

وإعمال الشبه على رأي القائلين بإعمالها فيها جائز لأن «الأسماء المبهمة تعمل فيها
عوامل لا تعمل في المخصوصة»^(٧).

ويمكن الرد على القائلين بهذا العامل، كما ردوا به في إعمال الرفع من أن الشبه معنى،
والمعاني لم يثبت لها العمل^(٨).

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٢.

(٢) الإنصاف: ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: التبيين: ٤٠١.

(٤) ينظر: التبيين: ٣٩٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٢٤٦/١.

(٦) في ديوانه: ٨٥.

(٧) الحجة في علل القراءات للفارسي: ١١٨/١.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١، والهمع: ٢٥٤/٢.

وقد بين الرضي أن النصب في المستثنى على الأصل، وليس بمحمول على المفعول كما ذهب إليه بعض النحاة^(١).

٣ - في التمييز :

جاء في معاني القرآن للأخفش^(٢) أن التمييز نصب تشبيهاً بالمفعول بعد الفاعل، وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾^(٣). قال: « فانتصابه كانتصاب «ك مثله عبداً»، لأنك قد جعلت (وسعت) ل(كل شيء) وهو مفعول به والفاعل التاء، وجئت بـ(الرحمة، والعلم) تفسيراً قد شغل عنها الفعل كما شغل (المثل) بالهاء، فلذلك نصبته تشبيهاً بالمفعول بعد الفاعل»^(٤).

وذكر أبو البقاء العكبري وابن إياز أيضاً أن نصبه كنصب المستثنى على التشبيه بالمفعول على رأي الكسائي^(٥)، ونصاً على كونه كراي الكسائي، وكما رأينا رأي الكسائي - فيما نسب إليه - صريحاً في عمل المشابهة، فكذلك يكون هنا أيضاً العامل المشابهة. ورد بأن الشبه معنى، والمعاني لم يثبت لها العمل^(٦).

وأن النصب في التمييز أصل، وليس بمحمول على المفعول. كما ذهب بعض النحاة إليه^(٧). وفي الاسم المنصوب بعد ألقاظ العقود لا يكون عامل النصب إلا الشبه، سواء كان عاملاً منفرداً أو مركباً مع لفظ العدد، ولهذا يقول الصيمري «واعلم أن (عشرين) قد جعل بمنزلة (ضاربين) في أنه تحذف نونه، وتضاف، كما تحذف نون (ضاربين) وتضاف في قولك: ضاربو

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣/٨.

(٢) وهو سعيد بن مسعدة.

(٣) سورة غافر: الآية: ٧.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ٦٧٥/٢.

(٥) ينظر: التبيين: ٤٠٠، والمحصل في شرح الفصول: ٩٧، ٩٨.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١، والهمع: ٢٥٤/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣/٨.

زيد، وإذا أثبت النون نصبت، فتنقول : ضاربون زيداً، فشبهت (عشرون) وما أشبهها من الأعداد إلى تسعة وتسعين بضاربين وما أشبهه»^(١).

٣ - في الظرف :

كثر حديث النحاة حول الاسم المنصوب من ظرف الزمان والمكان بعد الفعل القاصر مما لم تتوفر فيه شروط النصب على الظرفية، فجعله بعضهم منصوباً على السعة، أو على نزع الخافض، أو على التشبيه بالمفعول به^(٢). وقد جعل الخصري التشبيه بالمفعول به غير إجراء القاصر مجرى المتعدي، وذلك لأن ابن عقيل ذكره معه، ولو كان نفسه لما ذكرهما معاً^(٣).

٤ - في خبر كان :

نسب إلى الفراء أن عامل النصب في خبر كان هو الشبه بالحال فكان زيد ضاحكاً مشبه عنده بجاء زيد ضاحكاً^(٤). واستدل على ذلك :

- ١ - بمجيء الجار والمجرور، والظرف خبراً، وكذلك في الحال، أما المفعول فلا تأتي فيه هكذا.
 - ٢ - وعدم حسن وقوع الماضي خبراً إلا مع قد كحاله حالاً.
 - ٣ - وعدم الكناية عن المفعول به في ضربت زيداً بفعلت به، بل الكناية في باب كان بقولهم: كان زيد كذا، كما يكنى عن الحال بجاء زيد كذا.
- وقد ردَّ عليه^(٥) :

- ١ - بوقوع الجمل في موضع المفعول والحال، كقلت زيد قائم، وجاء زيد يضحك، والمجرور مررت بزيد، والظرف متسعاً فيه.

(١) التبصرة والتذكرة: ٣١٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥/٢، والبسيط: ٤٩٤، وتذكرة النحاة: ٢٣٧، ٢٣٨، وص (٣٦٤) من هذا البحث.

(٣) ينظر: حاشية الخصري: ٢٩٠/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١١٦، ونتائج التحصيل: ١١٣٣/٣.

(٥) ينظر: نتائج التحصيل: ١١٣٣/٣.

٢ - ورود الماضي خبراً لها، ولو سلم ما قال، فليس الداعي مضارعة الحال، بل كون الناسخ إن كان ماضياً لم يكن للإتيان به كبير فائدة، لفهم المضي من الخبر، فإن جيء بعد حسن، لتقريبهما إياه من الحال.

٣ - وقوله في الكناية مردود لأنه يكتفى عن المفعول في باب القول بكذا، يقول القائل: قال زيد عمرو قائم. فتقول أنت: قال زيد كذا.

ويؤيد كلام سيبويه ومن معه ورود الخبر مضمراً، ومعرفة كالمفعول، والحال لا يضمّر ولا يعرف، ويكون المفعول جامداً غير مستغنى عنه، والحال مشتقة، ومستغنى عنها.

المطلب الثاني

الإهمال ، أو عدم العاقل

المطلب الثاني

الإهمال ، أو عدم العامل

ذكر النحاة أنه لا يوجد معمول من غير عامل^(١) ، وقد قررنا أن العامل النحوي أمانة وعلامة وسبب يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب، فلا نستطيع تصور هذه المعاني من غير مقوم لها^(٢) ، وإذا كان الأمر كذلك فلا سبيل إلى القول بوجود معمول من غير عامل، إلا أننا وجدنا من النحاة من يصرح بوجود معمولات لا عامل لها، ووجود الأثر من غير مؤثر، وإذا كانت الحركات الإعرابية دلالة على اختلاف المعاني^(٣) ، وليست وليدة العوامل، إلا أن تقوم هذه المعاني يكون عن طريق العوامل، لذا فالأصل في معمولات أن يكون لها عوامل لفظية مصرح بها في الكلام، فلا يلجأ إلى العامل المعنوي إلا عندما يعوز العامل اللفظي، ولا يذهب إلى التقدير إلا عندما تقتضي الحاجة ذلك، وقد وضع هذا الأصل الرضي في رد مذهب الأخفش القائل بأن العامل في الصفة، والتوكيد، وعطف البيان معنوي، وهو التبعية. قال: «وجعله معنوياً - كما ذهب إليه الأخفش - خلاف الظاهر، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه.»^(٤)

وقال في رد ماذهب إليه بعضهم من أن العامل في هذه الثلاثة مقدر من جنس الأول: «...وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً، فلا يصر إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي»^(٥) . وقد تمسك البصريون بهذا ولم يلجئوا إليه إلا في أول حالات الكلام كرفع المبتدأ، والفعل المضارع، وما عداها من عوامل كان لها من الأسباب ما يؤيد إعمالها وهي قليلة جداً. وأما الكوفيون فقد كثرت عندهم العوامل المعنوية نتيجة إعمالهم للمعاني المقتضية

للإعراب، وإذا كان القول بالعامل المعنوي أو المقدر خلاف الأصل، فكيف بعدم العامل؟

(١) ينظر: تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب: ١٩٨، ٢٠٢.

(٢) ينظر: تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب: ١٨٤، وص (١٢) من هذا البحث.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٩.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٢٩٩/١، ٣٠٠.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٢٩٩/١، ٣٠٠.

لقد نُسب إلى الأعم الشنتمري القول بعامل الإهمال من العوامل في الرفع^(١) ، ففي قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٢) قال أبوحيان «ذهب الأعم إلى أن (إبراهيم) ارتفع بالإهمال من العوامل لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، إذ القول لا يؤثر إلا في المفرد المتضمن لمعنى الجملة فبقى مهملاً، والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو قولهم: واحدٌ، واثنان، إذا عدّوا ولم يدخلوا عاملاً لا في اللفظ ولا في التقدير، وعطفوا بعض أسماء العدد على بعض»^(٣). «وكان التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة»^(٤). وابن جني يقول: إن التركيب يحدث حركة ليست بأقوى مما يحدثه العامل^(٥) ، وإذا عرفنا هذا فإن ابن عصفور قال به أيضاً، ولكنه لم يسمه الإهمال كما نُسب إلى الأعم^(٦).

والقول بعامل الإهمال في رفع (إبراهيم) من الآية السابقة، مع أنها منادى حذف منه حرف النداء، أي يا إبراهيم، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي يقال له أنت إبراهيم^(٧). وهذا يتفق مع مانسبه الرضي إلى الكسائي في رفع ونصب المنادى المفرد المعرفة «فهو عنده - أي الكسائي - مرفوع أو منصوب بلا عامل»^(٨)، وحجته في ذلك أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى، فتعين أن يكون معرباً، وقد اختير فيه الرفع رغم وجود العامل الذي يرفعه، لتعذر الوجهين الآخرين، إذ الجر يشبهه بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، والنصب يشابه غير المنصرف فلم يكن إلا الرفع مع عدم التتوين للفرقة بينه وبين مرفوع بعامل رافع.

(١) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٥/٢، والبحر المحيط : ٣٠٢/٦، والهمع : ٢٧٤/٢، ٢٧٥، ونتائج التحصيل:

٩٣٧/٣، وشفاء العليل: ٩١٧/٢.

(٢) سورة الأنبياء: الآية : ٦٠.

(٣) البحر المحيط : ٣٠٢/٦، والهمع : ٢٧٥/٢.

(٤) الهمع : ٢٧٥/٢.

(٥) ينظر: الخصائص : ١٣١/١.

(٦) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٥١/١، والهمع : ٢٧٥/٢.

(٧) ينظر: الهمع : ٢٧٥/٢.

(٨) شرح الكافية للرضي: ١٣٢/١، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٦٤.

وأما النصب في المضاف فكان بسبب طوله ، وكثرة المنصوبات في كلام العرب ^(١) ، وفي كلام ابن عصفور وأبي حيان، ما يشعر بأن الإهمال من العوامل هو نفسه عدم العامل، وعلى هذا رأيت أن أتحدثَ عنهما تحت مسمى واحد.

رأي النحاة في حركة المهمل :

تعددت آراء النحاة والتصريفيين في حركة المهمل، هل هي حركة إعراب، أو شبيهة بها، أو بناء، أو للحكاية. فقال بعض النحاة: لا تكون حركة بناء لعدم مقتضيه ، فليس هناك ما يدعو إلى البناء فتكون حركة بناء ^(٢) .

وقال بعضهم : ليست حركة إعراب، لأنهم قالوا: إن الإعراب هو تغير آخر الكلمة لأجل العامل الداخِل عليها في الكلام الذي هي فيه فكيف يكون إعراب بلا عامل؟ ^(٣)

وهناك من جعلها حركة إعراب، لأن الإعراب حادث عن عامل، والعامل هنا موجود، وهو الإهمال ^(٣) .

وجعلها ابن عصفور مع الأسماء والأفعال التي يدخل فيها المعرب لقباً من ألقاب الإعراب ، فقال: «فيرفع - أي الاسم - إذا لم يدخل عليه عامل لفظاً ولا تقديراً، وكان مع ذلك معطوفاً على غيره، أو معطوفاً غيره عليه نحو قولك: واحد، واثنان، إذا أردت مجرد العدد، لا الإخبار» ^(٤) ، ولهذا قال أبو حيان: «يرفع الاسم، بشرط عطفية، وعدم عامل لمجرد عدد...» ^(٥) .

وكلام الزمخشري صريح في أنها حركة إعراب لا بناء حيث شبه سكون الأسماء التي لم

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي : ١٣٢/١ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٣٧/٣ ، والهمع : ٢٧٥/٢ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٣٧/٣ .

(٤) المقرب لابن عصفور: ٥١/١ ، وينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٧٧/٣ ، والهمع : ٢٧٥/٢ .

(٥) تقريب المقرب في النحو: ت/محمد الدليمي : ١٣٣ .

تدخلها العوامل، بأسماء الأعداد، ثم تساعل وقال: «من أي قبيل هي من الأسماء، أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة...»^(١).

فكلامه صريح في إعرابها لابنائها، ويؤكد هذا اعتراض الرضي عليه بقوله: «... هذا منه عجيب، كيف يكون الاسم معرباً بلا مقتضى للإعراب»^(٢)، وينفي حركتها: «لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل»^(٣).

وكذلك ينفي حركة بنائها: «لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب»^(٤).

وقد فسّر قول الزمخشري - رحمه الله - بما ينفي عنه ما اعترض به الرضي. بأن أسماء حروف التهجي، وأسماء العدد إذا «لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الإعراب، لفقد موجبها ومقتضيه، لكنها قابلة إياه معرضة له: إذ لم تناسب مبنى الأصل، ولذلك قيل: «ص» و«ق» مجموعاً فيهما بين ساكنين، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء»^(٥).

فمعنى قول الزمخشري - رحمه الله - «إنها معربة» أي: ليست مبنية، وإنما مهيئة للإعراب ومعدة له.

وفي قوله: «بأنها»: «لم تعرب لعربها عن سبب الإعراب» يعني أن كل الأسماء قبل تركيبها لاتعرب، وإن كانت معرضة للإعراب، ويوضح هذا أبوحيان - رحمه الله - بقوله: «الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة: أ ب ت ث، وأسماء العدد، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة، فيها للنحاة ثلاثة أقوال: فاختر ابن مالك - رحمه الله - أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة، وهذا عنده يسمى بالشبه الإهمالي...»

(١) الكشف: ١٣/١، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٢٢٠، والفوائد الضيائية: ١٨٩/١.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٢/٢٢١.

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٢٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٢٢.

(٥) كلام البيضاوي نقلاً عن حاشية محققي شرح الشافية للرضي: ٢/٢٢٠.

وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعني حكماً لا لفظاً، والمراد به قابلية الإعراب وأنه بالقوة كذلك، ولولاه لم يعمل فتى لتحركه وانفتاح ماقبله»^(١) .

وذهب بعض النحاة إلى أنها لا معربة ولا مبنية^(٢) ، قال أبو حيان : « وذهب غيره - أي غير ابن مالك - إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وماقبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو كذلك»^(١) .

ورد هذا أبوالبقاء العكبري : بأنه ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية^(٢) . وأصل هذا الخلاف راجع إلى اختلاف النحاة في تفسير المعرب والمبني؛ فإن فُسِّرَ المعرب بالمركب الذي لم يشبه مبنى الأصل شبيهاً تاماً، فتكون الحركة هنا للبناء، وإن فُسِّرَ بما شابهه وخلافه من غير الأخذ بالشبه الإجمالي، فتكون حركة إعراب، «تنزيلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل»^(٤) .

وقد عدل ابن الحاجب عما هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل^(٥) ؛ لأن مرتبة معرفة المعرب قبل معرفة الاختلاف، إذ الغرض من علم النحو « معرفة أحوال أواخر الكلم في التركيب لمن لم يتتبع لغة العرب ، ولم يعرف أحكامها بالسماح منهم، فإن العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتداً بها في معرفة اصطلاحاتهم»^(٦) ويكون من أحكامه أن يختلف آخره باختلاف العوامل^(٧) .

ويرى أبوالقاسم السهيلي أن «الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب»^(٨) ، ويرى أبوحيان أن

(١) حاشية محققي شرح الشافية للرضي : ٢٢١/٢، وينظر: المسائل المنتورة: ٢٥٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٩/٨.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ٦٧/٨.

(٤) حاشية محققي شرح الشافية للرضي: ٢٢١/٢.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١٧/٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٤٨/٨.

(٦) الفوائد الضيائية : ١٩٠/٨ بتصرف .

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٧/٨، والفوائد الضيائية : ١٩١/٨.

(٨) نتائج الفكر : ٨٤.

الإعراب تغير أواخر الكلم لاعتوار العوامل إياها . وردّ على ابن عصفور متسائلاً كيف يوجد إعراب ولا عامل؟^(١)

وإذا فسّر المعرب بأنه ماسلم من الشبه وتركب مع العامل كالمبني ماشابهه، فهذه الحركة شبيهة بحركة الإعراب ، وإلى هذا ذهب بعض النحاة، وأكد أبوحيان على هذا وأنه مما ينبغي القول به ويبيّن أن حدوث هذه الحركة يكون عند حصول التركيب العطفى^(٢) .

وهذا يستقيم في «واحد، واثنان، وثلاثة» لكنه لا يستقيم في نحو قوله تعالى: ﴿يقال له إبراهيم﴾، وفي قولهم : واحد ، اثنان من غير عطف، وأين العامل في مثل هذا ؟ مع أن النحاة ذكروا أنه ينطق بالرفع من غير إسناد^(٣) .

والذي يبدو لي في ذكر أسماء العدد من غير إسناد أن الحركة، ليست حركة إعراب ؛ لأن الإعراب يحتاج إلى إسناد، وهنا لا إسناد ، وإنما احتاجت الكلمة إلى حركة ، فأعطيت ما لا يحتاج إلى عامل لفظي - فيما هو متفق عليه - وهو الرفع في بعض صورته، وهو أقوى وجوه الإعراب^(٤) .

أما التصريفيون فقد فصلوا القول في هذا، ورأوا أنها في حكم الموقوف عليه، يقول الرضي: «إن مثل هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كل واحد، اثنان ثلاثة» أو من غيرهما ك«زيد، عمرو، بكر» وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه، وإنما يجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى، وإن كانت في اللفظ متصلة به»^(٥) . ولهذا عدوا سكون أواخرها قبل التركيب وقفاً، لا بناء، واستدلوا على ذلك بتجويز العرب التقاء الساكنين في الأسماء قبل التركيب كما فعلوا في

(١) ينظر: نتائج التحصيل : ٩٣٧/٣ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٤/٢، ونتائج التحصيل : ٩٣٧/٣ .

(٣) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٥١/١، والتذييل والتكميل: ٤٤/٢، ونتائج التحصيل: ٩٧٧/٣، والهمع: ٢٧٥/٢ .

وص (٠) من البحث .

(٤) ينظر: لباب الإعراب: ٥٠٢، وص (٠) من البحث (المضارعة الرأي في رفع المضارع).

(٥) شرح الشافية للرضي: ٢٢٢/٢، وينظر: البحر المحيط : ١٥٤/١ .

الوقف فقالوا : زيد، عمرو، ... وهكذا، واكدوا على عدم بنائها وأن هذا السكن ليس للبناء بأنهم «لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو: كيف وأخواتها. لا يقال: ربما عدت الأسماء ساكنة الاعجاز متصلاً بعضها ببعض فلا يكون سكنها وقفاً بل بناء ؛ لأننا نقول : هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الصلة ؛ فالمتواصلة منها في نية الوقف فتكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين، وحيث، وحين، إذا عدت وصلاً، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة»^(١).

وأيضاً: « إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عدت ألفاظ العدد، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء، نحو: واحد اثنان ثلاثة أربعة، اتفاقاً منهم، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا في الوقف»^(٢).

فهذه الكلمات من حيث جرى أو آخرها مجرى الموقوف عليه تقلب التاء في ثلاثة أربعة هاء، ومن حيث وصلها بما بعدها من غير وقف تنقل حركة همزة أربعة إلى الهاء، كما حكى عن سيبويه في قول أبي النجم العجلي:^(٣)

أقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف

تكتبان في الطريق لام الف

حيث نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام، كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولهم: ثلاثة أربعة عند وصل الثلاثة بما بعدها^(٤).

وفرق سيبويه بين ماسكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي، وبين ماسكونه بعراض كأن يقصد إلى التعدد نحو: واحد اثنان ثلاثة، وزيد عمر ويكر. قال: «فإن قلت: ما بالي أقول: واحد اثنان، فأشتم الواحد، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فلأن الواحد اسم متمكن، وليس

(١) كلام أبي حيان نقلاً عن : حاشية محققي شرح الشافية للرضي: ٢٢١/٢، ٢٢٢.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٢٢٢/٢.

(٣) البيت في كتاب سيبويه : ٢٦٦/٣، والمقتضب: ٢٣٧/١، والخصائص: ٢٩٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب : ٢٦٦/٣، والمقتضب: ٢٣٧/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٢٢/٢.

كالصوت، وليست هذه الحروف مما يدرج، وليس أصلها الإدراج، وهي ههنا بمنزلة "لا" في الكلام، إلا أنها ليست تدرج عندهم؛ وذلك لأن "لا" في الكلام على غير ما هي عليه إذا كانت اسماً^(١).

فبيّن - رحمه الله - أن ما أصله الإعراب يجوز فيه الإشمام^(٢) بالرفع؛ فيقال: واحد اثنان، بإشمام الرفع، قال الرضي: «وإنما أشم الرفع دون غيره لأنه أقوى الإعراب وأسبغه»^(٣).

أمّا ما سكوته بنظر الواضع كآلف لام ميم فلا يُشْمُ شيء منها حركة، لأنها أعرق في السكون مما قصد به التعديد نحو: واحد اثنان^(٤).

وخطأ الفارسي من قال: «إن حركة الهمزة ألقيت على الدال، لأن الهمزة لا تثبت في هذا الموضع فكذلك حركتها»^(٥).

المسائل التي عمل فيها

هذا العامل المعنوي الذي أثبتته النحاة ونسبوه إلى الأعم الشنتمري، ذكروا لنا ثلاثة معمولات له، دون تفصيل أو توضيح لمراده، وقد بحثت كثيراً في محاولة التعرف على معناه عنده من خلال مؤلفاته^(١)، فلم أجد أي إشارة إلى ذلك، وكل ما وجدته عنه ما ذكره أبوحيان والسيوطي،

(١) الكتاب: ٢٦٥/٣، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٣/٢.

(٢) الإشمام هو: «تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلغظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية، وعلامته نُقْطَةٌ بين يدي الحرف؛ لأنه أضعف من الروم؛ إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة، بخلاف الروم، والنقطة أقل من الخط...» ويكون في المضموم والمرفوع فقط على رأي جمهور النحاة. شرح الشافية للرضي: ٢٧٥/٢، وينظر: نفسه: ٢٧٦/٢.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢٢٣/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٤/٢.

(٥) ينظر: المسائل المنثورة: ٢٥٧.

(٦) رجعت إلى مؤلفاته التالية: النكت في تفسير الكتاب ت/زهير عبدالمحسن سلطان، وتحصيل عين الذهب، للمحقق السابق، وشروحه على دواوين الشعراء الستة: امرئ القيس، والنايغة الذيباني، وعلقمة الفحل، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنتر بن شداد، وشرح حماسة أبي تمام حقه د/علي المفضل حمودان.

فاجتهدت ورأيت أنه عامل جدير بالبحث والتقصي فقيوته، ورأيت أن أذكر المعمولات التي يمكن إعماله فيها، وبدأت بما ذكره النحاة من معمولات له، ثم انتقلت عما أراه صالحاً للعمل فيه من المعمولات، غير أنني وجدت أن الإهمال قد يكون بالوضع، أو الحمل، أو لعارض، أو عند قوم معينين فقصرت حديثي عما أهمل لعارض بإعتباره كان عاملاً ثم أهمل فتغير حكمه الإعرابي، وهذا يتفق مع القائلين بأن العامل ما أحدث أثراً في آخر الكلمة^(١)، وكذلك ما أهمل حملاً على عامل آخر، وتركت الحديث عن الإهمال فيما عدا ذلك. والأخذ بهذا العامل يحل كثيراً من مسائل التقدير في العوامل عند النحاة.

أ - في حالة الرفع :

أولاً : في الأسماء :

١ - في المنادى : (على رأي النحاة) :

ذهب الأعلام الشنتمري^(٢)، إلى أن كلمة (إبراهيم) من قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٣) ارتفع بالإهمال من العوامل، لعدم وجود عامل يتقدمه فيؤثر في لفظه ، وقد وضعته في باب المنادى لأن في كلام الكوفيين أو الكسائي منهم ما يشير إلى ذلك ؛ فقد ذهبوا - أي الكوفيون - إلى أن المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين فهو مرفوع بلا عامل^(٤) . واحتجوا بقولهم هذا، بعدم وجود مُعْرَبٍ له يصحبه من رافع أو ناصب ، أو خافض، وكونه مفعولاً في المعنى لم يخفضوه لئلا يشبه المضاف، ولم ينصبوه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فلم يكن إلا الرفع من غير تنوين حتى يفرق بينه وبين ما كان برافع صحيح^(٥) . ولهذا نسب الرضي القول بالتجرد من

(١) ينظر: ص (٢٢) من البحث .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٥/٢، والبحر المحيط: ٣٠٢/٦، والهمع: ٢٧٥/٢، ونتائج التحصيل: ٩٣٧/٣.

(٣) سورة الأنبياء: الآية: ٦٠.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٢٣/١، وشرح الكافية للرضي: ١٢٢/١، وتذكرة النحاة: ٧٠٧.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٣٢٣/١.

العوامل اللفظية هنا إلى الكسائي ، إلا أن التجرد هنا يعني أنه لم يكن فيه سبب البناء فيبنى ، فلا بد له من الإعراب، فهو إذن غير التجرد العامل في المبتدأ والفعل المضارع^(١) . وقد ذكر السيوطي أن الإهمال قريب من التجرد^(٢) .

ورد البصريون رأي الكوفيين بدعوى أنه لا يوجد في كلام العرب معمول من غير عامل، وأن رفعه من غير تنوين بدعوى التفريق بينه وبين ما هو مرفوع بعامل فاسد ؛ لأن هناك أسماء صحيحة الإعراب ترفع من غير تنوين ورفعها بعامل ، كالاسم الذي لا ينصرف^(٣) .

ويتراعى لي أن في دعوة البصريين ما يؤيد كلام الكوفيين من حيث الإعراب، لا من حيث العامل، فقد قال البصريون بأن الأصل أن يكون المنادى المفرد المعرفة معرباً، إلا أن بناءه كان لمشابهته كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية ، فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخطاب ، والتعريف ، والإفراد^(٤) .

أو أن سبب بنائه عند بعضهم وقوعه موقع اسم الخطاب، إذ الأصل في يزيد، أن تقول: يا إياك، أو يا أنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي الاستغناء عن ذكر اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، فيقال له يا إياك، أو يا أنت. واختير الضم في البناء لسببين :

١ - أن الكسر والفتح لا يصلحان، إذ يلبسان ، فالكسر يلبس بالضاف إلى ياء المتكلم والفتح يلبس بما لا ينصرف.

٢ - للفرقة بينه وبين المضاف لأن المضاف إلى ياء المتكلم يكسر وإلى غيرها ينصب، فلم يكن إلا الضم فيبنى على الضم.

فقول البصريين بأن الأصل فيه الإعراب، واختيار البناء على الضم موافق للكوفيين، وقد قال البصريون بأن المنادى المضاف والشبيه به معربان، فلماذا لا يكون المفرد معرباً أيضاً ؟

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٢/١.

(٢) ينظر: الهمع: ٢٧٤/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٢٧/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٣٢٤/١.

وهل وقوع المنادى المفرد المعرفة موقع كاف الخطاب كاف لبنائه ؟ إن كثيراً من الأسماء والأفعال تقع مواقع الأسماء أو الأفعال المبنية ولم تبين. ثم كيف تكون الموقعية هنا سبباً في البناء، وقد منعوها سبباً في الإعراب، كما أنهم جعلوها عاملاً في رفع المبتدأ، والفعل المضارع^(١).

إن العدول عن الأصل وهو الإعراب يفتقر إلى إقامة الدليل المقبول^(٢)، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل^(٣)، وقد تمسك الكوفيون بالأصل فثبت بهذا كونه معرباً، وإذا ثبت إعرابه فلا بد له من عامل، والذي أراه هو إعمال الابتداء فيه، وأعني بالابتداء عند من فسره بالتجرد من العوامل اللفظية^(٤)، وبهذا يكون الإهمال بمعنى التجرد، وكأن في لفظ الإهمال إشارة إلى عدم عمل حرف النداء الموجود عند من جعله عاملاً، فكانه أهمل فرفع الاسم بعده على الابتداء، كما تهمل الأدوات الناصبة للفعل المضارع فيرفع^(٥)، فيكون مرفوعاً بالإهمال، فمصطلح الإهمال يمكن استخدامه عند وجود عامل لفظي قبله، لكنه أهمل فلم يعمل، كما في الآية السابقة، إذ أُنْفَعُ القَوْلُ بَعْدَهُ الاسم مرفوعاً^(٦)، ومع ذلك قال أبوحيان: «ارتفع بالاهمال لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، إذ القول لا يؤثر إلا في المفرد المتضمن لمعنى الجملة فبقى مهملاً»^(٧)، وفي القول بعدم صلاحية عمل القول هنا، وإهمال إعماله فيه دليل على أن الإهمال قد يكون مع وجود العامل، ولكن لعارض ما أهمل هذا اللفظ فارتفع الاسم بعده فكان الإهمال هنا هو عامل الرفع. فالإهمال تجرد من وجود العامل وعمله، فمصطلح الإهمال أعم إذ يمكن استخدامه في كل ما أهمل من العوامل، وإهمال العوامل عند النحاة كثير.

(١) ينظر: ص (٢٦٦، ٢٧٤، ٣٨١) من البحث (وقوع الفعل موقع الاسم، وقوع الاسم موقع الفعل، المضارعة).

(٢) ينظر: الإنصاف : ١/٣٠٠، ٢/٤٨١، ٦٣٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق : ١/٣٠٠، ٢/٤٨١، ٦٣٤.

(٤) ينظر ص (٤٢٧) من هذا البحث .

(٥) ينظر: ص (٤١٢) من البحث .

(٦) البحر المحيط : ٦/٣٠٢.

٢ - في العدد المعطوف على غيره أو عليه :

ذهب ابن عصفور - إلى أن الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، كقولهم: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، فإذا وقف على واحد كان بالسكون، فكأن التركيب قائم مقام العامل، وهذا التركيب هو الذي أحدث الضمة^(١).

فالإهمال من العوامل هنا هو رافع العدد، وذكر أبوحيان أنه عدم العوامل^(٢)، ومعلوم أن الإعراب لا يكون إلا من خلال التركيب فالكلمة قبل التركيب ليست معربة ولا مبنية، وهنا يمكن أن يلتقى مع قولهم بأن العامل في الفعل المضارع الرفع هو «السبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب»^(٣)، فكذا هنا، أي بسبب التركيب أعرب، ولما أعرب رفع، لأن الرفع نوع من الإعراب، وفي هذا خروج عن معنى العامل، لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وليس في سبب الإعراب ما به يتقوم المعنى المقتضي.

ثانياً : في الأفعال :

- في رفع الفعل المضارع :

نُسب إلى الأعلام الشنتمري إعماله في رفع الفعل المضارع^(٤)، وهو عامل معنوي عدمي قريب من التجرد من الناصب والجازم^(٥).

(١) ينظر: المقرب : ٥١/١، والتذييل والتكميل: ٤٤/٢، والبحر المحيط: ٣٠٢/٦، وتقريب المقرب: ١٣٣، والهمع: ٢٧٥/٢.

(٢) تقريب المقرب: ١٣٣.

(٣) الهمع : ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر : شفاء العليل : ٩١٧/٢، والهمع : ٢٧٤/٢.

(٥) ينظر: الهمع : ٢٧٤/٢.

- في النصب :

أ - في الأسماء :

١ - في المنادى المضاف :

قال الكوفيون إن المنادى المضاف نُصب لأن أكثر الكلام منصوب وليس له عامل^(١).
وهذا كقولهم في رفع المنادى المفرد المعرفة، والنصب هنا من غير عامل لا يصح عندي؛
لأن الرفع عندهم بالإهمال، كما رأينا تصريح أبي حيان بذلك، ولأننا قلنا: إن الإهمال يرد الإعراب
إلى أصله، والأصل فيه الرفع.

ثانياً : في الأفعال :

نسب أبو حيان إلى هشام أن الفعل المضارع بعد الواو والفاء في الأجوبة الستة على
المشهور منصوب؛ لأنه لم يعطف على ما قبله فلم يدخله الرفع، ولا الجزم، ولم يستأنف فنصب
لانتفاء موجب الرفع أو الجزم، والنصب هنا من غير عامل^(٢). ونسبته إلى هشام مع ما عرف عنه
من آراء مخالفة للنحاة، وإعماله للمعاني المقتضية للإعراب، وهنا لا يوجد مقتضى للإعراب رفعاً
ولاجتماً - توكره عما مرَّ معنوياً في هذا العمل .

(١) ينظر: الإنصاف : ٣٢٣/١، وتذكرة النحاة: ٦٨١.

(٢) ينظر: الارتشاف : ٤٠٧/٢.

بين التجرد والإهمال

قال بعض النحاة كما رأينا بأن التجرد من الناصب والجازم، قريب من الإهمال^(١)، غير أن الرأي أنهما قد يكونان بمعنى واحد، إذا كانت التعرية من العوامل تكون لفظاً وتقديراً أو تقديراً فقط. أما إذا كانت لفظاً فقط فإنهما يختلفان، ولهذا نجد الكثير من الأدوات تعمل وهي مقدرة، ولذلك ^كمصطلح الإهمال أفضل من التعرية، سواء وجد العامل أو لم يوجد لفظاً أو تقديراً. ولهذا أعمل الكوفيون (أن) محذوفة^(٢)، كما في قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا اللائمي أحضَرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنتمخلدي

ينصب (أحضر) بأن مقدرة مع أن حذف عوامل الأفعال، وإعمالها ضعيف^(٣). والإهمال قد يكون مع وجود العامل ومع عدمه، فإذا وجد العامل اللفظي كأدوات النصب فيه ثم أهملت الأداة رفع الفعل، وارتفاعه يكون بالإهمال، إذ لا يصح القول بالتجرد، لأن التجرد يعني عدم وجود الأداة، فإذا كانت موجودة ولكنها مهملة، فإن قولنا مرفوع بالإهمال، أي على إهمال أداة النصب، وعلى هذا جاءت تعبيرات النحاة، قال عبد القادر البغدادي في الخزانة، عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٤) في القراءة المنسوبة إلى مجاهد بالرفع^(٥): فالأصل أن يتموا بالجمع، ولكن أظهر منه قول الجماعة إنه جاء على إهمال أن الناصبة^(٦). وأكد ذلك بأن من النحويين من جعلها (أن) الناصبة للفعل إلا أنها أهملت حملاً على (ما) المصدرية^(٧)، أو على إخراج أداة النصب ورفع الفعل بعدها كما في قول المتنبي:^(٨)

(١) ينظر: الهمع : ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف : ٥٥٩/٢.

(٣) ينظر: خزانة الأدب : ١١٩/١.

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٣٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٢٢٣/٢.

(٦) ينظر: الخزانة : ٢٣٢/٥.

(٧) ينظر: الخزانة : ٤٢٠/٨.

(٨) في ديوانه : ١٨/٢.

ياحاديي غيرها وأحسبني أوجد ميتا قبيل أفقدها

«وهو يريد (قبيل أن أفقدها) فلما حذف (أن) عاد الفعل إلى الرفع»^(١).

ومما جاء مرفوعاً بالإهمال قول عائشة - رضي الله عنها - «وأنه متى يقوم مقامك

لا يسمع الناس»^(٢)، فأهملت (متى) حملاً على (إذا) فرفع الفعل بعدها^(٣)، وكما في قول الشاعر:^(٤)

أن تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

فرفع الفعل بإهمال (أن) المصدرية حملاً على (ما) المصدرية^(٥).

وقد جاء إهمال (إن) الشرطية حملاً على (لو) فرفع الفعل بعدها^(٦)، كما جاء في الحديث:

«فإن لا تراه فإنه يراك»^(٧).

وورد في الشعر الفعل المضارع بعد حرف الجزم مرفوعاً، كما في قول الشاعر:^(٨)

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فقيل ضرورة، وقيل لغة^(٩). ورفع الفعل هنا على لغة من يهمل أداة الجزم.

(١) خزنة الأدب: ١٦٤/٦، ١٦٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٨٠٦/٢.

(٤) من غير نسبة، وهو موجود في: خزنة الأدب: ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٨٠٤/٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٨٠٤/٢، ٨٠٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الإيمان.

(٨) بدون نسبة، وهو موجود في: خزنة الأدب: ٢٠٥/١، ٣/٩، ٤٣١/١١.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٦/١.

شروط الإهمال

يرى الباحث بناء على ما قُدّم من التقارب الشديد بين مصطلحي الإهمال والتجرد خاصة عندما يكون التجرد بمعنى التعرية من اللفظ والتقدير، أو التقدير فقط أن الإهمال عامل معنوي مطرد في رفع كثير من المعمولات، ويعمل الرفع في الفعل المضارع في مواضع لا يعمل فيها التجرد. ونظراً إلى استحسان هذا العامل فإن ضبطه بوجود شروط لذلك تحقق المراد من العمل النحوي فلا يهمل الكاتب أو المتكلم متى أراد، وإنما يكون ذلك وفق ضوابط معينة.

* أن يكون الإهمال مقتصرأ على ما أهملت فيه العرب، والعرب أهملت عوامل معينة حملاً لها على أدوات مهملة أصلاً ومنها:

١ - إهمال (أن) المصدرية حملاً على (ما) :

ذهب البصريون إلى أن (أن) المصدرية تهمل حملاً لها على أختها (ما)^(١). فيرفع الفعل بعدها بشرط ألا تسبق بعلم أو ظن. ومن شواهد ذلك قراءة ابن محيصن ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾^(٢). وقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

٢ - إهمال (إن) الشرطية حملاً على (لو) :

ذهب بعض النحويين إلى أن (إن) الشرطية تهمل حملاً لها على (لو)^(٣)، وجعل من ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «فإن لا تراه فإنه يراك».

وجعل بعضهم ذلك من الشاذ كما في قراءة^(٤) ﴿ فإمّا نزيّن من البشر أحداً ﴾^(٥).

(١) ينظر: الخصائص : ٣٩٠/١، والإنصاف : ٥٦٢/٢، والجنى الداني: ١١٥، ومغني اللبيب: ٢٨/١، ٨٠٤/٢، والهمع: ١٨٤/٢.

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٣٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٢/٤، والجنى الداني: ٢٠٧، ومغني اللبيب: ٨٠٥/٢، والهمع: ١٨٠/٢، ٣٢٠/٤.

(٤) ينظر: المحتسب : ٤٢/٢، والبحر المحيط: ١٧٥/٦، والجنى الداني: ٢٠٧.

(٥) سورة مريم : الآية : ٢٦.

٣ - إهمال (متى) حملاً على (إذا) :

ذهب بعض النحويين^(١) إلى أن (متى) تهمل حملاً على (إذا) فرفع الفعل بعدها، وجعل من ذلك «إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك رقاً»^(٢).

٤ - إهمال (لم) حملاً على (لا) النافية، أو (ما) :

وهي من الأدوات الجازمة للفعل المضارع فتهمل ويرتفع الفعل بعدها، وقد جعلها بعض النحاة لغة لقوم، وجعلها بعضهم ضرورة^(٣).
ومن ذلك قولهم :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

٥ - إهمال (ليس) حملاً على (ما) :

حكى أبو عمرو بن العلاء أن بني تميم يهملون (ليس) إذا انتقض خبرها (بإلا) كما يبطل عمل (ما) الحجازية^(٤)، وجعلوا من ذلك قولهم: ليس الطيب إلا المسك^(٥)، وقد رد ذلك أبو علي الفارسي^(٦)، وذكر أن هذا القول يحتمل وجوهاً عديدة كأن يكون في (ليس) ضمير الشأن، والطيب (مبتدأ) والمسك (خبره)، ورد بإمكان دخول إلا على الجملة، فيقال: ليس إلا الطيب المسك، كما قال الشاعر:^(٧)

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن ولا يستطيع المرء نفعاً ولا ضراً

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٢/٤، ومغني اللبيب: ٨٠٦/٢، والهمع: ٣٢٠/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٢/٤. وقد أحال إلى البخاري: ١٠ كتاب الأذان، صحيح مسلم: ٦٣/٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٦٦/٤، والجني الداني: ٢٦٦، ومغني اللبيب: ٢٠٦/١، والهمع: ٣١٣/٤.

(٤) ينظر: الجني الداني: ٤٩٥، ٤٩٦، والهمع: ٨٠/٢.

(٥) ينظر: الخلاف في هذه المسألة: إيضاح الشعر: ١٠، ١٤، والجني الداني: ٤٩٦.

(٦) ينظر: الجني الداني: ٤٩٦.

(٧) لم أعثر على قائله، وهو موجود في: الجني الداني: ٤٩٦.

ورد أبو علي دخول (إلا) هنا، بإمكان دخولها في غير موضعها، كقوله تعالى: ﴿إِنْ نُنْظِرُ
إِلَّا ظَنًّا﴾ ^(١) وقول الأعشى ^(٢) :

أحل له الشيب أثقاله وما اغتره الشيب ، إلا اغترارا

والوجه الثاني : جعل الطيب اسماً لـ(ليس) والخبر محذوف، وإلا (المسك) بدل منه، كأنه
قيل : ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

والوجه الثالث : أن يكون الطيب اسم ليس، وإلا المسك نعت له، والخبر محذوف كأنه قال:
ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود ^(٣) .

أو أن (الطيب) اسم ليس ، و (المسك) مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : إلا المسك
أفخره... والجملة في موضع خبر (ليس).

* أن يكون الإهمال لعارض ، ويتمثل ذلك في :

١ - (إن) المخففة :

حيث تعمل (إن) الثقيلة في المبتدأ والخبر ، فتتنصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني
ويسمى خبرها ^(٤) . وقد أعملها النحاة لاختصاصها بمشابهة (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ
والخبر، والاستغناء بهما ^(٥) . وقد أعملها أبو القاسم السهيلي إظهاراً للتشبيث، لا لأنها دلت على
معنى في الجملة بعده، ولذلك أهمل إعمال الحروف كالاستفهام والنفي، لأنها دخلت لمعنى في
الجملة، لا المفرد ^(٦) .

فعملها عند النحاة لاختصاصها بلزوم الاسم، فإذا خفت زال اختصاصها، ولذلك أعملها

(١) سورة الجاثية : الآية : ٣٢ .

(٢) في ديوانه : ٩٥ .

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٤٩٦ .

(٤) ينظر: الكتاب : ١٣١/٢ ، والمقتضب : ١٠٧/٤ ، والأصول : ٢٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٨ ،

وشرح التسهيل لابن مالك : ٥/٢ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٨/٢ .

(٦) ينظر: نتائج الفكر : ٣٤١ ، ٣٤٢ .

بعضهم، وأهملها آخرون، فمن إعمالها رواية نافع وابن كثير «وإن كُلاً لما يوفينهم ربك أعمالهم»^(١)
ولكن إهمالها أكثر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإن كُلاً لما جميع لدينا محضرون﴾^(٢)، وقوله
تعالى: ﴿وإن كُلاً ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها
حافظ﴾^(٤).

وكما في قول الطرمح^(٥):

ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

أما إذا أهملت صح دخولها وأخواتها على الجملة الفعلية^(٦)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإن
كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾^(٧).

٢ - (كان) المخفضة :

وحكمها حكم (أن) إذا خففت ، إذ يبطل عملها ظاهراً ، ومن ذلك قول الشاعر:^(٨)

وجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

فرغ كلمة (ثدياه) لإهمال (كان) بسبب تخفيفها.

٣ - (لكن) المخفضة :

وحكمها حكم سابقتيها^(٩) ، كقوله تعالى: ﴿لكن الراسخون في العلم ...﴾^(١٠).

(١) سورة هود : الآية : ١١١ .

(٢) سورة يس : الآية : ٣٢ .

(٣) سورة الزخرف : الآية : ٣٥ .

(٤) سورة الطارق : الآية : ٤ .

(٥) في ديوانه : ٥١٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦/٢ .

(٧) سورة البقرة : الآية : ١٤٣ .

(٨) لم أعر على قائله ، وهو موجود في خزانة الأدب : ٣٩٢/١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨٠/٨ .

(١٠) سورة النساء : الآية : ١٦٢ .

* أن يكون الإهمال فيما كان عاملاً أصلاً ثم أهمل .

لأن ما كان مهملاً أصلاً لم يثبت له عمل فكيف يهمل من العمل ؟ ويكون ذلك في مواضع:

١ - (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كانت ناقصة، وترفع فاعلاً إذا كانت تامة، لكنها إذا

وقعت زائدة أهملت من العمل، ولذلك عبّر عنها ابن السراج بالإلغاء، فقال: «وحيق الملقى أن

لا يكون عاملاً ولا معمولاً»^(١).

ومن مواضع الزيادة:^(٢)

(١) أن تكون متوسطة بين المسند، والمسند إليه نحو قولهم: ما كان أحسن زيداً، وقولهم: لم ير كان

مثلم.

أو بين صفة وموصوف كقول الفرزدق:^(٣)

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وفي الشذوذ بين الجار والمجرور، كقول الشاعر:^(٤)

سراة بني أبي بكر تساموا على كان المطهمة الصلاب

وأن تكون بين (ما) وفعل التعجب، وقد أجاز ذلك الفراء، نحو قولهم: ما يكون أطول هذا الغلام.

ومنه قول رجل من طيبي:^(٥)

صدّقت قائل ما يكون أحقّ ذا طفلاً يبذُّ أولى السيادة يافعا

وقول عبدالله بن رواحة الأنصاري:^(٦)

ما كان أسعد من أجابك أخذاً بهذاك مجتنباً هوى وعنادا

(١) الأصول لابن السراج: ٢٥٩/٢.

(٢) ينظر: مواضع زيادتها في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠، ٩٩/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦١/٨.

وشرح الكافية للرضي: ٢٩٣/٢، ٢٩٤.

(٣) في ديوانه: ٢٩٠/٢.

(٤) في خزنة الأدب: ٢٠٧/٩.

(٥) لم أعر على قائله، وهو موجود في: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/٨.

(٦) في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/٨.

وزيادة أخواتها (أصبح وأمسى) كقول العرب :

ما أصبح أبريدها ، وما أمسى أدفأها

وقد أجاز أبو علي الفارسي زيادتها في قول الشاعر ^(١) :

عدو عينيك وشانیهما أصبح مشغول بمشغول

^(١) وقول الآخر:

أعادل قولي ماهويت فأوبي كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي

٢ - وكذلك (ظن) وأخواتها إذا وقعت وسطاً ، أو آخرأ

فمن الإهمال مع التوسط قول الشاعر: ^(٢)

أبا لأراجيز يابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

ومن الإهمال بين معمولي (إن) قول الشاعر: ^(٢)

إن المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

أو بين (سوف) ومصحوبها كقول زهير بن أبي سلمى ^(٢) :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

أو بين المعطوف والمعطوف عليه كقول الشاعر: ^(٢)

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر

٣ - إذن :

وهي من الأدوات الناصبة للفعل المضارع، إلا أنها لاتعمل إذا وقعت متوسطة، وافتقر ما قبلها

لما بعدها، بحيث تقع بين المبتدأ والخبر، أو بين الشرط والجزاء، أو بين القسم وجوابه. قال

سيبويه «واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة

لاتنصب الية، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً،

وكما لاتعمل في قولك: إني أرى ذاهباً...» ^(٣)

(١) في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٨٦/٢، ٨٧.

(٣) الكتاب: ١٤/٣.

ووقعها متوسطة بين الشرط وجزائه قولهم : إن تأتني إذن أنك ، لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)^(١) .

ووقعها بين القسم وجوابه قولهم: والله إذن لا أفعل ، لأن (أفعل) معتمد على اليمين^(١) .
وإذا كان الفعل بعدها حالا فإنها تهمل كقولك لمن يحدثك: إذن أظنك صادقاً^(٢) . وإذا تأخرت نحو: أكرمك إذن.

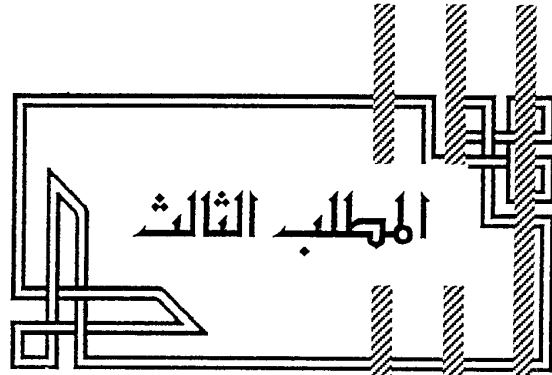
وعلى هذا فإهمال ظن ، وإذن ربما يرجع إلى ضعفهما، مما يعني أن هناك عوامل لاتعمل إلا بمساعدة الترتيب في الجملة، أو السياق والقرائن، أو التقدم على المعمول كظن، وإذن، وبعض أخوات كان كما زال، وأخوات ليس .
* أن يكون في حاله الرفع فقط، لأن إهمال العامل حتماً يرد التركيب إلى أقوى حالاته وهو الرفع، وهو أول الحالات وأقواها^(٣) .

(١) ينظر: الكتاب : ١٤/٣ .

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٦١ .

(٣) ينظر: تلقين المتعلم من النحو: ١٦١ ، ونتاج الفكر : ٧٨ ، ٤٠٦ ، وشرح الشافية للرضي: ٢٢٣/٢ ، والاقتراح:

٣٣١ ، والأشباه والنظائر: ١٩٣/١ .



الابتداء

المطلب الثالث

الابتداء

عامل معنوي قال به البصريون في رفع المبتدأ والخبر، على خلاف بينهم في تفسير معناه وفي معمولاته، وتظهر قيمة هذا العامل وغيره من العوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ من محاولة النحاة ربط أجزاء التركيب بعضها ببعض كما قالوا في معنى العمل النحوي، وإعمال الابتداء، وهو شيء معنوي مستتبط غير محسوس^(١)، يحقق مقاله النحاة في معنى العمل النحوي؛ لأنه عبارة عن أنه غير مطلوب، أو أنه غير متعلق بشيء قبله أو بعده^(٢)، فالكلمة المبتدأة غير مطلوبة لما بعدها، بل هي الطالبة له^(٣)، فما بعد المبتدأ مبني عليه، وأصل العمل الطلب ولذلك عندما أراد النحاة إعماله في المبتدأ والخبر اختلفوا، وظهر ذلك في آراء عدة. وقد احتج البصريون لإعمال هذا العامل بحجج كثيرة^(٤)، سنعرفها في موضعها.

معنى الابتداء :

اختلف النحاة في تفسير معناه اختلافاً كبيراً أدى إلى الاختلاف في إعماله، ومن هنا كثرت أقوال النحاة واختلفت في معموله أهو المبتدأ وحده، أو المبتدأ والخبر، أو عدم إعماله في أي منهما؟ ومن هذه الأقوال :

١ - قول سيبويه : «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا نصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبدالله منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبدالله منطلقاً، أو قلت: كان عبدالله منطلقاً، أو مررت بعبدالله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد...»^(٥).

(١) ينظر: المرتجل : ١١٤ .

(٢) ينظر: الكتاب : ١٢٧/١، ٨٨/٢ .

(٣) ينظر: التبيين : ٢٣٢ .

(٤) ينظر: الإنصاف : ٤٤/١ وما بعدها .

(٥) الكتاب : ٢٣/١، ٢٤ .

ويفهم من قوله «أول أحواله الابتداء» الأولية، ولكي يشمل الابتداء المبتدأ إذا كان متأخراً قال: «فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد...» يقول الرماني: في معنى هذا: «إن المبتدأ مرتبته أن يكون أولاً وإن ذكر ثانياً، نحو: (في الدار زيد)؛ كما أن مرتبة الواحد أن يكون أول العدد وإن جعل فيما بعد شيئاً قبله شيء مرتبته أن يكون متأخراً عنه. والأصل في هذا أن الأول يجري على وجهين: أحدهما: ما يكون أولاً من غير جعل جاعل ولكن حقيقته في نفسه تقتضي ذلك، ومنه: ما يكون أولاً بجعل جاعل لو لم يقدمه لم يكن أولاً. فللاسم المبتدأ أولية بحقيقته في نفسه من جهة أنه على طريق الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب قبل تعليق المعاني التي لا يعلمها به، وله أولوية بتقديمه في الذكر يمكن أن يؤخر بدل ذلك التقديم في الذكر، فأوليته بحقيقته لا تؤخر كما أولية الواحد من العدد بحقيقته لا تؤخر، فأما بالتقديم لشيء على شيء فيمكن فيه التأخير.»^(١)

وقال أيضاً في معنى قول سيبويه: الاسم أوله الابتداء...^(٢) «إن الاسم مرتبته أن يبتدأ به، ويحمل عليه كل المعاني المنعقدة به، وذلك يصلح فيه، لأنه أول على ما فسرنا قبل»^(٣).

ويفهم من قوله: «ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه» التعرية أو التجرد، الذي يكون بناءً على الأولية، ولا تكون التعرية أو التجرد إلا بعد الإسناد، فكأنه يشير إلى هذه العناصر الثلاثة: الأولية، والتعرية، والإسناد.

وقال أبو بشر أيضاً في موضع آخر: «... زيدكم مرة رأيته، وعبداً الله هل لقيته. وعمرو هلاً لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: رأيت زيداً هل لقيته، كان رأيت هو العامل...»^(٤)

وقال أيضاً: «عبداً الله اضربه، ابتدأت (عبداً لله) فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه»^(٥).

(١) شرح الكتاب للرماني: ١٤٠/١، ١٤١، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١٨٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٣/١.

(٣) شرح الكتاب للرماني: ١٤١/١.

(٤) الكتاب: ١٢٧/١، وينظر: شرح الكتاب للرماني: ٣٥٨/١، ٣٦٢.

(٥) الكتاب: ١٢٨/١.

وقال أيضاً: «فيها عبدالله قائماً، وعبدالله فيها قائماً، فعبدالله ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، ... إلا أن عبدالله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء»^(١).

وقال أيضاً: «المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني مابعدة عليه فهو مسند ومسند إليه. فأما الذي يبني عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق، ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة»^(٢).

فقوله: «المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، وقوله: «ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق» هي قول النحاة جعله أولاً لثان يليه، كما يفهم منها التعرية من العوامل، وقوله: «فهو مسند ومسند إليه» يفهم منها الإسناد بينهما.

وقوله: «فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء» ما يدل على أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ.

وقوله: «وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة» أي بمنزلة المبتدأ فيرتفع بما ارتفع به، وهو الابتداء، فيفهم إعماله الابتداء في الخبر، وربما جمع بينهما النحاة فاعملوهما (الابتداء والمبتدأ معاً) أو بالواسطة في الخبر.

وقد كان المبرد أكثر تصريحاً إذ قال: «ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام...»^(٣).

وكذلك ابن السراج عندما قال بعمل الاسم في الاسم على ثلاثة أضرب «... أن يبني عليه اسم مثله، أو يبني على اسم ويأثف باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: عبدالله أخوك، فعبدالله: مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه...»^(٤).

(١) المصدر السابق: ٨٨/٢.

(٢) المصدر السابق: ١٢٦/٢، ١٢٧.

(٣) المقتضب: ١٢٦/٤، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١٨٠/١، والتوطئة: ٢٠٣.

(٤) الأصول لابن السراج: ٥٢/١.

وقال أيضاً عند حديثه عن المبتدأ بأنه «ماجرده من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل... فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما»^(١).

وقد ذكر الطاهر بن بابشاذ أن «الابتداء معنى لا لفظ له، وهو صفة قائمة في المعمول، وذلك الوصف هو اهتمامك بالمبتدأ، وجعلك إياه أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عنه»^(٢).

وقال في موضع آخر أكثر تفصيلاً «الابتداء هو الاهتمام، وذلك الاهتمام، هو جعلك الشيء أولاً لثان يكون الثاني حديثاً عن الأول المجرد من العوامل اللفظية. فإذا قلت: زيد قائم، فزيد أول لثان، وذلك الثاني هو خبر عن الأول، وهو (زيد) المجرد من العوامل اللفظية، فعلى هذا نفس كل مبتدأ»^(٣).

ثم يؤكد اشتغال معنى الابتداء على هذه الأوصاف بقوله: «وجملته أربع صفات أول لثان محدث به عن الأول، مجرد من العوامل اللفظية...»^(٣).

وقال ابن الخشاب إنه «التجرد من العوامل اللفظية، وإنه أول لثان، ذلك الثاني خبر عنه ومسند إليه، ومجموع هذه الصفات هو الابتداء، ولهذا قالوا بالابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به»^(٤). ويقول شارح ألفية ابن معطر «ومنهم - أي النحاة - من جعله علة ذات أوصاف ثلاثة، التجرد من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً، والتعرض لدخولهما، والإسناد...»^(٥)، ففصل معنى التعرية هنا.

وفصلها ابن عصفور أكثر، فقال «هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً، معرّياً من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه»^(٦).

(١) المصدر السابق: ٥٨/١.

(٢) شرح كتاب الجمل في النحو لابن بابشاذ: ورقة ٣٨، وينظر: كشف المشكل: ٣١٣/١.

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٤/٢، ٣٤٥.

(٤) المرتجل: ١١٤ بتصرف.

(٥) شرح ألفية ابن معطر للموصلي: ٨١٤/١، وينظر: نتائج التحصيل: ٩٥١/٣.

(٦) المقرّب: ٨٢/١، وشفاء العليل: ٢٧٢/١، وشرح المقرّب لابن النحاس: ٢٤، وحاشية عبدالغفور

فهذه هي أقوال أوائل النحاة، وهي كما ترى تجعل الابتداء ذا أوصاف متعددة، كما نص بعض النحاة صراحة على هذه الأوصاف، وأن الابتداء مجموعها. وبذا فرّق الدماميني^(١) بين قولهم: التجرد للإسناد، وبين قولهم: الابتداء، لأن الابتداء عبارة عن أوصاف متعددة، بينما التجرد مقيد بقيد واحد، وهو كونه للإسناد، وهذه الأوصاف هي :

١ - الأولوية : أي أن الاسم المبتدأ يذكر في أول الكلام أولاً لثان يليه، وهذه الأولوية تكون بحقيقته في نفسه من حيث «إنه على طريق الإشارة إلى ما يعلم المخاطب، مثل تعليق المعاني التي لا يعلمها به»^(٢).

سواء قُدّم في الذكر أم أخر فأوليته بحقيقته لا تؤخر^(٢) وقال ابن مالك: «الابتداء تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مسنداً إليه خبر، ومسنداً هو إلى ما يسدُّ مسدَّ الخبر»^(٣).

٢ - الإسناد: وهو نتيجة للأولوية، لأن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين^(٤)، فهو الرابط الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، فلا يتصور المعنى المدلول عليه بالإعراب^(٥) دونه.

٣ - التعرية : وهي نتيجة للأولوية والإسناد؛ إذ لا يتعرّى من العوامل حتى يكون أولاً لثان هو حديث عنه^(٦)، ولأن العوامل اللفظية تسلب قرارهما على الرفع^(٧)، ولولا كون التجرد للإسناد لكانا في حكم الأصوات لا يستحقّان الإعراب^(٨).

والمجموع هذه العناصر أو الصفات الثلاثة يكون معنى الابتداء، كما أرى .

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١٧/٣ .

(٢) شرح الكتاب للرماني : ١٤٠/١، ١٤١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٩/١ .

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : ٢١٤/١ .

(٥) ينظر: الارشاد إلى علم الإعراب : ١١٠ .

(٦) ينظر: المقتصد للجرجاني : ٢١٤/١، ٢١٥، والتبيين : ٢٢٤ .

(٧) ينظر: الارشاد إلى علم الإعراب : ١١٠ .

(٨) ينظر: المحصول في شرح الفصول : ورقة ١١٧، ١١٨ .

٢ - وقال بعضهم : هو التعري من العوامل اللفظية «^(١)

وقد رد ابن يعيش على هذا القول «بأن التعري لا يصلح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملاً إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة»^(٢).

وقيل: إن التعرية والتجرد أمر عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علة للوجودي^(٣).
وقال ابن كيسان: إن القول بعامل التعرية يؤدي «إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرت أن التعرية عن عامل نصب أو خفض، لأن التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع وإن قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً»^(٤).

وقال غيره: إن اختلاف أعمالها إذا ظهرت، واستوائها إذا سقطت، دليل على أن هناك عامل آخر غير التعرية فلا تكون التعرية وحدها هي العاملة^(٥).

فإن قيل «العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثراً تأثيراً حسيماً كالإحراق للنار والبرد والبل للماء وإنما هي أمارات ودلالات والأمانة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان

(١) ينظر : المقتضب : ١٢٦/٤، والتبصرة والتذكرة : ٩٩/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٤٥/١، وشرح المفصل : ٨٣/١، والتذييل والتكميل: ٥٠/٢، وتذكرة النحاة : ٣٢٥، ٣٦٦، ٣٦٧، والأشباه والنظائر: ٢٩١/١، والهمع: ٩، ٧/٢.

(٢) شرح المفصل : ٨٤/١، وينظر: الأشباه والنظائر: ٢٩١/١.

(٣) ينظر: الصبان على الأشموني : ٢٧٧/٣.

(٤) إصلاح الخلل : ١٢١، ١٢٢ بتصرف، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/١، والتذييل والتكميل: ٥٠/٢.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل : ١٢١، ١٢٢ بتصرف، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/١، والتذييل والتكميل: ٥٠/٢.

ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا»^(١). وردّ بفساده أيضاً؛ لأنه ليس الغرض من قولهم: إن التعري عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري^(٢).

وقد رد ابن عصفور على ابن كيسان بقوله: «إننا لا نعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنما كان يلزم ما ذكرنا لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف»^(٣). على أن ابن عصفور ذكر قبل ذلك ترجيحه لكون التعرية هي العامل في المبتدأ معللاً «أن التعري يثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّي قد ركب من وجه ما... وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه»^(٣).

فيفهم من هذا أن ابن عصفور لا يقصد بالتعري عدم العوامل كما قال الكوفيون^(٤)، أو كما قال الكسائي في المنادى المفرد المعرفة^(٥) بل يرى أن الأولية والإسناد والتعرية جميعاً مجموع معنى الابتداء، كما أن تجرد المبتدأ والخبر لا يقتضي أن هذه العوامل كانت موجودة ثم عدت^(٦)، إضافة إلى تقريبه للمتعم وتسهيله عليه^(٦).

على أنهم اختلفوا في تلك العوامل اللفظية التي يتعري منها، فبعضهم يرى أنها النواسخ كأبي علي الشلوين وابن أبي الربيع^(٧)، وعند غيرهم كل عامل^(٨)، وأمّا ما ذكره ابن الأنباريّ من احتجاج للبصريين^(٩) فإننا نجده يشبهه بالحسيات، وذلك

(١) الإنصاف: ٤٦/١ مسألة ٥.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل: ١٢١، ١٢٢، وشرح المفصل: ٨٤/١، ٨٥، والأشباه والنظائر: ٢٩١/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/١، وينظر: التذليل والتكميل: ٥٠/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٤٦/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٢/١.

(٦) ينظر: قواعد المطارحة: ٢٧.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسية: ٣٤٥/١، ٣٤٦، والبسيط: ٥٤٣/١، وشرح المقرب لابن النحاس: ورقة ٢٣،

وتذكرة النحاة: ٣٦٥.

(٨) ينظر: شرح المقرب لابن النحاس: ورقة ٢٣، وتذكرة النحاة: ٣٦٥.

(٩) ينظر: الإنصاف: ٤٦/١.

عندما ذكر التمييز بين الثوبين ، وهو شيء يعتمد على حاسة البصر، ولا يعتمد على معنى ذهني، وتشبيهه الابتداء بالأمر الحسي^(١) يخرج من كونه عاملاً معنوياً إلى كونه عاملاً لفظياً.

ومنشأ الخلاف بين النحاة فيما أرى راجع إلى نظرتهم إلى العامل هل هو مؤثر تأثيراً حقيقياً أم أنه أمانة وعلامة ، فمن لاحظ أن العامل مؤثر أو كالمؤثر، والتأثير لا يكون إلا من الوجودي إذ العدم لا يوجب عملاً^(٢) فسّر الابتداء بما يجعله أمراً وجودياً، ومن لاحظ أن العامل أمانة ودليل وليس له تأثير حسيّ كالإحراق للنار فلم يمتنع من تفسيره بالتعري أو التجرد «لأن العدم المخصوص (أي عدم الشيء المعين) يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته»^(٣) ، وبالتالي فإن التعرية لا تكون إلا بعد أن يكون الاسم أولاً مقتضياً لثان^(٤).

وقد تركوا إضافة الإسناد في تفسيرهم مع ضرورة وجوده، لأنه «قد علم أن التعري لا يكون إلا مع الإسناد»^(٥) ، مع أن بعضهم جعله مع ذلك توضيحاً وتفسيراً، فقال: «تعرية الاسم من العوامل اللفظية، والإسناد إليه»^(٦).

وعلى هذا يكون قولهم: إن الابتداء هو التعرية من العوامل اللفظية الظاهرة شامل للعناصر الثلاثة المطلوب توفرها في الابتداء.

فإن قيل : إن هذه عوامل أيضاً فكيف يجتمع عاملان أو أكثر كالإسناد والتجريد، قلنا:

إن من النحاة من جعلها شروطاً لعمل الابتداء، ولا يعني ذلك اجتماع ثلاثة عوامل، بل إن التجريد والإسناد شرطان لعمل الابتداء^(٧).

(١) ينظر: المرتجل لابن الخشاب : ١١٤ .

(٢) ينظر: شرح المقدمة المسحبة: ٣٤٥/٢، والتبيين : ٢٢٤، والمحصول في شرح الفصول: ورقة: ١١٨، والبسيط: ٥٣٥/١ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٨٧/١، والإرشاد إلى علم الإعراب : ١١٠ .

(٤) ينظر: التبيين للعكبري: ٢٢٤ .

(٥) المقتصد : ٢١٤/١ .

(٦) البسيط : ٥٤٣/١ .

(٧) ينظر: التبيين للعكبري: ٢٢٥ ، ٢٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/١، والبسيط في شرح الجمل:

٥٣٥/١، ٥٤٣، والإرشاد إلى علم الإعراب: ١١٠، والتذليل والتكميل: ٤٩/٢ .

٣ - وقال بعضهم : « هو التعرية مع الإسناد »^(١)

أما الحديث عن التعرية فقد سبق . وقد بينا أن التعرية لا تكون إلا بعد الإسناد، فلا داعي لذكر الإسناد، إلا أن من هؤلاء من أراد أن يجمع بين وصفين؛ عدمي، ووجودي تبعاً لنظرتهم إلى طبيعة العامل فأضافوا الإسناد توضيحاً، وتحقيقاً لكون العامل أمراً وجودياً فيؤثر فيما بعده، لذا قالوا بأن التجرد عدمي، والإسناد وجودي^(٢)، فأعملوا الإسناد واشتروا التجرد أو التعرية دون جعلها عاملاً^(٣).

وبعضهم فصل في الإسناد ووضح فشمّل المبتدأ الذي له فاعل ساد مسد الخير، والمبتدأ الذي له خبر، فقال: « لإسناد الخبر إليه أو لإسناده إلى فاعله »^(٤).

٤ - وقال بعضهم: « التجرد من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً، والتعرض لدخولها، والإسناد »^(٥)

فهنا بين أن المقصود بالعوامل اللفظية كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، والياء في بحسبك زيد، ومن في : وما في الربيع من أحد .

كما بين أن التجرد قد يكون لفظياً فقط، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١٤/١، والجمل للجرجاني: ٥٨، والمصباح في النحو: ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١٧٩/١، ١٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٦/١، والمحصل في شرح الفصول: ورقة ١١٨، وقواعد المطارحة: ٢٧، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١، ٨٨، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٤٣/١، ٥٣٥، والإرشاد إلى علم الإعراب: ١٠٩، ١١٠، وتذكرة النحاة: ٣٦٦، ٣٦٧، والتذييل والتكميل: ٤٦/٢، ٤٩، وشرح لباب الإعراب: ورقة: ٤١٤، وشرح الفريد: ١٧٢، وشرح ألفية ابن معط: ٨١٤/٢، ونتائج التحصيل: ٩٥١/٣، وص (٠) من البحث (التعرية).

(٢) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ورقة ١١٨، وقواعد المطارحة: ٢٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١٨٢/١، ١٨٣، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١، ٥٤٣، وتقيد ابن لب على بعض جمل الزجاجي: ٢٩٩.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٨٧/١، وينظر: شرح الفريد: ١٧٢.

(٥) شرح ألفية ابن معط للموصلي: ٨١٤/٢.

اسْتَجَارَكَ ﴿^(١)﴾، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(٢)، فالتجرد فيهما لفظ لا تقدير. وبهذا نبه على أن التجرد يكون لفظاً أو تقديراً .

كما زاد وصفاً، وهو «التعرض لدخول العوامل اللفظية»، وأخرج به ماتضمن معنى الشرط والاستفهام نحو: أيهم تقم أقم معه، وأيهم عندك؟ لعدم تعرضه للعوامل، إذ ممتنع دخولها عليه. ويبيّن أن الابتداء ذواً ووصاف ثلاثة. وهي ماسبق في تعريفه.

٥ - وقال بعضهم: «كونه أولاً لثانٍ» ^(٣)

وهذا التفسير - كما نرى - يشمل وصفين، الأولية، والإسناد، ولم يشمل التعرية مع ضرورة وجودها، إذ قد يكون الفعل أولاً مقتضياً ثانياً هو الفاعل له.

وقد قال بهذا بعض النحاة، واستحسنه بعض المتأخرين منهم لاشتماله على وصفين وجوديين مما يجعله مؤثراً فيما بعده، ونسب هذا القول إلى الجزولي ^(٤). وقد رجحه أبوالبقاء العكبري ^(٥) معللاً لذلك:

١ - بأن الابتداء معنى يختص بالاسم، فكان عاملاً كالفعل وبيان أنه معنى، أن معنى الابتداء ما ذكرناه من كونه أولاً مقتضياً ثانياً، وهذا وصف وجودي، واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً.

٢ - أن كون الاسم أولاً مسنداً إليه، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعاً بذلك، كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين.

٣ - أن المبتدأ معمول، وكل معمول لا بد له من عامل، والعامل لا يخلو من أن يكون الابتداء أو واحداً من المذاهب المشهورة في القول في رافع المبتدأ، وأصحها هذا.

(١) سورة التوبة: الآية: ٦.

(٢) سورة الانشقاق: الآية: ١.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١٥/١، والقواعد والفوائد في الإعراب: ٧٣، والتبيين: ٢٢٤، وقواعد المطارحة: ٢٧.

(٤) ينظر: قواعد المطارحة: ٢٧، وشرح ألفية ابن معط: ٨١٤/٢.

(٥) ينظر: التبيين للعكبري: ٢٢٤.

٤ - أن معنى الابتداء هو اقتضاء الاسم المبتدأ للخبر، وهذا باق بعد (كان، وإن)، وإنما لم يعمل لوجود ما هو أقوى منه^(١).

فالتعيرية إذن شرط من شروط العمل لأن كونه أولاً مقتضياً ثانياً لا يكفي لحصول الاقتضاء بعد كان وإن وغيرهما، ولهذا قال أبو علي الشلوبين في التوطئة: «... بشرط التعرية من العوامل اللفظية»^(٢).

٦ - وقال بعضهم: هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان، يكون الثاني حديثاً عنه^(٣).

واختاره بعض المغاربة^(٤)، وقال ابن يعيش: «الأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء»^(٥).

وقد ردّ النحاة على هذا من وجوه^(٦):

١ - أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه، إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة، وفي الاصطلاح الاهتمام به، فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغوياً للابتداء تخليط.

٢ - أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل، لا الكلمة، والابتداء وصف لها، لأن معناه كونها مبتدأ بها.

(١) المصدر السابق : ٢٣٢.

(٢) التوطئة : ٢٠٣، وينظر: نتائج التحصيل : ٩٥١/٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب الجمل لابن بابشاذ: ورقة ٢٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٤٤/٢، ٣٤٥، والطلل في اصلاح الخلل: ١٤٧، وكشف المشكل : ٣١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١، والمحصل في شرح الفصول ورقة ١١٨، ١١٩، وأنتلاف النصرة : ٣٠، ٣١.

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول : ١١٨، ١١٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ١٩٣/١.

والاهتمام فسرّه النحاة بأنه جعلك الشيء أولاً لثان^(١).

٣ - أن التهمم معنى، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع^(٢).

٧ - وقال بعضهم: «جعل الاسم في صدر الكلام لفظاً، تحقيقاً أو تقديراً للإسناد»^(٣).

ونسب إلى الجزولي هذا القول، وقال به عدد من النحاة^(٤)، وزاد بعضهم فيه أن يكون

معري من العوامل اللفظية للإخبار عنه^(٥)، وبعضهم زاد أيضاً: «... إليه أو لإسناده إلى شيء آخر حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد عدمي لا يؤثر»^(٦).

وقد ردّ على اعتبار الابتداء قاصراً على الأوليّة، بأنه «لو كان عاملاً بهذا الوصف لا طرد

في كل اسم مبدوء به، وليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: زيداً ضربت لم يرتفع بالابتداء»^(٧).

وبهذا يعلم أن الأوليّة شرط أساسي، سواء كانت لفظاً أو تقديراً، وعلم من ذلك ضرورة

الإسناد، للإخبار عنه، حتى يكون هناك رابط معنوي يربط بينهما، ومثال جعله في الكلام لفظاً:

زيد قائم، ومثال جعله أولاً تقديراً: أقائم زيد، فزيد وإن كان مؤخراً في اللفظ فهو مقدم في

التقدير.

وهذا هو معنى قولهم: التجرد والإسناد، قال الموصلي^(٨) في شرحه لألفية ابن معط . بعد

ذكر التجرد والإسناد ورأي الجزولي السابق: «كلا العبارتين تدل على أنه معنى مركب من

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٣٤٤/٢، ٣٤٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١.

(٣) ينظر: التبيين : ٢٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٠/١، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١، وشرح الفريد: ١٧٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٨٧/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٠/١، والتوطئة : ٢٠٣.

(٦) شرح لباب الإعراب : ورقة ٤١٤.

(٧) التبيين : ٢٢٧.

(٨) هو عبدالعزيز بن جمعه الموصلي .

وصفين» ، وهو أيضاً: معنى قولهم: أول لثان ؛ لأنه لا يكون أولاً إلا إذا كان معرّياً ولا يكون أولاً لثان إلا مسنداً^(٢) .

٨ - وقال بعضهم : « هو ما في النفس من معنى الإخبار »^(٣)

ونُسب هذا القول إلى أبي اسحاق الزجاج، وذلك لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ^(٤) . يقول الدلائي: «فكذا المسند إليه والمسند مرتفعان في تركيب الأول بالاخبار عنه، وتركيب الثاني بالاخبار به»^(٥) ولذلك قال ابن قتيبة: «إن قوماً قالوا إن ارتفاعه بالمقام من المتكلم»^(٦) .

وتفسير معنى الابتداء بهذا يجعلنا نقول: بأنه عامل أيضاً في الفاعل ؛ لأن كلاً من المبتدأ والفاعل مخبر عنه، إذ الفاعل مخبرٌ عنه بالفعل.

٩ - وقال بعضهم في تفسيره : « هو جعل الاسم على هيئة ما معلومة لا بد للمبتدأ أن يكون على مثلها فصار ترتيبها كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين في باب الفعل فاعلاً والآخر مفعولاً »^(٧) .

فزاد هنا النظر إلى الترتيب المعنوي ، فليس معنى الابتداء أن يكون في أول الكلام وإنما نظر إلى المعنى فلو تأخر المبتدأ، فإنه في المعنى هو الأول وكونه أولاً في المعنى يعني أن الابتداء هو العامل فيه، فترتيب المعنى في النفس مهم لتحديد العامل والمعمول.

(١) شرح ألفية ابن معطى للموصلي : ٨١٤/٢ .

(٢) ينظر: ص (٤٣١) من البحث .

(٣) ينظر: تلقين المتعلم من النحو: ١٧٥، والحلل في إصلاح الخلل: ١٤٧، ونتائج الفكر: ٤٠٦، والتبيين : ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/١، وتذكرة النحاة : ٣٦٦، ٣٦٧ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/١ .

(٥) نتائج التحصيل : ٩٥٢/٣ .

(٦) تلقين المتعلم من النحو: ١٧٥ .

(٧) تذكرة النحاة : ٣٦٦، ٣٦٧ .

١٠ - وقال أبو القاسم الزجاجي : « والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة للفاعل ، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر ، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه ، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه فلما ضارع المبتدأ الفاعل رفع » ^(١) .

وهنا جعل معنى الابتداء مضارعة للفاعل في الإخبار فكل منهما لا بد من الإخبار عنه.

١١ - وقال بعضهم : « إن الابتداء معنى مصدرى ، وفي المصدر معنى الفعل » ^(٢) .

قال بهذا عصام الدين الإسفراييني ، وهو يرد على صاحب لباب الإعراب ^(٣) الذي أخرجه من معنى الفعل.

والحقيقة أن القول باشتغال الابتداء على معنى الفعل ما يقوى من إعماله ^(٤) . وإن كنت لم

أستطع إدراك تحقق معنى الفعل في الابتداء ، إلا إذا كان عن طريق وجود الحدث في لفظ المبتدأ .
١٢ - وقال بعضهم : « إنه عدم العوامل » ^(٥)

لأنه فسّر بالتعرية ، والتعرية من العوامل اللفظية تعني عند بعض النحاة عدم العوامل.

١٣ - وقال بعضهم : « هو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً ، من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى » ^(٦) وهذا تفسير للمبتدأ ولكن المصطلح هنا عام.

١٤ - أن لفظ (هو) الذي هو ضمير الأمر والشأن دليل على الابتداء ^(٧) .

وقد رد بأنه غلط وأنه لو كان كذلك لما صح أن يعمل فيه عامل لأنه حرف على قوله : وليس

^(٨) باسم .

(١) الحلل في شرح اصلاح الخلل : ١٤٤ .

(٢) ينظر : شرح الفريد : ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) تاج الدين الاسفراييني ، ينظر : لباب الإعراب : ٤٩٢

(٤) انظر ص (٤٦٥) من هذا البحث (اعماله في الحال).

(٥) ينظر : الإنصاف : ٤٦/١ ، وانظر ص (٤٢٧) من هذا البحث (الحديث عن تفسيره بمعنى التعرية).

(٦) التذييل والتكميل : ٤٦/٢ .

(٧) ينظر : البسيط : ٥٤٣/١ .

(٨) ينظر : المصدر السابق : ٥٤٣/١ ، وشرح كتاب الجمل لابن بابشاذ : ورقة ٣٨ .

١٥ - أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ لاشتقاقه منه، والمشتق متضمن معنى المشتق منه (١).

فمعنى الابتداء الذي ذكره أنه مشتق من المبتدأ.

الابتداء من حيث القوة والضعف

حكم النحاة بقوة بعض العوامل، وضعف بعضها الآخر، وذلك بناءً على نظرتهم إلى العامل باعتباره مؤثراً حقيقياً.

وقد أرجع النحاة الحكم بقوة العامل أو ضعفه إلى أمور منها :

١ - كونه لفظياً أو معنوياً.

٢ - أصلته أو فرعيته.

٣ - كونه عاملاً في الأسماء أو الأفعال.

٤ - تصرفه وجموده.

٥ - تقدمه أو تأخره .

وعلى هذا بنوا أحكاماً كثيرة.

وبعد النظر إلى عامل الابتداء نجد أنه عامل معنوي ، وعلى هذا فهو أضعف من اللفظي ؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي (٢) ؛ ولأن العوامل المعنوية فروع (٣) ، فهو ضعيف إذن بالنسبة للعامل اللفظي. أمّا إذا نظرنا إليه بالنسبة للعوامل المعنوية الأخرى فنجد أنه أقوى من عامل الرفع في الفعل المضارع ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال (٤).

ونظراً إلى عدم تحديد معناه تحديداً دقيقاً يصعب معه التهدي إلى الحكم بقوته أو ضعفه من بين العوامل المعنوية الأخرى.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/١، ونتائج التحصيل : ٩٥٠/٣.

(٢) ينظر: التبيين : ٢٢٩، ٢٣٠، والأشباه والنظائر : ٣٠٥/٨.

(٣) ينظر: المرتجل لابن الخشاب : ١١٤.

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر : ٢٩٩/١ ، ٣٠٦ .

فإذا أخذنا برأي من يقول: إنه في معنى المصدر حكمنا بقوته ؛ لأن معنى المصدر هو معنى الفعل فإذا كان فيه معنى الفعل فهو أقوى^(١) ؛ لدلالته على الحدث وأصالة المصدر، والفعل في العمل.

وإذا أخذنا برأي القائل إنه التعرية، حكمنا بضعفه ؛ لأنه عديمي والعدم لا يكون عاملاً؛ لأنه إن كان عدم العامل رافعاً كان الرفع متحققاً سواء وجد ذلك العامل أو لم يوجد ، وبهذا يكون مستغنياً عنه، والمستغنى عن الشيء لا يكون متوقفاً عليه ولا معمولاً له. وإن كان وجود العامل ناصباً أو خافضاً فالرفع لاشك أقوى منهما، فيكون العامل حال عدمه عمله أقوى منه حال وجوده، وذلك خلاف المفعول^(٢).

وذهب بعض النحاة إلى تفسير معنى الابتداء بالتعرية والإسناد^(٣) ، نظراً إلى تأثرهم بالقول بقوة العامل أو ضعفه؛ ولهذا قالوا: قلنا التعرية والإسناد ؛ لأن التجرد عديمي ، والإسناد وجودي^(٤) ، فالتجرد شرط وليس عاملاً^(٥) . وكل هذا محاولة لجعل العامل أمراً وجودياً حتى يؤثر فيما بعده.

وذهب بعض النحاة إلى ضعف هذا التفسير، ففسره بما يجعله قوياً، فقال: كونه أولاً لثان^(٦) . حتى يشمل وصفين وجوديين، مما يجعله مؤثراً فيما بعده. هكذا قالوا تمشياً مع القول بضعف معنى الابتداء على هذا التفسير أو ذاك.

وقولهم بضعفه عن العامل اللفظي ما يساير الواقع لأن الشيء المحسوس يمكن التشبث به والتعلق به لأنه ظاهر، فهو أقوى من المتخيل والمتصور، كما أن العامل اللفظي يُغَيَّرُ الإعراب عند

(١) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٩/٢ .

(٢) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ورقة ١١٨ .

(٣) ينظر ص (٤٣٠) من البحث .

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ورقة ١١٨ ، وقواعد المطارحة: ورقة ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١ .

(٥) ينظر: البسيط : ٥٤٣/١ ، ٥٣٥ .

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١٥/١ ، والقواعد والفوائد في الإعراب: ٧٣ ، والتبيين: ٢٢٤ ، وقواعد

المطارحة: ورقة ٢٧ .

دخوله، في حين لا يقوى العامل المعنوي إلا عند زوال العامل اللفظي وعدم وجوده، ففي المبتدأ والخبر يكون معنى الابتداء عاملاً عند عدم وجود عامل لفظي، أما إذا دخلت النواسخ سواء كانت الفعلية أو الحرفية فإن العمل يتغير مع أن معنى الابتداء باقٍ؛ لأنه اقتضاء الاسم للمبتدأ والخبر، ولم يعمل لوجود العامل اللفظي الذي هو أقوى منه ^(١).

وعندما أراد بعض النحاة إعماله في الخبر، ردّ عليه بأنه ضعيف، ولا يقوى على العمل في اسمين رفعاً، ولهذا رفته بعضهم بالمبتدأ، وجعله بعضهم واسطة وقالوا: «بأنه قوى أحدهما بالآخر» ^(٢) وقال بعضهم: العامل المعنوي ضعيف فنقويه بعامل لفظي وهو المبتدأ وبهذا يعملان في الخبر ^(٣).

وهكذا قال بعضهم: في إعماله في نصب الحال ^(٤). وقد قرنه بعض النحاة هنا بالعامل المعنوي ومعه لفظ دال عليه، وجعلوه أضعف من العوامل المعنوية ومعها ألفاظ تدل عليها كمعنى التشبيه، والتمني ^(٥). - وإن كان التشبيه من غير لفظ دالّ عليه أحياناً - إلا أنه أقوى من الابتداء؛ لأن الابتداء لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه بخلاف معنى التشبيه. كما أن معنى التشبيه يعمل في الاسم، والحرف، والحال فهو يعمل في ثلاثة أشياء، والابتداء يعمل في اثنين على رأي من يرفض إعماله في الحال ^(٦).

أما إذا أخذنا برأي من قال بإعماله في الحال فإنه يكون مساوياً لمعنى التشبيه في القوة. هذا إذا كان عمله في الأسماء. فكيف إذا حكمنا عليه من خلال إعماله في الأفعال؟ إذن عامل الابتداء قويٌّ في معمول، ضعيف في معمول آخر. وبهذا نرى عدم الالتزام بالحكم في قوته وضعفه على ما ذكره النحاة من أمور يحكم على العامل من خلالها بالقوة أو الضعف، وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى نوعية المعمول.

(١) ينظر: التبيين : ٢٣٢.

(٢) التبيين : ٢٣٢.

(٣) ينظر: المرتجل لابن الخشاب : ١١٥، والإنصاف : ٤٧/٨.

(٤) ينظر: ص (٤٦٥) من البحث .

(٥) ينظر: التنزيل والتكميل : ٤٩/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق : ٤٩/٢.

المسائل التي عمل فيها

إن اختلاف النحاة في تحديد معنى الابتداء، أدى إلى اختلافهم في عمله، ومرجع هذا الخلاف // نظرتهم إلى طبيعة العامل باعتباره مؤثراً حقيقياً أو اعتباره علامة وأمانة، وهذا بدوره أدّى إلى القول بالعامل المركّب، ولم يصل الأمر إلى ذلك فحسب بل إن عدم تحديدهم لمعنى العمل النحوي أدى إلى اختلافهم في إعماله.

وعلى هذا كثرت أقوال النحاة في تحديد مدى عمله بين المبتدأ وحده، أو المبتدأ والخبر، أو عدم إعماله في أيٍّ منهما، أو إعماله في الحال أو بعد الأدوات .

ونظرتهم إلى العمل على أساس الاقتضاء وعدمه أدت أيضاً إلى اختلافهم في معمولاته، كقولهم في عامل الخبر بأنه المبتدأ وحده أو مع المبتدأ، أو بواسطته .

فالذي قال الابتداء وحده قال لأنه يقتضيهما - أي المبتدأ والخبر - ونسب إلى الجزولي والزمخشري، إذ ليس عمله في أحدهما بأولى من الآخر^(١) . وشبهوا ذلك بالعامل المعنوي الذي معه لفظ دال عليه ك(كأن) حيث اقتضت معنى التشبيه من مشبه ومشبه به فعمل فيهما^(١) .

وقول بعضهم بأن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ والخبر، وليس بالمبتدأ فقط، ولهذا لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ^(٢) .

فنظرة النحاة إذن إلى معنى العامل النحوي وإلى مقتضيه واختلافهم في تحديد معنى ذلك أدى إلى اختلافهم في معمولاته وعلى وجه الخصوص الخبر، وسوف أعرض هنا ماوقفت عليه من معمولات لهذا العامل، على أن هذا ليس على سبيل الحصر، ولعلي أتوفر مستقبلاً على جمع المسائل الخلافية التي أعمل فيها النحاة الابتداء.

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول : ورقة ١١٨، ١١٩ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٩/٢ .

أولاً : في الأسماء :

١ - في المبتدأ والخبر معاً :

ذهب جمهور البصريين^(١) - ومنهم الأحنفش^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، وابن السراج والرماني^(٤) ، واختاره غيرهم^(٥) - إلى أن الابتداء عامل رفع في المبتدأ والخبر معاً^(٦) . ومبنى العمل عند هؤلاء على الاقتضاء^(٧) حيث اقتضى الابتداء مبتدأ وخبراً فوجب أن يعمل فيهما .
وقد احتج هؤلاء بإعمال معنى التشبيه^(٨) لأنه يقتضي طرفين مشبهاً ومشبهاً به، فيعمل فيهما ، ونظيره من العوامل اللفظية كان، وإنّ، وظنّ فإنّها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك هاهنا^(٩) .

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١، وشرح المقرب لابن النحاس : ورقة ٢٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للأحنفش: ١٥٥/١، والتذليل والتكميل: ٤٨، ٤٩، والهمع: ٨/٢، وشفاء العليل: ٢٧٢/١، وبتأذج التحصيل: ٩٤٩/٣ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١، وشرح المقرب لابن النحاس : ورقة ٢٤ .

(٤) ينظر: التبيين : ٢٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٨/١ والتذليل والتكميل: ٤٨، ٤٩، والهمع: ٨/٢، وشفاء العليل : ٢٧٢/١، ونتائج التحصيل: ٩٤٩/٣ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣٤٦/١ ، والمسائل المنتورة : ٧٤ ، وكشف المشكل : ٣١٨/١ ، والمقاصد الشافية ت/العثيمين : ٦١٥ ، وشرح لباب الإعراب : ورقة : ٤١٤ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧/٣ ، وشرح ألفية ابن معطى : ٨١٦/٢ .

(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١٠٠/١ ، وشرح عيون الإعراب: ٨٤ ، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٤٥/٢ ، والمرتل لابن الخشاب: ١١٤ ، والإنصاف: ٤٤/١ ، والتبيين : ٢٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/١ ، وقواعد المطارحة: ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب: ١٠٩ ، والتذليل والتكميل: ٤٦/٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٣٠ ، ٣١ ، والهمع: ٨/٢ ، وشرح الفريد: ١٧٢ .

(٧) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: ١٠٩ ، والهمع: ٨/٢ .

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١ ، والمحصل في شرح الفصول: ١١٨ ، ١١٩ .

(٩) ينظر: المرتل : ١١٤ ، والإنصاف : ٤٦/١ ، والتبيين للعكبري: ٢٢٩ .

وقد رد هذا من وجوه :

- ١ - أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفيعين دون إتباع ، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل ، وكان أحق بالأعمال رفيعين دون إتباع ^(١) .
- ٢ - أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء ، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه ، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال ، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بالأعمال إلا في شيء واحد ^(٢) .
- ٣ - أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ ، لأن المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ مالم يعرض مانع جائز بإجماع من النحاة ، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع فكذا الأضعف بل هو أولى ^(٣) .
- ٤ - أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط ، والاسم الذي تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه ، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ ^(٤) .
- ٥ - أن الابتداء معنى فلم يقو على العمل في شيئين ، ألا ترى أن (لا) تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر وكذلك (إن) في قول الفراء ، فكذا هاهنا ^(٥) .
- ٦ - أنه إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ^(٦) .

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/٨ ، والهمع: ٨/٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/٨ ، ونتائج التحصيل: ٩٤٩/٣ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/٨ ، ونتائج التحصيل: ٩٥٠/٣ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/٨ ، ونتائج التحصيل: ٩٥٠/٣ .

(٥) ينظر: الإنصاف: ٤٧/٨ ، والتبيين: ٢٢٩ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٧٤٣/٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف: ٤٦/٨ ، والتبيين: ٢٢٤ .

- ٧ - أنه لو كان الابتداء يوجب الرفع لما بدؤوا بالمنصوبات والمسكنات والحروف بل كان يجب أن تكون كلها مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع^(١).
- ٨ - «أن من فسّر الابتداء بمعنى التعرية من العوامل جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى مايسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بون، فكيف يتحدان؟»^(٢).
- ٩ - أن من فسّر الابتداء بمعنى التعرية من العوامل أطلقه ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ماجر منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد، وهل أخو عيش لذيد بدائم^(٣).
- ١٠ - أن إجراء المعنى مجرى اللفظ في العمل لا يصح في الابتداء إذ لا يعمل في الظرف؛ فلا يعمل فيهما هنا^(٤).

وقد رد أيضاً على هذه الاعتراضات :

- ١ - لقد عدّ بعض النحويين رفع خبر المبتدأ على أنه إبتاع لرفع المبتدأ فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإبتاع، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإبتاع^(٥).
- ٢ - أن التمني والتشبيه قد عملا في الاسم والحرف وفي الحال فهذه ثلاثة، والابتداء قد عمل في اثنين المبتدأ والخبر، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة^(٦).
- ٣ - أن قولهم بأن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فقط، قول غير صحيح بل هو معنى قائم بهما معاً، والابتداء رفع بهما معاً، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف كما ذكر وإنما يتقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر، إذ ليس معنى الابتداء قائماً بالمبتدأ وحده دون الخبر^(٧).

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٦/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧١/١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ٢٧١/١ ، ٢٧٢ .

(٤) ينظر : التبيين : ٢٣٠ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل : ٢/ورقة ٤٩ ، ونتائج التحصيل : ٣/٩٤٩ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل : ٢/ورقة ٤٩ ، ونتائج التحصيل : ٣/٩٥٠ .

(٧) ينظر: التذييل والتكميل : ٢/ورقة ٤٩ ، ونتائج التحصيل : ٣/٩٥٠ .

٤ - أن قوله بأن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء، ولفظ المبتدأ، قول يعني أن الابتداء معنى حلّ بالمبتدأ فقط، وقد منع النحاة ذلك^(١).

٥ - أن الابتداء عامل ضعيف عن العامل اللفظي، وهذا لا يمنع من العمل في اسمين، لأن علة العمل هو الاقتضاء، والاقتضاء في الابتداء كإقتضاء (كان وإن) يدل عليه أن (كان وإن) أضعف من الفعل المتعدي، وقد عملا في اسمين كما عمل (ضرب) في الفاعل والمفعول^(٢).

٦ - أن التعرية وحدها لاتعمل شيئاً، وإنما هي شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل، والتعرية عنصر من عناصره. كما أن العوامل في النحو ليست مؤثرة تأثيراً حسيماً، وإنما هي أمانة وعلامة للعمل «لا أنها تعمل شيئاً في الحقيقة، والعلامة تكون بحدوث شيء وبعدمه، وإذا ثبت أن عدم العلامة يكون علامة، وجب أن تكون التعرية من العوامل تجري مجرى العوامل في أنها تستحق عملاً، كما أن العوامل إذا ذكرت استحققت عملاً^(٣). وكذلك فإن أعمال الكوفيين للتعرية في رفع الفعل المضارع يجعلنا نعملها في الاسم المبتدأ^(٤).

٧ - «قولهم أنهم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، وقد رد النحاة بأن المنصوبات لا يتصور أن تكون مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير، لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول، والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً، فلا تصح له رتبة الابتداء، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة، لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير.

وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تكون مقدمة في اللفظ دون التقدير، أو تقع

(١) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٩/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٥٠/٣ .

(٢) ينظر: التبيين : ٢٣٠ .

(٣) الإنصاف : ٤٨/١ ، ٤٩ ، وينظر: التبصرة والتذكرة : ٩٩/١ ، وقواعد المطارحة : ٢٧ ، وينظر: نتائج التحصيل : ٩٥١/٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٤٩/١ .

مقدمة في اللفظ والتقدير، فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات، لأنها في تقديم التأخير، وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو: إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها، أو لا تستحق في أول وضعها، فإن كانت تستحقه في أول وضعها، حكمنا على موضعها بالرفع بالابتداء، وإن كانت لا تستحق في أول وضعها كالأفعال والحروف فإننا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء، لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرفع، لأنه نوع منه، كما أن عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبله...»^(١) وأيضاً فإن معنى الابتداء يقتضي التعرية، والأولية، والإسناد، وليس الأولية فحسب^(٢).

٨ - أن اتحادهما في الدلالة والاشتراك في العدد المشترك دون النظر فيما يخص كل واحد منهما، جعلهما مجرد واحد بالنسبة إلى العدد المشترك^(٣).

٩ - قولهم أنه لم يقيد التجريد، ليس بشيء «لأنه قد تقرر أن العامل الزائد كما في عامل باب الفاعل وباب المبتدأ وغير ذلك فلا حاجة إلى تقييده»^(٤).

١٠ - قولهم: أنَّ الابتداء لا يصح إعماله في الظرف، فلا يصح إعماله في المبتدأ والخبر معاً، نقول: «إن العامل في الظرف في قولهم: (زيد قائم خلفك) أقوى من الابتداء وهو اسم الفاعل أو الفعل، فلا حاجة إلى عمل الابتداء.

كما أن الابتداء لا يقتضي الظرف والحال مخصوصة، فإن جميع الأفعال وما يشق منها يقتضي الظروف، فلا اختصاص له بالابتداء، بخلاف الخبر، فإن له اختصاصاً بالابتداء، إذن لا ابتداء إلا وله مبتدأ، ولا مبتدأ إلا وله خبر مخصوص.

كما أنَّ الابتداء أضعف من اللفظ فيفارقه اللفظ فيما ذكروا ويوافقه في العمل في الاسمين ك(كان) و(إنَّ) فإنَّهما يعملان في الاسمين ولا يعملان في الظروف»^(٥).

(١) الإنصاف : ٥٠/٨ ، ٥١ بتصرف يسير .

(٢) ينظر: التبيين : ٢٢٧ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل : ٥٠/٢ .

(٤) التذييل والتكميل : ٥٠/٢ .

(٥) التبيين للعكبري : ٢٣٠ بتصرف .

وكما رأينا فإن كل حجة يُردُّ عليها بأخرى، وعمل الابتداء فيهما معاً ضروري «لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله: زيد قائم، أو منزل منزلته، كقوله: زيد الشمس حسناً، أو يتنزل منزلته في الفقه كقولهم: أبو يوسف أبوحنيفة، وهو مثل الصفة من الموصوف، والعامل فيهما واحد فكذا هنا»^(١).

وقد أعمله البصريون في رفعهما، ورفضوا العطف على الموضع قبل تمام خبر (إن) كما في قولهم: إنك وزيد قائمان، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ﴾^(٢) فقالوا بأن الابتداء قد عمل الرفع في المبتدأ والخبر، وليس معطوفاً على موضع اسم (إن)^(٣).

٣ - في المبتدأ وحده

هناك من قصر عمل الابتداء على المبتدأ وحده^(٤)، وأعمل المبتدأ في الخبر^(٥) ونُسب هذا القول إلى سيبويه، والجمهور. قال سيبويه: «عبدالله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه

(١) الإنصاف: ٤٧/١ بتصرف.

(٢) سورة المائدة: الآية: ٦٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٥٢، والإنصاف: ١٨٦/١ وما بعدها.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٢٧/١، ١٣٨، ٨٨/٢، ومعاني القرآن للفراء: ١٩٨/١، ٣٤٨، والخصائص: ١٦٦/١، وشرح كتاب الجمل لابن بابشاذ: ورقة ٣٨، والمرتل: ١١٤، وكشف المشكل: ٣١٨/١، والتبيين: ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٩/١، والمحصل في شرح الفصول: ورقة ١١٨، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١، وشرح المقرب لابن النحاس: ورقة ٢٤، والتذليل والتكميل: ٥٢/٢، وتذكرة النحاة: ٣٢٥، ٣٦٦، ٧٠٤، وتعليق الفرائد: ١٧/٣، وحاشية الصبان: ١٩٤، ١٩٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٢٦/٢، ١٢٧، والمقتضب: ١٢/٤، والخصائص: ٣٨٥/٢، وشرح عيون الإعراب: ٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٩/١، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١، والتذليل والتكميل: ٤٦/٢، ٤٧، ٤٨، وانتلاف النصرة: ٣٠، ٣١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٩/١، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١، والتذليل والتكميل: ٤٨/٢، الهمع: ٨/٢.

أستغنى الكلام وهو منفصل عنه»^(١) وكذلك نُسب إلى الأخفش^(٢) وابن جني^(٣).

ويلاحظ أن إعمال المبتدأ في رفع الخبر مذهب الكوفيين أيضاً، لأن المبتدأ والخبر عندهم يترافعان^(٤).

وقد ردّ عمل المبتدأ من وجوه:^(٥)

١ - أن المبتدأ قد رفع فاعلاً نحو: (القائم أبوه ضاحك) فلو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رافعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له، وإذا لم يوجد في العوامل المتصرفة فكيف فيما يقصر عنها.

٢ - أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو: زيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه فدل ذلك على أنه غير عامل فيه.

٣ - أن المبتدأ قد يكون ضميراً، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

٤ - أن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه^(٦).

وقد ردّ أبو الحسن الأبيدي^(٧) ، وأبو الحسن الضائع^(٨) ، بقولهم^(٩):

(١) الكتاب لسيبويه : ٤٠٦/١ .

(٢) ينظر: الخصائص : ٣٨٥/٢ .

(٣) التبيين : ٢٢٩ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٠/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٨٧/١ ، والهمع : ٨/٢ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٨/٢ ، والهمع : ٨/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٤٩/٣ ، وحاشية الصبان : ١٩٤/١ .

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/١ .

(٧) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي شيخ أبي حيان . ترجمته في بغية الوعاة : ٣٦٧/٢ .

(٨) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي ، مات سنة ٦٨٠ هـ . ترجمته في بغية الوعاة : ٢٠٤/٢ .

(٩) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٨/٢ ، ٤٩ ، والهمع : ٨/٢ ، وحاشية الصبان : ١٩٤/١ .

١ - أما الأول فلا يلزم لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد وأما إذا عمل رفعين من وجهين مختلفين فلا مانع من ذلك.

٢ - أن العامل إذا لم يتصرف في نفسه، لم يتصرف في معموله فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومشبهاً به، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل لأن عمله متأصل لأنه إنما يعمل به لطلبه له ولذلك فلا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى.

٣ - عمل الضمير لا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بالأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر والجامد والمشتق، وإنما يعتبر هذا الذي ذكره بالنسبة إلى الأفعال المتصرف فيها وغير المتصرف أو لما ينوب مناب الأفعال والأسماء.

ومما تقتضيه الأمانة العلمية الإشارة إلى ما رأيت من ذكر للابتداء عند الفراء مع المشهور من مذهبهم إعمال المرافع أو العائد، مما قد يكون لباحث آخر أن يصل إلى نتيجة توضح مدى إعمال الفراء للابتداء، فرأيت أن أذكر المواضع التي أشار فيها إلى ذكر الابتداء ووجهة نظري في ذلك.

ذكر الفراء الابتداء في موضعين أحدهما يحتمل كون الكلمة مبتدأ، ويحتمل كونها خبراً، ومادام الأمر يحتمل الشك فإن الأكثر عدم إعماله للابتداء.

وأما قوله في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارِ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١)

حيث ذكر أن الرفع على الابتداء في كلمة (النار)^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٣).

يرفع (خالق) على الابتداء وعلى أن يكون خبراً^(٤).

(١) سورة الحج : الآية : ٧٢.

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/١٩٨، وينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢.

(٣) سورة الأنعام : الآية : ١٠٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء : ١/٢٤٨، وينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢.

فهل يقصد بالابتداء هنا كونها مبتدأ، أو أنه العامل فيها.

إن فيما ذكره أبوحيان من نسبة إعمال الابتداء في اسم (ما) النافية إلى الكوفيين مايقوي من قولنا بأن الفراء يرى إعمال الابتداء في رفع المبتدأ أو الخبر^(١).

٣ - في الخبر

أ - الابتداء والمبتدأ معاً :

ذهب جماعة من البصريين إلى أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، والابتداء والمبتدأ معاً عامل في الخبر^(٢) ونسب هذا الرأي إلى سيبويه^(٣) والمبرد في أحد قوليه^(٤) وأبي إسحاق وأصحابه^(٥).

وقد احتج هؤلاء بما يلي :

- ١ - أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما من صاحبه، وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضاً، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه^(٦).
- ٢ - أن الخبر لا يقع إلا بعدهما، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه^(٧).

(١) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢ .

(٢) ينظر: المقتضب : ٤٩/٢، ١٢٦/٤، والأصول لابن السراج: ٥٨/١، والخصائص : ٣٨٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٢٥٥/١، ٢٥٦، وشرح عيون الإعراب: ٨٥، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢٤٥/٢، والمرتلج : ١١٥، والإنصاف : ٤٤/١، ٤٦، وكشف المشكل : ٣١٨/١، والتبيين : ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/١، وشرح المقرب لابن النحاس: ورقة ٢٤، وتذكرة النحاة: ٣٢٥، والتذييل والتكميل: ٤٦/٢، ٥٠، والمقاصد الشافية في ت : العثيمين : ٦١٥، وانتلاف النصرة : ٣٠، ٣١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٧/٣، والهمع: ٨/٢.

(٣) ينظر: المقتصد : ٢٥٦/١، وشرح عيون الإعراب: ٨٥، وشرح المقرب لابن النحاس: ورقة ٢٤.

(٤) ينظر: المقتضب : ٤٩/٢، ١٢٦/٤، وتعليق الفوائد: ١٨/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٥٠/٢، وشفاء العليل: ٢٧٢/١، وتعليق الفوائد: ١٨/٣.

(٦) ينظر: المقتصد: ٢٥٦/١.

(٧) ينظر: الإنصاف : ٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١.

٣ - أن العامل المعنوي ضعيف لا يقدر على العمل في الاسمين جميعاً، فرفده بالمبتدأ^(١). «وهم بذلك لا يجعلون للابتداء عملاً على انفراد، والمبتدأ كذلك بل إذا اجتمعا تنزلاً منزلة الشيء الواحد فيحصل العمل في رفع الخبر»^(٢).

وقد اعترض على هذا بما يلي :

١ - أن المبتدأ اسم ، والأصل في الاسماء أن لاتعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له^(٣).

٢ - أنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر، لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً^(٤).

ويمكن الرد على الأول بأن الشئيين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب^(٥) «فالعمل عند هؤلاء منسوب لمجموع الأمرين لا لكل منهما»^(٦).

وقد حاول النحاة أن يقارنوا ويقربوا بين عمل الابتداء والمبتدأ في الخبر وبين عمل أداة الشرط وفعلها في الجواب^(٧).

والحقيقة أن القول بهذا الرأي يرجعنا إلى طبيعة العامل، وهل هو مؤثر تأثيراً حسيماً ؟ أم أنه أمارة وعلامة ؟ وعند القائلين بهذا الرأي ما يدل على أنهم رأوا في العامل المعنوي ضعفاً فجعلوا معه ما يرفده وهو المبتدأ، وجعلوا مجموعهما هو العامل بدعوى أن العامل المعنوي لا يقوى على العمل في الاسمين.

(١) ينظر: المرتجل: ١١٥، والإنصاف: ٤٧/١، والتبيين: ٢٣٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/١، وينظر: المرتجل: ١١٥، والتذييل والتكميل: ٥٠/٢، والهمع: ٨/٢، وحاشية الصبان: ١٩٤/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٦/١، والتبيين: ٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/١، والتذييل والتكميل: ٥٠/٢، وتعليق الفرائد: ١٨/٣.

(٥) ينظر: مبحث معنى الفعل فكثيراً ما يحصل معنى من التركيب يعملونه في الحال (مثل معنى الكلام).

(٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٨/٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٥٢/٢.

ب - الابتداء بواسطة المبتدأ :

وهناك طائفة من النحاة رأوا أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، والعامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ دون أن يكون للمبتدأ أي تأثير في العمل إلا أنه كالشرط في العمل^(١) .
ونُسب هذا الرأي إلى المبرد^(٢) .

وقد احتج هؤلاء بما يلي :

١ - أن المبتدأ لا ينفك عن الابتداء ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده^(٣) .

٢ - أن لها نظائر كالفعل مع واو المصاحبة في المفعول معه، وإلا في الاستثناء، وتقوي المضاف بمعنى اللام أو من ..^(٤) .

وله نظائر في المحسوسات كالنار تسخن الماء بواسطة القدر أو الحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا^(٥) .

وقد حاول الجرجاني تقريب هذا الرأي من رأي القائلين بأن العامل هو الابتداء والمبتدأ معاً بقوله: «وبعد فإن الحقيقة تعود إلى أن التعري من العوامل يعمل في المبتدأ والخبر إلا أنه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ وبعد أن يعمل فيه من حيث إن الخبر لا يكون إلا بعد حصول المبتدأ، والتعري من العوامل لا يتم إلا بعد الإتيان بالخبر»^(٦) .

وقد اعترض على هذا بما يلي:

١ - ما رافع الخبر عند عدم وجود المبتدأ ؟

(١) ينظر : المقتصد : ٢٥٦/١ ، والإنصاف : ٤٦/١ ، ٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧١/١ ، والمقاصد الشافية ت : العثيمين : ٦١٥ ، والهمع : ٨/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٥٠/٣ .

(٢) ينظر : نتائج التحصيل : ٩٥٠/٣ .

(٣) ينظر : المقتصد : ٢٥٧/١ ، والإنصاف : ٤٦/١ .

(٤) ينظر : الهمع : ٨/٢ .

(٥) الإنصاف : ٤٧/١ ، وينظر : المقتصد : ٢٥٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/١ .

(٦) المقتصد : ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ .

٢ - أنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ
كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى، كتقوي المضاف بمعنى اللام
أو بمعنى من فالقول بأن الابتداء عامل مقوياً بالابتداء لا نظير له فوجب رده.

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها في الجواب بوساطة فعل الشرط
وليس كما زعم، لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوَّى أحدهما بالآخر لم يكن بدعاً.
وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوَّى اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه
من العكس، فإنه بعيد، ولا نظير له»^(١).

ونلاحظ هنا أن نظرتهم إلى طبيعة العامل النحوي على أنه مؤثر جعلتهم يرفدونه بما
يساعده كما فعلوا في الحسيات والعوامل الأخرى كما في عامل المفعول معه والمستثنى عندهم.
وكل هذا تابع من نظرتهم إلى ضعف العامل المعنوي.

٤ - في رفع اسم (ما) النافية :

ذهب النحاة إلى أن (ما) النافية ، تعمل عند أهل الحجاز عمل كان وأخواتها^(٢) إلا أن
الكوفيين قالوا بأن النصب في الخبر بنزع الخافض وليست (ما) هي العاملة^(٣) .
وقال النحاة بإهمالها في لغة بني تميم^(٤) .

وقد قال الكوفيون بأن (ما) لاتعمل، وأن «المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع
الخافض»^(٥) والمعلوم من مذهب الكوفيين إعمال المرافع في المبتدأ والخبر^(٦) أو عائد الذكر في رفع

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧١/١، وينظر: نتائج التحصيل : ٩٥٠/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٩/١، وحاشية الصبان : ٢٤٧/١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٩/١ ، وص (٣٤١) من هذا البحث .

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٣٦٩/١ .

(٥) حاشية الصبان : ٢٤٧/١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٢/١ .

(٦) ينظر: الإنصاف : ٤٤/١، والتبيين : ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/١، والهمع: ٨/٢، والأشباه

والنظائر: ٣٠٢/١، وص (٤٧١) من هذا البحث.

المبتدأ^(١) غير أن أبا حيان نسب إلى الكوفيين إعمال الابتداء في (اسم ما) النافية^(٢) حيث يقول: «وأما الكوفيون فأنكروا ارتفاع الاسم بـ(ما) وزعموا أنه مرفوع بالابتداء»^(٣) وفي قوله هذا ما يقوي القول بإعمال الفراء للابتداء، كما في قول الحق سبحانه: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشِرِّ مَن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٥).
ففي كلمتي (خالق ، النار) قال برفعهما على الابتداء^(٦).

وإذا صحت نسبة أبي حيان هذا القول إلى الكوفيين، فهذا يعني وجود جماعة منهم يعملون الابتداء ويقولون به.

٥ - في الاسم الواقع بعد (لات) و (لا) النافية ؛

ذهب النحاة إلى أن (لات) و (لا) النافية تعملان عمل ليس فيرفع الأول ويسمى اسمهما وينصب الثاني ويسمى خبرهما. وقد خصوا (لات) بألفاظ معينة كالحين والوقت وما أشبههما^(٧).

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (لا ، ولات) لا يعملان شيئاً لأنهما حرفان وليسا فعلين فإذا وقع بعدهما مرفوع فإنه مرفوع بالابتداء وهذا فيما نسبه إليه ابن السراج والسيرافي^(٨).
وقد ذكر ابن مالك أن ماورد في معاني القرآن للأخفش موافق لكلام سيوييه في أن (لات) تعمل عمل ليس^(٩).

(١) ينظر: الإنصاف : ٤٩/١، و ص (٤٨٢) من هذا البحث (عائد الذكر).

(٢) ينظر : التذيل والتكميل : ٤٤/٢ .

(٣) التذيل والتكميل : ٤٤/٢ ، ونتائج التحصيل : ٩٣٧/٣ ، وينظر ص (٦٩١) المناقشة .

(٤) سورة الأنعام : الآية : ١٠٢ .

(٥) سورة الحج : الآية : ٧٢ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء : ١٩٨/١ ، ٣٤٨ .

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/١ ، ١٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٥/١ .

(٨) ينظر: الأصول : ٩٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٥/١ ، والجنى

الداني : ٤٨٨ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٥/١ .

وبالنظر في حديث الأخفش عن (لات) في كتابه معاني القرآن نجده يقول: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾^(١) فشيبهوا (لات) بـ(ليس) واضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لات) إلا مع (حين) ورفع بعضهم «ولات حين مناص» فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال: «ليس أحد» وأضمر الخبر...»^(٢)

وفي نصه السابق واضح كل الوضوح أنه مساير لقول جمهور النحاة، ولعل من سمع أو قرأ قوله: «ورفع بعضهم ولات حين مناص» ولم يكمل كلامه قال بأنه أهمل إعمالها مع أن كلامه واضح أن مابعدا مرفوع، مبتدأ خبره محذوف.^(٣)

ومن المعروف أنه لا يجمع بين اسمها وخبرها. فالأكثر حذف اسمها وبقاء خبرها كقراءة قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤)، والتقدير: ليس الحين حين مناص. وقد يحذف خبرها، ويبقى الاسم، كقراءة بعضهم: «ولات حين مناص» بالرفع، والتقدير: ولات حين مناص حيناً لهم.

٦ - في الاسم الواقع بعد النواسخ المهملة (المخففة) :

تعمل الحروف الناسخة النصب في الاسم الأول بعدها، والرفع في الثاني^(٥) فإذا خففت إن المكسورة، وكأن، ولكن، رفع مابعدا بالابتداء^(٦). يقول الزجاجي: «ويطل عمل (إن) لأنها كانت تعمل بلفظها، ولضارعتها الفعل، فلما نقص بناؤها زال عملها...»^(٧)

وعلى هذا فتفسير معنى الابتداء بالتعرية هنا يجعلها تعرية تقديرية.

(١) سورة ص : الآية : ٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٦٧٠/٢ .

(٣) ينظر: الجنى الداني : ٤٨٨ .

(٤) سورة ص : الآية : ٣ .

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٥٤/٨، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥/٢ .

(٦) ينظر: : المصادر السابقة ، وينظر أمثلة ذلك في مبحث الإهمال ص (٤٠٠) من هذا البحث .

(٧) اللامات للزجاجي : ١١٨ .

٧ - في رفع خبر إن ولكن

ذهب بعض النحاة إلى أن خبر (إن) و(لكن) دون سائر أخواتهما مرفوع بالابتداء، وجاز

إعماله:

١ - لبقاء المعنى بعد دخول (إن ، ولكن) دون سائر أخواتهما^(١) ، ولذلك عطفوا على موضع اسم (إن ولكن) دون أخواتهما^(٢) .

وقد اعترض على ذلك بأن معنى الابتداء قد زال من وجهين :^(٣)

١ - أن المبتدأ ما يسند إليه الخبر، والخبر غير مسند إلى الاسم ولا إلى الحرف والاسم.

٢ - أن معنى الابتداء قد زال في كأن، وليت، ولعل، وإذا زال المعنى لم يبق للرفع عامل.

أما البصريون فذهبوا إلى أن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر^(٤) وقال الكوفيون بأن

الخبر باق على حاله ولم تؤثر فيه (إن) وأخواتها^(٥) .

وقد احتج البصريون بما يلي :^(٦)

١ - أنها أعملت لشبهها بالأفعال وهذا الشبه من وجوه :

أ - اختصاصها بالأسماء، كاختصاص الأفعال بالأسماء.

ب - أنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال.

ج - أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.

د - أنها يتصل بها المضمرة المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه

وضربني.

هـ - أن فيها معنى الفعل.

(١) ينظر: أسرار العربية : ١٥١، والتبيين : ٣٣٥.

(٢) ينظر: أسرار العربية : ١٥١، والإنصاف : ٢١٧/١.

(٣) ينظر: التبيين : ٣٣٥ .

(٤) ينظر: الإنصاف : ١٧٦/١، وشرح المفصل : ١٠٢/١.

(٥) ينظر: المصدرين السابقين .

(٦) ينظر : الإنصاف : ١٧٨/١، وشرح المفصل : ١٠٢/١ .

و - أنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال.

٢ - أنها مقتضية للمبتدأ والخبر كالأفعال، ولذلك فإن (إن) لتأكيد الجملة، و(لكن) للاستدراك، فلا بد من الخبر لأنه المستدرك، ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك وكذلك في (ليت، ولعل، وكأن) حيث تقتضي كأن مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضتاهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدي. وليت تم، ولعل ترجح وهذه معاني أفعال.

(١) أما الكوفيون فيرون أنه باق على حاله من الرفع. وقد رد عليهم البصريون بما يلي:

١ - أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه.

٢ - أن كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو: ظننت وأخواتها، وكان وأخواتها.

٨ - رفع الظرف المتقدم على الفعل الناسخ والذي يجعلونه معمولاً للخبر

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، والمبرد من البصريين^(٢) ونسبه بعضهم إلى سيبويه^(٣).

وذهب البصريون إلى جواز ذلك كما جاز تقديم خبر كان عليها^(٤). وقد استدل البصريون بتقديم معمول خبر (ليس) عليها، فإذا جاز ذلك، جاز تقديم خبرها عليها^(٥) مستشهدين بقول الحق سبحانه: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٦).

وقد رد ابن الأنباري^(٧) على ذلك وقال بأن (يوم) من الآية السابقة، ليس معمولاً لخبر

(١) ينظر: الإنصاف : ١٧٨/١، ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/١.

(٢) ينظر: الإنصاف : ١٦٠/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق : ١٦٠/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق : ١٦٠/١.

(٥) ينظر: المصدر السابق : ١٦٠/١.

(٦) سورة هود : الآية : ٨ .

(٧) ينظر: الإنصاف : ١٦٣/١.

ليس وإنما هو مرفوع بالابتداء، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل كما في قراءة نافع والأعرج ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(١) لأن (يوم) هنا في موضع رفع، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل فكذلك هاهنا.

٩ - في الاسم المرفوع بعد حبذا

اختلف النحاة في كلمة (حبذا) هل هي فعل أم اسم^(٢)؟ وعلى هذا كيف يكون إعراب

الاسم بعدها؟

إن للنحاة في إعرابه خمسة أوجه، والذي يهمننا منها إعرابه مبتدأ مرفوعاً بالابتداء^(٣) وحبذا خبره؛ لأنه المخصوص بالمدح. ويكون (ذا) هو صاحب الخبر في المعنى، وبهذا يغني عن العائد. وهذا على اعتبار فعلية (حبذا).

أما إعراب كلمة حبذا على القول باسميتها، فإن المبرد صرح برفعها على الابتداء؛ لأنه يرى أن حباً وذا جعلاً اسماً واحداً يقول: «وأما «حبذا» فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء. فإنما هو حب هذا. مثل قولك: كرم هذا. ثم جعلت (حباً) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ،...»^(٤). ويمثل هذا قال ابن السراج^(٥).

وقد ردّ عليهما باعتبارهما (حبذا) اسماً مع إقرارهما بفعليتها قبل التركيب، ولم تتغير بعد التركيب لا معنى ولا لفظاً^(٦).

(١) سورة المائدة: الآية: ١١٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢/٣، ٢٩.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب: ٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤١/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧/٣.

(٤) المقتضب: ١٤٥/٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣/٣.

(٥) ينظر: الأصول: ١١٤/١، ١١٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٣/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣/٣، ٢٤.

١٠ - في الاسم المرفوع بعد (لولا) :

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بها أو بفعل مقدر^(١).

وذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعدها مرفوع بالابتداء كما في قول الأعشى:^(٢)

يكاد يصرعها لولا تشدها إذا تقوم إلى جاراتها الكسل
واحتجوا بما يلي:^(١)

١ - أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل بل تدخل عليهما.

ومن دخولها على الفعل قول الشاعر:

قَالَتْ أُمَامَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا: هَلَّا رَمَيْتَ بِيَعَضِ الْأَسْهَمِ السُّودِ
لَا دَرَ دَرُّكَ، إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُدْرِي إِحْسُودِ

فلما دخلت على الفعل دل ذلك على عدم اختصاصها وإذا لم تكن مختصة وجب ألا تكون

عاملة، وإذا لم تعمل وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء.

٢ - ومما يدل على عدم صحة إعمال لولا فيه كما في تقدير الكوفيين (لو لم يمنعي زيد لأكرمتك)

أنه لو كان كذلك لصح العطف عليها بـ(ولا)، لأن الجحد يعطف عليه بـ(ولا) كما في قول الحق

سبحانه: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ، وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ، وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾^(٣) ، فلما لم يجوز أن يقال: لولا أخوك ولا أبوك دل على فساد

عمل لولا.

وقد رد على هذه الحجج بما يلي:^(٤)

(١) ينظر: اللامات للزجاجي: ١٣٩، وشرح القوائد التسع المشهورات للنحاس: ٦٨٩/٢، والإنصاف: ٧٠/١،

والتبيان في إعراب القرآن: ٥٦٩/١، والتبيين: ٢٣٩، والإرتشاف: ٥٧٦/٢، والتذليل والتكميل: ٧٦٥/٣،

٧٦٦، والجنى الداني: ٥٩٩، ومغني اللبيب: ٣٠١/١، ٣٠٢، وائتلاف النصر: ١٦٤، وخزانة الأدب:

.٤٦٣/١

(٢) شرح القوائد التسع المشهورات للنحاس: ٦٨٩/٢.

(٣) سورة فاطر: الآية: ٢١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٧٥/١.

١ - أن قولهم بأن (لولا) حرف غير مختص، ولا يعمل إلا المختص، مقبول آخره، مرفوض أوله، لأن (لولا) هنا مختصه عند الكوفيين وما جاء ظاهره دخولها على الفعل كما سبق فإنها ليست (لولا) المركبة من (لو مع لا) كما في قولك: لولا زيد لأكرمتك، وإنما (لو) حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لإمتناع غيره، و(لا) معها بمعنى (لم)؛ و(لا) مع الماضي ك(لم) مع المستقبل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(١) أي لم يقتحم العقبة، وكقوله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٢) أي: لم يصدق ولم يصل، فكذلك هنا أي: لو لم أحد، فدل هذا على أن (لولا) هذه ليست (لولا) التي وقع فيها الخلاف، وبهذا تكون مختصة بالاسماء دون الأفعال. فكانت عاملة.

٢ - أن قولهم بأن تقديرها (لو لم يمنعي زيد لكان) لكان فيها معنى الجحد، وإذا عطف عليها جاز العطف ب(ولا)، لأن الجحد يعطف عليه ب(ولا).

وقالوا راجع إلى أن (لولا) مركبة من لو و(لا)، فلما ركبتا خرجت (لو) من حدها و(لا) من الجحد، لأنها صارت حرفاً واحداً. والحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر. كما في (لولا) الدالة على التحفيض. ولهذا لم يجز العطف هنا ب(ولا).

١١ - في الاسم الواقع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين

أ - بعد (إن) الشرطية :

ذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية، يرتفع بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر^(٣).

واحتجوا بعدم جواز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لا يعمل فيه ذلك الفعل.

(١) سورة البلد : الآية : ١١ .

(٢) سورة القيامة : الآية : ٣١ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٦١٦/٢ .

كقولهم: إن زيد أتاني آبيه ، فلا يصح إعمال الفعل في زيد المتقدم عليه، فوجب تقدير فعل يعمل فيه، والفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك الفعل المقدر^(١).

وذهب الكوفيون إلى أن العامل في الاسم هنا عائد الذكر، واحتجوا بأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فوجب أن يكون مرفوعاً به. وبهذا لم يحتج إلى تقدير فعل^(٢).

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه مرتفع بالابتداء^(٣) قال : عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾^(٤) «فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمرة أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا بذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ ، كما قال:

عاود هراة وإن معمورها خربا

لا ينشد إلا رفعاً، وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد (إن)، وإن شئت جعلته رفعاً بفعل مضمرة^(٥).

فهو هنا يجيز أن يكون مبتدأ بشرط عدم وقوع فعل مجزوم في اللفظ بعد المبتدأ، ورجع هذا بعض النحاة إلى سيبويه، قال ابن إياز: «قال بعض الحذاق وهو الذي يقضي به ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه أنشد بيت ذي الرمة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازرٍ

فأجاز في (ابن) الرفع والنصب ، فالنصب على إضمار فعل يفسره ما بعده تقديره: إذا بلغت ابن أبي موسى بلغته. والرفع على الابتداء وما بعده خبر ألا تراه جعل الرفع فيه بمنزلة في

(١) ينظر: الإنصاف : ٦١٦/٢ .

(٢) ينظر: المصدر السابق .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٦١٦/٢، وقواعد المطارحة : ١٠٤، ١٠٥، وشرح الكافية للرضي : ٢/٢٥٥، وتذكرة النحاة: ٧١٠.

(٤) سورة التوبة : الآية : ٦ .

(٥) معاني القرآن للأخفش : ٢/٥٥٠، ٥٥١.

قول الشاعر:

(١) فأما تميم تميم ابن مرّ ... «

والذي أَرادَه ابن إِيَّاز هو قول سيبويه: «ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده فعل... والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس^(٢) لكن الذي يؤكد كون سيبويه لا يجيز ذلك قوله «وإن» هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال»^(٣) ففعل ما ذكر أولاً هو ما أَرادَه ابن إِيَّاز، وما ذكر ثانياً مانسبه النحاة إليه من المنع. ويستحسن أن يكون ما بعدها مبتدأً خبره فعل لتكون الجملة بمنزلة التي من الفعل والفاعل، وإن كان أجاز الأخفش مجيء المبتدأ والخبر بعدها.

وقد اعترض على هذا بما يلي:

١ - «أن حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل، ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء.

٢ - أن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل، لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدره وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم»^(٤).

ويمكن رد ذلك لأن الأخفش والكوفيين بينوا سبب إجازتهم لذلك بأن (إن) أشد حروف الجزاء تمكناً^(٥).

ب - بعد (إذا) الشرطية :

وكذلك في الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ

(١) قواعد المطارحة : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الكتاب : ١٠٧/١ .

(٣) المصدر السابق : ١١٩/٣ .

(٤) الإنصاف : ٦٢٠/٢ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش : ٤٥٥/١ ، ٤٥٨ ، ٥٥٠/٢ ، ٥٥١ ، والإنصاف : ٦١٦/٢ .

انْشَقَّتْ ﴿^(١) بل يتعين أحياناً رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء ولا يصح تقدير الفعل، ومن ذلك قول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي - وإن ألم ألقه - الرجلُ الظلومُ

فـ(هو) ضمير الشأن والحديث، وهو في محل رفع والعامل فيه إما الابتداء أو تقدير فعل ولا يصح هنا تقدير فعل لأن المضمرة لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره فتعين رفعه بالابتداء^(٢).

١٢ - في الاسم الواقع بعد (حيث)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع الواقع بعد حيث أو قبلها كقولهم : زيد حيث عمرو مرفوع بحيث ، لأن المعنى : زيد في مكان فيه عمرو، فـ(حيث) خلف من الظرفين فرفعت الاسمين اللذين كانا مرتفعين بهما. (فحيث) ظرف ناب مناب طرفين من جهة المعنى، فالاسمان عندهم رفع بـ(حيث)، وهذا ما يقال له: ارتفاع الاسم بظرف رافع غيره^(٣).

وأما البصريون (فعمرو) عندهم مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه. وإلى هذا ذهب ابن كيسان^(٤) وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدها وبعد إذا بالابتداء^(٥)، ويرى ابن يعيش أن رفع الاسم بالابتداء لا يكون إلا بعد (حيث)؛ «لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول: لقيته حيث زيد جالس، فتكون نظيرة (إذ) في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك: لقيته إذ زيد جالس، وأما إذا فلا تنفك من معنى المجازاة لأنها لاتقع إلا للمستقبل فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدراً مرفوعاً كان أو منصوباً تقول: إذا زيد جلس أجلس، وتقديره: إذا جلس زيد جلس...»^(٦).

(١) سورة الانشقاق : الآية : ١ .

(٢) ينظر: الخصائص : ١٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٦/٢، وقواعد المطارحة : ١٠٤، ١٠٥، ومغني اللبيب : ١٠٨/٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل : ٤٤/٢، ٤٥، ونتائج التحصيل : ٩٣٨/٣.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٦/٢، والتذييل والتكميل : ٤٤/٢، ٤٥، ونتائج التحصيل : ٩٣٨/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣٦/٢.

(٦) المصدر السابق : ٣٦/٢.

١٣ - في الاسم المتأخر عن شبه الجملة

ذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعد الظرف يرفع بالابتداء^(١). وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ وينسد مسده، لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما بالسكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك هذا عبد الله، وذلك: قولك: فيها عبد الله، ومثله تَمَّ زيد، وههنا عمرو...»^(٢).

فقوله: «والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله» وتمثيله بقوله: «هذا عبد الله» دليل على أن الجملة مبتدأ وخبر حيث قال (مستقر لما بعده وموضع). ويزيد من تأكيد ذلك نسبة الزجاج له عمل الابتداء فيه عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْنُوكَ﴾^(٣) فكلمة (سماعون) جعل رفعها على معنى الاستقرار في (منهم) ونسب ذلك إلى الأخفش، وقال: «وزعم سيبويه أن هذا يرتفع بالابتداء»^(٤).

وقد احتج البصريون بما يلي:

١ - أنه قد تعرَّى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء، فلو قدر هنا عامل لم يكن إلا الظرف،

وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين:

أ - أن الأصل في الظرف ألا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان هاهنا عاملاً

لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول: إن أمامك زيداً، وظننت خلفك

عمرأ. لأن عاملاً لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك، ولما كان

العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله.

ب - أنه لو كان عاملاً لوجب أن يُرفع به الاسم في قولك: «بك زيد مأخوذ» وبالإجماع أنه

لا يجوز ذلك.

(١) ينظر: الإنصاف : ٥١/٨.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١٢٨/٢.

(٣) سورة المائدة : الآية : ٤١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٧٥/٢، وانظر : الإنصاف : ٥١/٨.

وقد رد الكوفيون على هذه الاعتراضات وأبطل البصريون ما رد به الكوفيون أيضاً^(١).

وبهذا نرى كيف تمسك البصريون برأيهم في إعمال الابتداء في رفع المبتدأ، في حين جعله الكوفيون وأبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، والمبرد من البصريين فاعلاً للظرف^(٢).

١٤ - في الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام متلوّاً بالفعل

يقتضي الاستفهام أن يكون بعده فعلاً لطلبه إياه ؛ ولأن الاستفهام يكون فيما يشك فيه ويجهل والشك والجهل إنما يقعان بالفعل ، ومادام أن الاستفهام دخل للفعل لا للاسم فالأولى أن يليه فعل ، فإذا وقع بعده اسم فالأولى تقدير فعل ، بل يجب تقدير الفعل عند النحاة بعد (هل) الاستفهامية^(٣).

إذن وجود الاسم مرفوعاً بعد أدوات الاستفهام يجوز رفعه بفعل مضمر وهو المستحسن ؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، ويجوز رفعه بالابتداء، كما في قولهم: أزيد قام ؟ وجاز بعد الهمزة لأنها أم الباب وأعمُّ تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام حيث تدخل في مواضع الاستفهام كلها. أمّا الأدوات الاستفهامية الأخرى فإنها تلزم موضعاً معيناً.

أما بعد (هل) فيجب إضمار الفعل لعدم تصرفها وعدم قوتها في باب الاستفهام.

غير أن أبا عمرو الجرمي ذهب إلى ارتفاع الاسم الواقع بعد الاستفهام بالابتداء^(٣) ، وذلك لوقوع المبتدأ والخبر بعد الاستفهام، وأنه لا داعي لتكلف التقدير، ومن وقوع المبتدأ والخبر بعد الاستفهام قولهم: أزيد قائم ؟ وهل زيد قائم ؟

(١) ينظر: الإنصاف : ٥٣/١ ، ٥٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٥١/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨١/١.

ثانياً : في الأفعال :

في رفع الفعل المضارع :

لقد رد سيبويه على من زعم أن الابتداء عامل رفع في الأفعال يقول: «ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم»^(١).

وقد ذكر الأخفش في مواضع عدة رفعه بالابتداء قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِن تَبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيُغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ ﴾^(٢) الأوجه الجائزة في الفعل (يغفر) ثم قال: «وترفع على الابتداء»^(٣) ونفى الأزهري عنه القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، مما يعني أن له رأياً آخر لم يذكره. مما لعله يكون هذا^(٤).

وربما قصد بالابتداء هنا تفسيره بالتجرد من العوامل اللفظية، كما نُسب إليه إعمال التجرد في رفع الفعل المضارع^(٥). وربما قصد بالابتداء هنا معنى الاستئناف أي ابتداء كلام جديد، كما استخدم الفراء مصطلح الابتداء بهذا المعنى^(٦).

والذي يظهر لي أن سبب منع سيبويه - رحمه الله - إعمال الابتداء الرفع في الفعل المضارع: هو مخالفته لأصل من أصول العمل عند النحاة، وهو أن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال^(٧).

(١) الكتاب لسيبويه : ١١/٣ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٨٤ .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ ، ٢٦٤ .

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ٢٢٩/٢ .

(٥) ينظر: ص (٢٥٧) من هذا البحث (التعريف في المضارع).

(٦) ينظر: ص (٦٩٢) من البحث (في المناقشة والابتداء).

(٧) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠ .

في النصب

في الحال :

لقد أعمل النحاة الابتداء في الحال وإن كان مجل اختلاف بينهم^(١) ، وقد صرح بذلك ابن جني إذ أعمله مع المبتدأ^(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾^(٣) .

(فمصدقاً) حال من الحق، «والعامل فيه (هو) وحده ، أو (هو) والابتداء الرافع له»^(٤) وبين سبب إعمال الابتداء والمبتدأ في الحال مع أنهما لا ينصبان الحال، بقوله : إن الحال ضرب من الخبر، ولذلك أجاز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ؛ لأن العامل في الخبر، غير العامل في المخبر عنه^(٥) وقد أعمل النحاة العامل المعنوي في الخبر والحال هو الخبر في المعنى^(٦) .

ومنع بعض النحاة كون هذا الكلام محمولاً على لفظه وقال إنه محمول على المعنى، إذ إن التقدير أحق، وما إلى ذلك فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل^(٧) .

ومنع بعض النحاة له نابع من عدم وجود علاقة بين الحال والعامل في صاحبها، ولذلك قال الرضي: عند رفضه لإعمال الابتداء في الحال كما في قول كثير عزة:^(٨)

لمية موحشاً طللُ يلوح كأنه خللُ

«ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد بكونه موحشاً، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيداً به»^(٩) ، وكما هو معروف أن الحال قيد لعاملها.

(١) ينظر: الخصائص : ٢٠/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣١٥/١، ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) ينظر: الخصائص : ٢٠/٢.

(٣) سورة البقرة : الآية : ٩١.

(٤) الخصائص : ٢٠/٢.

(٥) ينظر: الخصائص : ٢٠/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، والهمع: ١٨/٤.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٢٥/١.

(٨) في ديوانه : ٥٠٦.

(٩) شرح الكافية للرضي : ٢٠٤/١.

وقد ذكر ابن أبي الربيع إعمال الابتداء في الحال ناسباً القول إلى أبي القاسم الزجاجي. وذكر أنه «يظهر من كلام سيبويه بعض الظهور»^(١). وقد رد على ذلك ورأى أن كلام سيبويه يحتمل التأويل^(٢).

والنحاة على منع إعمال الابتداء في الحال^(٣) لعدم إعماله في الظرف، والحال ليست بأقوى من الظرف بل إن عمل المعاني فيها لمشابهتها الظرف، كما أن المعاني تعمل في الظروف وهي متقدمة ومتأخرة بخلاف الحال فكيف يعمل في الحال ما لا يعمل في الظرف^(٤).

وذكر ابن لب في تقييده على بعض جمل الزجاجي أن الغالب في الحال أن يكون العامل فيها هو العامل في صاحبها فعلى هذا يكون الابتداء عاملاً في الحال «لكن يتأول هذا على أن العامل في الحال الظرف أو المجرور الواقع خبراً لأنه قد تحمل ضمير صاحب الحال الذي هو النكرة ورفع فكأنه العامل في المبتدأ؛ إذ عمل في ضميره»^(٥).

والحقيقة أن في تفسير الابتداء بمعنى المصدر، والمصدر فيه معنى الفعل^(٦) ما يقوي من إعمالهم له في الحال، لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه^(٧) وتعلق الحال بعاملها دليل على ما في العامل من الحدث، وكون الابتداء معنى مصدرياً، والمصدر فيه معنى الفعل، والفعل دال على الحدث، كل هذا يجعلنا نقول بأن تفسير معنى الابتداء على هذا يجعله عاملاً في الحال. وسيبويه قارن بين عمل الابتداء وبين عمل اسم الإشارة في الحال بقوله: «وأما هو فعلمة مضمرة، وهو مبتدأ وحال ما بعده كحال بعد هذا»^(٨).

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣١٥/١، وانظر: نفسه : ٥٢٧/١، ٥٢٨.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٢٧/١، ٥٢٨.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢٦٠/١، ٥٧٠، والبسيط : ٣١٥/١، ٥٢٧، ٥٢٨، وحاشية الصبان : ١٧٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٤/١، أمالي ابن الشجري : ١٦٨/١، ٢٤٩، ٤٠١، ٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٥/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٢٧/١، ٥٢٨، تذكرة النحاة : ٦٤٣، الهمع : ٧/٤.

(٥) تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي : ٢٩٣.

(٦) ينظر: شرح الفريد : ١٧٠، ١٧١، وص (٤٦٥) من هذا البحث.

(٧) ينظر : ص (٢١٦) من هذا البحث (معنى الفعل).

(٨) الكتاب لسيبويه : ٧٨/٢.

وعند حديثه عن قولهم: فيها عبدالله قائماً قال: «فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه عمل هذا زيد قائماً»^(١).
وفيما رآه ابن خروف من تضمين المبتدأ معنى التنبية عند إعماله في الحال^(٢) ما يشير إلى ضرورة إعمال فعل أو معناه في الحال ولذلك فتفسير (الابتداء) بكونه معنى مصدرياً، سوغ إعماله في الحال.

وبناء على نظرة النحاة في عدم إعمال معنى الابتداء في الحال^(٣) رفضوا بعض الأساليب كقولهم: زيد أبوك قائماً، إذا أردت أباك من النسب، لعدم وجود فعل أو معناه^(٤). ولو كان جائزاً إعمال الابتداء في الحال لما مُنع هذا التركيب على أن من النحاة من يستنبط معنى الفعل سواء كان من انتساب الخبر إلى المبتدأ، أو معنى الكلام، ويكون التركيب صحيحاً.

(١) الكتاب لسيبويه : ٩٠/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف : ٣٦٣/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٥٧٠/١، وحاشية الصبان : ١٧٥/٢.

(٤) ينظر: المقتضب : ٣٠٨/٤.

تعقيب

إن مصطلح الابتداء ، مصطلح عام أطلقه النحاة الأوائل على عامل الرفع في المبتدأ^(١) ، والفعل المضارع^(٢) ، وعلى المبتدأ نفسه^(٣) ، مما أوهم في كثير من الأحكام ، فمن المعروف أن الكوفيين لا يقولون بعامل الابتداء إلا أن الفراء ذكره مرتين، وهذا يوهم في اعتباره عاملاً أو اعتباره مبتدأً، كما نسب أبوحيان ذلك إلى الكوفيين، فهل يقصد أن العامل الابتداء أو أنه مبتدأ ؟ إذن تحديد المصطلح أمر مهم، يتطلبه المنهج العلمي ، ودقته أو اختصاصه لشيء معين يسهل ويساعد المتعلمين، ويربط العلماء بعضهم ببعض، وما كثرة الخلافات النحوية في هذا الباب إلا بسبب عدم تحديد المصطلح أو معناه، فمن يرى الابتداء، تعرية عن العوامل اللفظية، ومن يراه ما في نفس المتكلم من الإخبار، ومن يراه متضمناً معنى المصدر، ومن يراه التهمم والاعتناء ومن يراه.... وكل من هؤلاء أعمله في معمولات، ومنعه في أخرى حسب رؤيته لمعناه.

وعلى هذا فإن جلّ الخلافات في هذا العامل ترجع إلى عدم تحديد معنى هذا المصطلح، وكما رأينا وصلت تفسيراتهم له في جملتها إلى أكثر من اثني عشر تفسيراً، بل تصل إلى أكثر إذا أخذنا باختلاف الألفاظ والزيادة أو النقص في التعريف. ولو كان معناه محددًا وواضحاً لما حصل كل هذا الاختلاف.

وعلى افتراض أن معناه يشمل ثلاثة عناصر وباجتماعها يكون معنى الابتداء، فهل تتحقق هذه العناصر في كثير من المسائل أو المعمولات التي أعمله النحاة فيها ؟

وهل معنى الابتداء في الاسم الواقع بعد «إن» الشرطية أو «لولا» أو في الاسم المركب من قولهم (لا رجل ظريف) على مذهب سيبويه بأن (لا) هذه ليست بعاملة، والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ، وهذا المركب من لا والاسم بعدها، مجرد عن العوامل^(٤) ، يبقى مشتملاً على الأولية، والإسناد ، والتعرية ؟

(١) ينظر: ص (٤٢٢) من هذا البحث في معناه وعمله .

(٢) انظر ص (٤٦٤) من هذا البحث .

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه : ١٢٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٨٦/١ .

كما أن في تفسير بعضهم له بأنه في معنى المصدر ما يحقق معنى العمل النحوي من الترابط والتعلق إذ في المصدر حدث والحدث لا بد له من متعلقات، إلا أن تصور معنى المصدر في الابتداء أمر في غاية الصعوبة لا أستطيع أن أتصور ذلك فكيف يكون ؟

وهل - ياترى - تعد مثل هذه الأوصاف مجموعة هي العامل، أم أنه أحدها ؟
لقد جعل بعض النحاة العامل واحداً منها وماعداها شروط للعمل^(١). وبعضهم جعل مجموعها هو العامل حيث تنتزل منزلة العامل الواحد^(٢).

وهل ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار قاصر على المبتدأ ؟ إنَّ كلاً من المبتدأ والفاعل مخبر عنه، وعلى هذا يكون العامل في الفاعل أيضاً معنوياً وهو كونه مخبراً عنه بالفعل.
إن ما ذكره النحاة من تفسيرات لمعنى الابتداء بعضها أوصاف ومعان بلاغية، ولا تصح أن تكون عوامل، أو أليس الاهتمام بالشيء معنى بلاغياً ؟

وهل هناك فرق بين عدم العوامل، وبين التعرية، وبين الابتداء ؟
إننا نجد الكوفيين^(٣) يرفضون إعمال التعرية في المبتدأ، ويرون بأنها عدم العوامل في حين أعملوها في الفعل المضارع كما نسب إليهم^(٤).

إن اختلاف المذهبين البصري والكوفي في هذا العامل كبير جداً، ولم يقتصر الخلاف على المذهبين بل نجد أفراد المذهب الواحد في تفسيرهم لمعناه وما يعمل فيه من معمولات يختلفون، وإذا كان الأمر كذلك فما مردّه ؟

إنني أرى أن نظرتهم إلى طبيعة العامل ، - وهل هو مؤثراً تأثيراً حقيقياً، أم أنه أمانة وعلامة ؟ - كان له كبير الأثر في هذا الاختلاف . فمن يرى أن العوامل أمارات فقط لم ير في تفسير الابتداء بالتعرية مانعاً، ومن رأى أنه مؤثر تأثيراً حقيقياً كالعوامل الحسية، منع تفسيره

(١) ينظر: البسيط : ٥١٥/١، ٥٤٣، وص (٤٢٢) من البحث .

(٢) ينظر: ص (٤٢٢) من البحث .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٤٦/١ .

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٥٥٠/٢ .

بالتعريف لأنه أمر عديمي، والعدم لا يعمل ، وأداهم إلى القول بالعامل المركب ، بدعوى أن الابتداء عامل ضعيف فارفدوه بالمبتدأ ، أو بواسطة ، فشبهوه بالعوامل الحسية ، ومن أقوالهم في ذلك: الابتداء والمبتدأ معاً ، أو الابتداء بواسطة المبتدأ كما تسخن النار والماء بواسطة القدر والحطب^(١) ، والعامل هو الابتداء لكن عند وجود المبتدأ ، كما أن التسخين إنما حصل بالنار وحدها . هذا من جانب .

ومن جانب آخر نظروا إلى بعض الجزئيات فبنوا أحكامهم عليها ثم عمموها بما ينقض أصولهم وأقوالهم؛ قالوا بعمل الابتداء في المبتدأ والخبر، وقالوا بعمله بعد إن الشرطية ولولا وبعد الاستفهام وإن المخففة، وقالوا بإعماله في المبتدأ المشتمل على معنى الفعل، وهم بذلك لم يراعوا ما قالوه في معنى الابتداء، وهل يمكن تحقيقه في هذه المعمولات ؟

كما أن من كبارهم^(٢) من أعمله في الأسماء والأفعال ومن أصولهم أن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال^(٣) وأنه لا يدخل عامل على عامل^(٤) فكيف يتفق هذا مع ما قالوا به؟ إن نظرتهم إلى بعض الجزئيات ثم تعميمها أداهم إلى الاضطراب والاختلاف في الأحكام .

كما أن جعلهم بعض هذه الأوصاف عاملاً مستقلاً أدى إلى إعمالها في عامل الرفع في المبتدأ وإعمالهم له في مواضع يقدر فيها الفعل كما في قول الأخفش بعمله بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين .

كل هذه آراء شخصية ناتجة من نظرة النحوي الواحد، ومراعاته لجوانب معينة من نظرية العامل لم تكن محل اتفاق بين جميع النحاة كإعمال بعضهم له في الحال؛ لأنه هو الخبر في المعنى، فجاز إعماله فيه، أو على أنه مشتمل على معنى مصدري، وهذا المعنى المصدري مشتمل على الحدث، فيتعلق الحال به .

(١) ينظر: المصدر السابق : ٤٧/٨ .

(٢) الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٥٧٠/٢ .

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٤٨/٨ .

وإذا كان القياس أن يكون العامل في المبتدأ معنى وهو الابتداء بأوصافه المتعددة، كما كان العامل في رفع الفعل المضارع معنى وهو وقوعه موقع الاسم، إلا أن لقول الكوفيين بالترافع وجاهته، إذ أصل العمل الطلب وما دام اقتضى كل منهما الآخر فلا مانع أن يعمل في بعضهما، ونظراً إلى كثرة هذه الخلافات التي لم تصل إلى نتيجة مقنعة، والتي أدت إلى الاضطراب في الأحكام، ونظراً إلى عدم تحديد معنى الابتداء تحديداً دقيقاً يطرد في كل الظواهر اللغوية، وحرصاً على اطراد الأحكام، والتمسك بالعامل اللفظي ما أمكن تحقيقاً لفكرة الإسناد القائمة على مضامة اللفظ للفظ، وتأثير ألفاظ الجملة بعضها في بعض، واقتضاء كل منهما للآخر اقتضاء غير مستقل، وسيبويه نفسه عمل بالاقتضاء في الخبر.

ونظراً إلى كثرة الآراء في عامل المبتدأ والخبر، والخبر يغلب فيه الاشتقاق لا الجمود، والمشتق قوي الشبه بما هو أصل في العمل وهو الفعل، وتحقيقاً للإطراد، وتيسيراً للمتعلم، أرى أن العامل في المبتدأ والخبر هو ترافعهما كما قال بذلك الكوفيون^(١). ومعهم ابن جني^(١) وأبوحيان^(١) والسيوطي^(١). « لأن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه^(٢) ».

ولا أنفي عمل الابتداء فيه كما قال الكوفيون عند رفضه أنه « لا يخلو أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئاً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال. وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال: زيد قائماً، كما يقال: حضر زيد قائماً، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم...»^(٣).

(١) ينظر: الهمع: ٨/٢، ونتائج التحصيل: ٩٥٢/٣، والموقى في النحو الكوفي: ٢٥.

(٢) الإنصاف: ٤٤/٨، ٤٥، ٤٨، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٨، والهمع: ٨/٢، والأشباه والنظائر:

٣٠٢/٨

(٣) الإنصاف: ٤٥/٨.

وقد اعترض على عمل الترافع من وجوه :

- ١ - أن كيف يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة؟^(١)
 - ٢ - أن رتبة الخبر بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول، ولذا منعوا صاحبها في الدار، وجوزوا في داره زيد^(٢).
 - ٣ - أن دخول العامل اللفظي عليها يبطل عملها، والعامل في شيء لا يدخل عليه غيره مادام موجوداً^(٣).
 - ٤ - أن الخبر قد يكون فعلاً فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً^(٤).
 - ٥ - أن الضمير قد يكون في الصلة فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول^(٤).
 - ٦ - أن الخبر كالصفة^(٤).
 - ٧ - أن كلاً منهما قد يرفع غير الآخر فيؤدي إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير تشريك^(٤).
- ورد على ذلك من وجوه :^(٥)

- ١ - لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، ولذلك نظائر في القرآن الكريم قال تعالى:
﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٦) ، فنصب (أياماً) بتدعوا، وجزم تدعوا (بأياماً)
فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٧)

(١) ينظر: الإنصاف : ٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/١، والأشباه والنظائر : ٣٠٢/١.

(٢) ينظر: الإنصاف : ٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٢/١، والتذليل

والتكميل: ٥٢/٢، والهمع: ٩/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف : ٤٥/١، وشرح المفصل : ٨٤/١، والتذليل والتكميل: ٥١/٢.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل: ٥١/٢.

(٥) مرتبة الردود على حسب ورود الاعتراضات .

(٦) سورة الإسراء : الآية : ١١٠ .

(٧) سورة النساء : الآية : ٧٨ .

(فأينما) منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بـ(أينما)، وقال تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ
اللَّهِ ﴾ ^(١) إلى غير ذلك من المواضع ^(٢).

وقد رد على ذلك أيضاً البصريون وخرجوا الآيات على وجوه أخرى منها:

أ - أن الفعل بعد (أياما) وأينما) ليس مجزوماً (بأياما) ولا (بأينما) وإنما هو مجزوم بتقدير
حرف الشرط وهو إن ، وأياما، وأينما، نابا عن (إن) لفظاً وإن لم يعمل شيئاً، والنصب
في الاسم بالفعل المذكور فإذاً العامل في كل واحد منهما غير الآخر ^(٣).

ب - أننا إذا سلمنا «أن كل واحد منهما عامل في الآخر إلا أنه باعتبارين فالجزم باعتبار
نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم، والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما
شيئان مختلفان وليس كذلك مانحن فيه لأنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً وهو كونه
متبداً وخبراً» ^(٤) فقد اختلفت جهتا العمل إذن.

ج - «إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل، فاستحق أن يعمل ، وأما هاهنا فلا
خلاف أن المبتدأ والخبر نحو: (زيد أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية
والأصل في الأسماء أن لاتعمل، فبان الفرق بينهما» ^(٥).

د - أن النحاس حكى عن ابن جني أنه قال في كتاب له يسمى الدمشقيات غير الدمشقيات
المشهورة. أن الأخفش قال: إن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب
الكوفيين في ترفع المبتدأ والخبر ^(٦).

٢ - أنه منقوض بما وقع الاتفاق عليه في «أدوات الشرط، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها

(١) سورة البقرة : الآية : ١١٥ .

(٢) ينظر: الإنصاف : ٤٥/١ .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/١ .

(٤) الإنصاف : ٤٨/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/١ .

(٥) الإنصاف : ٤٨/١ .

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر : ٣٠٢/١ .

عاملة فيها النصب نحو: (أياماً تدعوا) ولو سلّم قلنا: كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر، فلا دور لاختلاف الجهة.

أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود، فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبوحيان وهو المختار عندي^(١).

إذن لا يلزم أن يكون أصل كل عامل التقدم على معموله.

وأما امتناع: صاحبها في الدار. وجواز في داره زيد، فليس مبنياً على أن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك لأن وضع الخبر أن يكون تانياً للمبتدأ لفظاً، وأرتبية، والمبتدأ أول لفظاً أو نية لا من حيث العمل بل من حيث ترتيب الإسناد، لأن الأصل في الوضع أن يطابق المعنى اللفظ فنبدأ أولاً بالمسند إليه الحكم، ونأتي تانياً بالمسند؛ لأنه حديث عنه.

وأما جواز (في دار زيد) فإن مفسر (دار) وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة (وفي داره) مؤخر رتبة، فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك^(٢).

وأيضاً فإن العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة^(٣).

٣ - أننا نجد العامل اللفظي يبطل عمله بالعامل اللفظي يقول: ما قام رجل، فرجل مرفوع يُقام؛ ونقول: ليس زيد قائماً، فقائماً منصوباً ليس؛ ثم تدخل من على (رجل)، والباء على قائم فبطل عمل العامل اللفظي وهو قام، وليس^(٤).

(١) الهمع : ٩/٢ .

(٢) التذييل والتكميل : ٥٢/٢ بتصرف يسير .

(٣) ينظر: نتائج التحصيل : ٩٥٤/٣ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ٥١/٢ .

٤ - أما قولهم : إن الخبر قد يكون فعلاً فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً.

فمردود إذ ليس الفعل الواقع خيراً هو العامل في المبتدأ، بل الاسم الذي وقع الفعل موقعه هو العامل في المبتدأ لا على حق الفاعلية، ولو سلمنا أن الفعل الواقع خيراً هو العامل في المبتدأ لم يلزم أن يكون المبتدأ فاعلاً لأن رفعه على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم فلا يكون فاعلاً^(١). ورد هذا لإلغائه جانب الفعلية الصريحة اعتباراً باسمية المنوب عنه^(٢).

٥ - وأما قولهم: ولأن الضمير قد يكون في الصلة فلو عمل ، لعمل فيهما قبل الموصول.

هذا لا يلزم لأن العامل ليس الضمير الذي في الخبر كما يرى بعض النحاة، وإنما الخبر هو الرافع للمبتدأ^(٣).

٦ - قولهم: إن الخبر كالصفة، ليس كذلك إذ لا يشبه شيء هو أحد ركني الإسناد بشيء غير مفتقر إليه في كيفية الإسناد^(٤).

٧ - قوله : أن كلاً منهما قد يرفع غير الآخر، فيؤدي إلى إعمال عامل واحد من غير تشريك. تقول: هذا لا يلزم إلا لو اتحدت جهتا الرفع أمّا إذا اختلفت بأن رفع أحدهما على جهة الفاعلية والآخر على غير جهة الفاعلية فلا يمتنع^(٥).

وبهذا يكون العامل هو ترافع المبتدأ والخبر.

(١) ينظر : المصدر السابق : ٥١/٢ .

(٢) ينظر: نتائج التحصيل : ٩٥٤/٣ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل : ٥١/٢ .

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٥١/٢ .

(٥) ينظر: المصدر السابق : ٤٨/٢ ، ٤٩ ، ٥١ ، والهمع : ٨/٢ ، وحاشية الصبان : ١٩٤/١ .

المطلب الرابع

الخلاف

المطلب الرابع

الخلافا

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن معنى العامل عند النحاة في معظم المعمولات هو تحقيق للعلاقات اللفظية والمعنوية بين أجزاء التركيب، وأنه في بعض الأحيان يقتصر على العلاقة اللفظية فقط كما في عامل الجوار، أو العلاقة المعنوية فقط كما في التوهم، والقصد إليه، وما في نفس المتكلم، والتبعية والخلاف هنا والمفعولية والفاعلية...^(١) ولا غرابة في ذلك فقد عوّل النحاة العرب على المعنى معوّلًا كبيراً، فأفسدوا الإعراب لإقامته، وأصلحوا اللفظ لإقامته أيضاً^(٢) وقد كان النحاة قبل الخليل ينظرون إلى المعنى ويفسرون الظاهرة في ضوءه كما نقل سيبويه عن شيخه الخليل كثيراً من المسائل النحوية التي اعتمد في تحليله لها على المعنى، فجاء حديثه عن دور المعنى في التحليل واضحاً، وبلغ من اعتداده بالمعنى، تحليله لظاهرة الاستثناء ونصب الاسم المستثنى^(٣)، مما جعل النحاة بعده يتأثرون به في التحليل كما فعل الكوفيون إذ أخذوا بما قاله في المستثنى وإن لم يقصد إعماله، فاستطاعوا أن يحلوا لنا كثيراً من المنصوبات من خلال تحليل المعنى، فحققوا بذلك العلاقة المعنوية بين أجزاء التركيب، تاركين دور العلاقة اللفظية في أجزاء التركيب، إلا أن الكوفيين أعملوا المعنى، بينما جعله البصريون مقتضياً للإعراب، ومن هنا أخذ الكوفيون بعامل الخلاف كعادتهم في كثير من المسائل يعملون مقتضى الإعراب فأعملوا الخلاف الذي يعني مخالفة الكلمة لسابقتها معنى، فتنصب الكلمة لمخالفتها ما قبلها. يقول الطاهر بن بابشاذ: «فلما خالف الثاني الأول من جهة المعنى خالفه من جهة الإعراب...»^(٤)، ويقول الإمام الشاطبي: «...لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف»^(٥). فالمخالفة إذن أن يكون التركيب دالاً

(١) ينظر كل في موضعه من هذا البحث .

(٢) ينظر: المحتسب : ٢١٠/٢ ، ٢١١ ، والخصائص : ١٥٠/١ ، ٢٣٧ .

(٣) ينظر : مبحث الاستثناء ص (١٠٩) من هذا البحث .

(٤) شرح جمل الزجاجي له : ورقة ١٤١ .

(٥) المقاصد الشافية : ٣٢٢/١ .

على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم سواء كان بأداة أو من غير أداة، وأراد المتكلم أن يُخرج الثاني من حكم الأول، فيغيّر الحركة الإعرابية إلى النصب، فتكون مخالفة لما قبلها، وبالتالي يتنبه السامع أو القارئ إلى أن هذه الحركة الإعرابية رمزت إلى معنى مخالف لما قبلها فجعل بعض النحاة العمل للمخالفة، ولناخذ مثلاً على ذلك قول النحاة المشهور (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الفعل (تشرب) إذ المعنى النهي عن الأكل والشرب معاً فأشركهما في الحكم، لكن إذا أراد أن ينهي عن الأكل فقط، فعليه إخراج شرب اللبن من حكم النهي السابق، ويتحصل ذلك بالنصب فتقول لاتأكل السمك وتشرب اللبن، بنصب الفعل (تشرب) فيخرجه من حكم النهي السابق، وينصرف ذهن السامع أو القارئ إلى المعنى المراد.

وقد امتدح الطاهر بن بابشاذ عامل المخالفة بقوله: «إنك إذا قلت: أتقوم فتحدثنا فالأول ليس بخبر، والآخر خبر فلما خالف الثاني الأول من جهة المعنى خالفه من جهة الإعراب، وهذا قول حسن»^(١).

ثم بين أن رفع الأسماء بعد (لكن، ولا) وسائر الحروف التي تخالف ما بعدها ما قبلها حكماً، يكون تابعاً لما قبله في الإعراب، وليس منتصباً على الخلاف، كما في قولهم: ماجاء زيد لكن عمرو. وهذا يبطل القول بعمل المخالفة. وقد نُسب هذا العامل إلى الكوفيين الذين صرحوا بإعماله في كثير من المسائل النحوية^(٢) مع تعدد المصطلح في ذلك.

والبصريون أدركوا معنى المخالفة في الأساليب التي قال الكوفيون فيها بهذا العامل لكن نظرتهم إلى تحقيق العلاقة اللفظية والمعنوية معاً جعلتهم يقدرون عاملاً لفظياً في النصب وجعلوا من شروط النصب المخالفة، فإذا انعدمت بطل النصب وذلك في قولهم: «ماتتينا فتحدثنا، فكأنك قلت: لا يكون منك إتيان فحديث، وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله وكان ما قبله أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تحضيضاً أو عرضاً أو دعاءً أو نفيًا. فإن كان ما قبله خبراً لم يجز النصب إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام نحو: قول المغيرة بن حبياء»^(٣).

(١) شرح كتاب الجمل في النحو للزجاجي: ورقة ١٤١.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٠/٣، والمقتضب: ١٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٤/٢.

(٣) في خزنة الأدب: ٥٢٢/٨.

سَاتَرَكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيكَ

فنصب أستريح وماقبله واجب .

وإنما لم ينصب ما بعد الفاء إذا كان ما قبلها واجباً لأن العطف سائغ لأن الثاني غير مخالف للأول، فلا موجب لتكلف الإضمار»^(١).

ويقول في معرض رده على الكوفيين، وهو بذلك يبين أن البصريين أدركوا معنى المخالفة لكنهم لم يعملوها لعدم اطرادها في كل مخالف الثاني الأول في المعنى يقول: «ولو كان الثاني داخلاً في معنى الأول من نهي أو نفي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا خلاف، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف .

وهذا فاسد، لأنه لو كان الخلاف ناصباً لقلت: ما قام زيد بل عمراً، فتنصب لمخالفة

الثاني الأول.

وأيضاً فإنه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني فيقال لهم: فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دلّ علي فساد مذهبكم.

وأن النصب بإضمار (أن) لما تعذر عطف الثاني على الأول للمخالفة بينهما، فعُدل عن عطف الأول على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب الفعل بإضمار (أن)، وأن وما بعدها في تأويل المصدر، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم»^(٢).

فالبصريون كما نرى يحاولون رد النصب إلى عامل لفظي عن طريق تقدير الحرف الناصب للفعل، وهذا من ميلهم إلى تفسير الظواهر الإعرابية إلى العامل اللفظي وهذا الاتجاه يحاول ضبط القاعدة حتى ولو كان ذلك عن طريق التقدير.

علمهم اكتفى الكوفيون بالمعنى دون أن يلجئوا إلى التقدير، فحصل من ذلك وجود أساليب خالف فيها الثاني الأول ولم تنصب، وهذا يدلنا على أن المخالفة وحدها لا تكون عاملاً وإنما تحتاج

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٤/٢، وينظر: الكتاب لسبويه: ٣٠/٣، والمقتضب: ١٦/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢، ١٤٤، وينظر: الكتاب لسبويه: ٣٠/٣، والمقتضب: ١٦/٢.

معها إلى عامل لفظي يطرد، وبهذا نستطيع تحقيق العلاقة اللفظية والمعنوية للتركيب من خلال هذا العامل المركب.

وقد اعتد الكوفيون بهذا العامل واحتجوا له بما يلي:

١ - أن الأسم أو الفعل إذا خالف سابقه صرف عنه، وصارت مخالفته وصرفه عنه ناصباً له^(١).

وقد رد على الكوفيين بأن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب لأن ما بعد (لكن، ولا) وسائر الحروف التي يخالف ما بعدها ما قبلها حكماً، يكون تابعاً لما قبله في الإعراب، وليس منتصباً على الخلاف، كما في قولهم: ما جاء زيد لكن عمرو^(٢).

وكذلك لو صح أن الخلاف عامل نصب لجاز القول: إن زيداً في قولك: أكرمت زيداً لم ينتصب بالفعل وإنما انتصب لكونه مفعولاً وذلك محال لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب^(٣).

كما أن المعاني لا تنصب المفاعيل^(٤).

الخلاف والصرف والخروج :

تحدث النحاة عن عامل الخلاف، والصرف، والخروج، وأطلقوا بعضها على الآخر في كثير من الأحيان. وهذا هو أبو البركات الأنباري يجمع بين مصطلحي الخلاف، والصرف، في تعبير واحد قال: «فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول ومصرفه عنه ناصباً له»^(٥).

وهذا الرضي يشير صراحة إلى أن النصب على الصرف هو النصب على الخلاف يقول:
«نُصب على الصرف، بمعنى قولهم: نصب على الخلاف سواء»^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف : ٥٥٦/٢ ، ٥٥٨ .

(٢) ينظر: شرح كتاب الجمل للزجاجي للطاهر بن بابشاذ : ورقة ١٤١ .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٥٥٧/٢ .

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١ .

(٥) الإنصاف : ٥٥٦/٢ .

(٦) شرح الكافية للرضي: ٢٤١/٢ .

وهذا هو الفراء يعرف الصرف بما جاء عند النحاة منصوباً على الخلاف يقول: «الصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد ممتنعاً أن يكرر في العطف فذلك الصرف»^(١).

ومصطلح الخروج يطلقه الفراء على ما نصب على الخلاف أو الصرف كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾^(٢) في قراءة النصب قال: «ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جواباً (لن) لأنها استفهام»^(٣).

وقوله: في نصب (الصابرين) من قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ...﴾^(٤) ونصبت (الصابرين) لأنها من صفة (مَنْ) وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام...»^(٥).

فنلاحظ أن الخروج والصرف والخلاف مصطلحات استعملها النحاة ويريدون بها شيئاً واحداً. كما رأينا في كلام ابن الأنباري والرضي صراحة. وقد ذكر أبوحيان أن الفراء فهم الخروج عن الكسائي، وهو ماسماه ابن عصفور بالخلاف^(٦).

ومحاولة في تتبع المصطلح أرى أن سيبويه قال في الخلاف: «هذا باب ما ينتصب، لأنه

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/٨، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور:

١٤١/٢ وما بعدها، والجنى الداني: ١٥٧.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٤٥.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٥٧/٨.

(٤) سورة البقرة: الآية: ١٧٧.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١٠٥/٨.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (ميكرو فيلم برقم (٧٧) في مركز البحث العلمي): ورقة ١٩.

ليس من اسم ما قبله ولا هو هو»^(١) وقوله: «وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو»^(٢).

وقال في الصرف: « وإنما اختير النصب في (ماتتينا فحدثنا) لأنه الوجه ههنا وحّد الكلام أن تقول: ماتتينا فحدثنا ، فلما صرفوه عن هذا الحدّ ضعف أن يضموا يفعل إلى فعلت فحملوه على الأسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم : ما أنت منا فتنصرنا، ونحوه»^(٣).

وقال في الخروج عند حديثه عن الاستثناء: « أن يكون الاسم بعدها - أي إلا - خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل العشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً»^(٤).

وإذا أردنا أن نتعرف على المعاني اللغوية لهذه المصطلحات وجدنا أن الخلاف في اللغة يعني عدم المماثلة أو المشاكلة بين سابق ولاحق، والخلاف والمخالفة شيء واحد^(٥).

والصرف: هو الميل عن الشيء، ورد الشيء عن وجهه، والصرف هو الرجوع عن الشيء^(٦)، فكأن الإنسان يصرف نظره عن المعنى إلى آخر.

والخروج: نقيض الدخول^(٧)، فكأنه يخرج عن الشيء من الحكم الذي كان داخلاً فيه.

فالمعنى الذي تدور حوله هذه المصطلحات الثلاثة يرجع إلى عدم المماثلة في المعنى بين السابق واللاحق^(٨).

(١) ينظر: الكتاب لسبويه : ١١٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق : ١٢٠/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق : ٣١/٣.

(٤) ينظر: الكتاب لسبويه : ٣١٠/٢.

(٥) ينظر: لسان العرب: (خلف).

(٦) ينظر: المصدر السابق: (صرف).

(٧) ينظر: المصدر السابق: (خرج).

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٩٣/١.

وبهذا نستطيع القول إن هذه المسميات الثلاثة تتفق في ناحية وتختلف في أخرى. تتفق في المعنى والعمل، إذ معناها واحد وهو عدم المماثلة في المعنى بين السابق واللاحق. وفي العمل النحوي من حيث نصب الاسم أو الفعل بعدها إذا خالف ما كان حقه أن يشاركه فيه من حكم ومعنى.

وتختلف من حيث العموم والخصوص، إذ إن الخلاف أعمها، فيمكن أن يذكر في كل موضع من المواضع التي تعمل فيها هذه العوامل. ولا يذكر الصرف إلا مع (واو المعية، وفاء السببية، كما فعل الفراء^(١)، أو متى عطف فعل على فعل أو اسم إذ لا يكون معنى هذه الواو حينئذٍ للعطف وإنما تكون للصرف، ولذا قال الفراء: «إن العرب تجيز الرفع، لو ترك عبداً لله والأسد لأكله»^(٢). وأجاز في الأسماء التي نصبت بالواو أن تعاد على الأسماء التي قبلها في حالة الرفع ولذلك قال: إنها «تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف»^(٣).

والخروج أيضاً يدل على الخلاف إذ هو مخالفة اللفظ المتأخر للفظ المتقدم في أحكامه فكل خلاف خروج، وكل خروج خلاف، وعلى هذا قال الفراء: في نصب (قادرين) من قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَيَّ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾^(٤) بأن نصبها هنا على الخروج من (نجم) ^(٥)، والخروج هنا لا يفهم منه إلا المخالفة، إذ إن كلمة (قادرين) مخالفة في النصب لمفعول (نجم) إذ لا يستقيم المعنى بعطف (قادرين) على (عظامه) لذا فقد نصبت على الخروج من المعنى الذي في الآية بفعلها الأول (نجم) أو المخالفة له لأنه وقع منفياً بلن (لن نجم عظامه) ثم جاء الجواب مثبتاً (بلى قادرين).

وعلى هذا رأيت أن أجعلها تحت عنوان الخلاف لعمومه مشيراً إلى نص عبارة النحاة

عند كل شاهد لأن عامل الصرف خصه الفراء بمواضع معينة.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٤/١.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣٤/١.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٣٤/١.

(٤) سورة القيامة: الآية: ٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٨/٣.

بين الخلاف والقطع :

لقد سبقت الإشارة إلى اعتبار الخلاف عاملاً معنوياً ينظر إلى العلاقة المعنوية بين أجزاء التركيب دون إلتفات إلى ما بينها من علاقة لفظية. يقول الإمام الشاطبي: «... لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف»^(١).

وقد جاء في حديث النحاة ما يدل على اعتبارهم الخلاف، خلافاً لفظياً يترتب عليه الخلاف المعنوي بين اللفظين المتناعتين وهو ما أسموه بالنصب على القطع، وقد عرفه ابن السراج بقوله: «ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ماقبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه»^(٢) وهما يحتمل أن يكون بمعنى الخروج الذي ذكره في نصب المفعول به والمستثنى خاصة أنه مشهور النسبة إلى الكسائي^(٣) وذلك في قولهم: رأيت زيداً ظريفاً، بنصب (ظريفاً) على القطع وهذا هو رأي الكسائي.

فهذا نوع من أنواع المخالفة اللفظية والمعنوية بين النعت ومنعوتة وقد تحدث عنها النحاة تحت مسمى النصب على القطع، ويكون ذلك بمخالفة اللفظ الثاني للأول في إعرابه كما جاء ذلك عنهم عند حديثهم عن نصب (مثلاً) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾^(٤). قال أبوحيان: «وأجاز الكوفيون أن يكون منصوباً على القطع، ومعنى هذا أنه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله فإذا لم تتبعه في الإعراب وقطعته عنه نصب على القطع وجعلوا من ذلك:

وعالين قنواناً من البسر أحمرأ

(فأحمر) عندهم من صفات البسر إلا أنه لما قطعته عن إعرابه نصبته على القطع وكان أصله من (البسر الأحمر)، كذلك قالوا: ما أراد الله بهذا المثل فلما لم يجر على إعراب هذا انتصب (مثلاً) على القطع»^(٥).

(١) المقاصد الشافية : ٣٢٢/١.

(٢) الأصول لابن السراج: ٢١٥/١ ، ٢١٦ .

(٣) ينظر: ص (٤٩٤ ، ٥٠١) من البحث .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٦ .

(٥) البحر المحيط : ٢٦٩/١ .

وقد نسب أبوحيان إلى الفراء أنه فرق بين المنصوب على القطع والمنصوب على الحال
«فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع وما لا فمنصوب على الحال»^(١).

وقال في الارتشاف: إن الحال إذا «كان ما قبله يدل عليه نحو: زيد على الفرس راكباً، فهو
منصوب على القطع، وكذا لو قلت: جاء زيد الظريف إذا كان زيد لا يعرف إلا بالطرف، ثم سقطت
منه (أل) قيل: قام زيد ظريفاً فينتصب على القطع، وإذا كان يعرف دون الظريف وسقطت تنصب
على الحال»^(٢).

والنصب بالقطع - وهو نوع من المنصوب على الخلاف - مختص بالكوفيين، ولم يثبتته
البصريون^(٣).

وجعل ابن شقير من المنصوب على الخلاف «النصب من خلاف المضاف كما في قولهم:
هذا ضاربٌ زيد، تخفض زيد بإضافة (ضارب) إليه، فإذا أدخلت التنوين على (ضارب) خالفت
الإضافة وصار كالمفعول به، فنصبت (زيداً) بخلاف المضاف تقول: هذا ضاربٌ زيداً ومكلمٌ محمداً،
فلما أدخلت التنوين نصبت»^(٤).

ومن النصب على خلاف المضاف قولهم: هذا حسنٌ الوجه، تنصب على خلاف
المضاف^(٥).

(١) البحر المحيط : ٢٦٩/١ .

(٢) الارتشاف : ٣٦٢/٢ .

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٢٦٩/١ .

(٤) المحلى وجوه النصب : ٤٥ .

(٥) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٤٦ .

المسائل التي ورد فيها القول بالخلاف والصرف والخروج

أ - في حالة الرفع :

أثبت السيوطي أن الكوفيين يرفعون على المخالفة كقول الشاعر^(١) :

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيتَه أن لايجور ويقصد^(٢)

وقد استشهد به ابن جني على قراءة ابن محيصن «ولا يضار» بالرفع، وذلك بجعل (لا)

نفيًا، أي وليس ينبغي أن يضار، ك(يقصد) في البيت السابق : «فرفع (يقصد) على أنه أراد:

وينبغي له أن يقصد فرفع (يقصد) كما يرتفع (ينبغي) فكذا هذا، أي وينبغي ألا يضار»^(٣).

فهنا لا يصح العطف على الفعل (يجور) المنصوب لأن المعنى الذي أراده الشاعر: نفي

الجور وإثبات القصد ليحصل المدح، وإذا أشرك بينه وبين الجور دخل في النفي، فيكون نفي الجور

والقصد معاً، فناقض نفسه، ولما كان مراده ما ذكرنا من إثبات المدح خالف المعطوف عليه الفعل

(يجور) فرفع الفعل (يقصد).

وقد ذكر ابن شقير البغدادي^(٤) أن من الرفع بالصرف :

١ - قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْتَرُ﴾^(٥) . على قراءة الجمهور برفع الراء، فلم يجزم ويدخل في

معنى النهي وإنما رفع أي مستكترًا، فتكون الجملة حالية^(٦) .

فهنا «صرف من منصوب إلى مرفوع»^(٧) .

(١) نسب إلى عبدالرحمن بن أم الحكم، أو إلى أبي اللجام التغلبي في خزنة الأدب: ٥٥٧، ٥٥٥/٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٧، ٣٩، ٤٠، والأشباه والنظائر : ٢٩٣/٨.

(٣) المحتسب : ١٤٩/٨.

(٤) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١١٧.

(٥) سورة المدثر: الآية : ٦ .

(٦) ينظر: المحتسب : ٣٣٧/٢، والبحر المحيط : ٣٦٤/٨.

(٧) المحلى وجوه النصب : ١١٧.

٢ - وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾^(١) أي لاعبين فكان حقه الدخول في الأمر

فيكون جواباً له فيجزم، إلا أنه صرفه عن ذلك وخالفه فرفع الفعل لأنه لا يريد أن يكون على معنى الأمر بل على معنى الحال، فصرفه من النصب إلى الرفع^(٢).

٣ - وقوله تعالى : ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ﴾^(٣) في قراءة أبي جعفر بالرفع في (تأكل)،

فالأصل أن تكون مجزومة لأنها جواب للأمر، فتشترك مع الفعل السابق في معنى الأمر لكنه صرفها عن معنى الأمر إلى معنى الحال أي: أكلة فرفع الفعل وموضعه حال^(٤).

٤ - وقول عبد الله بن الحر الجعفي :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّحًا^(٥)

فالفعل (تلمم) حقه الجزم على اعتباره بدلا من الفعل (تأتنا) المجزوم قبله، فيدخل في معنى الجزم، لكن صرف إلى معنى الحال فرفع وهذا جائز^(٦).

٥ - وقول الأعشى^(٧) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

رفع الفعل (تعشو) مع أن حقه الجزم جوابا للشرط، ولكنه صرف إلى الحال أي تأتته عاشياً، فصرف الفعل من الجزم إلى الرفع^(٨).

وقد جعل الفراء الاسم المرفوع بعد واو المعية مرفوعاً على الصرف «فإن العرب تجيز الرفع، لو ترك عبد الله والأسد لأكله»^(٩).

(١) سورة الأنعام : الآية : ٩١.

(٢) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١١٧.

(٣) سورة الأعراف : الآية : ٧٣ ، وسورة هود : الآية : ٦٤ .

(٤) ينظر: البحر المحيط : ٣٣١/٤.

(٥) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١١٧، والبحر المحيط : ٣٦٤/٨، وخزانة الأدب : ٩١/٩.

(٦) ينظر: خزانة الأدب : ٩١/٩.

(٧) في ديوانه : ٥١.

(٨) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١١٨، وخزانة الأدب : ٩٠/٩.

(٩) معاني القرآن للفراء : ٣٤/٨ .

ب - في حالة النصب :

أولاً : في الأسماء :

١ - الظرف الواقع خبراً للمبتدأ (المفعول فيه) :

ذهب الكوفيون^(١) إلى أن الخبر الواقع ظرفاً نحو قولهم: زيد عندك، محمد في الدار منصوب وعامله معنوي وهو الخلف، وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو عين المبتدأ كقولهم: زيد أخوك، فزيد هو الأخ، فكل واحد منهما هو الآخر في المعنى فلما كان كذلك كان العامل فيه المرافع أي أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ^(٢)، أما إذا قلت زيد عندك، فإن (عند) مخالف للمبتدأ (زيد) إذ إنه ليس هو في المعنى فيجب نصبه، وناصبه معنوي وهو مخالفته لمعنى المبتدأ ليفرقوا بينهما^(٣) كما أن (عندك) «ظرف في الأصل يقدر ب(في) ثم عدل عن ذلك ونُصب، فكان نصبه لمخالفته الأصل»^(٤).

فبنوا على ذلك حكمهم في كل شيئين مختلفين بنصب ثانيهما «وأصله مخالفة المفعول للفاعل»^(٤).

فإن سأل سائل وقال: أحياناً يكون الخبر ليس هو نفس معنى المبتدأ، ومع ذلك يرفع فهل رافعه المرافع أم أنه عامل آخر؟

فالجواب : إن الخبر إذا كان هو عين المبتدأ أي أنه بمعنى المبتدأ كقولهم: محمد مجتهد، أو كأنه هو كقوله تعالى: ﴿أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٥) فإنه يرفع بالمرافع عند الكوفيين^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف : ٢٤٥/١، وشرح الكافية للرضي: ٩٢/١، ومغني اللبيب : ٤٩٩/٢، والمقاصد الشافية:

٢٩٤/١، ٢٩٥، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي: ٢٢١، والهمع: ٢١/٢، والأشباه والنظائر: ٢٩٣/١.

(٢) ينظر: اصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٢٢.

(٣) ينظر: الإنصاف : ٢٤٥/١.

(٤) التبيين : ٣٧٦، ٣٧٨.

(٥) سورة الأحزاب : الآية : ٦ .

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٩٢/١ ، ٩٣ .

أما إذا خالفه معنى نصب بالمخالفة له، والقول بعامل الخلاف هنا يوهمه ما ذكر سيبويه:
«فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره»^(١).

وقد رد البصريون على الكوفيين بقولهم:

١ - إن قولكم أن نصب الظرف الواقع خبراً بمعنى المخالفة فاسد، «لأنه لو كان الموجب لنصب
الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ كان (المبتدأ) أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأن المبتدأ مخالف
للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون
من اثنين فصاعداً، فكان ينبغي أن يقال: زيداً أمامك، وعمراً وراءك، وما أشبه ذلك، فلما لم
يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه»^(٢).

٢ - أن تخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر، فأعماله في أحدهما
ترجيح من غير مرجح^(٣).

٣ - أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع نحو: أبويوسف،
أبوحنيفة، وأنت فطرٌ، وهم درجات، وزيد زهير، ونهارك صائم، فلو صلحت المخالفة للعمل في
الظرف المذكور عملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها^(٤).

٤ - أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عاملة لأن العامل عملاً
مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى
- إذا عدم الاختصاص - أحق بعدم العمل لضعفه^(٥).

٥ - أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل للزم على مذهب الكوفيين أن لاتعمل في الظرف عند
تأخره، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ، مع بعده بالتقدم فأعمال ذلك العائد في الظرف
لقربه منه أحق^(٦).

(١) الكتاب : ٤٠٦/١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤/١.

(٢) الإنصاف: ٢٤٧/١، وينظر: التبيين : ٣٧٦، ٣٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠/١، ٩١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٣/١، والتذيل والتكميل : ورقة ٩٧/٢.

(٤) ينظر: المصدران السابقان .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٣/١، والتذيل والتكميل : ٩٧/٢، والهمع : ٢١/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٣/١، والتذيل والتكميل : ٩٧/٢.

- ٦ - أنه لم يثبت إعمال المعاني في النصب وإنما ثبت عملها في الرفع^(١) .
٧ - أن عدم تقدير عامل في الظرف يؤدي إلى كلام محال، لأن العامل المقدر في الظرف هو الخبر ؛
إذ لا يصح كون الظرف خبراً^(٢) .

والحقيقة أن ما ذكره ابن الأنباري عن البصريين غير صحيح لأنهم قالوا: نصبنا لنفرق بينهما، ولو كان كما قال لما فرقوا بينهما، وكان نصب المبتدأ والخبر كرفعهما، ولو قال: إن نصب الثاني، ليس بأولى من الأول لكان مقبولاً شيئاً ما، وإن كان يرد عليه أن الأصل في المبتدأ الرفع لأنه مسند إليه، وبهذا يكون ما نقله ابن الأنباري عن البصريين مجانياً الصواب.

فإن قلت أنت إذن من أنصار القائلين بالنصب على الخلاف، فالجواب: إن الحقيقة تتطلب منا إعطاء كل ذي حق حقه، وما رد به البصريون ضعيف، ولكن ذلك لا يعني ضعف مذهبهم القائل بأن العامل في الخبر هو الفعل أو ما يشبهه مقدراً فهذا غير ذاك. لأن مذهبهم ينظر إلى ما بين أجزاء التركيب من علاقة لفظية ومعنوية ولذلك قدروا فعلاً أو ما يشبهه ليعمل في الظرف^(٣) واستطاعوا بذلك تحقيق العلاقتين اللفظية والمعنوية لأجزاء التركيب. أما أمر التعلق الذي قال به الكثير فكما سبق وأن بينا بأنه لا محوج إليه وأن الكلام تام بدونه^(٤) .

أما الكوفيون فنظروا إلى العلاقة المعنوية بين أجزاء التركيب وأهملوا العلاقة اللفظية في مثل هذه الصورة، وكل ما في الأمر أن كلا المذهبين نظر إلى غير ما نظر إليه الآخر، فجعل الكوفيون المقتضى للإعراب هو العامل، وجعل البصريون ما يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب هو العامل، فقدروا الفعل أو شبهه. وقد جاء في كتاب سيبويه ما يوهم «كون الظرف منصوباً بالمخالفة كقول الكوفيين»^(٥) كقوله: «فهذا كله ينتصب على ما هو فيه وهو غيره»^(٦) «فظاهر هذا القول شبيه

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٢٧٥/١ .

(٢) ينظر: الأصول : ٦٣/١ .

(٣) ينظر: الإنصاف : ٢٤٦/١ .

(٤) ينظر: الرد على النحاة : ٨٧، والجنى الداني : ٦٠٤، وخزانة الأدب : ١٨٧/٤، وانظر ص (٣٥٣) من هذا البحث.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤/١ .

(٦) الكتاب لسيبويه : ٤٠٦/١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤/١ .

بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين، إن الظرف منصوب بالمخالفة»^(١) ثم نفى إعمال سيبويه المخالفة.

وما ذكره ابن الأنباري منسوباً إلى ثعلب من أن العامل هو فعل محذوف غير مقدر^(٢) أرى أنه لا يخرج عن الخلاف الذي قال به الكوفيون، لأن ثعلباً هنا فسّر المعنى ولم يقدر الفعل للإعراب، وتفسير المعنى غير تقدير الإعراب، وقد أخطأ كثير من النحاة عندما رأوا مثل هذا فقالوا بإعماله وهو تفسير معنى أو ما يسمى بالتقدير المعنوي^(٣)، ويدل على جعله إياه تفسير معنى قوله: «فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل»^(٤).

ومن المعروف أن الظرفية زمانية كانت أو مكانية تؤدي وظيفتها أما الظرفية فتكون منصوبة، أو غير الظرفية كالإسناد في قولهم: يوم الجمعة جميل، فكلمة (يوم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(جميل) خبره مرفوع، أو مع الفعل في قولهم: مرّ عام على البحث ولم أنته، فتكون كلمة (عام) مرفوعة فاعل للفعل (مرّ) فنلاحظ وظيفة الظرف هنا ليست موجودة وإنما وظيفة إسناد فتكون اسماً لا ظرفاً^(٥) وفي قولهم: جاء آخر العام ولم أستطع تسليم البحث، فنلاحظ أن كلمة (العام) وهي ظرف قد زالت عنها الظرفية هنا وأدت وظيفة الإضافة؛ لأنها مضاف إليه فاستحقت الجر.

فعلى هذا أراد ثعلب أن يبين أن نصب الظرف هنا كان بحكم إفادته معنى الظرفية فذكر الفعل تفسيراً لهذا - ولم يقصد إعماله، وهذا ابن الأنباري يقول: «فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل»^(٦) - حتى لا يتوهم أن وظيفة

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٥/٨.

(٢) ينظر: الإنصاف : ٢٤٥/٨.

(٣) ينظر: الخصائص : ٢٧٩/٨ ، ٢٨٤، وشرح الكافية للرضي: ١٩٦/٨، ١٩٧، والإتقان في علوم القرآن: ٤٩٥/٨.

(٤) الإنصاف : ٢٤٥/٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٤١/٢.

(٦) الإنصاف : ٢٤٥/٨.

الظرفية هنا الإسناد أو الإضافة ، وعندما كانت الوظيفة هنا الظرفية خالفت ما قبلها في المعنى والحكم الإعرابي، فكانت منصوبة لكي يتميز الخبر المطابق للمتبدأ في إعرابه ومعناه من غيره.

٢ - في المفعول معه :

ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول معه هو الخلف^(١) فإذا قيل: استوى الماء والخشبة، فإنه لا يحسن تكرير الفعل فلا تقول: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الاستواء لا يصلح للخشبة إلا إذا كانت معوجة فتستوي، ولما لم يحسن تكرير الفعل هنا أو عطفه على السابق كما في قولهم: ذهب محمد وخالو فقد خالف الثاني الأول فانتصب الثاني على الخلف^(٢). كما أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه ك(استوى وجاء) لأنهما فعلاّن لازمان والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء، فدل على صحة ما نقول^(٣). وأحياناً لا يكون هناك فعل متقدم كما في قولهم: مالك وزيداً^(٤). وقد ردّ على ذلك من وجوه :

١ - أنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٢، والتبيين: ٣٧٩، ٣٨٢، وتذكرة النحاة: ٤٣١، والتذييل والتكميل: ٤٥/٢، ٤٥٠/٣، ٤٥١، والجنى الداني: ١٥٥، والمقاصد الشافية: ٣٢٢/١، وانتلاف النصر: ٣٦، والأشباه والنظائر: ٢٩٣/١، والهمع: ٢٣٩/٣، ونتائج التحصيل: ٩٣٩/٣، والموفى في النحو الكوفي: ٣٥، ٣٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٢، والتبيين: ٣٧٩.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٤٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٢، والقواعد والفوائد في الإعراب: ٩٤، والإرشاد إلى علم الإعراب: ٢٣٣، ٢٣٤، وقواعد المطارحة: ٤١، ٤٢، والمحصول في شرح الفصول: ورقة ١١٠، وشرح الكافية للرضي: ١٩٥/١، ١٩٦،، والإرتشاف: ٢٨٨/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٢، والتذييل والتكميل: ٤٥١/٣.

- ٢ - أنه باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك: قام زيد لا عمرو، وما مررت بزيد ولكن عمرو، فما بعد (لكن ولا) يخالف ما قبلها وهو مرفوع. وما بعد (لكن) دائماً يخالف ما قبلها ومع ذلك لم ينصب ما بعدها فكيف بالواو التي لا يلزم مخالفة ما بعدها لما قبلها^(١).
- ٣ - أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ لا في الأفعال ولا المفعولات. وقد ثبت الرفع بالمعاني فقط^(٢).
- ٤ - أن فيه إحالة للعمل على العامل المعنوي والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي^(٣).
- ٥ - أن تخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فأعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح^(٤).
- ٦ - أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عُد الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه^(٥).
- ونجد الفراء يسمى النصب في المفعول معه على الصرف، وعرف الصرف بقوله: «أن تأتي بالواو عاطفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليه، فإذا كان كذلك فهو الصرف»^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٥٠/١، والتبيين ٣٧٩، ٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/١، والتذيل والتكميل ورقة: ٢ ورقمه في مركز البحث العلمي: ٧٧، والمقاصد الشافية: ٢٣٩/١، والهمع: ٢٣٩/٣.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١، والتبيين للعكبري: ٣٧٩، ٣٨٢، والجنى الداني: ١٥٥، والهمع: ٢٣٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٥/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/١.

(٦) معاني القرآن للفراء: ٣٤/١.

فالمفعول معه مسبوق بواو، ثم مسبوق بحادثة لا يمكن تقدير الواو فيها للعطف وذلك لاختلاف المعنى، ثم مثل لذلك بقوله: «ومن الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تركت والأسد لألكك ولو خليت ورايك لضللت لما لم يحسن في الثاني أن نقول: لو تركت وترك رأيك لضللت، تهييوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله...»^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكوفيين هنا نصبوا، مع أنهم أجازوا الرفع بالصرف أو الخلاف كما سبق^(٢) فلماذا لجئوا إلى النصب هنا مع أنه قد يكون الاسم المعطوف منصوباً قبل الواو؟، وبماذا يكون الصرف هنا؟

أقول: إن المخالفة لا تكون بالحركة الإعرابية فحسب، بل إنها صرف للحكم أو الوظيفة التي تكون للكلمة عملاً قبلها، ففي قولنا: جاء زيد وخالداً نلاحظ أن الحكم الإسنادي بين زيد والفعل (جاء) صُرف إلى النصب لأن مشاركته للاسم الواقع قبل الواو انتهت ولا يمكن أن ينقل هذا الحكم الإسنادي إلى ما بعد الواو إلا على اعتبار الواو عاطفة حقيقة فترفع بعد الواو، ولكننا نصبنا لأن علامة الرفع تدل على المشاركة الحقيقية له، وعلامة الجر لاتصلح هنا لأنها خاصة بالمضاف إليه فنصبوا. ولعل في تفسير ابن فضال المجاشعي، وأبي حيان لمعنى الخروج عند الكسائي ما يؤكد هذا. يقول ابن فضال: إن الكسائي «يشبه المستثنى بالمفعول، فيجعله خارجاً من الوصف، وذلك هو الناصب له»^(٣).

٣ - في المفعول به :

ذهب الأحمر إلى أن العامل في المفعول به «المعنى والمخالفة»^(٤). وهذا رأي انفرد به الأحمر، وقد اشتهر عنه إعمال معنى المفعولية في نصب المفعول به، أما عمل المخالفة في المفعول به فلم أجد أحداً قبله صرح بذلك.

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٤/١.

(٢) انظر ص (٤٨٦) من هذا البحث .

(٣) شرح عيون الإعراب : ١٦٧، وينظر: ص (٦٩٧) من البحث .

(٤) تذكرة النحاة : ٤٣١.

وعلى اعتبار صحة ما نقله أبوحيان من أن العامل في المفعول به المخالفة، نرى بعض النحاة يطلق مصطلح المفعول به على المفعول معه كما فعل سيبويه بقوله: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به»^(١) فلعل مراده المفعول معه، وقد قال ابن مالك: «وربما سماه - أي المفعول معه - سيبويه مفعولاً به، ... وقوله بعد أن مثل: بمازلت وزيداً، أي مازلت بزید حتى فعل، ثم قال: وهو مفعول به»^(٢).

فإذا كان قصد بالمفعول به ما أسماه النحاة مفعولاً معه، فقد سبق الحديث عن ذلك^(٣) وإن كان عني به المفعول به المشهور وهذا ما أراه، فإنني أرى أن مخالفة المفعول به للاسم قبله وهو الفاعل هي مما بنى عليه الكوفيون حكمهم في كل شيئين مختلفين ينصب ثانيهما «وأصله مخالفة المفعول للفاعل»^(٤).

وإذا كان الأمر كذلك فهل هذه المخالفة لفظية أو معنوية، إنني أرى أنه أراد مخالفة المفعول للفاعل في الحكم الوظيفي للكلمة، إذ إن علاقة الفاعل بالفعل إسنادية، فلما رأى أن ذلك لا يصلح للمفعول به نصب إذ لا تتحقق العلاقة الإسنادية للمفعول به فجعل النصب هنا نتيجة مخالفة الحكم الوظيفي لعلاقة الكلمة بما قبلها.

ويؤكد لنا كونه قصد المفعول به المشهور، ما نسبه إليه ابن قتيبة الدينوري في نصب المفعول به «وقال الأحمر: انصب المفعول بخروجه، وانصبه أيضاً لإمكان وقوع الفعل عليه»^(٥).
والخلاف كما قلنا نوع من الخروج، فكل صرف خلاف، وكل خلاف خروج^(٦).

والملاحظ هنا أنه ذكر العمل بالخروج، ووقوع الفعل عليه، فهل يعني ذلك أن العامل عنده

(١) الكتاب لسبويه : ٢٩٧/٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٧/٢، وينظر: الكتاب لسبويه: ٢٩٨/٨ .

(٣) انظر ص (٤٩٢ ، ٦٩٦) من هذا البحث .

(٤) التبيين للعكبري : ٣٧٦ ، ٣٧٨ .

(٥) تلقين المتعلم من النحو: ١٦٣، وينظر: الهمع : ٢٥٣/٢ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل : ١٩ ، ٢٢ (رقمه في المركز ٧٧).

مركب من وقوع الفعل على المفعول وخروجه من حكم ما قبله؟ فيكون بهذا جمع بين العامل اللفظي والمعنوي، وحقق العلاقة اللفظية والمعنوية لأجزاء التركيب.

ومما يزيد تأكيداً لقصده المفعول به ما نسب إلى الكسائي أنه قال: «انصبه بخروجه من الوصف»^(١) والذي يعني كما نقل ابن النحاس عن الكسائي «إذا قلنا ضرب زيد عمرو فالفعل هو الوصف والفاعل هو الموصوف والمفعول خارج عن الوصف والموصوف فهو فضلة فانتصب»^(٢) وهذا يعني إعمالهم الخروج أو الخلاف في نصب المفعول به.

ومما يمكن أن يدخل في النصب على الخلاف في باب المفعول به ما أسماه ابن شقير «النصب من خلاف المضاف إليه»^(٣). لأنه نقل من علاقة الإضافة إلى النصب، وإن كانت المخالفة هنا لفظية واضحة ففي قولهم: «هذا ضاربُ زيدٍ، تخفض (زيد) بإضافة (ضارب) إليه، فإذا أدخلت التنوين على (ضارب) خالفت الإضافة وصار كالمفعول به، فنصبت زيداً بخلاف المضاف، تقول: هذا ضاربُ زيداً ومكلمٌ محمداً، فلما أدخلت التنوين نصبت.»^(٤)

ومما نصب على خلاف المضاف^(٥) قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾^(٦). نصب (إخوانا) للتنوين، ومجازه، من غلِّ إخوانٍ. وقوله تعالى: ﴿ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾^(٧) نصب سواء لمجيئه بعد التنوين. وقول الحارث بن ظالم:^(٨)

فما قَوْمِي بِثَغْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

(١) تلقين المتعلم من النحو: ١٦٣، وينظر: الهمع: ٢٥٣/٢، وشرح المقرب لابن النحاس ورقة: ١٠.

(٢) شرح المقرب لابن النحاس: ورقة: ٨٠، وينظر: منهج السالك لأبي حيان: ١٦٠.

(٣) المحلى وجوه النصب: ٤٥.

(٤) المحلى وجوه النصب: ٤٥.

(٥) ينظر: المحلى وجوه النصب: ٤٥، ٤٦.

(٦) سورة الحجر: الآية: ٤٧.

(٧) سورة فصلت: الآية: ١٠.

(٨) ينظر: المحلى وجوه النصب: ٤٥، وخزانة الأدب: ٤٩٢/٧.

نصب (الرقاب) لإدخال الألف واللام على (الشعر) لأن الألف واللام يعاقبان التنوين.
 وقول الشاعر:^(١)

لَيْسَتْ مِنْ السُّودِ أَعْقَاباً إِذَا انْصَرَفَتْ وَلَا تَبِيعُ بِشَطِيٍّ دَجْلَهُ الْبُرْمَا
 نصب (أعقاباً) لإدخال الألف واللام على (السُّود).

٤ - أفعل التعجب «عند من قال باسميتها» :

أجمع النحويون البصريون، المتقدمون والمتأخرون، ووافقهم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي على فعلية (أفعل) التعجب كما في قولهم: ما أكرم عبد الله!^(٢)
 وذهب أبو بكر الفراء إلى أنه اسم، وتابعه طائفة من الكوفيين^(٣) واحتجوا بقولهم:^(٤)

١ - أنه جامد، والفعل بابه التصرف، فالجمود مباين للفعلية، فاستحق بمخالفته للأفعال إلا ما شذ منها - أن يلحق بالأسماء .
 ٢ - مجيئه مصغراً كقول مجنون ليلي:^(٥)

يَا أُمَيْلِحَ غَزَلْنَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَا يُكَنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

ومادام دخلها التصغير مع جمودها، فالتصغير من خواص الأسماء، وثبت الحكم باسميتها، ولهذا لم يدخل التصغير في (ليس، وعسى).

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب: ٤٦ والبيت مجهول القائل.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢٨١، والإنصاف: ١/١٢٦ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢٨١، والإنصاف: ١/١٢٦ وما بعدها.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١/٧٢، والمقتضب: ٤/١٧٣، والأصول لابن السراج: ١/٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٨٢ وما بعدها، والإنصاف: ١/١٢٦، والتبيين: ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٤٣ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٠ وما بعدها، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٠٨، وانتلاف النصرة:

١١٨، ١١٩، والهمع: ٥/٥٤ وما بعدها، وخزانة الأدب: ١/٩٣ وما بعدها.

(٥) في ديوانه: ١٣٠، وقيل له أو للعرجي أو لبديوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله. ينظر: خزانة الأدب: ١/٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١

٣ - لحاق التصغير لـ (أَفْعَل) دون أَفْعَلٍ.

٤ - تصحيح عينه في التعجب في نحو: ما أقومه وما أبيعه، كما صحت العين في الاسم من نحو: هو أقوم منك، وأنت أبيع منه، فبهذا جرى مجزى الأسماء في التصحيح مع مادخله من الجمود والتصغير، فيجب القطع بكونه اسماً، لأن الأفعال تعل عينها بقلبها ألفاً، كما قلبت في الفعل من نحو: قام وباع، وأقام وأباع.

وقد رد البصريون على كل هذه الاعتراضات بما يلي^(١):

١ - أن جموده ليس لأنه اسم، ولكنه فعل سلب التصرف لأمرين:

أ - أن واضعي اللغة لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف، ليكون ذلك أمانة للمعنى الذي حاولوه، فيدل لفظه بلزومه وجهاً واحداً تضمن معنى ليس له في أصله، وإذا دخل معنى التعجب على لفظ وجب أن لا يعدل إلى لفظ آخر لأنه متى زال عن هيئته زال المعنى المراد.

ب - أنه لم يتصرف لأمرين: تحمل المضارع لزمانين (الحاضر والمستقبل) والتعجب غالباً يكون من الموجود والمشاهد أو ماسبق وأن ماضى، وأما المستقبل فلا يصح التعجب منه. وقد استعمل النحاة لفظ الماضي، والمعنى معنى الحال، لأن التعجب معنى حادث عند رؤية شيء فتعجب منه أو سماعه.

ومما يدل على أنه ماضٍ في اللفظ دون المعنى، أنه إذا أريد ماضى قيل: ما كان أحسن زيداً! فلولاً أنه حال في المعنى لما دخلت (كان) حين أريد الماضى. ولهذا سلبوه التصرف ولا يعنى عدم التصرف كونه اسماً بدليل أن (عسى، وليس) فعلان غير متصرفين بإجماع، فعدم التصرف في الفعل لعله أوجب له ذلك لا تدخله في حيز الاسم.

٢ - أمّا التصغير فإنه يدخل الأسماء لمعان كثيرة كالتحقير والتعظيم والتقليل... أما تصغير فعل التعجب فإنه لفظي فقط، إذ إنه متوجه في المعنى إلى المصدر الذي دل عليه هذا الفعل بلفظه من نحو: الحسن والملاحة والظرف، وكأنهم أرادوا تصغير المصدر لفظاً، ولكنهم رفضوا ذكر

(١) جميع المصادر السابقة .

المصدر مع هذا الفعل لأنهم قد سلبوه التصرف فالفعل إذا لم يتصرف لايؤكد لأنه أشبه الحرف بجموده.

فالتصغير هنا للفعل لفظاً وللمصدر معنى، وصح ذلك لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره، كما أضافوا أسماء الزمان إلى الفعل مع أن الإضافة إلى الفعل مستحيلة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(١) أي يوم نفع الصادقين.

وقد دخل التصغير اللفظي في (ما أفعله) لحمله على باب (أفعل)، الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، وكذلك لزومه طريقة واحدة فأشبهه فعله بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض الأحكام لايوجب خروجه عن أصله، كما أن اسم الفاعل حُمِلَ على الفعل وعمل عمله، ولم يخرج عن كونه اسماً.

٣ - أن تصغير (أفعل به) ليس بلازم لأن (أفعل) جاء على مثال (أفعل، وأجدل) من الأسماء، وعلى مثال نظيره من الصفات كأكرم منك وأحسن.

أما (أفعل به) فلم يأت له مثال في الأسماء إلا أصبغ، وهي لغة مرذولة في (الأصبغ) وليس له، إلا هذا المثال الشاذ، فلا يسوغ فيه التصغير.

٤ - أما الاحتجاج بصحة العين فذلك لحمله على (أفعل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح، وعليه شبه الأسماء به.

أما الشبه الغالب على الشيء فليس بمخرجه عن أصله، كما في الأسماء التي لا تتصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت التنوين والجر كما منعها الفعل، ولم يخرجها شبيهها بالفعل عن أن تكون أسماء.

وتصحح العين هنا حصل من طريق المشابهة بينه وبين الاسم، وليس ذلك كافياً للحكم باسميته. وقد وردت أفعال مصححة العين وهي متصرفة كقولهم: أَعْيَلَتِ الْمَرْأَةُ تَغْيِلًا، وَأَغْيَمَتِ السَّمَاءُ تَغْيِمًا، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ، وَاسْتَحَوَذَ وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ تَسْتَيْسًا، وقد كان التصحيح في هذه الأفعال منبهاً على الأصل، وإذا كان التصحيح قد جاء في الفعل المتصرف مع بعده عن الاسم فما ظنك بما أزيل عن التصرف؟

ولا يرد على هذا بأنه شاذ لورود التصحيح في الفعل المتصرف كتصحيح عور وحول وصيد حملاً على اعورٍ واحولٍ واصيدٍ وقالوا: اجتوروا، واعتوروا حملاً على تجاوروا وتعاوروا، فكذلك حمل (ما أطوله وما أسيره) على قولهم هو أطول منك، وأسير مني.

وعلى هذا فلا ينبغي الحكم باسمية (أفعل) من أجل التصحيح لأن (أفعل به) قد ورد التصحيح منه مع الإجماع بأنه فعل، وهكذا التصحيح في ما أفعله لا يخرج عن كونه فعلاً.

٥ - ودليلنا على أن أفعل التعجب فعل أن نون الوقاية تلحقه فنقول: ما أحسنني عندك وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم.

٦ - أنه ينصب المعارف والنكرات نحو: ما أحسن خالداً، وما أجمل امرأة رأيتها وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو: زيد أعلم نحواً، وأكرم أباً، ولو قلنا: زيد أعلم من علي النحو، لم يصح.

ولما كان جائزاً قولهم: ما أكثر علمه، وما أكبر منه دل على عدم اسميته.

٧ - أننا وجدناه مفتوح الآخر، فلولا أنه فعل ماض، لم يكن لبنائه على الفتح وجه، إذ لو كان اسماً لارتفع من حيث وقع خبراً لـ(ما) عند الفريقين إلا الأخفش.

وإذا كانت اسماً فهل حركتها حركة إعراب أم بناء؟ وإذا كانت إعراباً فما العامل فيها؟

لقد تعددت آراء النحاة حول بنائها أو إعرابها نظراً إلى الحكم بأسميتها أو فعليتها وعلى اعتبار أنها حركة إعراب لا حركة بناء لعدم وجود مقتضيها، فإن العامل فيها هو الخلاف عند الفراء إذ يقول: «إن التعجب أصله الاستفهام ففتح آخر أفعل للفرق بين المعنيين، فقولنا: ما أحسن عبدالله! أصله ما أحسن عبدالله؟ فعدلوا عن الاستفهام إلى التعجب، فغيروا أحسن، بفتح آخره، ونصبوا عبدالله، ليفصلوا بين الاستفهام والخبر»^(١).

فقد جعلها الفراء حركة إعراب، ونصبها بالخلاف، ولذا نجد النحاة يردون عليه لعدم صلاحية إعمال المعنى فيه النصب قالوا: «بم نصبت (أحسن) وهو مفرد في محل الرفع؟ وبم نصبت

(١) أمالي ابن الشجري: ٣٩٩/٢، وينظر: الإنصاف: ١٣٧/١.

(عبدالله) وهو في محل الخفض؟ فيقول: للفرق بين الاستفهام والتعجب، فنقول له: التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه، فينصب اسماً مرفوعاً وآخر مجروراً، فيكون هو نفسه العامل فيهما النصب...»^(١)

وقد صرح النحاة فيما بعد بكون الخلاف هو عامل النصب في (ما أفعله) على رأي الكوفيين يقول الأشموني: «فتحت إعراب كافتحة في زيد عندك، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا الضمير ما، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به»^(٢) وقال الكنغراوي^(٣) (صاحب الموفي في النحو الكوفي) إنه منصوب بالمخالفة^(٤).

وقال أبوحيان: «والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصباً بالخلاف على مذهب الكوفيين»^(٥).

وقد رد على قولهم بالمخالفة لأن «التعجب إخبار، بدلالة دخول الصدق والكذب فيه، فالاستفهام مبين له، فلا يصح أن يكون أصلاً له، ولأننا إذا قلنا: ما أحسنَ عبدالله، فالتعجب وقع من جملته، وإذا قلنا: ما أحسنَ عبدالله؟ فالاستفهام عن بعضه»^(٦).

٥ - في المستثنى :

صرح عدد من النحاة بإعمال الخلاف في نصب المستثنى^(٧) «لأن المستثنى موجب له»^(٨)

(١) أمالي ابن الشجري: ٤٠١/٢، وينظر: الإنصاف: ١٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٨٨/٢، وحاشية الصبان على الأشموني: ١٨/٣.

(٣) هو عبدالقادر بن عبدالله، الملقب بصدر الدين، مات سنة ١٣٤٩هـ، ترجمته في معجم المؤلفين: ٢٩٢، ١٧/٥.

(٤) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٨٥.

(٥) الإرتشاف: ٣٣/٣.

(٦) أمالي ابن الشجري: ٤٠١/٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢، والارتشاف: ٣٠٠/٢، والتذييل والتكميل: ٥٢٠/٣، والجنى

الداني: ٥١٧، والمقاصد الشافية: ٣٤٩/١، وشرح التصريح: ٣٤٩/١، والهمع: ٢٥٣/٣.

(٨) الهمع: ٢٥٣/٣، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢، والمقاصد الشافية: ٣٤٩/١.

وحكى عن الكسائي أن ناصب المستثنى خروجه من الوصف^(١). ولهذا قال أبوحيان: إن معناه الخلاف^(٢).

فيكون الخلاف عامل النصب في المستثنى لأن المستثنى يجب له عكس ما يجب للمستثنى منه، فإذا كان الحكم مثبتاً للمستثنى منه كان منفيماً عن المستثنى. وإذا كان منفيماً في المستثنى منه كان مثبتاً له، ولهذا عملت المخالفة للنصب فيه.

وقد جاء فيما نقله سيبويه عن شيخه ما ظاهره الاعتداد بهذا العامل في المستثنى قال سيبويه «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله»^(٣).

وقال في موضع آخر: «أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً»^(٤).

وأرى أن ما ذكره بعض الباحثين^(٥) من نسبة هذا العامل إلى الخليل أخذاً بما ذكره سيبويه، ليس صحيحاً، لأن النص يحتمل أن يكون العامل غير الخلاف بل إن احتمال عامل الكلام قبله أكثر، ولهذا أكده سيبويه بقوله: «عاملاً فيه ما قبله، وقوله عمل فيه ما قبله» وإذا كان معنى الاستثناء الخروج، والنحاة يعرفونه بأنه «المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها»^(٦) فإن هذا تفسير لمعناه.

وهكذا نرى النحاة يجعلون المستثنى هو المخرج بإلا أو إحدى أخواتها^(٧). وإذا كان

(١) ينظر: التذييل والتكميل (ميكروفيلم برقم ٧٧) في مركز البحث العلمي: ورقة ١٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: (ميكروفيلم برقم ٧٧ مركز البحث العلمي): ١٩.

(٣) الكتاب لسيبويه: ٣٣٠/٢.

(٤) المصدر السابق: ٣١٠/٢.

(٥) د/مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة: ٢٩٤.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٤/٢.

(٧) ينظر: الهمع: ٢٤٧/٣.

الإخراج تفسيراً لمعنى الاستثناء عند الخليل وسيبويه فقد تعين أن يكون العامل غير هذا، نعم قد نقول: إنهم جعلوا المقتضى للإعراب عاملاً وهو المخالفة ولكن ليس من مذهبهم إعمال مقتضى الإعراب، كما أن إعمال سيبويه ما قبل المستثنى من الكلام يجعلنا نقول إن تفسير الخليل وتلميذه لمعنى الإخراج كان تفسيراً للاستثناء وليس عاملاً، وهذه نصوص سيبويه في الاستثناء تؤكد أن العامل فيه ما قبله من الكلام، مما يتعين خطأ من قال بنسبة إعمال المخالفة إلى الخليل وتلميذه سيبويه.

قال سيبويه: «والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهماً»^(١). وقوله: «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته، يقول: لممرت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً، ثم قال سيبويه: وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً، فتنصب زيداً على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم»^(٢).

وقوله في مثل قولهم: أتاني القوم إلا أبك «وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام»^(٣).

وفي كل هذا نجد سيبويه يؤكد على إعمال ما قبل المستثنى من الكلام فيه، نعم إنه يبين لنا أن المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه، هي المقتضية للإعراب لكنه صرح بأن العامل ما قبل المستثنى من الكلام، وكما رأينا النحاة البصريين يقدرون الحرف الناصب للفعل المضارع بعد الأحرف الخمسة لمخالفة ما قبل الفعل لما بعده، فالمخالفة هي المقتضية للعامل فقدروا لها حرفاً ناصباً، فكذلك هنا.

والذي أراه في العامل في المستثنى بناء على ما سبق من نصوص سيبويه والمؤكد فيه على

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/٣١٠ بتصرف.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣١٩ بتصرف.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣٣٠.

(إلا) أن معنى الاستثناء المضمن في (إلا) هو العامل في نصب المستثنى وتكون إلا دليلاً على ذلك، وقد قال النحاة بذلك من قبل^(١) بل نجدهم يقدرّون الفعل (استثنى بعدها) وكل كلامهم وتأويلهم يدور حول إعمال معنى الاستثناء سواء جعلوا (إلا) نائبة عنه، أو قدرّوا فعلاً عاملاً فيه. ونظراً إلى إعمالهم معاني حروف ذكرها^(٢).

ونظراً إلى ما في ذلك من تحقيق لمعنى العامل فالمقتضى للإعراب هنا هو الاستثناء والمخالفة والخروج وتقوم ذلك يكون بالعامل والعامل هنا معنى الاستثناء الذي تدل عليه (إلا). أما ما ادعوه من أن في ذلك نقضاً للغرض^(٣)، فليس عندي بصحيح لأن في إعمال معنى (إلا) مع وجود اللفظ ما يحقق لنا العلاقة اللفظية والمعنوية وبالتالي لا تحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير^(٤) أو تحميل النصوص ما لا تحتمل^(٥).

٦ - في الحال :

صرح عدد من النحاة بإعمال الخلاف في نصب الحال «وجاز نصب قائماً ومسرراً وما أشبهها على الحال - من قولهم ضربني زيداً قائماً - عند الكسائي وهشام والفراء ومن أخذ بمذهبهم وإن كان خبيراً لما لم يكن المبتدأ، ألا ترى أن المسرع هو المخاطب لا القيام، والقائم هو زيد أو أنا لا الضرب فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف لأن الخلاف عندهم يوجب^(٦) النصب».

وقد ذهب الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان إلى «أن الحال بنفسها هي الخبر

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٢/٢ ، وص (١٠٩) من هذا البحث (معنى الاستثناء).

(٢) ينظر: مبحث معنى الفعل وإعمالهم معاني حروف كثيرة.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/٢، وشرح الكافية للرضي : ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

(٤) ينظر: الإنصاف : ٢٤٩/١ .

(٥) ينظر: معنى الاستثناء عامل في نصب المستثنى (١١٠) .

(٦) تذكرة النحاة : ٦٤٣ ، وينظر: التذييل والتكميل : ٢/ورقة ٦٣ ، والأشباه والنظائر: ٣٢٤/٤ .

لاسادة مسده، على خلاف بينهم في ذلك...»^(١).

وقد ذهب ابن كيسان إلى أن الحال نصب على الخلاف لشبهه بالظرف فقال: «إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف»^(٢).

وقد رد أبوحيان هنا على القائلين بهذا العامل بمثل ما سبق في المعمولات الأخرى^(٣) وبناءً على مقاله النحاة في هذه المسألة:

١ - من أن الحال هو الخبر في المعنى^(٤) ولذا لزم تنكيرها حتى لا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها كما عند الجمهور.

٢ - وقولهم: إن نصب الحال على التشبيه بالظرف^(٥) كقولهم: ضربني زيداً قائماً لأنها بمعنى: ضربني زيداً في حال قيام، ونظراً إلى إعمال المعاني في كل منهما^(٦). وبناءً على ما يشير إليه كلام سيبويه «هذاباب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول»^(٧)

وجعل من ذلك قولهم: ضربت عبد الله قائماً، أي في حال قيام.

٣ - وكون الحال نائبة عن الخبر في قولهم: ضربني زيداً قائماً^(٨)، ولذلك اشترط سيبويه النصب مع صلاحية المعنى^(٩).

(١) تذكرة النحاة: ٦٤٢، وينظر: التذييل والتكميل: ٢/ورقة ٦٣.

(٢) تذكرة النحاة: ٦٤٣، وينظر: نتائج التحصيل: ٩٨٦/٣، ٩٨٧، والهمع: ٧/٤، والأشباه والنظائر: ٣٣٣/٤.

(٣) انظر: ص (٤٩٢) من هذا البحث.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، والهمع: ١٨/٤، والمقاصد الشافية: ٨٠/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٦٨/١، ٢٤٩، ٤٠١، ٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٥/١، وتذكرة النحاة: ٦٤٣، والهمع: ٧/٤.

(٦) ينظر: مبحث العوامل اللفظية ومعها ألفاظ تدل عليها ص (٢١٦) من هذا البحث.

(٧) الكتاب لسيبويه: ٤٤/١، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٧٨/١، ١٧٩.

(٨) ينظر: تذكرة النحاة: ٦٤٩، ٦٥٥، والهمع: ٥٩/٤.

(٩) ينظر: تذكرة النحاة: ٦٤٩، ٦٥٦.

٤ - وقياساً على قولهم : ضربني زيداً يوم الجمعة، فقد جعل النحاة (يوم الجمعة) خبراً، فكذلك قائماً^(١).

فإنني أرى أن الخلاف متحقق هنا بين الحال والمبتدأ، كما في قولهم: زيد خلفك وأن تشبيههم نصب الحال بنصب الظرف هو الذي جعلهم يعملون الخلاف في نصبه، ولو أنهم شبههوه بالمفعول به كما قال بعضهم^(٢) لكان العامل فيه الفعل أو معناه. ومن المعلوم أن خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظننت) تعريبان حالاً عند الكوفيين^(٣) ولذا فالعامل عندهم فيها هو الخلاف.

وقد ذكر الفراء أن الحال ينصب على الخروج كما في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾^(٤) قال الفراء: «وقاديرين» نصبت على الخروج من (نجم) كأنك قلت في الكلام أتحسب أن لن تقوى عليك، بلى قاديرين على أقوى منك، بلى تقوى مقتدرين على أكثر من ذا»^(٥)، وقد ذكر النحاة^(٦) أن (قاديرين) حال من فاعل الفعل المقدر، والمدلول عليه بحرف الجواب أي بلى نجمها قاديرين، أو أن تكون خبراً لكان المضمرة أي بلى كنا قاديرين في الابتداء^(٧).

وقد جعلها بعض النحاة منصوبة على الصرف قال ابن شقير: «ومن الصرف قوله تعالى: بلى قاديرين، معناه: بلى نقدرُ فصرف من الرفع إلى النصب، وقال بعضهم على معنى: بلى كنا قاديرين»^(٨).

(١) ينظر : الهمع : ٢٤/٢ ، ٢٧ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٤/٣ ، والهمع : ٧/٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء: ٤٠٩/١ ، وانتلاف النصره : ١٢١ .

(٤) سورة القيامة : الآية : ٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢٠٨/٣ ، وينظر: البحر المحيط : ٣٧٦/٨ ، وينظر: مواضع أخرى في معاني القرآن للفراء: ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، ٣٦٥ ، ٢٠٨/٣ .

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٤٦/١ ، والمحلى وجوه النصب: ٤٣ ، والبحر المحيط: ٣٧٦/٨ ، والدر المصون : ٤٢٦/٦ .

(٧) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٤٣ ، والبحر المحيط : ٣٧٦/٨ ، والدر المصون : ٤٢٦/٦ .

(٨) المحلى وجوه النصب : ٤٢ ، ٤٣ بتصرف يسير .

وقد منع الفراء أن يكون ذلك على الصرف «لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل»^(١).

وفي كلام الفراء هنا ما يدل على رفضه إخراج المصدر عن أصله لأن الحكم بالحالية من خلال صرفه من (نقدر) إلى قادرين أو يخرج إلى خارجاً، إخراجاً للمصدر عن أصله، إذ لا يصح وقوع المصدر حالاً لأنه يلزم الإخبار بمعنى عن جثه وهذا لا يجوز، والحال هي الخبر في المعنى^(٢).

وعلى هذا رفض الفراء نصب (قادرين) على الصرف، ونصب (خارجاً)^(٣) من قول الفرزدق:^(٤)

على قسمٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً ولا خارجاً من في زورٍ كلامٍ

أي لا يخرج فلما صرفه نصبه، والمحققون على أن (خارجاً) هنا مفعول مطلق واقع موقع الفعل^(٥) وفي صرفه عن أصل المصدرية إلى الحال نظر، إذ يلزم وقوع المصدر حالاً، وذلك قليل، وفيه إخبار بالمعنى عن الجثة؛ لأنَّ الحال هي الخبر في المعنى وهذا لا يجوز أيضاً^(٦)، ووجه آخر وهو أنه أراد عطف (خارجاً) على محل جملة (لا أشتم) فكأنه قال: (حلفت غير شاتم ولا خارجاً) فنصب على الصرف^(٧).

وكذلك نصب على الصرف في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾^(٨) نصب قولاً

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٠٨/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، ٣٣٠، ومغني اللبيب: ٤٦٦/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٨/٣، والمحلّى وجوه النصب: ٤٢، ٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢.

(٤) في ديوانه: ٢١٢/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٢، ومغني اللبيب: ٤٦٦/٢، والمصدر قوى الشبه باسم الفاعل الذي هو وصفه، ولذلك يقع كل منهما مكان الآخر كما ذكر هنا خارجاً والأصل خروجاً، ينظر: المحتسب:

٥٧/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، ٣٣٠.

(٧) ينظر: الكتاب لسبويه: ٣٤٦/١، ومغني اللبيب: ٤٦٦/٢.

(٨) سورة يس: الآية: ٥٨.

على الصرف أي: يقولون قولاً^(١) وقد ذكر الفراء أن النصب هنا على الخروج من السلام كأنك قلت: قاله قولاً أو من قوله (لهم ما يدعون) قولاً^(٢).

وقد وردت نصوص عن سيبويه تشير إلى أثر المخالفة في المعنى دون الإشارة إلى كونها عاملاً بل صرح بأن العامل ما قبلها من الكلام قال: «هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو، وذلك قولك هو ابن عمي دنيا، وهو جاري بيت بيت، فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء، ..»^(٣).

وقوله: «هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، وذلك قولك: هذا عربي محضاً، وهذا عربي قلبياً فصار بمنزلة دنياً وما أشبهه من المصادر وغيرها...»^(٤).

وذكر السيرافي أن الاسم الذي هو هو «اسمان أحدهما هو الآخر، ولو عبرنا عن كل واحد بالآخر، كان له اسماً، والذي هو من اسمه أن يكون محمولاً على إعرابه، وذلك النعت، وما كان من الحال من أسماء الفاعلين، كقولنا: هذا زيد ذاهباً، فهو هو، لأن زيداً هو ذاهب، وذاهب هو زيد، وما كان مصدرًا لم تقل هو هو، كقولك هو ابن عمي دنيا... ودنيا في معنى دانياً منصوباً على الحال...»^(٥).

ثم قال سيبويه: «واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو»^(٦).

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٤٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٠٢/٣، والمحتسب: ٢١٥/٢، والبحر المحيط: ٣٢٧/٧، والدر المصون: ٤٩٠/٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء : ٣٨١/٢.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١١٨/٢.

(٤) المصدر السابق : ١٢٠/٢.

(٥) حاشية الكتاب لسيبويه : ١٢٠/٢.

(٦) الكتاب لسيبويه : ١٢١/٢.

وقوله: «هذا باب ماينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحي سمناً...»^(١).

وقد ذكر السيرافي أن المبرد خطأ من قال إنها حال، إنما هي تمييز^(٢).
وأياً ماكان الأمر سواء كانت حالاً أو تمييزاً فإن للمخالفة هنا أثراً، ولعل أمر المخالفة هنا ليس واضحاً كل الوضوح كما في الحال الواقعة خيراً أو السادة مسده.
وهل الخلاف عامل في كل صور الحال؟

إنني أرى أن الحال وصف لصاحبها فهي كالتوابع، يجب أن تتبع متبوعها في حركاته الإعرابية، غير أن عدم ملازمتها لصاحبها تخرجها عن النعت، فالنعت ملازم لمنعوتة، كما أن اشتراط تنكيرها وتأويل ماجاء منها معرفة على النكرة أيضاً يخالف النعت، ولهذا فإن الكوفيين نصبوا الحال على القطع لمخالفتها صاحبها في التعريف والتنكير وقالوا إنها منصوبة على القطع، وسوى بعض النحاة فجعل المنصوب على القطع هو المنصوب على الحال من غير فرق^(٣) وهذا ماذهب إليه.

أقول إن مخالفة الحال لصاحبها في التعريف والتنكير، وعدم اللزوم والثبوت له أدى إلى نصبها، وفي كلام ابن السراج مايدل دلالة واضحة، وصريحة على هذا إذ يقول: «ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ماقبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه»^(٤).

فتنتصب الحال لمخالفتها صاحبها، ويكون النصب دليلاً على هذه المخالفة. فإذا سألت وقلت: قد يكون صاحبها منصوباً فهل تكون تابعة له كالنعت؟

فالجواب: إنها بمثابة النعت لمنعوتة ولكن لايصح هنا أن تخالف لأن الرفع علافة للمسند

(١) المصدر السابق : ١١٧/٢.

(٢) ينظر: حاشية الكتاب لسيبويه : ١١٧/٢.

(٣) ينظر : ص (٤٨٤ ، ٤٨٥) من هذا البحث (النصب على القطع).

(٤) الأصول : ٢١٦/١.

إليه، والجر علامة للمضاف إليه فما بقي إلا النصب دليلاً ثابتاً على المخالفة، فليست من نعت صاحبها في الإعراب وإنما منصوبة على الخلاف^(١).

وكذلك فإن الحال هي الخبر في المعنى^(٢) يقول ابن يعيش: «إنما استحقت الحال أن تكون نكرة، لأنها في المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكباً قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة... وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان والخبر عن النكرة غير جائز ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجرى الحال صفة، ولا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب إذ لا فرق بين النكرة والصفة في المعنى، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات...»^(٣).

فهذا تأكيد للمخالفة التي خالفت فيها الحال صاحبها إذ هي في الأصل خبر ثان، وعلى هذا فانني أرى أن المخالفة لاتصلح أن تكون عاملاً لأنها هي مقتضى الإعراب هنا، أما عند من يعمل المقتضى للإعراب كهشام وغيره فإنه يعدها عاملاً، ولا يمكن في نظري الاعتداد به كعامل إلا أن يكون مركباً مع عامل لفظي أو أن يكون شرطاً للعمل كما فعلوا في اشتراط الإسناد في العمل^(٤). خاصة وأن أثر المخالفة هنا واضح، وجعله شرطاً للنصب أفضل من إعماله لأن المخالفة لم تطرد في النصب.

V - في المنصوب على القطع :

ذهب الكسائي أن (ظريفاً) من قولهم: رأيت زيداً ظريفاً، منصوب على القطع «ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفه وهو نكرة انقطع منه وخالفه»^(٥).

(١) انظر: النصب على القطع ..

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، والهمع : ١٨/٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٢.

(٤) ينظر: مبحث الابتداء، والإسناد . ٤٢٠ . ٥٩٤

(٥) الأصول لابن السراج : ٢١٦/٨.

وقد ذكر أبوحيان أن معنى النصب على القطع عند الكوفيين «أنه كان يجوز أن يعرب بإعراب الإسم الذي قبله فإذا لم تتبعه في الإعراب، وقطعته عنه نصب على القطع»^(١). وقال أيضاً انتصاب الحال عند الكوفيين لأنقطاعها من إعراب ذي الحال، لتخالفهما بالتنكير والتعريف «فلما لزمها، حذف صاحبها، ولم يمكن أن يعمل فيها العامل في ذي الحال لاشتغاله به، عنها فتصعب على القطع»^(٢).

وقد فرّق الفراء بين النصب على القطع والنصب على الحال: «فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع وما لا فمنصوب على الحال، وهذا كله عند البصريين منصوب على الحال، ولم يثبت البصريون النصب على القطع...»^(١).

فالقطع إذن مخالفة بين النعت والمنعوت هذه المخالفة اقتضت نصب الإسم فأعملها الكسائي، وقد تكون هذه المخالفة في التعريف والتنكير كما في مثال الكسائي السابق، وكما في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣) «قال السجاوندي: إنه منصوب على القطع وهو تخريج كوفي لأن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين والتقدير (بل ملة إبراهيم الحنيف) فلما نكره لم يمكن اتباعه إياه فنصبه على القطع...»^(٤) ثم ذكر إمكان تقدير الفعل كراي آخر. أو نصبه على الحال من المضاف.

ويقول الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٥) «ترفع السموات بمطويات إذا رفعت المطويات، ومن قال (مطويات) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع، والحال أجود»^(٦).

(١) البحر المحيط : ٢٦٩/٨ .

(٢) التذييل والتكميل : ٧٥٩/٣ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١٣٥ .

(٤) البحر المحيط : ٥٧٧/٨ بتصرف، وينظر: التذييل والتكميل : ٢/ ورقة ٤٥ .

(٥) سورة الزمر : الآية : ٦٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٤٢٥/٢ .

فنلاحظ أنه ذكر النصب على القطع والنصب على الحال ثم رجح كونه حالاً. وجعل أبوحيان المخالفة مخالفة إعراب، قال في كلمة (مثلاً) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾^(١).

« وأجاز الكوفيون أن يكون منصوباً على القطع ومعنى هذا أنه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله فإذا لم تتبعه في الإعراب وقطعته عنه نصب على القطع » ونسب ذلك إلى الكسائي^(٢).

ومن شواهد النصب على القطع في القرآن الكريم ما ذكره ابن شقير النحوي وجعل منه^(٣):

- ١ - قوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(٤).
- ٢ - قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾^(٥).
- ٣ - قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾^(٦).
- ٤ - قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلي شَيْخًا﴾^(٧).
- ٥ - قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٨).

فكل هذا على إسقاط الألف واللام ولذلك نصب على القطع. ومن شواهد في الشعر قول جرير:^(٩)

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٦.

(٢) البحر المحيط: ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: المحلى وجوه النصب: ٧.

(٤) سورة الأنعام: الآية: ١٢٦.

(٥) سورة النمل: الآية: ٥٢.

(٦) سورة النحل: الآية: ٥٢.

(٧) سورة هود: الآية: ٧٢.

(٨) سورة فاطر: الآية: ٢١.

(٩) في ديوانه: ٣٨٨.

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةً لَوْ شِئْتُ سَأَقُكُمْ إِلَى قَطِينَا

نصب (خليفة) على القطع من المعرفة من الألف واللام .^(١)

٨ - فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحِمِ :

إن في نصب الاسم على المدح أو الذم أو الترحم إخراجاً له عما قبله معنى وإعراباً يقول الفراء: «وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام»^(٢).

فهذا هو الفراء يبين أنه إخراج من أول الكلام، وهذا هو الذي يقتضيه النظر فإن الاسم إذا أريد به المدح أو الذم أو الترحم قطع عن متبوعه بالنصب كما نصبت كلمة (الصابرين) من قوله تعالى: ﴿... وَالْمُؤَفَّقُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ... ﴾^(٣) قال الفراء: «ونصبت (الصابرين) لأنها من صفة (من) وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح...»^(٤).

وذكر أبوحيان أن (القطع) يجوز في «نعوت المدح والذم والترحم لأنها ترفع التنكير عن المنعوت ولأنها لا تعرف المنعوت فقطعت من إعرابه، وأفردت بعامل آخر، رافع أو ناصب،...»^(٥).
فقوله بأنها لا تعرف المنعوت، جعلها تقطع في الإعراب، وتقرد بعامل آخر سواء كان رافعاً أو ناصباً. فعند من يعمل المعنى المقتضى للإعراب يكون العامل هو الخلاف، ويكون عاملاً هنا. كما كان في الحال والقطع عند الفراء.

ومن يجعل العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب يقدر عاملاً .

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٠٥/٨ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١٧٧ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٠٥/٨ .

(٥) تذكرة النحاة : ٥٥٦ بتصرف .

وإنتني أرى أن في تسمية النحاة لمثل هذا المنسوب بالمنسوب على المدح أو الذم أو الترحم نتيجة لمخالفته منوعته، وهذه المخالفة على رأي من أعملها في مواضع كثيرة تعمل هنا وإن كانت هي المقتضية للإعراب.

وقد جاءت شواهد كثيرة على النصب خرجها النحاة بالنصب على المدح أو الذم أو الترحم، ومن شواهد النصب على المدح:

١ - قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾^(١) عند يونس. وقد اشترط الكسائي للنصب على المدح تمام الكلام^(٢).

٢ - وقول الشاعرة خرنق بنت هفان:^(٣)

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُزِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

نصب (النازلين) و (الطيبين) على المدح^(٤).

٣ - وقول الأخطل:^(٥)

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
أَبْدَى النَّوَاجِدَ يَوْمَ بَاسِلِكُ ذَكَرُ
الْخَائِضِ الْغَمْرَ وَالْمَيْمُونَ طَائِرُهُ
خَلِيفَةَ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

نصب الخائض والميمون وخليفة الله على المدح والتعظيم^(٦).

٤ - وقول ذي الرمة:^(٧)

(١) سورة النساء: الآية: ١٦٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٧/١، والمطلى وجوه النصب: ٣٤ .

(٣) في ديوانها: ٤٣، وفيه الرواية بالرفع (والنازلون... والطيبون).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٥/١، والمطلى وجوه النصب: ٣٤ .

(٥) في ديوانه: ١٦٧، ١٦٩ .

(٦) ينظر: المطلى وجوه النصب: ٣٥ .

(٧) في ملحق ديوانه: ١٨٤٧، ١٨٤٨، وللأخطل في ديوانه: ١٨٥ .

لَقَدْ حَمَلَتْ فَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا على مُسْتَقَلِّ النَّوَائِبِ وَالْحَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ غَضَابًا سَمَالَهَا على كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ
«نصب (أخاها) على المدح، ولولا ذلك لخفضه على البدل من (مستقل)»^(١)

ومن شواهد النصب على الذم :

- ١ - قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٢)
- ٢ - وقوله تعالى : ﴿ مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٣)
- ٣ - وقوله تعالى : ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَقِفُوا ﴾^(٤)
- ٤ - في قول عروة بن الورد:^(٥)

عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

سَقَوْنِي الْخَمْرُ ثُمَّ تَكْتَفُونِي

نصب (عداة الله) على الذم

٥ - قال النابغة الذبياني :

لَقَدْ نَطَقْتَ بَطْلًا عَلَى الْأَقَارِعِ
وَجُوهَ قُرودٍ تَبْتَغِي مِنْ تَجَادِعِ

لَعُمْرِي وَمَا عُمْرِي عَلَى بَهَيْنِ

أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا

فنصب كلمة (وجوه) على الذم^(٦)

٦ - قال ابن خياط العكلي:^(٨)

إِلَّا نُمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
وَالْقَائِلِينَ : لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا

نصب (الظاعنين) على الذم^(٩)

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٣٥ .

(٢) سورة المسد : الآية : ٤ .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٤٣ .

(٤) سورة الأحزاب : الآية : ٦١ .

(٥) في ديوانه : ٥٨ .

(٦) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٣٦ .

(٧) في ديوانه : ٣٤ ، ٣٥ .

(٨) في الكتاب : ٦٤/٢ ، وخزانة الأدب : ٤٢/٥ .

(٩) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٣٧ .

ومن شواهد النصب على الترحم :

١ - قول المهلهل بن ربيعة :^(١)

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بِيوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً
أَخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ

فنصب (أخوالنا) على الترحم^(٢).

٢ - وقول طرفة بن العبد:^(٣)

قَسَمْتَ الدَّهْرَ فِي زَمَنِ رَجِيٍّ
كَذَاكَ الحُكْمُ يَقْصِدُ أَوْ يَجُورُ

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ
تَطِيرُ - البائِساتِ - وَلَا تُطِيرُ

نصب (البائِساتِ) على الترحم^(٢).

٣ - وقول أمية بن عائذ الهذلي :^(٤)

وَتَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَائِساتِ
وَشُعْتًا مَرَضِيْعٍ مِثْلُ السَّعَالِي

نصب (شُعْتًا، ومرَضِيْعٍ) على الترحم^(٢).

ومما يجب الإشارة إليه أن مصطلح القطع مصطلح أطلقه الكوفيون على ما نصب على خلاف ما قبله كالحال... وأطلقه البصريون على ما نصب على المدح والذم والترحم ويجعله البصريون مفعولاً به لفعل محذوف.

وفيما أرى أن إطلاق الكوفيين مصطلح القطع على الحال كان نتيجة انقطاعه عما كان يجب أن يشترك معه لأنه نعت وحق النعت أن يشترك مع المنعوت في التعريف والتكثير، فإن اختلفا وكان النعت معرفة والمنعوت نكرة وجب القطع.

والمنصوب على النعت المقطوع إلى الذم أو المدح أو الترحم يتعلق بالمعنى تعلقاً شديداً ولذا . نصبوه لمخالفته ما قبله في المعنى.

(١) في الكتاب : ١٦/٢ ، ٦٣ .

(٢) ينظر: المحلى وجوه النصب : ٣٨ .

(٣) في ديوانه : ٤٩ .

(٤) في ديوان: الهذليين : ١٨٤/٢ ، وشرح أشعارهم : ٥٠٧ .

والقطع عند الكوفيين لأن الحال وصف لهيئة صاحبها فكان حق الحال أن يكون نكرة
وصاحبه معرفة . فلما خالف ذلك نصب على القطع .

٩ - في المنصوب على الاختصاص :^(١)

جعل أحد الباحثين^(٢) أسلوب الاختصاص مما ينصب على الخلاف وبين أن القيمة
الخلافية التي نصبت الاسم «هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم
المنصوب»^(٣) على الاختصاص .

وذكر أن قولهم:

نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

فإذا رفعت كلمة (العرب) كانت خيراً، وما بعدها مستأنفاً، وإذا نصبت كائنت مختصة

وما بعدها خبر، فنظراً إلى اختلاف المعنى اختلفت الحركة لبيان أن هذا خبر وأن هذا مختص .

ومع أن النحاة المفسرين لجئوا إلى ذلك ورجحوه كما في قول الزمخشري عند حديثه عن

نصب (قولاً) من قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ قَوْلًا ﴾^(٤) بأنَّ الأوجه نصبه على الاختصاص^(٥) .

(١) أثبت هذا هنا لأمر عدة :

١- منها اطلاع الباحثين والقراء على ما يتعلق بهذا العامل وما يمكن أن يكون فيه ، فنقد ذكر المخزومي أن

الكوفيين لم يعملوه في المستثنى والحال... وقد أثبت هذا البحث إعمال النحاة صراحة له في هذه
الأبواب وغيرها فكذاك هنا .

٢- قد يكون في إثبات هذا للقائلين بهذا العامل ما يقوي من كلامهم، فيكون تأييداً لوجهة نظر القائلين به،
والأخذين بإعمال المقتضى .

٣- قد يرى بعض الباحثين في هذا غير ما رأيناه فآثرنا ذكره هنا .

(٢) د/تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٠ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٠ .

(٤) سورة يس : الآية : ٥٨ .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٠٢/٣، والبحر المحيط : ٣٢٧/٧، والدر المصون : ٤٩٠/٥ .

وقد أشار الباحث إلى الأبواب التي تتمثل فيها المخالفة ومنها:

«المستثنى المنقطع في قولهم: ما قام القوم إلا حماراً، ونصب الاسم بعدما أفعل في التعجب، وبعد الصفة المشبهة... والمنصوبات التي يتغير المعنى برفعها نحو: وعد الله حقاً وسقياً لك، ورعياً، ورأسك والسيف، والبدار البدار، وندلاً زريق المال، وكذلك نصب تمييزكم الاستفهامية وعدم الاستثناء أو العطف بلا بعدها في مقابل مايرد من ذلك مع كم الخبرية»^(١)، بالإضافة إلى حديثه عن المخالفة اللفظية.

وإلى مثل هذا ذهب باحث آخر^(٢) وذكر من الأبواب: المستثنى بإلا، وخبر ليس، وما الحجازية، والمفعول به^(٣).

والذي أراه أن محاولة تطبيق هذا العامل على كل هذه المعمولات، ونحن لم نر له مسوغاً في العمل إلا أنه مقتضى للإعراب، أمرٌ لا فائدة من ورائه إلا أن يكون تأييداً لوجهة نظر القائلين به، وللمعملين للمقتضى. ورغبة منا في اطلاع الباحثين على ذلك لأن البحث مرهون بأصحابه فربَّ باحثٍ يستطيع الحصول على آراء صريحة للنحاة في إعماله في هذه المعمولات كما كان الأمر فيما ذكره المخزومي.

ثانياً: في الأفعال:

والأفعال كالأسماء تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها لكن دخول الإعراب فيها عند الكوفيين لتنوع الدلالة والمعاني من الحال إلى الاستقبال إلى المعنى، ومن الخبر إلى الطلب كما تتعاقب المعاني المختلفة على الاسم، وبهذا كانت العلاقات الإعرابية دلالة على المعاني المختلفة التي تعتوره كما كانت في الأسماء^(٤).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) د/ مهدي المخزومي من مدرسة الكوفة.

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) ينظر: الأنصاف ٥٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٢٧/٢.

أمَّا البصريون فإن إعراب الفعل عندهم بالمشابهة^(١) ولذلك كان العامل في الفعل عندهم يحدث أثراً في آخر الكلمة من غير حدوث معنى فيها^(٢).

واعتبار الكوفيين الفعل المضارع معرباً بالأصالة جعلهم يعملون فيه ما عملوه في الأسماء وقد أعملوا الخلاف في كثير من المنصوبات فكذلك هنا^(٣). بل جعل ابن يعيش ذلك من الواجب لأن «الأفعال فروع للأسماء» فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً، وجب أن يكون في الفرع كذلك^(٤) ومن قواعد النحاة أن الفروع دائماً تنحط عن درجة الأصول^(٥).

وقد أطلق النحاة مصطلحاتهم السابقة من خلاف وصرف وخروج على ما نصب مخالفاً معناه لما قبله^(٦)، وقد بين ابن جنبي أن الخلاف هو نفسه الصرف عندما عرفَّ الصِّرف بقوله: «أي ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني يخالف الأول»^(٧).

ومع إطلاق النحاة مصطلح الخلاف على الأفعال المنصوبة هنا إلا أن الفراء يكاد يخص مصطلح الصرف بنصب الأفعال والمفعول معه، وكأنه ينظر إلى خاصية انصراف هذه الأفعال في مدلولاتها عما قبلها، وأن علامة هذا الانصراف تكون بالنصب فأطلق هذا المصطلح عليها. وفي تعريفه له يكاد يفهم أنه خصه بما كان بين المتخالفين حرف، كالمفعول معه أو هذه الأفعال؛ لأن هذه الحروف قد توهم في الاشتراك فاختار مصطلح الصرف ليكون دليلاً عليها، ولم أجد له مصطلحاً آخر لنصب هذه الأفعال إلا مصطلح الخروج^(٨).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ٥٢/١، والإنصاف: ٥٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٢٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٢٧/٢، وشرح الفريد: ١٢١، ١٢٢.

(٣) ينظر: الحديث عن عامل الخلاف فيما سبق.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٥٩/١، ١٧٦، ٢٢٩، ٣٦٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣/١، ٣٤، ١٥٧، ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧، وشرح الجمل لابن

عصفور: ١٤١/٢ وما بعدها، والإرتشاف: ٤٠٧/٢، والجنى الداني: ١٥٧.

(٧) سر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٧/١.

وقد بين ابن عصفور^(١) ما للمخالفة من أثر في نصب الفعل، وأن ذلك لا يتحقق إلا في الأيجابية الثابتة لأن الخلاف لا يكون إلا في الأيجابية، أما الإيجاب نفسه فلا يتصور فيه الخلاف فإذا قلت: يقوم زيد فيقعد بالرفع أو النصب فالمعنى واحد إذ إن معنى النصب يكون: قيام فقعود، ومعنى هذا معنى: يقوم فيقعد.

أما إذا لم يكن اللفظ واجباً فإما أن تعطفه على الأول فيكون له نفس المعنى والحكم الإعرابي وإما أن تعدل عن معنى الأول وتجعل المعنى مخالفاً له «فلهذا تصور النصب حتى يكون لذلك المعنى لفظ يعبر به عنه فلا يكون النصب إلا بالخلاف، أي حيث يكون الخلاف فنزعم نحن أن النصب حيث يكون، وهم يزعمون أنه يكون بنفس الخلاف»^(٢).

وقد وافق ابن جني أيضاً الكوفيين في قولهم بالصرف في المعنى، إذ هو صرف «الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني مخالف للأول»^(٣) أما إعماله فرفضه^(٤).

وإلى هذا أشار ابن الأنباري في بيان حجة البصريين «وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل»^(٥).
فالمخالفة ذات أثر لكن البصريين جعلوها مقتضية للإعراب، والعامل عندهم ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب فقدروا عاملاً يعمل النصب.

أما الكوفيون فجعلوا المعنى المقتضى للإعراب هنا وهو المخالفة هو العامل، وهذا كعادتهم في كثير من العوامل إذ يجعلون المعنى المقتضى للإعراب هو العامل^(٦).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٨/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٨/٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤/٤.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢٧٥/٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢٧٥/٨.

(٥) الإنصاف: ٥٥٦/٢.

(٦) كقولهم بعامل الإسناد، والفاعلية، والمفعولية، والتبعية.

المسائل التي قال فيها النحاة بعمل الخلاف

في نصب الأفعال

١ - بعد الواو :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع (تشرب) من قولك : لاتأكل السمك وتشرب اللبن. منصوب على الصرف^(١) ، أو المخالفة^(٢) .

وقد احتج الكوفيون في نصبه على الصرف^(٣) بأن الثاني مخالف للأول، ولذلك فلا يحسن تكرير العامل فيه فلا يقال: لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن. والمعنى في قولهم: لاتأكل السمك وتشرب اللبن، النهي عن الأكل والشرب مجتمعين ، أمّا كل واحد منهما مفرداً فلم ينع عنه، أما لو كان على نية تكرير العامل ، فيكون النهي شاملاً للأكل والشرب مجتمعين ومنفردين ويلزم جزم الثاني .

أما إذا كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه فإن مخالفته له وصرفه عنه هو الناصب له، كما كان في الظروف، والمفعول معه. وقد رد عليهم البصريون^(٤) :

١ - بأن المخالفة تقتضي تقدير (أن) وإعمالها النصب في الفعل؛ لأن المخالفة نفسها لاتصلح أن تكون عاملاً ، إذ لو جاز إعمالها لجاز القول : إن (زيداً) في قولك : أكرمت زيداً ، لم ينتصب بالفعل وإنما انتصب بكونه مفعولاً ، وذلك محال . لأن نصبه على المفعولية يقتضي إعمال الفعل فيه ، والمعنى الذي اقتضى نصب الفعل هنا هو مخالفته للأول ، والعامل مابه

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٠٩/١، والإنصاف: ٥٥٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٦١/٢، وتذكرة النحاة: ٨١، ٥٦١، ٧٠٩، وائتلاف النصرة: ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧، والإرتشاف: ٤٠٧/٢، وتذكرة النحاة: ٥٦١، والجنى الداني: ١٥٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٥٥/٢، ٥٥٦.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢.

يتقوم المعنى المقتضى للإعراب فكان العامل هو (إن) المضمرة ، كما كان الفعل هو العامل في المفعول به.

فإن سأل سائل بأن الكوفيين جعلوا المفعول به متصوباً بالخلاف^(١) فالجواب أن مذهبهم في كثير من العوامل إعمال المعنى المقتضى للإعراب^(٢) وهذا فيه تحقيق للعلاقة المعنوية، وإهمال للعلاقة اللفظية، والتمسك بالظاهر أولى وأحسن من التمسك بما لا يدرك.

٢ - أن المعاني لا تنصب المفاعيل وإنما ترفعها، كما رفعت في المبتدأ والفعل المضارع. أما النصب فلا يكون إلا بعامل لفظي سواء في الأسماء أو الأفعال^(٣).

٣ - أن تخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح^(٤).

٤ - أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع نحو: أبو يوسف أبوحنيفة. وزيد زهير، ونهارك صائم، فلو صلحت المخالفة للعمل هنا لصلحت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة بينها^(٥).

٥ - أن المخالفة معنى لا يختص بالأفعال دون الأسماء فلا يصح أن تكون عاملة لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عُد الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه^(٦).

(١) ينظر: تلقين المتعلم من النحو: ١٦٣، وتذكرة النحاة: ٤٢١، وينظر: عمل المخالفة في المفعول به ص (٤٩٤) من هذا البحث.

(٢) ينظر: إعمالهم الإسناد، الفاعلية، المفعولية ... ص (٢٩٧، ٣١٩، ٥٣٨) من هذا البحث .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٢٧٥/٨ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/٨، والتذيل والتكميل : ٩٧/٢ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/٨، والتذيل والتكميل: ٩٧/٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف : ٧٣/٨، ٣٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/٨، والتذيل والتكميل: ٩٧/٢، والهمع :

وقد وردت نصوص كثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي خرجها النحاة على النصب
بالصرف أو الخلاف ، وهذا هو الفراء يقول:

١ - في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

يقول في (وتكتموا) إن من الجائز نصبها على ماسماه النحويون الصرف، مما يدل على
أن هناك من النحاة قبله من ينصب بالصرف، والصرف هو المجيء بالواو العاطفة للعطف بها على
كلام في أوله حادثة لاتستقيم إعادتها على ما عطف عليها (٢) .

ولكن من شروط الواو هنا أن يتقدمها نفي أو طلب أو استفهام (٣) غير متضمن وقوع
الفعل عند الفارسي وابن مالك (٤) .

كما أن الصرف عنده قد يكون مع الرفع ومع الجزم، إذ معناه عنده عدم صحة تكرار
العامل مع المعطوف (٥) . إلا أن النصب يكون عند امتناع حدوث ما حدث في أوله (٦) . قال في قوله:
لست لأبي إن لم أقتلك أو تذهب نفسي. وقوله: والله لأضربنك أو تسبقني في الأرض، قال: «فهذا
مردود على أول الكلام، ومعناه الصرف، لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بلم، ولا إعادة اليمين
على والله لتسبقني» (٧) .

وقد بين سبب تسميته صرفاً بأنه إذا كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي
قبله سمي صرفاً (٨) ومن هنا أستطيع القول: إن الفراء قد خص مصطلح الصرف بما كان معطوفاً،

(١) سورة البقرة : الآية : ٤٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣/١، ٣٤، ١١٥، ٢٢١، ٤٤٤، والبحر المحيط: ٥١٥/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٨/٢ .

(٤) ينظر: المسائل المنتورة: ١٤٧، ١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠/٤، والبحر المحيط: ٥١٥/٢، ٥١٦ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٤/١، ١١٥، ٢٣٥ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/١ .

(٧) معاني القرآن للفراء: ٣٤/١ .

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٤/١ .

يتضح ذلك من خلال نصوصه في معاني القرآن عند حديثه عن نصب الاسم الواقع بعد واو المعية، وكذلك في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو الدالة على المصاحبة، والفعل المضارع المرفوع بعد واو سبقها فعل مضارع منصوب مثل قول أبي اللحاح التغلبي:^(١)

على الحكم المأتى يوماً إذا قضى قضيتَه أن لايجور ويقصدُ

وكل ما كان من الأسماء أو الأفعال لاتستقيم إعادة العامل على المعطوف^(٢).

وعلى هذا فإنني أرى أن مصطلح الخلاف أخذه النحاة من تعريف الفراء للصرف وجعلوه مصطلحاً لكل مانصب على الصرف أو الخروج وأعملوه في كل ماسبق من معمولات مع أن الفراء لم يذكر مصطلح الخلاف في كتابه معاني القرآن، ولذا لم أرى الاقتصار على مصطلح الصرف فيما ذكره الفراء، والخلاف لما ليس له أداة، بل يفهم منه معنى المخالفة. كالخبر إذا وقع ظرفاً، أو الحال أو المفعول به.

إذ في ذلك تنبيه على معنى المخالفة لعدم وجود الأداة.

أما مصطلح الصرف فإنني أرى فيه إشارة إلى أن السامع يصرف عن ذهنه أن هذه الحروف أشركت مابعداها فيما قبلها فكأن فيه إشارة إلى الإنصراف عن معنى الإشتراك، وعدم التقييد بهذه الحروف، ولهذا فقد جعل النحاة من معاني هذه الحروف معنى الصرف، بل أسموه واو الصرف^(٣).

وإذا كنا قد عممنا مصطلح الخلاف فإن ذلك يعود إلى شيوعه عند النحاة، وعدم وجود فرق كبير بينه وبين مصطلح الصرف، من ناحية، بالإضافة إلى شموله وعمومه لكل هذه المصطلحات، ولذا لم جعلت مصطلحي (الخروج والصرف) تحت مسماه. ومن شواهد في الأجوبة مايلي:

(١) في خزانة الأدب: ٥٥٥/٨، ٥٥٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٤/١، ١١٥، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٩٢، ٣٩١، ٤٠٨.

(٣) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٢٤٧، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١.

١ - في جواب الزم :

١ - قول الشاعر: (١)

فقلت ادعي وأدعو إن أُندي لضوت أن ينادي داعيان (٢)

وقولهم : زني وأزورك .

٢ - في جواب النهي :

١ - قوله تعالى (٣) : ﴿ لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ (٤)

٢ - وقول أبي الأسود الدؤلي : (٥)

لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

ومنه قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن (٦)

٣ - في جواب النهي :

١ - في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ (٧)

٢ - قول الحطيئة : (٨)

ألم أكُ جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

نصب (تكون) بعد الواو التي تدل على المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام (٩)

(١) اختلف في نسبه كثيراً وهو في الكتاب : ٤٥/٣ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦/٤ .

(٣) سورة الأنفال : الآية : ٢٧ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للقراء: ٤٠٨/٨ .

(٥) في ديوانه : ٤٠٤ .

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٢/٣ ، ومعاني القرآن للقراء: ٣٣/٨ ، ٣٤ ، ١١٥ ، ٤٠٨ ، والمسائل المنثورة:

١٤٨، ١٤٧ .

(٧) سورة آل عمران : الآية : ١٤٢ .

(٨) في ديوانه : ٥٤ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧/٤ .

٤ - في جواب الدعاء :

في قولهم : رب وفقني وأطيعك .

٥ - في جواب الاستفهام :

في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ ﴾ ^(١) .

وقولهم : هل تأتينا وتحدثنا .

٦ - في جواب العرض :

قولهم : ألا تنزل وتصيب خيراً ^(٢) .

٧ - في جواب التخضيض :

قولهم : هلأ أمرت وتطاع ^(٣) .

٨ - في جواب التمني :

قولهم : ليتك تأتيني وتحدثني. ومنه قوله تعالى : ﴿ ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ ^(٤) .

٢ - بعد الفاء :

ذهب الكوفيون إلى انتصاب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي، والنفي والاستفهام، والعرض، والتخضيض، والدعاء والتمني، والرجاء، وغيره، وكان عارية من التشبيه... ^(٤) .

وذلك لانصراف هذه الأفعال في دلالتها عما قبلها، فنصبته ليكون النصب علامة لهذا الإنصراف، والفاء مثل الواو إلا في فوارق قليلة.

(١) سورة النساء : الآية : ١٤١، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧/٤.

(٣) سورة الأنعام : الآية : ٢٧، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣، ١٤١/٢.

١٤٨، والارتشاف: ٤٠٧/٢، وتذكرة النحاة: ٥٦٠، والمهمع: ١١٨/٤.

وقد بين الرضي وجه انتصاب الفعل بعد هذه الحروف، وفرق بينها وبين المفعول معه وأكد أن الفاء على معنى السببية فقال: «قال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى (أو) معنى النهاية أو الاستثناء»^(١).

وقد احتج الكوفيون على نصب الجواب هنا بالخلاف أو الصرف بمثل ما احتجوا به مع الواو، ورد عليهم بمثل ما رد عليهم هناك.

١ - في جواب النهي :

فإذا قلت: لاتقطع عنا فنجفوك : لايصح أن يكون جواباً للنهي هنا فينصب عند الكوفيين بالصرف أو الخلاف، وعند البصريين بإضمار (أن).

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا ... ﴾^(٢).

قال الفراء : «إن شئت جعلت (فتكونا) جواباً نصباً، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزماً... فلما عطف حرف على غير مايشاكله وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني نصب»^(٣).

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾^(٤).

وقوله تعالى : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾^(٥).

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾^(٦).

والنهي لا يكون إلا بالفعل^(٧).

(١) شرح الكافية للرضي: ٢٤١/٢.

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٥.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢٦/١، ٢٧، وينظر: البحر المحيط: ٣١٠/١، والدر المصون: ١٩٢/١.

(٤) سورة طه: الآية : ٨١.

(٥) سورة طه: الآية : ٦١.

(٦) سورة النساء: الآية : ١٢٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦/١، ٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:

٢٨/٤، والهمع: ١٢٠/٤.

٢ - في جواب الأمر :

ويكون بفعل أو باسم فيه معنى الفعل، وإذا كان فعلاً معرباً ظهرت عليه العلامات فأمكن الجزم أو النصب أو الرفع على الاستئناف، والنصب عند الكوفيين على الصرف.

أما إذا كان الفعل مبنياً فلا يتصور فيه العطف إلا على مذهب الكوفيين لأن فعل الأمر عندهم معرب^(١). فتقول: قَمْ فنكرمَ زيداً.

وإذا كان الأمر باسم، فإن كان مشتقاً فهناك من أجازته وهناك من منعه فمن أجازته قال: ^(٢) نزال فأكرمك.

أما الكوفيون فلا يشترطون ذلك بل لأن المخالفة هي العامل عندهم، ومن شواهد ذلك قول أبي النجم:^(٣)

ياناقُ سيرى عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا

٣ - في جواب الاستفهام :

والاستفهام يدخل على الفعل وعلى الاسم فإذا دخل على الفعل جاز الصرف، تقول: هل تزورني فأزورك؟^(٤) وسواء كان بالحرف أو الاسم، تقول: من يدعوني فأستجيب له؟

أما إذا دخل على اسم فإما أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً كقولهم: أين بيتك فتذهب إليه، وأقي الدار زيد فنسلم عليه، فيجوز النصب. أما في غير الظرف والجار والمجرور، فلا يجوز عند البصريين لأنه ليس هناك ما يقوم مقام الفعل وينوب منابه فلا يصح العطف عندهم عليه، كما في قولهم: أين زيد؟ وهل أخوك زيد فنكرمه؟^(٥)

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٢٤/٢ وما بعدها : والتبيين : ١٧٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٩/٢، والهمع : ١١٩/٤.

(٣) ينظر: الهمع : ١١٩/٤.

(٤) ينظر: تذكرة النحاة : ٥٦٠، والهمع: ١٢٠/٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٠/٢.

على غيره الكوفيون لا يرون ذلك لأن المخالفة أو الصرف هي العامل عندهم. وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾^(١) فمن نصب «أخرجها من الصلة وجعلها جواباً (لن) لأنها استفهام»^(٢).
وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٣).
وقول الشاعر:^(٤)

هل تَعْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تَقْضَى فِيرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

وقد جعل الكوفيون (لعل) استفهاماً^(٥) ومن ذلك قولهم: لعلني سأحج فأزورك ، وقولهم:

لعلك تحج فأحج معك.

وكذلك (لولا) إذا وليها فعل تكون بمنزلة (هلاً، ولوما) فتكون استفهاماً وتجاب بالفاء^(٦).

٤ - في جواب التمني :

يشترط البصريون أن يتقدم الفاء فعل^(٧) أو يكون خبر لبيت ظرفاً أو جاراً ومجروراً لأن ذلك عندهم على إضمار (أن) فتقول: لبت زيدا يقوم فنكرمه ، أما الكوفيون فلا يشترطون ذلك لأن المخالفة هي العاملة فنقول: لبت زيدا أخوك فيساعدنا^(٧). وقد جاء في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٨).

(١) سورة الحديد : الآية : ١١ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٥٧/٨ .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ٥٣ .

(٤) لباناتي: أي حاجاتي ، ولم أقف على قائله وهو موجود في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩/٤ .

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٨٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك:

٣٤/٤ .

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج : ١٨٥/٢ .

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ١٥١/٢ .

(٨) سورة النساء : الآية : ٧٣ .

قال الفراء : « العرب تنصب ما أجابت بالفاء في ليت ، لأنها تمنّ ، وفي التمني معنى يسرني أن تفعل فأفعل، فهذا نصب كأنه منسوق، كقولك في الكلام وددت أن أقوم فيتبعني الناس... »^(١)

وقال في قوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ﴾^(٢) «هي في قراءة عبدالله بالفاء... والنصب جائز على الصرف كقولك: لايسعني شيء ويضيق عنك»^(٣)

وقد ينصب الجواب بعد (لو) إن جعلت تمنياً^(٤) قال المهلهل بن ربيعة :

ولو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ فيُعَلَمَ بالذَّنائبِ أيُّ زيرِ

وعلى ذلك قراءة من قرأ النصب ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهَنُ فَيَدَّهِنُوا﴾^(٥)

٥ - في جواب الترجي :

قد يحمل الترجي على التمني فيكون له جواباً^(٦) وهذا عند الكوفيين، أما البصريون فيرون أنه ليس له جواب منصوب لأنه في حكم الواجب، وقد رجح ابن مالك حمل الترجي على التمني وبهذا ينصب الجواب، وجعل من ذلك قراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(٧) وقول الراجز :

عل صرُوفَ الدَّهرِ أو دُولَاتِها يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ من لَمَاتِها

فتستريحُ النفسُ من زَفَرَاتِها^(٨)

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٧٦/١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣/٤، والهمع: ١٢٣/٤.

(٢) سورة الأنعام : الآية : ٢٧.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢٧٦/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣/٤.

(٥) سورة القلم : الآية : ٩ . وينظر : الكتاب لسيبويه : ٣٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣/٤، والبحر

المحيط: ٣٠٤/٨، والدر المصون: ٣٥١/٦.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٨٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٤/٤، والهمع: ١٢٣/٤.

(٧) سورة غافر : الآية : ٣٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤/٤.

٦ - في جواب النفي :

وشرطه :

١ - أن يكون معه فعل أو ظرف أو جار ومجرور فتقول: ماتتينا فتحدثنا، وفي الظرف : مالي مال

فأنفق منه، ولا يصح النصب في قولنا: ما زيد أخوك فيأتينا . لعدم وجود الفعل وشبه الجملة قبله^(١) .

٢ - أن يكون ما قبلها منفيًا لفظاً ومعنى، فلا يصح ما كان لفظ ما قبلها نفيًا والمعنى إيجاباً

كقولهم: ما زال زيد قائماً فنكرمه، لأن المعنى ثبتت القيام^(١) .

وقد نصب الكوفيون بعد (غير) لأن معناها النفي^(٢) . كقولهم: أنا غيرُ أتِ فأكرمك . ومنع

ذلك البصريون.

وكذلك بعد (قد) إذا كانت بمعنى النفي كقول أحد العرب الفصحاء:

قد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ماكنت في خير فتعرفه^(٣) .

وبعد (قلماً) وهي التي يسمونها (التقليل) فالتقليل المراد به النفي كقولهم: قلما تأتينا

فتحدثنا^(٤) .

٧ - بعد العرض :

كقولهم : ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً^(٥) إذ هو كجواب النفي بعد الاستفهام^(٦) .

قال الشاعر :

يا ابنَ الكرامِ ألا تَدنو فتُبصرَ ما قد حَدَّثوكُ فما راءِ كمن سَمِعَا

(١) ينظر: الأصول : ١٨٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٢/٢، ١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٢/٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٢/٤، والهمع: ١٢٤/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٤، والهمع: ١٢٢/٤.

(٤) ينظر: الهمع: ١٢٢/٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣/٤، والهمع: ١٢٣/٤.

٨ - بعد التحضيض :

وهو العرض نفسه إلا أن العرض ليس فيه طلب إنما هو أن تعرض الفعل وكأنك قلت:
أثر فعل هذا إن رأيت فعله، أما إذا حضضت فالمعنى أفعله لأنك تطلبه^(١). فكل تحضيض عرض.
وبيّن ابن هشام أن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث^(٢).
والتحضيض كقولهم: هلا أمرت فتطاع، فينصب الجواب (فتطاع) بالخلاف عند
الكوفيين^(٣).

قال تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ ﴾^(٤).

٩ - بعد الدعاء :

كقولهم : اللهم أرحمني فأدخل جنتك ، ولا تعذبني فأمن من سخطك .
وقول الشاعر :^(٥)

فياربِّ عَجَلْ ما نُؤمِّلُ منهم فيدفاً مَقْرُورٌ ويشبعَ مَرْمِلُ
وقول الآخر :^(٥)

رَبِّ وَفَّقْنِي فلا أُعَدِلُ عن سَنَنِ الساعين في خيرِ سَنَنِ

ويشترط البصريون في جواب الدعاء أن يكون بلفظ الطلب فلا يجوز عندهم: رحم الله
زيدا فيدخله الجنة^(٥).

١٠ - في جواب (كأن) إذا لم يقصد بها التشبيه :

نصب الكوفيون جواب (كأن) إذا خرجت عن معنى التشبيه وأريد بها خلاف معنى
التشبيه كقولهم: كأنني بزيد يأتي فنكرمه، فهذا معناه ما هو إلا يأتي فنكرمه^(٦).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥١/٢، والجنى الداني : ٢٨٢، ٢٨٣، والهمع: ١٢٣/٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٨٢/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل : ٣٣/٤.

(٤) سورة المنافقون : الآية : ١٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩/٤.

(٦) ينظر: الأصول : ١٨٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٤، والهمع:

١١ - في جواب (إزها) :

جوّز الكوفيون نصب الفعل على الخلاف في قولهم: إنما هي ضربة من الأسد فتحطّمه،
ولم يجوّز ذلك البصريون لأن الكلام موجب ^(١).

١٢ - بعد أفعال الظن :

كما في قولهم : حسبته شتمني فأتب عليه، لأن الفعل هنا لم يثبت فنصبوا ^(٢).

٣ - بعد (أو) :

ينصب الفعل المضارع بعد (أو) إذا كان مخالفاً للفعل الذي قبلها كأن يكون مابعد (أو)
على الشك وماقبلها على اليقين فحينئذ لا يتبعه في الإعراب لعدم مشاركته له في حكمه. وعلامة
مخالفة مابعد (أو) ما قبلها ^(٣)، وقوعها موقع (إلى أن) كقولهم: لأسيرن أو تغرب الشمس، وقول
الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابر

أو موقع (إلا أن) كقولهم: لالزمنك أو تقضي حقي .
ونحو قول امرئ القيس: ^(٤)

فقلتُ له لاتبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعدرا

ف(أو) هنا بمعنى (إلا أن) ومن ذلك قول زياد الأعجم: ^(٥)

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قوم كسرتُ كعوبها أو تستقيما

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٣/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٥٥/٢.

(٣) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٥١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٦/٢، وشرح التسهيل لابن

مالك: ٢٥/٤، والهمع: ١١٦/٤، ١١٧.

(٤) في ديوانه: ٦٦.

(٥) في ديوانه: ١٠١.

وكل ما صح تقدير (أو) فيها (بإلى أن) صح تقديرها (بإلا أن) من غير العكس ولذلك قدرها سيبويه بإلا أن فقط^(١).

وجعل الزجاجي من معانيها (الصرف) إذا كانت بمعنى (إلا أن)^(٢) وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذنيه مَا يَشَاءُ﴾^(٣).

ويلاحظ التقارب بين قولهم الخروج في الاستثناء، والمخالفة هنا، وتقدير سيبويه لها ب(إلا أن) ففي قولهم: لأسيرن أو تغرب الشمس على معنى: لأسيرن إلا أن تغرب الشمس، دليل على أن المراد التعريف بثبوت السير إلا عند غروب الشمس، فما بعد (أو) هنا مخرج مما ثبت قبلها من السير، فحقه أن يكون مخرجاً (بإلا) ولكن أقاموا (أو) مقامها، ومثلها مثل (إلا) في إخراج حكم مابعدا عما قبلها، ولذلك فإن الفعل بعد (أو) هذه ينصب ما لم يكن خبراً لمبتدأ محذوف^(٤).

٤ - بعد (حتى) :

لقد نُسب إلى الكوفيين إعمال حتى في النصب من غير إضمار أن^(٥) إلا أن أبا جعفر النحاس ذكر عند قوله تعالى: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٦) بنصب (يقول) على قراءة أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبي عمرو، وذكر أن ذلك اختيار أبي عبيد محتجاً بقول أبي عمرو أن «زللوا فعل ماض، (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب...»^(٧).

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٥/٤.

(٢) ينظر: حروف المعاني للزجاجي (ت/ علي توفيق الحمد) : ٥١.

(٣) سورة الشورى : الآية : ٥١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥/٤ - ٢٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ١٤١/٢.

(٦) سورة البقرة : الآية : ٢١٤.

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٤/٨.

فسبب النصب هنا هو المخالفة، والذي جعلنا نقول أنه يقصد إعمالها، رده عليهم بقوله: «أن (زلزلوا) ماضٍ، (ويقول) مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب لأن (حتى) ليست من حروف العطف في الأفعال، ولا هي البتة من عوامل الأفعال، وكذا قال الخليل وسيبويه في نصبهم مابعداها على إضمار (أن) إنما حذفوا (أن) لأنهم قد علموا أن (حتى) من عوامل الأسماء هذا معنى قولهما، وكان هذه الحجة غلط وإنما نتكلم بها في باب الفاء»^(١).

وجعله هذا الكلام مما يمكن أن يكون في باب الفاء، يزيد تأكيد القول بإعمالهم للمخالفة هنا، لأننا عرفنا أن من مذهبه النصب على الخلاف في باب الفاء. ويؤيد ذلك قول الفراء: «كان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد (حتى) وإن كان ماضياً إذا كان لغير الأول فيقولون: سرتَ حتى يدخلها زيد»^(٢).

وبهذا يكونون نصبوا مابعداها بالمخالفة لما قبلها، سواء كانت المخالفة في الزمن أو المعنى

عامة.

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٤/١.

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٣٤/١.

تعقيب

وبناء على ما سبق فإننا نلاحظ أن هذا العامل لم يختص ، فقد أعمله بعض النحاة في الأسماء والأفعال ، مع أن من أصول العمل عندهم أن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال، وقد اشترط النحاة الأختصاص في العامل اللفظي والمعنوي وهذا لم يكن مختصاً. كما أنه لا يحقق معنى العمل النحوي الذي ينظر إلى العلاقات اللفظية والمعنوية بين أجزاء التركيب، فالمخالفة معنى مقتضٍ للإعراب.

كما يلاحظ أن في ردود بعض النحاة ما يخالفها، ففي قولهم: بأن المعاني لم يثبت لها العمل في النصب، وقد ثبت لها العمل في الرفع. قول ليس على إطلاقه، فقد اعترف النحاة البصريون بعمل المعاني ذات الألفاظ الدالة عليها في نصب الظرف والحال، كما أن من النحاة من أثبت أعمال تمام الكلام، وتمام الاسم ، ونزع الخافض ، والنسبة ، ومعنى الإضافة ، وهي معان مجردة عن الألفاظ، وإذا كان قد ثبت لها العمل في الرفع كما قالوا ، فما المانع من أعمالها في النصب؟

ولا يعني هذا تأييد أعمالها لأننا نقول بأنه لا يصار إلى العامل المعنوي إلا إذا تعذر اللفظي، ومادام قد وجد العامل اللفظي فلا داعي للعامل المعنوي، لكن في كثير من المعمولات يلبس الأمر فلا يعرف العامل اللفظي مما قد يشاركه العامل المعنوي أو يكون وجهة نظر لنحوي (ما) كالمفعول معه عند عدم وجود فعل يسبقه. مما حدا ببعض النحاة إلى إعمال العامل المعنوي المضمن لفظاً أو الدال عليه، وقد اعترف بذاك البصريون. فكذا هنا يرى النحوي الكوفي أن نسبة العمل إلى المعنى المقتضي للإعراب تحقق مراده، فنسب العمل إليه.

وإذا كان القائلون بعمل الخلاف قد ذكروا كثيراً من المواضع، فإنهم قد أهملوا بعضها الآخر، وقد ذكر النحاة البصريون بعضاً منها ونزيد على ذلك قولهم في: ذاكرٌ تنجحُ، فقد اختلف الكلام خبيراً وإنشاءً ومع ذلك بقي الفعل مجزوماً، وقد قالوا - أي الكوفيون - في نصب الأفعال بعد الأحرف المشهورة بالخلاف، فلماذا لم يقولوا بعمله الجزم هنا بسبب الخلاف ؟ !

وبناء على كل هذا أرى أن التمسك بالعامل اللفظي في هذه المعمولات أولى لعدم اطراد هذا العامل من ناحية، وعدم اختصاصه من ناحية أخرى، ووجود ما هو أقوى في التشبث منه وهو العامل اللفظي.

المبحث الرابع

المطلب الأول : الإسناد .

المطلب الثاني : التبعية .

المطلب الأول

الإسناد

المطلب الأول

الإسناد

الإسناد في اللغة : الإضافة .

الإسناد عند النحاة : الضم على جهة الإفادة ، والإضافة على جهة التخصيص والتعريف ^(١) . وهو عند هشام «النسبة» ^(٢) .

وهذا الإسناد أو النسبة هو معنى التعلق بين أجزاء التركيب، فكل اسمين أو اسم، وفعل لا بد لهما من مسند ومسند إليه، والإسناد هو الحكم أو الرابطة بينهما ^(٣) . وقسمه النحاة إلى:

١ - أصلي مقصود لذاته، وهو : «أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به» ^(٤) . فخرج بقوله: (أن يخبر) النسبة الإضافية، وما بين التوابع ومتبوعاتها.

وقوله في الحال : أي كما بين الفعل والاسم نحو: قام زيد، وبين الاسم والاسم نحو: زيد قائم.

وقوله في الأصل: شامل للإسناد الذي في أول الكلام الإنشائي نحو: بعث وأنت حر، وفي الطلبي نحو: هل أنت قائم، وليتك أو لعلك قائم.
وقوله : بكلمة كما في زيد قائم.

وقوله : أو أكثر: شامل للجمل المركبة نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه.
واحترز بقوله: «أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه...» من جعل الفعل خبراً عن أحد المنصوبات نحو: ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضربة، وضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة فالمرفوع في الموضعين أخص بالفعل وأهم بالذكر من المنصوبات ^(٥) .

(١) ينظر: البسيط : ٥٣٥/١ ، وشرح الفريد : ١٨٥ .

(٢) الهمع : ٢٥٤/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٨/٨ .

(٤) شرح الكافية للرضي : ٨/٨ ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠/٨ .

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٨/٨ .

فالإسناد الأصلي المقصود لذاته هو الجملة أو الكلام، وقد عبر بالإسناد هنا بدلاً من لفظ الخبر لأنه أعم منه، إذ يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام^(١).

والنسبة في قوله: «أن يخبر احتراز عن النسبة...» أعم من الإسناد المذكور ههنا وجنس له، فكأنها مذكورة تقديراً، ولذلك قال: (أن يخبر) احتراز عن النسبة الإضافية.

٢ - أصلي غير مقصود لذاته: وهو الإسناد في خبر المبتدأ، والصفة، والحال، والمضاف إليه، والصلة، والذي في الجملة القسمية، والشرطية. فهذا هو الإسناد الأصلي غير المقصود لذاته وهو شامل الجملة فقط^(٢).

٣ - غير أصلي: وهو وسط بين الجملة والكلام وذلك كإسناد المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والظرف... إلى ما بعدها^(٣).

ولا يقتصر تأثير الإسناد أو النسبة على هذه فقط، وإنما يكون بين المضاف والمضاف إليه^(٣).

وقد اختلفت آراء النحاة في دلالة الفعل على النسبة، وهل تستقل بنفسها أم أنه يدل عليها؟ فذهب متأخروهم إلى دلالاته على النسبة^(٤)، ثم اختلفوا أيضاً في هذه الدلالة هل هي دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام^(٥)؟

ويفرق الأصوليون بين دلالة الفعل على النسبة ودلالة المشتقات عليها؛ وذلك بأن «النسبة الموجودة في صيغة (فعل يفعل) نسبة تامة، يصح السكوت عليها، وتستدعي تلك النسبة ملاحظة

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٨، وشرح الكافية للرضي: ٨/١، وشرح الفريد: ١٨٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٨/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٥/٨، والنكت الحسان: ١١٧، والدر المصون: ١٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥/٢، والهمع: ٢٦٥/٤، وخرزانه الأدب: ٦٥/٧، وص (٥٦٦) من هذا البحث.

(٤) ينظر: حاشية الجديد على عصام الفريده: ٢٨٥، والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٧٧.

(٥) دلالة المطابقة: كدلالة كلمة الشمس على القرص المضيء المتوهج المسمى شمساً.

دلالة التضمن: كدلالة كلمة الشمس على الأشعة الضوئية أو على شكل القرص أو اللون الفضي المتوهج لأن هذه الأمور كلها أجزاء ومعنى الشمس يتركب من جميعها.

دلالة الالتزام: كدلالة كلمة الشمس على النهار أو الحرارة أو النور فكل ذلك لازم عنها، أو لها.

كل من الحدث الموجود في (ضرب زيد) والذات المنسوب إليها ملاحظة خاصة بحيث يمتاز كل منهما عن صاحبه، وتكون النسبة التي ربطت بينهما ملحوظة للمتكلم بصورة مستقلة عن الطرفين، فهي ليست جزءاً مقوماً للحدث ولا جزءاً مقوماً للذات، وإن تقومت هي بهما.

أما النسبة الموجودة في صيغة (فاعل) وأخواتها فهي (نسبة ناقصة) لا يصح السكوت عليها، وهي غير ملحوظة بنفسها من قبل المتكلم، أي بصورة مستقلة عن الحدث والذات، لأن مهمتها ربط الحدث بالذات على نحو الإتحاد بينهما لا الامتياز، بحيث يصح انتزاع عنوان (ضارب) من تلك الذات المتلبسة بالضرب، فالنسبة الناقصة إذن مقومة وفانية في هذا العنوان المنتزَع من الحدث والذات»^(١).

ثم اختلف النحاة في الدال على النسبة، وهل هو الهيئة التركيبية للجملة أم هيئة الفعل؟^(٢) . ورجح بعضهم دلالة الهيئة التركيبية عليه لأن النسبة موجودة حتى في الجملة الاسمية، والدال عليها فيها هيئة الجملة فكيف يصح «جعل هيئة زيد قائم للنسبة، وجعل هيئة ضرب زيد لغواً»^(٣) ويؤكد أن النسبة ليست مدلول الفعل أن الحدث والنسبة يفهمان تفصيلاً، وقد اتفق النحاة على أن دلالة المفرد لا تكون تفصيلية^(٤).

(١) البحث النحوي عند الأصوليين : ١٧١، ١٧٢.

(٢) ينظر: حاشية الجديد على عصام الفريدة: ٣٨٥، والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٧٧.

(٣) حاشية الجديد على عصام الفريدة: ٣٨٥.

(٤) ينظر: حاشية الجديد على عصام الفريدة : ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٧٣،

المسائل التي عمل فيها

صرح النحاة بعمله في كثير من المعاملات، ومنعوا إعماله في معاملات أخرى وعدوه كالشروط في العمل.

أ - في حالة الرفع :

١ - في رفع المبتدأ :

صرح بعض النحاة بإعماله رافعاً للمبتدأ من غير اشتراط أي وصف آخر^(١). فقالوا يرتفع بالإسناد.

وبعضهم أضاف إسناد الخبر إليه . قال الرضي: «يرتفع بإسناد الخبر إليه، كما قال خلف في ارتفاع الفاعل»^(٢).

ومنهم من أعمله بوجود أوصاف أخرى كالتعرية؛ إلا أنه خصَّ الإسناد بكونه العامل^(٣).
ومنهم من فسّره بمعنى الإخبار عنه^(٤). وهذا يوحد بينه وبين الرأي المنسوب إلى الزجاج والسهيلي في رفع المبتدأ^(٥).

ومنهم من جعله شرطاً في العمل في المبتدأ، ولكنه ليس هو العامل^(٦).

ومنهم من جعله تفسيراً لمعنى الابتداء، فقالوا: « ما في النفس من معنى الإسناد هو معنى الابتداء»^(٧).

(١) ينظر: التبيين : ٢٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٨/٨٧، والتذيل والتكميل: ٥٢/٢.

(٢) شرح الكافية : ٨/٨٧، وينظر: شرح عيون الإعراب: ٧٠، والتبيين : ٢٢٤.

(٣) ينظر: الخصائص: ١/١٩٦، والمحصول في شرح الفصول: ورقة ١١٧، ١١٨، والبسيط: ١/٢٣٠، ٥٣٥، ٥٤٣.

وشرح الفريد: ١٧٢، وتقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي: ٢٩٩.

(٤) ينظر: تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي: ٢٩٩.

(٥) ينظر ص (٢٨٩) من البحث (معنى الإخبار).

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨/٢١٤، ٢١٥، وفي اصلاح الخلل: ١٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش:

٨٣/٨٤، وقواعد المطارحة: ٢٧، والإرشاد إلى علم الإعراب: ١٠٩، ١١٠، والتذيل والتكميل:

٢/ورقة ٤٦، ٤٩.

(٧) التبيين : ٢٢٦.

وقد اعترض على عمله هنا:

١ - بأن إسناد الخبر يكون بعد المبتدأ، ومن شرط العامل أن يتقدم على المعمول لفظاً أو تقديراً، لهذا لا يجوز إعماله هنا^(١).

والحقيقة أن معنى الإسناد والإخبار واحد، فيرجعان إلى كونهما عاملاً واحداً. إذ معنى الإسناد هو معنى الإخبار المتحقق في رفع الفاعل والمبتدأ.

٢ - في رفع الفاعل :

صرح بعض النحاة بإعماله رافعاً للفاعل ، من مخير اشتراط أي وصف آخر^(٢) . ونُسب هذا إلى ابن جني^(٣) ، كما نُسب إلى خلف^(٤) ، الذي نُسب إليه أيضاً إعمال معنى الفاعلية^(٥) .

وقد اختلف النحاة في تفسير معناه، فمن جعل معناه الإضافة قال: «ارتفع بإسناد الفعل إليه مقدماً عليه»^(٦) ، وزاد بعضهم قوله: «فاعلاً كان في الحقيقة أو لم يكن إذا كان الفعل في معنى (فَعَل) أو (يفعل)»^(٧) .

واحتج هؤلاء بأن الفعل قد يُنفى فلا ينسب إلى الفاعل، مثل قولهم: ما قام زيد، وقولهم: أقام زيد؟ ، أو لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل مثل: مات زيد، وسقط الحائط^(٨) .

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٧/١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٧١/١، والبسيط: ٢٦١، وشرح المقرب لابن النحاس: ورقة ١٠.

(٣) ينظر: شرح المقرب: ورقة ٨٠، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢١/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ٧١/١، وشرح المقرب: ورقة ١٠، وشفاء العليل: ٤١٢/١، وشرح لباب الإعراب: ورقة ٤٠٨، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢١/٤.

(٥) ينظر: ص (٢٩٧) من هذا البحث (معنى الفاعلية).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١، وينظر: شرح عيون الإعراب: ٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٥١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥، ٧٤/١.

(٧) تذكرة النحاة: ٤٧٩، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٢٧/١.

(٨) ينظر: تذكرة النحاة: ٤٧٩، وص (٢٩٧) من هذا البحث (معنى الفاعلية).

وقد اعترض عليه:

- ١ - بأن الإسناد هو الإضافة في المعنى، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول فلو كان الإسناد عاملاً يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً^(١).
- ٢ - أن عامل الرفع في الفاعل لفظي، والعامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه^(٢).
- ٣ - أن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر^(٣).
- ٤ - أن قولهم بأن الفاعل في (مرض زيد، أو مات) لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل ينتقض لأن تعاطي زيد أسباب المرض أو الموت جعلته كأنه الفاعل^(٤).
ومن النحاة من فسره بمعنى افتقار الفعل إليه، فقال: «ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له»^(٥) وذلك أن الفعل أبداً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل، وإذا أخذ الفاعل استقل به ولم يفتقر إلى المفعول.
واعترض على هذا بأنه يخرج الإسناد عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة^(٦). وأنه في صيغة فاعل لا يستغنى الفعل بفاعله، بل لابد من المفعول كقولهم، ضارب زيد عمراً^(٧) وأن العامل مابه يتقوم المعنى المقتضي للإعراب.
وقد أشار سيبويه إلى التفرغ والاشتغال في رفع الفاعل ونائبه فقال: «...يرتفع المفعول

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/١، ٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٧/٢، والهمع: ٢٥٤/٢، والأشباه والنظائر: ٢٩٣/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٧/٢.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٢/٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/١، ١٦٦.

كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»^(١) ومن هنا أخذ بعضهم القول بتفسير الإسناد بالتفرغ وأعمله في الفاعل^(٢)، ومنع بعضهم تفسيره بهذا فلم يعمل في رفع الفاعل^(٣).

بين الاشتغال ، والتفريغ ، والبناء ، والإسناد :

ذكر النحاة مصطلحي التفريغ والاشتغال عند حديثهم عن رفع الفاعل ونائبه. قال سيبويه عند حديثه عن «الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل»^(٤).

وقال عند حديثه عن قولهم : ضرب عبدالله زيداً «فعبداً ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب»^(٤).

وقال في قولهم: ضرب زيداً عبداً، إن عبدالله «لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ...»^(٤).

وقال عند حديثه عن نائب الفاعل في قولهم: كُسي عبدالله الثوب، وأعطي عبدالله المال «رفعت عبدالله ههنا كما رفعت في ضرب حين قلت: ضرب عبدالله، وشغلت به كُسي وأعطي كما شغلت به ضرب، وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل»^(٥).

وبيّن السيرافي معنى اشتغال الفعل بالفاعل «أنك تجعله خبراً عنه غير مستغن عنه، وذلك

(١) الكتاب : ٣٢/٨.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢٣٥/٨.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢٣٥/٨، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٦٥/٨، وتذكرة النحاة : ٥٥٤.

(٤) الكتاب : ٣٢/٨، ٣٤.

(٥) المصدر السابق : ٤١/٨، ٤٢.

معنى قول سيبويه، لأنك لم تشغل بغيره، يعني إذا قلت: ضُرب زيد لم يشغل الفعل بغيره، ولو شغلت الفعل بغيره لنصبته كقولك: ضرب عمروُ زيداً»^(١).

وبيّن الرّماني معنى التفرّيع والاشتغال بأن «تفرّيع الفعل للشيء عقده به بدلاً من عقده بغيره مما كان يصلح له، وتفرّيفه له هو شغله به دون غيره حتى لا يصلح أن يكون ذلك العمل في غيره...»^(٢).

وقد وضع ابن عصفور ماسبق في حديث سيبويه وما شرحه السيرافي والرّماني من ارتفاع الفاعل لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له بمعنى الافتقار، لأن «الفعل أبدأً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل وإذا أخذ الفاعل استقلّ به ولم يفتقر إلى المفعول»^(٣).

وأما أبوسعيد بن لبّ الغرناطي^(٤) فبيّن أن معنى التفرّيع في الفاعل كان احترازاً من المبتدأ، فلم يكن بمعنى الإسناد لأن (زيداً) من قولهم: قائم زيد فيه صفات الفاعل من الرفع والإسناد، لأن قائماً قبله اسم فاعل وهو خبره، وخبر المبتدأ مسند إليه إلا أنه مبتدأ ولا يصح أن يكون فاعلاً، لأن «قائماً قبله غير مفرغ لأن يرفع زيداً لأنه قد رفع ضميره مستتراً فيه»^(٥) فكان التفرّيع هنا غير الإسناد، ولهذا نجد من النحاة من فرّق بين الإسناد والتفرّيع والاشتغال^(٦)، فذهب أبو الحسن بن الباذش إلى أن رافع الفاعل هو الاشتغال والتفرّيع خاصة^(٧)، ونقل أبوحيان في تذكرته أن «المعنى الذي يرتفع به الفاعل تفرغ الفعل له، والمعنى الذي ينتصب به المفعول اشتغال

(١) شرح الكتاب له : ١٧٧ مخطوطة برقم ١٩٥ في المركز.

(٢) شرح الكتاب له : ١٨٠/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٦٦/١.

(٤) هو فرح بن قاسم بن أحمد بن لب ، المكنى بأبي سعيد . مات سنة ٧٨٣هـ . ترجمته في بغية الوعاة : ٢٤٣/٢.

(٥) شرح الجمل لابن لبّ : ٥٨ .

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٦/١، وتذكرة النحاة: ٥٥٤.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٥/١، ٢٣٦، وتذكرة النحاة: ٥٥٤.

الفعل عنه بالفاعل قبل وصوله إليه فبالتفرغ والاشتغال يكون الرفع والنصب لجميع الأفعال لا بإسناد الفعل لما يعمل فيه، ولا بينائه له، ولا لأنه وقع موقع الفعل من الاسم، أو رفع به»^(١).

وذهب أبو علي الشلوبين إلى أن رافعه الاشتغال والتفريغ والبناء لا الإسناد^(٢)؛ ويبيّن أن

الإسناد غير التفريغ والاشتغال والبناء لأن الأفعال الناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، فيرتفع الأول لا لأن الإسناد هو الرفع إذ لا إسناد هنا لأن دخول الفعل الناسخ لم يكن للإسناد وإنما إضافة الزمان فقط^(٣) ولهذا كان تفرغ هذه الأفعال واشتغالها وبنائها لهذا الاسم هو الرفع؛

فالإسناد إذن ليس بين الفعل والاسم هنا لأننا نقول: كان زيد قائماً، فيرفع (زيد) «وليس مسند إليه لكنه مشغول به ومفرغ له ومبنى عليه»^(٤)، ويقول أبو حيان - فيما نقله - : يرفع الاسم في باب

مالم يسم فاعله، ومع كان، ببناء الفعل له لا بالإسناد، فيكون الرفع والنصب إذن بالتفرغ والاشتغال دون الإسناد والبناء. وإنما الإسناد والبناء تصرف المعاني للإعراب^(٥). وفي كلام أبي

حيان السابق، اضطراب فهو يصرح بأن الاسم في باب مالم يسم فاعله مبنى له الفعل، ثم يقول بأن البناء لا عمل له ! إن المناسب في عباراته بناءً على قوله أن يكون القول: إن الرفع والنصب يكون بالتفريغ والاشتغال والبناء دون الإسناد.

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في رفع الفاعل هو «بناء الفعل للاسم المرفوع بالفعل»^(٦).

وقد ذكر أبو بشر البناء عند حديثه عن قولهم: أرى عبد الله أبا فلان «لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين»^(٧) ويبيّن ذلك ابن السراج بأن «الاسم

(١) تذكرة النحاة: ٥٥٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٥/١.

(٣) هذا عند بعض النحاة. ينظر: تذكرة النحاة: ٥٥٤، وص (٢١٧).

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٥/١، وينظر: تذكرة النحاة: ٥٥٤.

(٥) ينظر: تذكرة النحاة: ٥٥٤.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٥/١.

(٧) الكتاب: ٤٣/١.

الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل»^(١) فمعنى البناء أن يذكر الفعل قبل الاسم ؛ لأن ذكر الفعل بعد يجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء^(٢) . وبين ابن أبي الربيع أن البناء يكون في رفع نائب الفاعل لأن المفعول به بني له الفعل فيرفع نحو: ضُرب زيد^(٣) .

وذهب بعض النحاة إلى أن الإسناد والتفريغ والاشتغال، والبناء بمعنى واحد وأن هذه المصطلحات من المترادفات قال ابن أبي الربيع في «العامل في الفاعل: فما ذكرته من الإسناد إليه، وتفريغ للفعل له، وبناء الفعل للإسناد إليه، وهذه الألفاظ كلها مترادفة لمعنى واحد، وقد جاء بها سيبويه في مواضع، فدل ذلك على أنها على معنى واحد»^(٤) .

والرأي أن التفريق بين هذه المصطلحات تفريق دقيق ، نظر إليه بعض النحاة كل على مارآه من عدم وجود الإسناد في بعض التراكيب، ووجود البناء، في حين يرى بعضهم أن هذا التركيب إسنادي، فكان هذا التفريق. وعليه فرفع الفاعل مثلاً الإسناد، بدليل الفصل بالمعمولات بين الفعل وفاعله - وليس هنا بناء ولا تفرغ ولا اشتغال - مع بقاء الرفع في الفاعل . وأول صور الإسناد، مجيء الفعل قبل فاعله من غير فصل، إذ هو الأصل، وهو ما نراه من قولهم: رتبة الفعل ورتبة الفاعل، ورتبة المفعول، وأن الأصل أن يلي الفاعل عاملاً... فإن فقد الإسناد، وولى الفعل غير مأسند إليه الفعل ارتفع ما بعده لبنائه مع الفعل على أول صور الإسناد وأقواها، ولاشتغال الفعل به والتفرغ له.

إذن تكون آراء النحاة في عامل الرفع المعنوي في الفاعل متعددة، فليس الاشتغال والتفريغ والبناء والإسناد بمعنى واحد عندي، كما قال بذلك ابن أبي الربيع، وإنما هناك فروق دقيقة سبق بيانها. أما قولهم : الاشتغال، والتفريغ والبناء، فإنها عندي بمعنى واحد. فالإسناد غير هذا. ويخلص مما سبق أن آراء النحاة في العامل المعنوي في الفاعل (على اعتبار الاشتغال والتفريغ والبناء والإسناد) هي:

(١) الأصول لابن السراج: ٧٢/٨ .

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٧٣/٨ .

(٣) ينظر: البسيط : ٢٦٣/٨ ، ٢٦٤ .

(٤) البسيط : ٢٦١/٨ ، وينظر: الكليات للكفوي : ١٠٠ .

- ١ - الاشتغال والتفريغ خاصة.
- ٢ - الاشتغال والتفريغ والبناء لا الإسناد.
- ٣ - الاشتغال والتفريغ لا البناء ولا الإسناد.
- ٤ - الاشتغال والتفريغ والبناء والإسناد.
- ٥ - الإسناد .

ب - في حالة النصب :

١ - في الحال :

ذهب بعض النحاة إلى إعماله في الحال لأن النسبة بين المبتدأ والخبر تُخرج لنا معنى فعلياً قابلاً للتقييد^(١) . هذا المعنى قال عنه بعض النحاة إنه معنى الجملة المتولد من نسبة الخبر إلى المبتدأ، وأطلق عليه مصطلح العامل المعنوي^(٢) .

بين النسبة و معنى الجملة :

ذهب بعض النحاة إلى أن النسبة بين المبتدأ والخبر هي معنى الجملة كما سبق، ومعنى الجملة عامل معنوي تدلّ عليه هذه الألفاظ، أما النسبة التي فُسرّ الإسناد بها عند بعض النحاة فإنها عامل معنوي مجرد عن الألفاظ ؛ وعلى هذا فمن أيهما تكون النسبة ؟

والجواب : إن هذا الاختلاف أو الخط ربما يعود إلى ما ذكره النحاة والأصوليون من خلاف في اعتبار النسبة أمراً مستقلاً بنفسه، أم لابد من اقترانها بألفاظ تدلّ عليها^(٣) .

ج - في حالة الجر :

١ - في المضاف إليه :

إن في قول النحاة بأن الإسناد معناه اللغوي الإضافة، وتفسير بعضهم له بالنسبة كما فسروا معنى الإضافة بالنسبة بين المضاف والمضاف إليه، ما يؤكد إعمالهم له في المضاف إليه، لأن معنى الإضافة النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه. وعلى هذا يكون الإسناد عاملاً في المضاف إليه^(٤) .

(١) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني : ١٧٤/٢، ١٧٥، وص (١٦٨) من هذا البحث .
(٢) ينظر: حاشية عبدالغفور على الفوائد الضيائية : ١٧٣، وص (١٧٠) من هذا البحث .
(٣) ينظر: حاشية الجديد على عصام الفريدة: ٣٨٤، والبحث النحوي عند الأصوليين : ١٧٥ .
(٤) ينظر تفصيل ذلك ص (٥٦٦) من هذا البحث (معنى الإضافة) .

خلاصة القول :

إن عدم تحديد معنى الإسناد ، تحديداً واضحاً ، أدى إلى اختلاف النحاة في مدى تأثيره في معمولاته، وبالتالي كان الخلاف في إعماله في معمولات دون أخرى.

كما أن تفسير بعض النحاة لمعناه بالنسبة أدى إلى إعماله في كثير من معمولات مما لا يصح كونه عاملاً فيها، إذ ليس عملها - أي النسبة - في أحدهما بأولى من عملها في الآخر، كما أن النسبة تبقى موجودة ولا أثر لها في العمل، لوجود العوامل اللفظية. فهذا ابن جني يبين لنا علاقات الكلمات ببعضها وما بينها من نسبة، ولكن الأثر فيها يكون للعوامل اللفظية. قال أبو الفتح: «يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرب زيد فترفعه، وإن كان مفعولاً به، وتقول: إن زيداً قام فتنصبه وإن كان فاعلاً، وتقول: عجبت من قيام زيد فتجره وإن كان فاعلاً...»^(١) فابن جني هنا يرى ثبات النسبة رغم تغير الحالة الإعرابية فهو يرى أنَّ (زيداً) في قولهم: ضُرب زيد، كان في الأصل مفعولاً به، وحقه النصب، إلا أن رفعه كان بسبب لفظي، ولهذا سماه سيبويه المفعول المرفوع^(٢) ، فجمع بين النسبة وبين العمل اللفظي، إذ كونه مفعولاً نسبته، وكونه مرفوعاً حالته الإعرابية. ويمكن القول: إنه رفع بالتفرغ لفقد الإسناد.

وكذلك قال أبو الفتح ابن جني في (زيد) من قولهم: إن زيداً قائم بأنه فاعل مع أنه منصوب على أنه اسمها، فالنسبة في كل هذا تبقى ثابتة ولكن العامل اللفظي يغير من حالتها الإعرابية، وكذلك في المبتدأ والخبر فالنسبة ثابتة وإن تغيرت الحالة الإعرابية. ويمكن القول إن نصب (زيداً) هنا بتفرغ (أن) له مع اشتغال (قام) بالضمير المستتر فيه وبالتالي ضعفه عما أسند له أصلاً وهو (زيد) ؛ وعدم تفرغ قام له.

وفي قولهم: من قيام زيد . يكون الخافض له ضعف القيام - لكونه ليس فعلاً تفرغ لزيد - ، ومعنى الإضافة .

(١) الخصائص : ١٨٤/١ .

(١) ينظر : الكتاب : ٣٣/١ .

ومما هو واضح من ثبات النسبة رغم تغيير الحالة الإعرابية المشتقات، إذا أضيفت إلى معمولاتها، أو المصدر إلى معموله إذ تبقى النسبة وتتغير الحالة الإعرابية بتغير العامل اللفظي كما في قولهم : ضاربُ زيد، فكلمة (زيد) في الحقيقة مفعول لاسم الفاعل منصوب ، فالعلاقة بينهما إذن علاقة الفعل بالمفعول به وإن أضيف.

إذن تظل العلاقة بين الكلمات - وهي النسبة بينها - واحدة ؛ ومع ذلك تتغير حالاتها الإعرابية؛ بتغير العوامل اللفظية الداخلة عليها مما يؤكد عدم صلاحية النسبة كعامل نحوي، لأنها أمر ثابت ، ليس له أي أثر مع العوامل اللفظية المختلفة^(١).

كما أن اضطراب النحاة في نسبة هذا العامل كان له دور في تداخل العوامل فمن نسبه إلى خلف لم يفرق بينه وبين معنى الفاعلية، ومن نسبه إلى ابن جني كما ذكر الدماميني لقوله في اللمع: «يرتفع بإسناد الفعل إليه»^(٢) لم يأخذ بصريح كلام ابن جني وإنما استنبط هذا من قول ابن جني في اللمع^(٣): «... وهو - أي الفاعل - مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه...» وقال في الخصائص، عند حديثه عن عمل الإسناد في رفع المبتدأ^(٤): «وليس كذلك الفاعل؛ لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن قبله عاملاً لفظياً قد عمل فيه، وهو الفعل...».

فصرح بعمل الفعل، وهو عامل لفظي مما يعني انتفاء ماُنسب إليه وأن ماُنسب إليه كان استنباطاً من قوله «وحقيقة رفعه» مع تصريحه قبل بأنه مرفوع بفعله. فعلم بهذا أنه لا يلجأ إلى الإسناد فقط، وهو عامل معنوي، إلا عند عدم وجود العامل اللفظي، وهو الفعل بما يتضمنه من الإسناد ويتضح هذا من نصوص ابن جني السابقة ففي حديثه عن رافع الفاعل بين أنه بالفعل، ولا يكون ذلك إلا بعد الإسناد ، أما عند حديثه عن رافع المبتدأ فذكر أنه يختلف عن الفاعل لأنهما - أي الفاعل والمبتدأ - وإن كانا أسنداً، فإن قيل الفاعل عاملاً لفظياً قد عمل فيه ، أما المبتدأ فليس قبله من العوامل اللفظية ما يمكن أن يعمل فيه.

(١) ينظر: الخصائص : ١٩٦/١.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٢١/٤.

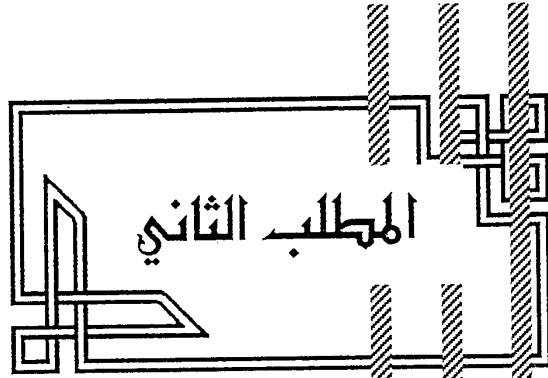
(٣) ٣٣ .

(٤) ١٩٦/١.

فالإسناد إذن قد يكون شرطاً في العمل، وقد يكون عاملاً عند انعدام العامل اللفظي، يؤكد هذا أيضاً إهمال النحاة عمل كان الزائدة لأنها لم تسند، ولو كانت للإسناد لعملت.

هذا مع أن مصطلح الإسناد قد يُقصد به مجرد البناء، أي الصورة اللفظية، وهي مجرد مجيء فعل بعده اسم، وليس هناك ما يطلب هذا الاسم معمولاً له كما في قولهم: مات زيد . ولهذا قال ابن هشام عندما منئل بقولهم: مات عمرو، بأنه ذكر هذا «ليُعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مسماه أحدث شيئاً، بل كونه مسنداً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يحدث الموت، ومع ذلك يسمى فاعلاً.»^(١)

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٨٢ .



التبعية

المطلب الثاني

التبعية

عامل معنوي نسبه بعض النحاة إلى الأخفش^(١) وبعضهم إلى الخليل وسيبويه والجرمي^(٢) وبعضهم خصه بالخليل والأخفش^(٣).

والتبعية : معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ^(٤) قال به النحاة في النعت والتوكيد وعطف البيان^(٥) من حيث تبعيتها لما جرت عليه، إن كانت رفعاً أو نصباً أو جراً. وقد اختلف النحاة في المراد بالتبعية^(٦).

- ١ - فقال بعضهم المراد بها : من حيث المعنى، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف.
 - ٢ - وقال بعضهم المراد بها : الاتحاد من حيث الإعراب، ولو اختلفت جهته.
 - ٣ - وقال بعضهم المراد بها : اتحاد الإعراب بشرط اتحادهما أي: جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد، ولا تكون مختلفة، وإلى هذا ذهب سيبويه والخليل.
- وقد وجد هذا العامل قبولاً من النحاة، إلا أنه لم يبلغ مبلغ العامل المشهور وهو: أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع.

وقد أخذ بعامل التبعية ابن عصفور^(٧) والسهيلي^(٨).

(١) ينظر: الحجة في علل القراءات : ٢٩/١، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢١٦/١، وأسرار العربية : ٢٩٥، والمصباح في النحو : ٩٠، وقواعد المطارحة : ورقة ٢٨، وتذكرة النحاة : ٤٧٦، وشرح لباب الإعراب : ورقة ٤١٥، والأشباه والنظائر : ٢٩٣/١، ونتائج الأفكار شرح إظهار الاسرار : ٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٤/١، والارتشاف : ٥٩٢/٢، والهمع : ١٦٦/٥.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ١٠٨/٢.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح : ٢١٧/١.

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ١٠٨/٢، والهمع : ١٦٦/٥، وحاشية الصبان : ٥٨/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف : ٥٩٢/٢، والهمع : ١٦٦/٥.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٤/١.

(٨) ينظر: نتائج الفكر : ٢٣١.

واحتج الأخفش ومن معه بإعمال التبعية في التوابع الثلاثة : النعت والتوكيد وعطف
البيان، بما يأتي:

١ - أن القول بالعامل اللفظي في المعمولات السابقة لا يصح ؛ لأن العامل في الوصف لا يكون
عاملاً في الموصوف في بعض هذه التوابع إذ لا يمكن إعراب التابع إلا بتبعيته للموصوف،
مثل: أجمع، وجمع وجمعا، فلا يصح أن يعمل فيها ما عمل في الموصوف، إذ هي ليست
ك(كل) الذي قد جُوز فيه أن يلي العوامل على استكراه.

فلما صح وجود هذا فيها دلّ على أن الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو:
مررت برجل قائم وما أشبهه لاجتماعهما في أنهما تابعان^(١).

٢ - وجود بعض الصفات إعرابها يخالف الموصوف نحو: يازيدُ العاقلُ فزيد: مبني، وصفته
مرفوعة رفعاً حقيقياً، فلو اتحد العامل ما اختلفت الحركتان احدهما إعراباً والأخرى بناءً^(٢).
وقد ردّ على هذا بأن الضم باعتبار العارض، فلا اختلاف باعتبار الأصل^(٣).

٣ - أننا لو جعلنا الصفة - باعتبارها كالجزء مما تجرى عليه - مع الموصوف بمنزلة شيء واحد،
وأعملنا فيها العامل في الموصوف كما جعلوها مع الموصوف كالاسم الواحد في قولهم: لا
رجلٌ ظريفٌ، وقولهم: يازيدُ بنُ عمرو.

فلو أعملنا هذا لزمنا أن يكون في الاسم الواحد إعرابان، وهذا مرفوض عند العرب يدل على
رفضهم إياه أنهم إذا نسبوا إلى تثنية أو جمع على حدّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من
الاسم، لئلا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرهوا ذلك في التثنية والجمع مع
أن التثنية قد جرت مجرى غير المعرب في قولهم: إذا عدوا: واحد، اثنان، فإن يكره ذلك في
الإعراب المحض الذي لم يجر مجرى البناء أجدر.

وقد ذهب النحاة فيما مثلت به من قولهم: يازيدُ بنُ عمرو عندما جعلوا الموصوف مع الصفة

(١) ينظر: الحجة في علل القراءات للفارسي: ٣٠/٨.

(٢) ينظر: الحجة في علل القراءات للفارسي: ٣٠/٨، ونتائج الأفكار لشرح اظهار الأسرار: ٢٣٨.

(٣) ينظر: نتائج الأفكار لشرح اظهار الأسرار: ٢٣٨.

بمنزلة الاسم المفرد إلى أنه بمنزلة امرئ . وابنم ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرف الإعراب ولم يجز فيها عندهم إلا ذلك، لأن حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعراباً لوجب أن يكون في الاسم الواحد إعرابان، وهذا غير مستعمل في كلامهم^(١) .
وكذلك في المنفي في قولهم: لا رجلَ ظريفَ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التي يُضم إليها ما يكون معها شيئاً واحداً.

ولذلك فإن من قال في امرئ ونحوه : إنه معرب من مكانين فقد جانب الصواب لما سبق وأن بيتاً من حذفهم علامة التثنية والجمع في النسب^(٢) .

٤ - وكذلك امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان العامل لفظياً لما امتنع أن يليه معموله كما يلي الفعل المفعول تارة، والفاعل أخرى وكذلك الحال والظرف^(٣) .

ولا يعترض على ذلك بكون ذلك من أجل الضمير الذي فيه، والضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر. فالقول أن هذا ليس بمانع لتحمل خبر المبتدأ للضمير ، وجواز تقديمه.

ولا يعترض كذلك بأن النعت تبين للمنعوت وتكملة لفائدته ، فهو كالصلة والموصول، لأن الاسم المنعوت يستقل به الكلام، ولا يفتقر إلى نعته افتقار الموصول إلى صلته^(٤) .

٥ - عدم إيلاء ما عمل فيه غيره، فلو قلنا: قام زيداً ضارب، أي ضارب زيداً، أو ضربت عمراً رجلاً ضارباً، تريد: ضربت رجلاً ضارباً عمراً، لما صحت إذ لا يلي العامل إلا ما عمل فيه^(٥) .

٦ - عدم تأثير العامل اللفظي في النعت لأنه صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود العامل اللفظي ويعدده فلا تأثير للعامل اللفظي فيه، ولا تسلط له عليه، نعم ما أحدثه العامل اللفظي في المنعوت

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/٢٠٤، والحجة للفارسي: ١/٣١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢.

(٢) ينظر: الحجة في علل القراءات للفارسي: ١/٣١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر: ٢٣٢.

(٤) ينظر: نتائج الفكر: ٢٣٢، ٢٣٣.

(٥) ينظر: نتائج الفكر: ٢٣٢.

إذ بسببه ارتفع أو انتصب أو انخفض المنعوت، وبحكم التبعية للمنعوت وقربه منه تأثر بما تأثر به المنعوت^(١).

٧ - أن العامل اللفظي يمنع كثيراً من الأساليب فلا يصح قولهم: ذهب زيد وانطلق بكر العاقلان فلا يصح الإتيان هنا لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد، ولذلك بطل الإتيان للمنعوتين إذا لم يعمل فيهم عامل واحد.

وكذلك في قولهم: قام زيد وقام عمرو العاقلان على الإتيان إلا لشرط تقدير (قام) الثاني توكيداً، على أن هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يلي المؤكد فلا بد من قولنا: قام قام زيد وعمرو، أمّا إذا كان العامل في النعت هو التبعية فإن ذلك جائز^(٢).

٨ - وجود كثير من النعوت لا يصح دخول العامل اللفظي عليها، كقولهم: مررت بهم الجماء الغفير، ولا يجوز في (الغفير) إلا أن يكون نعتاً للجماء.

وكذلك في قولهم: يازيد بأخيك العاقل، بالنصب على موضع الخبر. وعلى هذا فلا يتصور أن يكون العامل هنا هو العامل في المنعوت، وهو الباء، لأن الباء إذا عملت في شيء جرته، فدل ذلك على أن العامل فيه إنما هو التبعية له في اللفظ أو على المعنى^(٣).

وقد رد الرضي مذهب الأخفش بأن كونه معنوياً خلاف الظاهر، وهو بالنسبة للفظي كالشان النادر فلا يحمل المتنازع عليه^(٤).

وقد ذهب الجمهور إلى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لأنه هو هو في المعنى^(٥) «فالمنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، فإن المجيء في جاعني زيد الظريف، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في

(١) ينظر: نتائج الفكر : ٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٥/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٥/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٢٩٩/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ك ٢٩٩/١، والهمع : ١٦٦/٥، وحاشية الصبان : ٥٨/٣.

جاغني العالم زيد، وجاغني زيد نفسه، فلماً انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنىً، حتى صار التابع والمتبوع معاً كضفردٍ منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى»^(١).

وقد رأينا من أنصار العامل المعنوي^(٢) من يؤكد أن العامل اللفظي يكون سبباً في التأثير في المتبوع إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، واشتراك العامل اللفظي مع التبعية في العمل كان بما أثره في المنعوت فقط.

بل إنه يصرح في موضع آخر أن الفعل يعمل فيما كان صفة للمصدر أو الفاعل أو المفعول به لأن كل واحد من النعت والتوكيد والبدل هو الاسم الأول في المعنى^(٣).

وقد أكد السهيلي أيضاً أن القول بالعامل المعنوي لا ينقض مامنعه سيبيويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، وأنه لولا العامل في المنعوت لم يصح رفع النعت ولا نصبه فكان الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى^(٤) وقد أكد النحاة أن العوامل إذا استوفت معمولتها فلا سبيل إلى غيرها إلا بالتبعية^(٥).

ومن هنا أرجح أن التبعية عمل وليست عاملاً وكونها عملاً، لأنها أثر من مؤثرات أخرى، أولها: العامل اللفظي المشترك بين التابع ومتبوعه.

وثانيهما: المجاورة حيث يتأثر التابع بمتبوعه فيماثلته لفظاً. وبهذا يكون العامل في النعت مركباً من العامل اللفظي الموجود في الجملة والعامل المعنوي وهو المجاورة، وبهذا نكون قد حققنا العلاقات المعنوية واللفظية بين أجزاء التركيب.

(١) شرح الكافية للرضي : ٢٩٩/١.

(٢) انظر: نتائج الفكر للسهيلي : ٢٢٣ .

(٣) ينظر: نتائج الفكر : ٣٨٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٢٣١ ، ٢٢٣ .

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٣، وشرح شنور الذهب : ٤٢٨ .

أما الذين قدروا العامل من جنس الأول^(١) فقد ذهبوا إلى التقدير ولا داعي لهذا إذ «تقدير العامل خلاف الأصل، فلا يصار إلى الأمر الخفي، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي»^(٢) .
وما ذهب إليه يحقق كل ما أراده هؤلاء جميعاً ، وتعدد العوامل أو تركيبها وجعلها عاملاً واحداً ليس بدعاً في هذا الموضع إذ هو موجود عند النحاة فقد أعملوا الابتداء والمبتدأ معاً في رفع الخبر^(٣) وأعملوا الفعل بواسطة الحرف في المفعول معه، والاستثناء...^(٤) .
والغرض من تحديد العامل هو تحقيق العلاقة اللفظية والمعنوية بين أجزاء التركيب فإذا استطعنا تحقيقها من خلال كل هذا، فأسرعها وأيسرها هو المعول عليه. واختلاف النحاة في العامل هنا يدل على عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وعند من قال بالتبعية - قاله الدماميني -^(٥) .

معمولات التبعية

١ - في النعت الحقيقي :

وقد صرح بإعمالها فيه كل النحاة الذين قالوا بها^(٦) وعملها يشمل الرفع والنصب والجر .
ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٧) . في قراءة الجر. صفة للاسم المجرور قبله.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٢٩٩/١، وحاشية الصبان : ٥٨/٣ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٢٩٩/١ .

(٣) ينظر: الانصاف : ٤٦/١ .

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٢٤٨/١ .

(٥) ينظر: حاشية الصبان : ٥٨/٣ .

(٦) ينظر: ص (٥٥٤) من هذا البحث .

(٧) سورة الفاتحة : الآية : ٣ .

والعامل فيها عند أبي الحسن الأخفش «الوصف يجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنما يعمل فيه أنه نعت، فذلك هو الذي يرفعه، وينصبه، ويجره، كما أن المبتدأ إنمارفعه الابتداء، وإنما الابتداء معنى عمل فيه وليس لفظاً، فكذا هذا»^(١).

وكلام الفارسي هنا لا يوضح لنا معنى التبعية، إلا أنه يفهم منه موافقته لمتبوعه في الإعراب، وموافقته في المعنى.

٣ - في النعت السببي :

إن تبعية النعت السببي في الإعراب للمنوعات أكثر ارتباطاً من النعت الحقيقي إلا أن هذه التبعية لفظية. ولكن حجج القائلين بإعمالها متوفرة هنا مما يعني أن التبعية قد تكون لفظية. ففي مثل قولهم: مررت برجل عجوز أمه^(٢) (عجوز) ليس من نعت (الرجل) إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على التبعية؛ ولذلك لا يجوز إدخال عامل المنوعات على النعت فلا ندخل الباء على (عجوز) لأنك مامررت بالعجوز وإنما مررت بالرجل فقط فتعين إعمال التبعية هنا.

٣ - التوكيد :

ولم يفصل النحاة القول في إعمال التبعية فيه، غير أن قسمي التوكيد اللفظي والمعنوي تعمل فيهما التبعية كما تعمل في النعت.

فمن التوكيد اللفظي قام زيدٌ زيدٌ، فزيد الثانية مرفوعة بتبعيتها للفاعل قبلها.
ومن التوكيد المعنوي قول الحق سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٣).
فكلمة (كلهم) مرفوعة بالتبعية للفاعل قبلها وأجمعون أيضاً.

(١) الحجة في علل القراءات السبع : ٢٩/١ ، وينظر : الدر المصون : ٦٨/١ ، ٧٠ .

(٢) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١٤٨ ، وص (٦٢٧) من البحث (الجوار).

(٣) سورة الحجر : الآية : ٣٠ .

وقد أعمل النحاة التبعية فيه في جميع الحالات الإعرابية^(١) .

٤ - عطف البيان :

ومثله مثل النعت والتوكيد، وقد صرح النحاة بإعمال التبعية فيه مع منعهم لإعمالها في
البدل^(٢) وهو البديل سواء^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أو كفارةً طعامٌ مسكين ﴾^(٤) .

فكلمة (طعام) عطف بيان وضح ما قبله كـمرفوع بتبعيته لكلمة (كفارة) المرفوعة قبله .
وقول الشاعر :

أقسم الله أبو حفص عمر ما مسّها من ثقب ولا دبر^(٥)

فرفع كلمة (عمر) لأنها عطف بيان، والعامل فيه التبعية وهو تبعيته للكنية قبله حيث
وضّحها .

٥ - في البديل :

لم يصرح النحاة بإعمال التبعية في البديل مع تصريحهم بإعمالها في النعت والتوكيد
وعطف البيان^(٦) .

إلا أن السهيلي أعملها في البديل وذلك عند حديثه عن العامل في النعت ، إذ صرح
بإعمالها فيه بقوله : « وكذلك النعت والتوكيد والبديل كل واحد من هذه هو الاسم الأول في
المعنى »^(٧) .

(١) ينظر: ص (٦٢١) من البحث (الجوار).

(٢) ينظر: ص (٦٢٨) من هذا البحث .

(٣) ينظر: ص (٦٢٩) من هذا البحث (حديث الرضي في الجوار).

(٤) سورة المائدة : الآية : ٩٥ .

(٥) ثقب : بفتح النون والقاف رقة خف الناقة .

دبر : بفتح الدال والباء جميعاً وهو الجرح يكون في ظهر البعير.

حفص : اسم من أسماء الأسد كنى به عمر لشدة جراحته وشجاعته.

(٦) انظر كل في موضعه من هذا البحث .

(٧) نتائج الفكر : ٣٨٧ .

وقال عند حديثه عن إعمالها في الخبر: « وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل... »^(١)

وهذا هو الذي يقتضيه النظر لأن تصريح النحاة بإعمالها في عطف البيان دون البدل، فيه نظر، إذ إن النحاة جعلوا الفرق بينهما في مواضع، بل قد صرح بعضهم كالرضي بأنهما شيء واحد لا فرق بينهما إذ يقول: «أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه»^(٢)

وقد جعل السهيلي المبدل منه في حكم الطرح^(٣) والتنحية فهو كالساقط، وكأن العامل لم يباشره وإنما باشر الثاني فعمل فيه^(٤) فيعمل العامل اللفظي في البدل. وحتى يتسنى له ذلك جعل المبدل منه في حكم الطرح، وتأثيره أي المبدل منه في البدل لا يمكن إنكاره فهو المجاور له وهو نفسه في المعنى فتعين أن يكون العامل في البدل عاملاً مركباً من اللفظي وهو الفعل أو شبهه، ومعنوي وهو المجاورة بحكم تبعيته للمبدل منه فحصل بذلك العمل وهو التبعية.

والبدل هو الثاني المماثل للأول في كل شيء، فإذا كان الأول فاعلاً فالثاني فاعل، وهكذا فتبين بهذا أيضاً أن عطف البيان والبدل كالشيء الواحد وإعمالهم للتبعية في واحد منهما دون الآخر خطأ ولذا - جعل السهيلي العامل في البدل التبعية، وما رأيناه نحن هو تركيب العامل.

٦ - في خبر المبتدأ :

صرح السهيلي بإعمالها في رفع خبر المبتدأ «من حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل، ولذا كان الجريان على المنعوت والمبدل منه وإتباعه في الإعراب لازماً»^(٥)

(١) المصدر السابق : ٤٠٦، ٤٠٧ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٣٣٧/١ .

(٣) ينظر: نتائج الفكر : ٣٧٦ .

(٤) ينظر: شرح الكافية : ٣٤٢/١ .

(٥) نتائج الفكر: ٤٠٦، ٤٠٧ .

فنظر السهيلي إلى المعنى، فالتبعية عنده من حيث المعنى. وقد ذكر أبوحيان إعمال التبعية في رفع الخبر دون أن ينسبها لأحد^(١).

ولعل في كلام الأخفش الذي نُسب إليه القول بعامل التبعية في التوابع السابقة ما يفهم منه إعمالها في رفع الخبر إذ يقول «(الحمد لله) فرفعه على الابتداء، وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع، وخبره إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع...»^(٢).

ثم ذكر بعد ذلك قولين في العامل في الخبر وجعل أحدهما أقيس من الآخر دون أن يذكر رأيه، وكما أحب أن أؤكد أن كلامه يحتمل إعمال التبعية ويحتمل إعمال الابتداء إلا أنه نسب إعمال الابتداء في رفع الخبر إلى آخرين يقول: «إنما رفع المبتدأ ابتداءً وإياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، وكما كانت (أن) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره، وكل حسن والأول أقيس»^(٣).

ب - في حالة النصب :

في النعت :

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في نصب النعت إذا كان منوعته مفعولاً من حيث المعنى حتى لو كان مرفوعاً في الإعراب كقولهم: ضارب زيداً هنداً العاقل، بنصب (العاقل) من حيث كان (زيد) الفاعل لفظاً ومفعول به معنى^(٤).

فالتبعية هنا - كما نرى - تبعية معنوية؛ لأن صيغة المشاركة (فاعل) تجعل الفاعل كأنه مفعول وفاعل فإذا كان هؤلاء رأوا أن (زيد) مفعول به من حيث المعنى فنصبوا النعت، فهذا يدل على أن التبعية عند هؤلاء من حيث المعنى، ولم يحفلوا بالإعراب، إذ إن (زيد) هنا مرفوع على أنه فاعل للفعل (ضارب)، ولذا فقد نبه ابن جني على هذا في «باب الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة»^(٤).

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٩/٢، ونتائج التحصيل: ٩٤٩/٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١٥٥/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٥/٢، ونتائج التحصيل: ٩٣٩/٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٨٤/١.

إذ يرى بعض الناس أن الفاعل ، والمفعول به نصب، مع أن الفاعل قد يكون منصوباً وهو فاعل في المعنى كقولهم: إن زيداً قام، وكذلك المفعول به قد يكون مرفوعاً وهو في المعنى مفعول به كقولهم: ضُرب زيد، وليس الأمر كما يرى هؤلاء الناس وإنما الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وإنما الفاعل عندهم ، كل اسم ذكرته بعد الفعل واستندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم مع استواء الفعل الواجب وغيره في ذلك.

وكذلك في المفعول به، إنما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة^(١) . فـ(زيد)

كما سبق أسند الفعل إليه فرفع مع أنه فاعل ومفعول في آن واحد.

فمن نظر إلى كونه (مفعولاً) نصب التابع لتبعيته له معنى.

والتبعية كما رأينا عند السهيلي وعند الكوفيين معنوية ولذلك تكون عاملاً مختلفاً عن

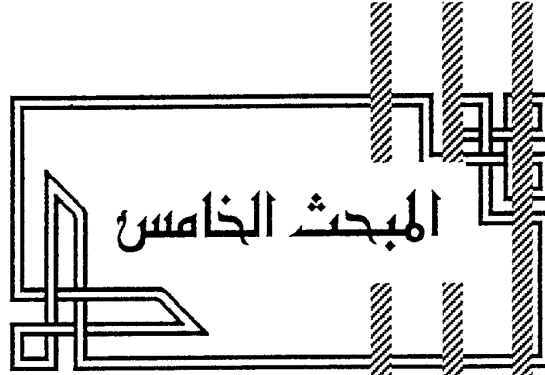
المجاورة؛ لأنها تعتمد على المعنى؛ إذ النصب في كلمة (العاقل) من قولهم (ضارب زيدٌ هنداً العاقل)

ليس لمجاورة هند وإنما لكون متبوعه (زيد) المرفوع لفظاً مفعولاً به في المعنى.

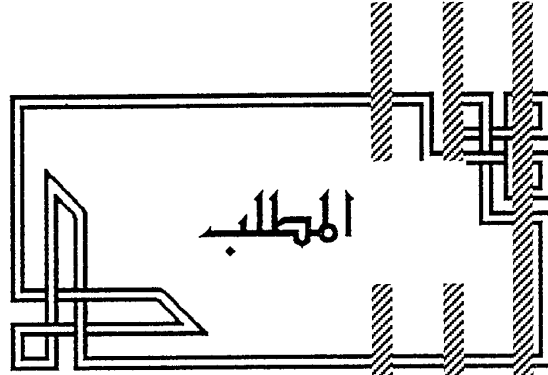
هذا ولم يصرح أحد من النحاة بإعمال التبعية في عطف النسق، لاعتبارهم الواو حاجزاً

وفاصلاً بين التابع ومتبوعه ولم يصرح أحد بإعمالها في البدل إلا السهيلي كما رأينا.

(١) ينظر: الخصائص : ١٨٤/١ ، ١٨٥ .



العوامل المعنوية الناصبة والجارّة
وفيه مطلب : معنى الإضافة



معنى الإضافة

معنى الإضافة

كعادة النحاة في ربط أجزاء التركيب ببعضها ؛ رأوا أن الأسماء لاتعمل إلا إذا كان فيها معنى الفعل ^(١) ، لأن معانيها في أنفسها فهي لاتطلب غيرها، فما العامل إذن في المضاف إليه؟ هل هو حرف جر مقدر؟ أم معنى الإضافة، أم المضاف ؟

لقد قال بهذه النحاة ؛ وصرح أبوحيان بعمل معنى الإضافة في المضاف إليه حيث قال: «والإضافة هي الجارة لا اللام المضمرة خلافاً لبعضهم، فإن الجار في الإضافة معنوي لا لفظي» ^(٢) .

ونُسب هذا القول إلى الأخفش ^(٣) ، والسهيلي ^(٤) ، ومنع ذلك الرضي قائلاً: «وليس بشيء»، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل» ^(٥) .

وحاول ابن يعيش التقريب بين الآراء في عامل المضاف إليه فذكر أن «الجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له ، والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر أو تقديره... فالإضافة معنى، وحروف الجر لفظ، وهي الأداة المحصلة له، كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل أداة محصلة لهما» ^(٦) .

(١) ينظر: الأشباه والنظائر : ٢٩٠/٨ .

(٢) النكت الحسان : ١١٧ بتصرف، وينظر: التذييل والتكميل: ٧٥٧/٣، وشرح لباب الإعراب : ورقة ٤٠٨ .

(٣) ينظر: الهمع: ٢٦٥/٤ .

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ٢٥/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي : ٢٥/٨، وينظر: شرح لباب الإعراب : ورقة ٤٠٨ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ١١٧/٢ .

فتصريحه بأن الجر بالإضافة ، يقرب هذا الرأي من رأي أبي حيان ومن قال به. وجعل
الإضافة مجرد مقتضى، وكون العامل حرف جر مقدر، يتفق مع القائلين بتقدير حرف الجر.
وإعمال معنى الإضافة في المضاف إليه أمر له وجهته وإن كان لا يخلو من النظر، فكما
هو معروف أن الإضافة قسمان، والمعنوية منها يصح فيها تقدير الحرف، لكن اللفظية منها يمتنع
فيها التقدير، وكلتا الإضافتين يجر فيهما المضاف إليه ، فهما من واد واحد.

أما القائلون بعمل المضاف فيدعون أنه عمل لنيايته مناب الحرف العامل^(١) ، مع أنه
لا يصح تقدير الحرف في الإضافة اللفظية فكيف ينوب الاسم المضاف في العمل عنه، لذا فالقول
بعمل معنى الإضافة مناسب للنوعين طرداً للباب على وتيرة واحدة. ومع استحساننا لهذا العامل
إلا أنه قد يرد عليه أيضاً في الإضافة اللفظية، عدم إرادة مطلق الإضافة^(٢) ، إذ لو أريد ذلك لوجب
جر الفاعل، والمفعول، والحال، وكل معمول للفعل، لأن فيه إضافة من نوع ما. وإنما المراد الإضافة
التي تكون بسبب حرف الجر^(٣) .

واختلاف النحاة في العامل في المضاف إليه مرجعه - والله أعلم - الخلاف في المقوم
نفسه، فسيبويه يرى أن المضاف هو المقوم إذ لا تتقوم الإضافة إلا باسمين فالأول هو العامل
والثاني هو المعمول^(٤) . والقائلون بالتقدير يرون أن الإضافة لا تتقوم إلا بتقدير حرف جر فذلك
الحرف هو العامل^(٥) . والقائلون بعمل المعنى يرون أن معنى الإضافة هو العامل والمقوم^(٥) .

قال الرضي : « فمن قال إنه الحرف المقدرنظر إلى أن معناه في الأصل هو الموقع المقدم
للإضافة بين الفعل والمضاف إليه إذ أصل غلام زيد، غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٧٥/٢، والهمع : ٢٦٥/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٧٢/٨.

(٣) ينظر: الكتاب : ٤١٩/٨، والإيضاح العضدي: ٢٥٠، والإفصاح لابن الطراوة: ١١٩، وشرح الجمل لابن
عصفور: ٧٥/٢، وقواعد المطارحة: ورقة ٥٨، والبسيط : ٨٨٦/٢.

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٧٥/٢، وقواعد المطارحة:
ورقة ٥٨، والبسيط: ٨٨٦/٢، والهمع : ٢٦٥/٤.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة: ورقة ٥٨، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٠/٨، والهمع: ٢٦٥/٤.

بالمضاف إليه لأجل الحرف ولاينكر ههنا عمل الجر مقدراً، ...

ومن قال إن عامل الجر هو المضاف وهو الأولى قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مقيد معناه ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل به بوساطة الأول فهو الجار بنفسه»^(١).

ثم أراد أن يصل إلى حل لهذا الخلاف فقال: «ويجوز أن يقال: عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة»^(٢).

وقد قال النحاة: إن العمل راجع إلى الطلب، والمضاف يطلب المضاف إليه، كما احتاج المبتدأ إلى الخبر فرفعه، فكذلك المضاف خفض المضاف إليه لأنه يطلبه، وأصل العمل راجع إلى الطلب^(٣).

المسائل التي عمل فيها

أ - عمله الجر :

١ - في المضاف إليه :

وقد سبق الحديث عن ذلك .

ب - عمله النصب :

١ - في نصب الحال :

صرح بعض النحاة بعمل معنى الإضافة في الحال^(٤)، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٥) قال أبوالبقاء العكبري: العامل في الحال هنا «معنى الإضافة، أو مثواكم وهو مكان، والمكان لايعمل»^(٦) ورجح كون العامل معنى الإضافة.

(١) شرح الكافية : ٢٥/٨ .

(٢) المصدر السابق : ٢٧٢/٨ .

(٣) ينظر: البسيط : ٨٨٦/٢ .

(٤) ينظر: كشف المشكلات : ٤٣٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٢٨/٨، وشرح ألفية ابن معطي: ٥٦٣/٨ .

(٥) سورة الأنعام: الآية : ١٢٨ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٥٢٨/٨ بتصرف، وينظر: كشف المشكلات : ٤٣٠ .

وقد رد عليه السمين الحلبي بقوله: «معنى الإضافة لا يصلح أن يكون عاملاً البتة»^(١) وذكر أنه مذهب ضعيف ذهب إليه بعض النحويين^(٢).

وقد رجع بعض النحاة - كالرضي - القول بعمل معنى الإضافة في الحال إلى أولئك الذين لا يجيزون اختلاف العامل في الحال وصاحبها^(٣)، وضعف هذا القول «لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل، وهذا ضعيف لأن معنى الفعل قد انطمس في مثله»^(٤).

وقد أجاز الرضي حجة من أعمله بدعوى أنه «لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال إلى ذي الحال إلا جزؤه نحو: انظر إلى يد زيد ماشياً، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حذف كقوله تعالى: ﴿ملة إبراهيم حنيفاً﴾، جاز أن يعمل عامل المضاف في الحال مع أنه لم يعمل في المضاف إليه، لأن المضاف إليه في التقدير كأنه المضاف، ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف...»^(٥).

ومنع النحاة مجيء الحال من المضاف إليه لأنه - أي المضاف إليه - ليس مطلوب العامل أصلاً، فالمضاف العامل في المضاف إليه لا يعمل في الحال، وقد قال النحاة العامل في الحال هو العامل في صاحبها^(٦). واستثنى النحاة من هذا المنع ثلاث مسائل :

١ - أن يكون المضاف في الأصل عاملاً في المضاف إليه الرفع أو النصب فتكون الإضافة نائية عن ذلك كقولهم: عرفت قيام زيد مسرعاً، فمسرعاً حال من زيد، وإن كان مضافاً إليه، إلا أنه في الأصل يصلح أن يكون مرفوعاً أو منصوباً للمضاف، فالقيام هنا هو المضاف، وفي الأصل أنه يقتضي الرفع في زيد كقولهم: عرفت أن قام زيد مسرعاً، أو أن يقوم زيد مسرعاً،

(١) الدر المصون : ١٧٩/٣.

(٢) ينظر: الدر المصون : ٤٦٩/٢، وخزانة الأدب : ٥/٧، ٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية : ٢٠٧/١.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٢٠٧/١ بتصرف .

(٥) شرح الكافية للرضي: ٢٠٧/١ بتصرف، وينظر: بدائع الفوائد: ٢٢٥/١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية : ٥٢/٢.

أو أن يقتضي النصب فيه على الأصل: كقولهم: هذا الشارب السويق ملتوتاً، فملتوتاً حال من السويق، لأن (شارب) المضاف قد اقتضى أصلاً فيه النصب إذ التقدير: هذا شاربُ السويق ملتوتاً. قال الإمام الشاطبي: «وإنما جاز مثل هذا اعتباراً بالأصل من الرفع أو النصب والمرفوع والمنصوب مقصود في الكلام فهو في الحقيقة خارج عن كونه من المضاف إليه»^(١).

٢ - أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، لأنه إذا كان جزءاً منه «صار كأنه هو، فصار الحال في التقدير من المضاف الذي هو المقصود في الكلام، لا من المضاف إليه، وذلك نحو قولك: أعجبنى وجهك راكباً»^(٢).

٣ - أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه، وذلك نحو قولهم: أعجبنى حُسن زيد راكباً. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾^(٣).

والرأي أن إعمال النحاة لمعنى الإضافة في الحال جائز خاصة أنهم صرحوا بعمل المعاني في الأحوال^(٤).

وفي محاولة التعرف على معنى الإضافة الذي أعملوه نجد أنه من الإضافة المحضه، والتي يرى النحاة منها استخراج معنى الاستقرار وهو معنى عام، وذلك عن طريق تحويلها إلى حروف الجر المقدره فيها، واستنباط معنى الفعل العام ربط النحاة الحال بمعنى الفعل تحقيقاً للتلحق والارتباط بين أجزاء التركيب. ولهذا فإعمالهم لمعنى الإضافة في الحال بناءً على ما رأوه من معنى فعلي يمكن استنباطه من هذه الإضافة، يؤيد هذا قول أبي علي الفارسي في قول أبي الصلت التَّقْفِي:^(٥)

اشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِعاً
في رَأْسِ غُمْدَانِ دَاراً مِنْكَ مَحَلَّالاً

(١) المقاصد الشافية : ٤٩/٢، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٧/٨.

(٢) المقاصد الشافية : ٥٠/٢، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٧/٨.

(٣) سورة النحل : الآية : ١٢٣.

(٤) ينظر: ص (٢١٦) من البحث .

(٥) في أمالي ابن الشجري: ٩٧/٣.

ف(داراً) حال من المضاف إليه (غمدان) والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل ثم قال: «ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من، يعني أنك تعمل في الحال ما تتضمنه الإضافة من معنى الاستقرار أو الكون»^(١) وكذلك قالوا في قول النابغة الجعدي:^(٢)

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خَضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ

فالعامل معنى الإضافة عند أبي علي الفارسي^(٣)، ومنع ذلك ابن الشجري ووضع شرطاً لصحة إعماله وهو أن يكون المضاف ملتبساً بالمضاف إليه كالتباس الحوامي بما هي له، وبحيث لا يكون له في حال دون حال^(٤). ومنع إعماله في مثل قولهم: ضربت غلام هند جالسة، لأن ذلك يوجب أن يكون الغلام لهند في حال جلوسها خاصة، وهذا مستحيل، وكذلك منع إعمالها في قول الشاعر السابق لهذين السببين^(٥).

كما شرط أبوحيان لإعمال معنى الإضافة في الحال «أن يعمل المضاف إذا جرد من الإضافة رفعاً ونصباً فيما بعده»^(٦) وكأنه يشير إلى الإضافة غير المحضة التي يكون فيها المضاف مشتقاً.

٢ - المفعول به :

عمل معنى الإضافة في المفعول به غريب حقاً، غير أن عبارة بعض النحاة كالعصام الاسفراييني بذلك تجعلنا نقول: إن تحويل معنى الإضافة إلى المعنى الفعلي هو المسوّغ لما قاله العصام حيث قال في نصب (إبراهيم) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٧) «إبراهيم

(١) أمالي ابن الشجري: ٩٧/٣، وينظر: نفسه: ٢٥٦/١.

(٢) في ديوانه: ٢٠، والبيت في روايات متعددة، ينظر: خزانة الأدب: ١٦٦/٣، ١٦٤.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤٠/١، وخزانة الأدب: ١٧٣/٣، ١٧٤.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤١/١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤١/١، والتذييل والتكميل: ٧٥٧/٣.

(٦) البحر المحيط: ٣٠١/٤ بتصرف.

(٧) سورة النساء: الآية: ١٢٥.

مفعول للعامل المعنوي المستفاد من الإضافة المعنوية»^(١) والتأويل اتبع ملة ثبتت لإبراهيم. ومعلوم أن المفعول إذا أُطلق فإنه يراد به المفعول به^(٢). هذا وجه، ووجه آخر، أن النحاة يطلقون كلمة مفعول، ويقصدون بها معمول، والمضاف إليه معمول لمعنى الإضافة. ووجه آخر أن العامل هاهنا معنى الإضافة المحوّل إلى معنى فعلي، هذا المعنى الفعلي يكون باطنياً وهو المؤول به (ثبت) فيكون إبراهيم على هذا مفعولاً به للعامل المعنوي في الحال؛ لأن الحال هنا - وهو (حنيفاً) - مفعول معنى. «والتأويل: اتبع ملة ثبتت لإبراهيم، فأبراهيم مفعول للعامل المعنوي المستفاد من الإضافة المعنوية»^(٣)، وقد أكّد على إرادة المفعول، بقوله: «ولم يقيد المفعول بالمفعول به، ليشمل التعريف بالأحوال التي من المفعول فيه ومعه، والجار والمجرور بلا تكلف»^(٤)، ويمثل هذا قال النحاة فهاهوذا الصبان يؤكد أن العامل هنا معنوي وهو الفعل المدلول عليه بالألفاظ المذكورة كحروف التنبيه والإشارة وغيرها بقوله: «أسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري، وأما العامل في الحقيقة فهو الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنبه...»^(٥)، مما يعني أن قول العصام بعمل العامل المعنوي - وهو المعنى الفعلي - المستفاد من الإضافة المعنوية صحيح. ولا غبار عليه^(٦).

(١) شرح الفريد : ٢٧٤.

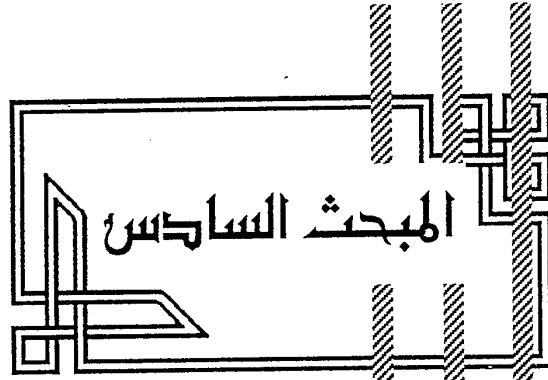
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٩٠/٢.

(٣) شرح الفريد: ٢٧٤.

(٤) المصدر السابق : ٢٧٣.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني: ١٨١/٢ بتصرف .

(٦) ينظر: تفصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث .



العوامل المعنوية الجازمة

المطلب الأول

الطلب

المطلب الأول

الطلب

تحدث النحاة عن عامل الجزم في جواب الطلب دون أن يصرحوا بكونه عاملاً معنوياً، إلا أن تصريح بعضهم بأن العامل (نفس الطلب)^(١) يؤكد لنا كونه عاملاً معنوياً لأن الطلب استدعاء مالم يحصل، وهو معنى الأمر أو النهي أو الاستفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب. وفسّر بعض النحاة معنى الطلب بما يجعله عاملاً معنوياً مع وجود لفظ دال عليه لأنه يضمن الألفاظ الدالة على الطلب معنى الشرط^(٢). فينجزم الفعل المضارع المجرد من الفاء والذي قُصد منه الجزاء بحيث يكون مسبباً عن الشرط أو ما في معناه كما في قوله تعالى: ﴿ قل تعالوا اتلوا ﴾^(٣) فالطلب في قوله: (تعالوا)، والجزاء (اتلوا) فالمعنى: تعالوا فإن تاتوا اتلوا عليكم^(٤). وفسّره بعض النحاة بما يجعله عاملاً لفظياً، لأنهم قالوا هذه الألفاظ نابت مناب الشرط وفعله^(٥)، ففي قولهم: اعتذر عن تصرفك هذا تسلم، الأصل: إن تعتذر، فحذف (اعتذر) وناب (إن) تعتذر منابه.

ومما دفعني إلى القول بأن الطلب عامل معنوي مجرد عن اللفظ الدال عليه:

١ - تصريح بعض النحاة بأن العامل نفس الطلب، ونفس الطلب معنوي لا لفظي. يقول ابن هشام: «الجازم لفعل واحد خمسة أمور أحدها: الطلب، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٢٥٢/١، وشرح الفاكهي على قطر الندى: ١٦٩/١، والكواكب الدرية : ٤٩٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢، والبحر المحيط: ٣٣٠/١، والارتشاف: ٤١٩/٢، والدر المصون :

٢٠٤/١، ومغني اللبيب : ٢٥٢/١، وشرح التصريح : ٢٤١/٢، وشرح الفاكهي على القطر: ١٦٩/١،

وحاشية الصبان على الأشموني: ٣٠٩/٣، والكواكب الدرية: ٤٩٦/٢.

(٣) سورة الأنعام: الآية : ١٥١.

(٤) ينظر: الكواكب الدرية : ٤٩٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢، والبحر المحيط : ٣٣٠/١، والارتشاف: ٤١٩/٢، ومغني اللبيب:

٢٥٢/١، وشرح التصريح: ٢٤١/٢، وشرح الفاكهي على القطر: ١٦٩/١، وحاشية الصبان على

الأشموني: ٣٠٩/٣، والكواكب الدرية: ٤٩٦/٢.

نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء... فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب؛ لما فيه من معنى الشرط...»^(١).

فقوله بتقديم هذه الألفاظ الدالة على معاني الطلب مایؤكد لنا كون العامل معنويًا وهو الطلب لأن من هذه الألفاظ ما هو غير عامل لعدم اختصاصه بالاستفهام ومادام أنه غير مختص فهو دال فقط فالعامل إذن الطلب نفسه. كما أن من النحاة^(٢) من أكد على أنه «ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه إعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق بل مايعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوع للطلب والخبرية إذا أريد بها الطلب»^(٣).

٢ - أن اعتباره عاملاً معنويًا مضمناً لفظاً دالاً عليه يقتضي أن يكون تضميناً لمعنيين معنى (إن) وفعل الشرط، ولا يوجد في لسان العرب تضمين معنيين، كما أن القول بالتضمين هنا لا يصح لأن تضمين فعل الشرط مع الأداة غير طلبية كما في قولهم في تضمين (أنتني) مثلاً - معنى إن تأتني - «فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلباً غير طلب»^(٣).

٣ - قول المبرد إن جواب الأمر والنهي ينجزم بهما^(٤).

٤ - اعتبار النحاة الإسناد عاملاً معنويًا مجرداً عن الألفاظ مع أنه لا يتم إلا بوجود المسند والمسند إليه، فكذلك الطلب وإن كان لا بد فيه من لفظ يدل على الطلب إلا أن الطلب نفسه أمر معنوي لأنه كما قلنا استدعاء مالم يحصل. وهذا قياس على إعمال الإسناد.

وعلى هذا فالطلب عامل معنوي يجزم الفعل المضارع الواقع بعد الطلب إذا لم يقترن بالفاء بشرط قصد الجزاء، وزيادة صحة المعنى مع تقدير (إن) الشرطية قبل (لا) في النهي كقولهم: لا تعص الله تنل رضاه، فالنهي عن المعصية هنا، وطلب تركها دليلان على أنهما سبب

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٧٩، ٨٠، وينظر: يس على الفاكهي على القطر: ١٦٧/١.

(٢) هو (يس) في شرح الفاكهي على القطر: ١٦٧/١.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني: ٣٠٩/٣، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٣٥/٢، ورأي المحقق عزيمة في الهامش: ٨٢/٢.

وشرط لشيء هو نيل الرضى، فكان الجزم بناءً لما دلّ عليه النهي. كأنهم قالوا: إن لا تعص الله تنل رضاه^(١).

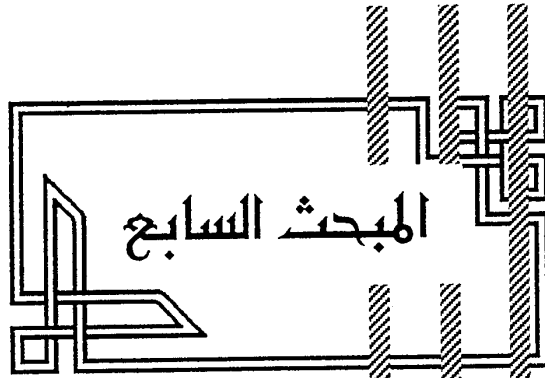
ولا يتم الجزم إلا بناءً على معنى الطلب؛ ولهذا منع بعض النحاة الجزم في قولهم: ماتتينا فتحدثنا، «لأن الجزم يتوقف على السببية وهي مفقودة...»^(٢) «فلا يكون انتفاء الإتيان سبباً للحديث»^(٢).

وما سبق كان قياساً على اعتبار النحاة عامل الإسناد، عاملاً معنوياً مجرداً عن الألفاظ، مع أنه لا يتم إلا بوجود المسند أو المسند إليه، وهذا هو الذي عليه التعويل، غير أن محاولة التشبيث بالعامل اللفظي ما أمكن تجعلنا نقول إن الطلب عامل معنوي، يعمل بواسطة الألفاظ الدالة على الشرط - كما قال النحاة في عمل الابتداء بواسطة المبتدأ. في رفع الخبر - ونصب الحال^(٣).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٢/٤.

(٢) يس على شرح الفاكهي على القطر: ١٦٨/١.

(٣) ينظر: ص (٤٤٠ ، ٤٦٥) من البحث (عمل الابتداء في الخبر، والحال).



العوامل المعنوية المشتركة

وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : الجـوار .
- المطلب الثاني : التـوهم .



الجوار

المطلب الأول

الجوار

صرح بعض النحاة بعمل الجوار^(١) ، والجواز بمعنى القرب ، و«الجوار: المجاورة، والجار الذي يجاورك، وجاور الرجل مجاورة وجواراً وجواراً، والكسر أفصح»^(٢) .
وقد أطلق عليه بعض النحاة مصطلح الإتياع، كما فعل الأخفش^(٣) ، وابن جني^(٤) ، وأبوحيان^(٥) ، وجعله بعضهم قسماً من الإتياع، يقول الخاوراني الشوكاني: «ومن قبيل الإتياع الخفض على الجوار»^(٦) .

فأطلق بعض النحاة مصطلح الجوار، وبعضهم مصطلح الإتياع ومعنى هذه المادة يدور حول السير في الأثر، والموالاتة بين الأعمال، والمطالبة بالشيء والموافقة.
قال ابن منظور^(٧) : تبع الشيء تبعاً وتباعاً، سار في أثره، وأتبعه وتتبعه: قفاه، وتطلبه متبعاً له، وتبعته القوم تبعاً وتباعة بالفتح: إذا مشيت خلفهم أو مروا بك فمضيت معهم»^(٨) .
فالمجاورة إذن بمعنى المقاربة والتلاصق بين الحروف أو الحركات أو الكلمات، وكذلك الإتياع إلا أن الإتياع لا يتحقق إلا عندما تحدث المجاورة، وذلك لأن الكلمة - وكذلك الحرف - قد تتبع جارتها في بعض أحكامها أو صفاتها لمجاورتها إياها.

-
- (١) كالكوفيين في جزم جواب الشرط . ومحمد بن عثمان الزوزني في الجر.
(٢) لسان العرب : (جور) ، وقد جعلها الاسنوي : أحد أنواع المجاز كاطلاق اسم المحل على الحال، وذلك كاطلاق الرواية على الإناء الجلد الذي يحمل فيه الماء . ينظر: الكوكب الدرّي : ٤٣٩ .
(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش : ٤٦٦/٢ .
(٤) ينظر: الخصائص : ٢١٨/٣ وما بعدها .
(٥) ينظر: تذكرة النحاة : ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، والأشباه والنظائر : ١٧٧/٨ وما بعدها .
(٦) القواعد والفوائد في الإعراب : ١٨٢ .
(٧) هو محمد بن مكرم بن علي - وقيل رضوان - بن أحمد ابن منظور الأنصاري الأفريقي، مات سنة ٧١١هـ . ترجمته في بغية الوعاة : ٢٤٨/٨ .
(٨) لسان العرب : (تبع).

وعلى هذا فالمجاورة والإتباع شديدا الارتباط ببعضهما ، فالمجاورة هي الأساس في حدوث ظاهرة الإتباع، إذ لا يكون هناك إتباع بدون مجاورة.

وإذا كان النحاة قد استخدموا هذين المصطلحين، فإن استخدام مصطلح الجوار أكثر عندهم فيما يتعلق بأثر الجوار في الحركة الإعرابية كما في قول العرب : هذا جحر ضب خرب. في حين أطلقوا مصطلح الإتباع على ما يتعلق بالحركات الإعرابية وغيرها. وجعلوا اسماً لهذه الحركات وهو حركة الإتباع.

وعند إثبات النحاة لعمل الجوار، فقد جعلوا مقتضيه المناسبة^(١)، مع أن المناسبة لاتصح أن تكون مقتضياً لهذا العامل وإلا كانت المناسبة أيضاً هي العامل في كثير من المواضع، إضافة إلى إثبات النحاة لحركة المناسبة الخارجة عن الحركة الإعرابية، وعليه فإن القول بأن المقتضي لهذا العامل هو المناسبة يعني أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مجرور بالجوار، وإذا انتفى هذا القول فإن الرأي في هذا العامل، أنه عامل معنوي زائد يؤثر في اللفظ دون المعنى وفي قولنا هذا مايسائر الواقعية إذ لا يمكن إنكار أثر الجوار، كيف وقد قال النحاة إنه يوجب كثيراً من أحكام الأول للثاني، والثاني للأول^(٢). قال أبوالبقاء العكبري: «قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى»^(٣) ويقول أيضاً: «وللمجاورة أثر، وماحمل على ماقبله بسبب الجوار كثير جداً، ثم قال: وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة»^(٤) وذكر ابن هشام الأنصاري: أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقولهم: «هذا جحر ضب خرب» بالجر^(٥).

وقد توسع النحاة فيه فأعربوا كثيراً من الشواهد القرآنية، والشعرية على الجوار، وكثر

(١) ينظر: شرح لباب الإعراب : ورقة : ٤٢٤

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر : ١٨٠/١ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١٨٠/١ .

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٥٧، ٢٥٨ بتصرف.

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ٧٨٨، والأشباه والنظائر : ١٧٧/١ .

الجدل بين النحاة في الاعتداد به كعامل نحوي، وكون حركته إعرابية أو بنائية أو للمشاكلة، كما منع بعض النحاة وجوده في القرآن الكريم، وقصروه على السماع أو خرجوه على غير الجوار، وجعلوا ماجاء منه شاذاً، في حين قاسه بعضهم وقواه واعتدَّ به، والباحث يرى أن الاعتراف به كعامل معنوي زائد يسائر الواقع، ويجعل هذه الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية سالمة من الشذوذ، وليس هذا بدعاً في النحو فقد قال النحاة بآثر العامل اللفظي الزائد ويكون في هذا تحقيق للعلاقة اللفظية فقط. ويبقى للعامل اللفظي أثره في المعنى. وهذا - فيما أحسب خير مما قيل من آراء فيه كقول السيرافي وابن جني.

رأي النحاة فيه :

١ - المؤيدون :

لقد أقرَّ بعض النحاة المجاورة واستشهد عليها بالشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب، ومنهم سيبويه إذ تحدث عن الجوار في مواضع من كتابه ، يقول: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جحرٌ ضبٌّ خرب) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجره لأنه نكرة كالضب؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب؛ ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد...»^(١) وذكر أن هذا تفسير الخليل.

ثم ذكر أن الخليل يشترط لذلك اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية «قال الخليل - رحمه الله - : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خريان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثه ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا.

وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: هذا جحر ضب

(١) الكتاب لسيبويه : ٤٣٦/٨.

متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب، وقال العجاج:

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمَزْمَلِ

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى»^(١).

فسيبويه لا يوافق الخليل فيما اشترطه، إذا لم يلبس المعنى.

وسيبويه هنا يثبت الجر بالجوار عن العرب إلا أنه يراه أقل رتبة من الإبتاع الإعرابي في قولهم: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً^(٢). وماذا إلا لأن الإبتاع الإعرابي في المثال السابق فيه تحقيق للعلاقة اللفظية والمعنوية على حين قولهم: هذا جحر ضب خرب، علاقة لفظية فقط، فكأن العامل في الاسم المعطوف عامل مركب من العامل اللفظي والمعنوي (الجوار) وقد أكد ذلك سيبويه بـ«قربه منه»^(٣) وتشبيهه له يقول العرب: هذا جحر ضب خرب وإن كان قوياً القول بتحقيق العلاقتين اللفظية والمعنوية من خلال العامل اللفظي والمعنوي في العطف على الموضع.

وفي موضع آخر نجد سيبويه يضع عنواناً لباب «ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه وذلك قولك: مررت برجل حسن أبوه. ومررت برجل كريم أخوه...»^(٤).

وفي النعت السببي يكون جر النعت هنا بسبب مجاورته للمنعوت ولذا أعمله النحاة؛ يقول ابن شقير في قولهم: مررت برجل عجوز أمه. «خفضت عجوز، وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار»^(٥).

والفراء تحدث عنه في عدة مواضع ذاكراً الآراء الأخرى في كل مسألة مرجحاً الجر على

(١) الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/٨، وينظر: تحصيل عين الذهب : ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٦٦/١ - ٦٧.

(٣) المصدر السابق : ٦٧/٨.

(٤) المصدر السابق : ٢٢/٢.

(٥) المحلى وجوه النصب : ١٤٨.

المجاورة، ففي قوله تعالى ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾^(١). قال: «خفضها أصحاب عبدالله وهووجه العربية وإن كان أكثر القراء على الرفع لأنهم هابوا أن يجعلوا (الهور العين) يطاف بهن فرفعوا على قولك، ولهم حور عين أو عندهم حور عين، والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله وإن لم يحسن في آخره ماحسن في أوله، أنشدني بعض العرب:

إِذَا مَا الْغَائِنَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

فالعين لا تزجج إنما تكحل، فردها على الحواجب، لأن المعنى يعرف.
وأنشدني آخر:

ولقيت زوجك في الوغى مَنَقَلْدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

والرمح لا يتقلد، فرده على السيف.

وقد كان ينبغي لمن قرأ: وحور عين لأنهن - زعم - لا يطاف بهن أن يقول: «وفاكهة ولحم طير»؛ لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما - ليس يطاف إلا بالخمير وحدها ففي ذلك بيان، لأن الخفض وجه الكلام...»^(٢).

وكون الخفض هنا وجه العربية وأنه وجه الكلام دليل الاهتمام به وترجيحه إلا أنه يفهم من كلام الفراء هنا شرط أمن اللبس ووضوح المعنى كما في الآية والأبيات.

وفي حديثه عن قوله تعالى ﴿ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ، وَيَبُرُّ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ ﴾^(٣). قال: «وقوله: فهي خاوية على عروشها ويبرر معطلة وقصر مشيد، البئر والقصر يخفضان على العطف على العروش وإذا نظرت في معناها وجدتها ليست تحسن فيها (على) لأن العروش أعالي البيوت، والبئر في الأرض وكذلك القصر، لأن القرية لم تخو على القصر، ولكنه أتبع بعضه بعضاً، كما قال: (وحور عين كأمثال اللؤلؤ) ولو خفضت البئر والقصر - إذا نويت أنهما ليسا من القرية - (بمن) كأنك قلت: كم من قرية أهلكت، وكم من بئر ومن قصر، والأول أحب إلي»^(٤).

(١) سورة الواقعة : الآية : ٢٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٢٣/٣ - ١٢٤ .

(٣) سورة الحج : الآية : ٤٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٢٨/٢ .

وواضح من كلامه هنا كونه مجروراً للمجاورة إذ لا يصح على معنى المعطوف وترجيحه لذلك بقوله: «والأول أحب إلي»^(١).

وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾^(٢).

قال: «جعل العصفوف تابِعاً لليوم في إعرابه، وإنما العصفوف للريح، وذلك جائز على جهتين إحداهما أن العصفوف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به؛ لأن الريح فيه تكون، فجاز أن تقول يوم عاصف كما تقول: يوم بارد ويوم حارّ وقد أنشدني بعضهم:

يَوْمَيْنِ غَيْمِينَ وَيَوْمًا شَمْسًا

فوصف اليومين بالغيمين وإنما يكون الغيم فيهما، والوجه الآخر أن يريد في يوم عاصفِ الريح فتحذف الريح لأنها قد ذكرت في أول الكلمة كما قال الشاعر:

فِيضْحِكُ عِرْفَانَ الدَّرُوعِ جُلُودُنَا إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مَظْلَمُ الشَّمْسِ كَاسِفُ

يريد كاسف الشمس فهذان وجهان. وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه قال الشاعر:

كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قَدَامَ أَعْيُنِهَا قَطْنَا بِمَسْتَحْصِدِ الأُوتَارِ مَحْلُوجِ

وقال الآخر:

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ

قال: سمعت الفراء قال: قلت: لأبي ترّوان وقد أنشدني هذا البيت بخفض: كيف تقول: تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ؟ قال: تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ. قلت له: فأنشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا وكان إنشاده على الخفض وقال آخر:

وَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

ومما يرويه نحويوننا الأولون أن العرب تقول: هذا جُرْحٌ صَبَّ حَرْبٍ، والوجه أن يقول:

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢٢٨/٢.

(٣) سورة إبراهيم: الآية: ١٨.

سَنَّهُ وَجَهَ غَيْرَ مَقْرَفَةٍ، وَحَبِيَّةَ بَطْنِ وَادِ هَمُوزِ النَّابِ، وَهَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ أَنَّهُ قَرَأَ (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ) فَخَفَضَ الْمَتِينَ وَبِهِ أَخَذَ الْأَعْمَشُ، وَالْوَجْهَ أَنْ يَرْفَعَ الْمَتِينَ أَنْشَدَنِي أَبُو الْجَرَّاحِ الْعُقَيْلِيُّ:

يَا صَاحِبَ بَلَّغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلًا إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ
فَاتَّبِعْ (كُلَّ) خَفَضَ (الزَّوْجَاتِ) وَهُوَ مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ نَعَتْ لَذَوِي. ^(١)

وَالْفَرَاءُ فِي هَذَا النَّصِّ عَرَضَ لَنَا الْجَوَارِ فِي عِدَّةٍ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ كَالنَّعْتِ، وَالتَّوَكِيدِ وَسَبِقَ أَنْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْعَطْفِ.

كَمَا يَلَاظُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا النَّصِّ أَنَّ الْجَرَ بِالْجَوَارِ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ بِدَلَالَةِ إِنْشَادِهِ (تَرِيكَ سَنَةَ وَجَهَ غَيْرَ مَقْرَفَةٍ) عَلَى الْخَفَضِ فَقَطْ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالْوَجْهِ الْأَصُوبِ فِيهَا.

وَإِذَا كَانَتْ مِرَاعَاةُ الْجَوَارِ لُغَةً مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ فَإِنَّهَا شَاعَتْ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى كَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَأَبْوَابِ أُخْرَى مِنَ النَّحْوِ كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ ذَكَرَ لُغَةَ الْعَرَبِ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَلُغَةً فِي نَصْبِهِمَا مِرَاعَاةً لِلْجَوَارِ وَأَمَّنَ اللَّيْسُ ^(٢) وَالْمَلَاظُ أَنَّ الْفَرَاءَ خَرَجَ عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنَ الْآيَاتِ ^(٣).

وَمِمَّنْ أَخَذَ بِهِ وَنَاصَرَهُ وَجَعَلَهُ مَقْيَسًا أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ قَالَ: «وَهَذَا مَوْضِعٌ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكْتُبَ فِيهِ أَوْرَاقٌ مِنَ الشَّوَاهِدِ، وَقَدْ جَعَلَ النَّحْوِيُّونَ لَهُ بَابًا وَرَتَّبُوا عَلَيْهِ مَسَائِلَ ثُمَّ أَصْلَوْهُ بِقَوْلِهِمْ: «جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» حَتَّى اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ جَرِّ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَاجْتَازَ الْإِتْبَاعُ فِيهِمَا جَمَاعَةٌ مِنْ حِذَاقِهِمْ قِيَاسًا عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَلَوْ كَانَ لَا وَجْهَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ بِحَالٍ لَا اقْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى الْمَسْمُوعِ فَقَطْ» ^(٤).

(١) معاني القرآن للفراء: ٧٣/٢ - ٧٥، وينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٤٢٦، ٤٢٧.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٠/٨.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٥٨٣/٢، والهمع: ٣٠٥/٤، وخزانة الأدب: ٩١/٥، وحاشية الصبان: ٥٧/٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/٨، وينظر: الدر المصون: ٤٩٥/٢.

وقال القزاز القيرواني: «أجاز بعض النحويين مثل هذا في الكلام (أي النثر)...»^(١).

وقواه ابن هشام في شرح شذور الذهب، وأجاز القياس عليه في عطف البيان «نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا...»^(٢).

ورجح إعراب «وأرجلكم» - من قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾^(٣) - بالخفض على الجوار وهي من باب عطف النسق، معتمداً في ذلك على أن الحمل على المجاور أولى، وعدم الفصل بين المتعاطفين وإن كان الحمل على الجوار شاذاً^(٤) ولست أدري ماذا يقصد بالشذوذ هنا وهو قد قاسه في عطف البيان، لأن مصطلح الشذوذ يطلق على أوجه «أحدهما: أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال أو خارج عن القياس أو غير فصيح...»^(٥).

٢ - المنكرون :

وعلى الرغم من إثبات الجمهور من البصريين والكوفيين للجر بالمجاورة في النعت والتوكيد وزاد بعضهم عطف النسق^(٦). إلا أن من البصريين من أنكر ذلك واعتبر الإعراب بها غير جائز في كلام العرب ومنهم السيرافي وابن جني .

أ - رأي السيرافي :

يقول السيرافي : «رأيت بعض النحويين من البصريين قال في : هذا جحر ضب خرب، قولاً شرحته وقويته بما يحتمله، زعم هذا النحوي أن المعنى: هذا جحر ضب خرب الجحر، والذي

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة : ١٤٥ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٣٣٢، وينظر: الهمع : ٣٠٤/٤ .

(٣) سورة المائدة : الآية : ٦ .

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب : ٣٣٢ .

(٥) أمالي ابن الحاجب : ٧٦/٤ .

(٦) ينظر: الهمع : ٣٠٤/٤ .

يقوي هذا أنا إذا قلنا خرب الجحر صار من باب حسن الوجه، وفي خرب الجحر مرفوع لأن التقدير كان خرب جحره ومثله ماقاله النحويون مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير لا قبيح الأبوين وأصله لا قبيح أبواه»^(١).

ب - رأي ابن جنبي :

ويقول ابن جنبي: «فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيت أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقُبل.

وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره»^(٢).

ثم ذكر أنه حذف «الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) ، فجرى وصفاً على ضب - وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف، على ما رأينا»^(٣).

(١) حاشية الكتاب لسبويه : ٤٣٦/١ ، وينظر : الارتشاف : ٥٨٤/٢ ، ومغني اللبيب : ٧٩٠ ، وخزانة الأدب :

٨٨/٥ وما بعدها.

(٢) الخصائص : ١٩١/١ ، ١٩٢ ، وينظر : الارتشاف : ٥٨٤/٢ ، ومغني اللبيب : ٧٩٠ ، وخزانة الأدب :

٨٨/٥ وما بعدها.

(٣) الخصائص : ١٩٢/١ .

وقد سبق ابن جنبي إلى هذا ابن شقير النحوي وجعل النعت السببي من المخفوض بالجوار «والخفض بالجوار قولهم: مررت برجل عجوز أمه، ومررت برجل طالق امرأته، خفضت (عجوز) وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار»^(١).

فابن جنبي فصل المسألة ولم يكن أول من قال به كما رأينا ، وكذلك ابن مالك في شرح التسهيل عده من النعت السببي إذ «ربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس»^(٢).

وقد ردّ النحاة على ابن جنبي والسيرافي أيضاً . قال أبوحيان: ومذهبهما خطأ من غير وجه»^(٣) :

١ - لأنه يلزم أن يكون الجر مخصصاً بالضب، والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه ، وهو فاسد للدور.
٢ - أن مثل هذا القول لا يوجد في كلام العرب أي لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه، ولا حسن وجهه.

٣ - أنه يلزم إبراز الضمير عندما أجرى الخرب صفة للضب حتى لا يلبس.

٤ - فرق سيبويه بين حسن الوجه وحسن.

٥ - أن معمول هذه الصفة لا ينصرف فيه بالحذف لضعف عملها، فأما قول الشاعر:

ويضحك عرفان الدروع جلودنا إذا جاء يومٌ مظلمُ الشمس كاسفُ

فلا يريد: كاسف الشمس ، فيكون قد حذف معمول الصفة، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم، وإنما هو صفة لليوم نفسه، لأن الكسوف يكون فيه، فيكون نحو قولهم: نهارك صائم، وليك قائم.

٦ - أن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق

(١) المحلى وجوه النصب : ١٤٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٨/٣ .

(٣) ينظر: الارتشاف : ٥٨٣/٢ ، ومغني اللبيب : ٧٩٠ ، وخزانة الأدب : ٨٩/٥ - ٩٠ .

الحقيقة، ألا ترى أنه لا يصح : مررت برجل حائض البنت، لأن الحيض لا يكون للرجل وكذلك الخرب لا يكون للضب، والمرملة لا يكون للعنكبوت وكذلك هموز الناب لا يكون للوادي.
٧ - الذي يقطع ببطلان ما ذهبوا إليه قول أبي الغريب النصري: ^(١)

يَا صَاحِبَ بَلِّغِ ذَوِي الرِّجَالِ كُلَّهُمْ
أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

وقول أبي ثروان في المفضل «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك» يخفض المعروف على المجاورة، وفي كلام أبي ثروان، وهو ممن تؤخذ عنه اللغة والعربية ردُّ على من يقول بأن الجوار لا يكون إلا مع النكرة، فإن كلاً من البيت ومن كلام أبي ثروان لا يمكن فيه أن يكون تابعاً للمجرور الذي قبله بحال. لأنه يلزم استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ماهي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس.

٨ - أن تشبيهه السيرافي المسألة بقول النحويين: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين تشبيهه غير صحيح، ورد ذلك ابن هشام بأنه يجوز في الوصف الثاني دون الأول.

وقد أنكره أبو جعفر النحاس وقال: «لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم: هذا جحر ضب خرب، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الاقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها...» ^(٢)

وإلى هذا ذهب ابن الأنباري وجعله شاذاً لا يقاس عليه ولا يلتفت إليه قال: «الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه... والمحمول على الشذوذ يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها» ^(٣)

(١) في خزنة الأدب : ٩٠/٥، ٩٣، ٩٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧/٣، ٣٦٧/٢.

(٣) الإنصاف : ٦١٥/٢ بتصرف .

وأنكره ابن الحاجب أيضاً «إذ لم يأتِ الخفض على الجوار في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لايؤبه له من العرب»^(١).

مؤيدون و منكرون :

وقد تردد بعض النحاة فاعتبره عاملاً صحيحاً من عوامل الإعراب في موضع، ثم أنكروه واعتبره شاذاً في موضع آخر ومن هؤلاء أبوحيان قَبَلَهُ في مسائل ورفضه في مسائل أخرى، فقبله في الصفة وجعله من الشاذ^(٢) ورفضه في العطف والتوكيد والبدل^(٣) وخبر المبتدأ وجعله في غاية الشذوذ لأن الجوار «لم يعهد في خبر المبتدأ»^(٤) ولعل قبوله له في النعت أن «الاسم في باب النعت يكون تابعاً لما قبله من غير وساطة شيء»، فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاورة...»^(٥).

وأما في العطف فقال: «ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت، حيث لا يلبس على خلاف فيه، قد قرر في علم العربية»^(٦).

وأما في البدل فقد قال: «لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم، وسبب ذلك والله أعلم أنه معمول لعامل آخر للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع، وربما وجب إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً، ففي جواز

(١) أمالي ابن الحاجب : ١٥٠/١ .

(٢) ينظر: البحر المحيط : ١٧٢/٨، والارتشاف : ٥٨٣/٢، وينظر: معاني الشذوذ في أمالي ابن الحاجب : ٧٦/٤ .

(٣) ينظر: الارتشاف : ٥٨٣/٢، وخزانة الأدب : ٩٤/٥ - ٩٥ .

(٤) ينظر: البحر المحيط : ١٧٢/٨ .

(٥) خزانة الأدب : ٩٤/٥ - ٩٥ .

(٦) البحر المحيط : ٤٥٢/٣ .

أظهاره خلاف، فبعدت إذ ذاك مراعاة المجاورة ونزل المقدر الممكن إظهاره منزلة الموجود فصار من جملة أخرى»^(١).

وإذا كنا قد ذكرنا تأييد العكبري للخفض على الجوار وامتداحه له ومع ذلك منعه عند تخريجه البديل عليه «لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة»^(٢).

وبهذا نرى أن النحاة لم يؤيدوا تأييداً مطلقاً، ولم يعارضوا معارضة شديدة وإنما قبلوا ما جاء منه في النعت وخصوه بالجر، إذ يقول الصبان: «الجوار يختص بالجر، وبالنعت قليلاً والتوكيد نادراً على ما في التسهيل والمغني، وقال في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة، وجعل منه وأرجلكم في قراءة الجر وضعفه في المغني بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرؤوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على المسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الإسراف...»^(٣).

والرأي هنا أن مثل هذه الشواهد الكثيرة الفصيحة مما ورد في القرآن أو السنة ومن مآثور كلام العرب لا يمكن أن يخرج على الشاذ أو النادر أو الغلط وإنما يمكن اعتبار الجوار عاملاً معنوياً زائداً في كل الحالات الإعرابية، أو مركباً مع العامل اللفظي كما قالوا بالابتداء والمبتدأ معاً. وبهذا ينفي عن هذه النصوص دعوى الشذوذ أو الغلط.

(١) خزانة الأدب : ٩٣/٥ - ٩٥ ، وينظر: الارتشاف : ٥٨٣/٢ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١٧٤/١ .

(٣) حاشية الصبان : ٥٧/٣ ، وينظر: الأشباه والنظائر : ١٧٧/١ - ١٧٨ .

٢ - رأى النحاة في الحركة الناشئة عن الجوار

ذهب الصبان^(١) ناسباً الرأي إلى الدماميني إلى أن «حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع»^(٢).

ولهذا رأى بعض النحاة أنها حركة مناسبة لاقتضاء أمر لفظي لا علاقة له بالمعنى، وتكون حركة الإعراب مقدرة^(٣)؛ لأن العامل تسلط على الحركة التقديرية لاقتضائه إياها من جهة المعنى، فكأن العامل هنا عمل في المعنى دون اللفظ، أمّا الحركة الموجودة فمقتضيتها طلب المشاكلة اللفظية كما في الإتياع في قولهم: الحمد لله، بكسر الدال إتياعاً لكسرة اللام.

وكما سبق وأن بيّنا بأن العامل مابه يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وهنا نجد أن الحركة لم يؤت بها لبيان مقتضى العامل، وإنما اقتضاها تناسب اللفظ وتشاكله^(٤)، والتشاكل اللفظي علاقة لفظية بين أجزاء التركيب، فإذا أردنا أن نعرف العلاقة المعنوية فإن علينا أن نقدر حركة إعرابية يقتضيتها العامل، والمانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ونكون بهذا قد حققنا معنى العمل النحوي من وجود العلاقة اللفظية والمعنوية للعامل فيها، وبهذا يكون العامل مركباً من عامل لفظي وهو العامل في المتبوع، وعامل معنوي وهو طلب التشاكل اللفظي الذي يسمّى (المجاورة)، فتكون الحركة المقدرة نتيجة اقتضاء العامل اللفظي لها فتتعلق بالمعنى، وتكون الحركة الموجودة نتيجة اقتضاء العامل المعنوي للتشاكل اللفظي. أو نقول: إن العامل في المتبوع مثلاً عامل لفظي، أمّا العامل في التابع فعامل معنوي زائد وهذا الرأي هو الذي يمكن اطراده في كل الحالات الإعرابية.

(١) هو محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي، أبو العرفان، مات سنة ١٢٠٦ هـ. ترجمته في معجم المؤلفين:

١٧/١١.

(٢) حاشية الصبان: ٥٧/٣.

(٣) ينظر: شرح الفريد: ٣٦٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٣٦٧.

وأمثال هذا كثيرة عند النحاة إذ يعملون عاملاً في المعنى غير العامل اللفظي كقولهم: «زيد ظننت قائم، كأنك قلت: ظننت هذا الحديث فلم تعملها لفظاً وإنما أعملتها معنى»^(١).

فإن سأل سائل أنت نقضت أصلاً من أصول العمل عند النحاة وهو عدم اجتماع عاملين على معمول واحد^(٢).

فالجواب أن ذلك يكون في اللفظ فقط، ولهذا لم يمنع ابن جني إعمال عاملين في معمول واحد إذا كان المعنى صحيحاً ولهذا قال في قول امرئ القيس^(٣):

قلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

«قيل: لم يجب هذا (أي في إعمال أحدهما أو هما معاً) في هذا البيت لشيء يرجع إلى العمل اللفظي، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى»^(٤).

كما أن النحاة أعملوا الابتداء والمبتدأ معاً في رفع الخبر^(٥) ومادام وجد المقتضي لإعمالهما معاً. فما المانع من ذلك هنا؟، خاصة أننا نحقق العلاقة اللفظية والمعنوية بين أجزاء التركيب وهذا هو الأصل في معنى العمل النحوي «ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل»^(٦).

أو على اعتبار المجاورة عاملاً معنوياً زائداً كما قالوا في العوامل اللفظية الزائدة، فيؤثر العامل اللفظي معنى وتؤثر المجاورة لفظاً. وبهذا تكون الشواهد القرآنية والشعرية المخرجة على الجوار صحيحة غير شاذة.

وهذا هو المسائر لقول النحاة: إن كل معمول لا بد له من عامل، وكل تغيير إعرابي إنما هو أثر لعامل، وهذا ابن الأنباري يرد على الكوفيين الذين يرون أن المنادى المفرد مرفوع ولا رافع له

(١) نتائج الفكر: ٣٤١، وينظر ص (٢) في الحديث عن مفهوم العامل.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٨٦/١ - ١٨٧، ونتائج الفكر: ٣٤٥.

(٣) في ديوانه: ٣٩.

(٤) الخصائص: ٣٨٧/٢، وينظر: نتائج الفكر: ٣٤٥.

(٥) ينظر: الخصائص: ٤٦/١، وص (٤٤٠) من هذا البحث.

(٦) الإنصاف: ٣٠٠/١، ٤٨١/٢.

نحو: قولهم: يا زيد، قالوا: «إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعْرَب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض»^(١) ثم يقول: «وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قط نظير في العربية؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا يستند إلى دليل؟!»^(٢)

ويقول أيضاً وهو يريد على الكوفيين في قولهم بأن خبر (إن) لا يعمل فيه الحرف وإنما بقي على رفعه وذلك لأن المبتدأ والخبر يترافعان عندهم والترافع قد زال بدخول هذه الأحرف ونصبها إياه «فلو قلنا إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل وذلك محال»^(٣)

فالاسم المخفوض على الجوار لا بد له من عامل إذ إن حركته إعرابية - كما رأينا - إذ هي ليست حركة بناء لعدم وجود ما يقتضي ذلك، فكأن العامل في اللفظ معنوياً وهو المجاورة لاقتضاء التشاكل اللفظي لها، والعامل في المعنى، لفظياً وهو العامل في المتبوع وبهذا تكون المجاورة عاملاً من عوامل الإعراب في كثير من المسائل والمواضع الإعرابية وبشروط معينة في الخفض^(٤)، والعرب تراعى القرب والجوار مع فساد المعنى^(٥) وسواء كانت المجاورة عاملاً معنوياً زائداً، أو عاملاً مركباً مع العامل اللفظي فإنها مؤثرة لفظاً فقط. وتأييداً لما قلناه: نجد النحاة أعملوا عاملين في لفظ واحد كقولهم: ماجاء من أحد، إذ إن كلمة (أحد) مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد قبلها، مرفوعة بعلامة مقدرة لأنها فاعل للفعل (جاء)^(٦)، فكذلك قولنا في المجاورة والعامل اللفظي في المتبوع. بل إن في إعمال المجاورة وعامل المتبوع أقل من إعمال الفعل وحرف الجر كما في المثال السابق، لأن هنا عاملاً معنوياً ولفظياً وكثيراً ما ركبوهما بخلاف العامل اللفظي^(٧).

(١) الإنصاف: ٣٢٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٧/١.

(٣) المصدر السابق: ١٧٩/١.

(٤) انظر ص (٦٠٥) من هذا البحث (شروط الخفض على الجوار).

(٥) ينظر: تذكرة النحاة: ٣٤٧.

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٤٤/٢.

(٧) كالابتداء والمبتدأ، إعمال الإسناد، القول بالواسطة ..

ومما يمكن أن يسجل هنا بناءً على ما أراه أن الأصل في الجوار كونه من النعت السببي الذي جعله ابن شقير وابن مالك مخفوضاً بالجوار^(١) والأصل فيه (هذا جحرضب خرب جحره) كما قال بذلك ابن جني والسيرافي من قبل، وعندما حذفنا كلمة (جحره) وهي في النية موجودة كما قالوا في المنادى على لغة من ينتظر، فبقى النعت مجروراً وسوغ الحذف وضوح المعنى، ولذا كانت حركته إعرابية كما كانت قبل حذف كلمة (جحره) وأعملنا فيها العامل المركب من عامل المتبوع والمجاورة أو الزائد تحقيقاً للترابط اللفظي والمعنوي بين أجزاء التركيب. إذ الاقتصار على أحدهما دون الآخر يحقق جزءاً من العلاقة لفظية كانت أو معنوية.

فإن قال قائل إن النحاة ردوا على ابن جني والسيرافي، وما قلته لا يبعد عن قولهما فيرد عليك بمثل ما رد عليهم.

فالجواب : ليس ما قلته كقولهم لأننا ننوي ما حذف فهو على لغة من ينتظر وحذفه كان لأمن اللبس .

فإن قال قائل: لم يقل أحد بأن هناك لغة لمن ينتظر في مثل هذا، فكيف أجزت لنفسك ذلك. فالجواب : القياس على ما جاء عن العرب جائز مادام لا يتعارض مع الأصول، ومن أصولهم: عدم الحذف إلا بدليل^(٢)، وهنا قد أمن اللبس، فجاز الحذف بل قالوا: ما حذف لدليل أو عوض فهو في حكم الثابت ولذلك شرطه ابن مالك وإجازتهم الحذف في المنادى المرخم كان نتيجة كثرة الاستعمال وكذلك هنا^(٣).

فإن سأل سائل عن قول النحاة بأن العرب تراعى القرب والجوار مع فساد المعنى^(٤) وقولهم بأن العرب تفسد الإعراب لإقامة المعنى، وتصلح اللفظ لإقامة المعنى أيضاً^(٥) فكيف يكون هذا؟

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف : ٣٩٨/١، ٥٤٣/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف : ٣٩٨/١، ٥٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١١٣/٢.

(٤) ينظر: تذكرة النحاة: ٣٤٧.

(٥) ينظر: الخصائص : ١٥٠/١، ٢٣٧، ٤٢٠/٢، والمحتسب : ٢١٠ - ٢١١، والأشباه والنظائر: ٢٢٨/١.

فالجواب : أن العرب راعت الجوار والقرب مع فساد المعنى وليس بهذا مذهبهم، إذ إن إقامة المعنى هي أصل كل دراساتهم وأبحاثهم وهذا ابن جني يقول: «إن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى»^(١) ، ويؤكد ذلك بقوله: «العرب فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذهبها عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها، أولا تعلم أن سبب إصلاحها ألفاظها إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول به ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ، وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له، وقيد مفاده الأوفق من أجله»^(٢) .

ويؤكد ذلك أيضاً بقوله : إن «المعنى هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم»^(٣) .

وإذا كان هذا مذهبهم فإن إفساد المعنى وإصلاح اللفظ كما في الجوار يحتاج إلى إقامة الدليل على صحته وجوازه لأنه خلاف الأصل.

وأقول هنا - وبالله التوفيق - إن العرب عندما راعت الجوار، راعته في مسائل منها:

١ - أن يكون المعنى فيها واضحاً، إذ لا يجهل أحد أن (الخراب) صفة للحجر، وليس للحيوان، ومادام الأمر واضحاً ولا ليس فيه، فإن العلامات الإعرابية إنما وجدت للترقية بين المعنى، ألم تر إلى قول ابن الطراوة بجواز القياس في نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس، وقول النحاة: إن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول، ومنهم من ينصبهما عن أمن اللبس^(٤) وقد جاء ذلك كقولهم: كسر الزجاج الحجر، فلولا وضوح المعنى لما جازت مخالفة الإعراب، فكذلك في الجوار. وقد أكد النحاة على أمن اللبس في الجوار^(٥) .

٢ - أن العلامات الإعرابية لم تلتزم في مواضع كثيرة نتيجة وضوح المعنى، أو المحافظة على وزن

(١) المحتسب : ٢١٠/٢ - ٢١١ .

(٢) الخصائص : ١٥٠/١ بتصرف .

(٣) الخصائص : ١٥٠/١ بتصرف ، وينظر: نفسه : ٢٣٧ .

(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٧٠/١ .

(٥) ينظر ص (٦٠٦) من البحث (أمن اللبس) .

البيت وموسيقاه أو مشاكلة الكلمات السابقة لها، فتكون تابعة لها، وإلى هذا أشار ابن جني «أن البيت إذا تجانبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزحاف، فإن الجفاة، الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب»^(١). أما إذا تعارض الإعراب مع صحة الوزن فإن الاهتمام يكون بصحة الوزن وترك الإعراب وفي هذا يقول: «فإن كان ترك زيغ الإعراب بكسر البيت كسراً لا يزاخفه زحافاً فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته... فاعرف إذاً حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخافة كسر البيت، من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا امنوا كسر البيت... فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب»^(٢).
ويسمى مثل هذا شاذاً أو ضرورة عند النحاة .

٣ - جاء في القرآن الكريم من المشاكلة اللفظية لأجل التناسب كثيراً، كتثوين أسماء ممتنعة من الصرف لتشاكل غيرها المصروف سواء كان قبلها أو بعدها أو لتلائم الفاصلة الفواصل الأخرى، وعلى هذا فإن كلمة (قواريراً) الأولى من سورة الإنسان جاءت منونة، فقصد مشاكلتها لبقية روعس الآيات إما في التثوين، وإما في الألف التي تبدل من التثوين، في حال الوقف. وهكذا في تثوين (سلاسلاً) لمناسبة ﴿اغلالاً وسعيراً﴾^(٣).
وهكذا في الشعر كقول العجاج:^(٤)

يذهبن في نجد وغوراً غائراً

فالقافية منصوبة، وكلمة (غور) حقها العطف على الجار والمجرور إلا أن السراجز هنا راعي القافية فنصب ولذلك قدر لها النحاة عاملاً أي (يأتين غوراً)^(٥).

(١) الخصائص : ٣٣٣/٨ .

(٢) الخصائص : ٣٣٤/٨ - ٣٣٥ .

(٣) سورة الإنسان : الآية : ٤ . وانظر: الأشباه والنظائر : ١٧٨/٨، وحاشية الصبان : ٢٧٣/٣ .

(٤) في ملحق ديوانه : ١٩٠ .

(٥) ينظر: الخصائص : ٤٣٢/٢ .

٤ - أن العرب قد راعت الجوار في كثير من أحكامها ومن قواعدهم في ذلك :

«يعطى الشيء حكم الشيء إذا جاوره»^(١).

وقول العكبري : «قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى»^(٢).

وقال أيضاً: «وللمجاورة أثر، وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جداً...»^(٢).

فهذا أثر المجاورة أكده النحاة، ولا أحد يستطيع أن ينكر أثرها.

٥ - فصل ابن جني الحديث عنها فيما عقده تحت عنوان (باب في الجوار)^(٣). وقسمها إلى

قسمين:

أ - أحدهما تجاور الألفاظ وينقسم إلى ضربين، أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل.

ب - الثاني تجاور الأحوال.

أما تجاور الألفاظ ففي المتصل:

فمثل مجاورة العين للام بحملها على حكمها كما في قولهم: صَوْمٌ : صَيْمٌ، وَجُوعٌ : جُبَيْعٌ.

ومثل تصور وجود الضمة كأنها في الواو، لمجاورتها الواو فيهمزها كما تهتمز في أدْوُرٍ، والتَّوَوَّرِ، وقد جاء من ذلك قول جرير:^(٤)

لحب المؤقدان إلتى مؤسى وجعدة، لو أضاءهما الوقودُ

وفيه إجازة نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف كقولهم: هذا بَكْرٌ ومررت ببكر، وذلك

لأنها جاورت اللام بكونها في العين، فصارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها.

وكما في قولهم: شَابَةٌ ودَابَّةٌ، صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف الأول

المدغم، حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين، وهذا من الحكم على جوار الحركة للحرف.

ومن الجوار المتصل ما ذكره أبو البقاء العكبري قوله: «والجوار مشهور عندهم في الإعراب

(١) مغني اللبيب : ٧٨٨/٢.

(٢) التبيين عند مذاهب النحويين : ٢٥٧، ٢٥٨، وينظر: الأشباه والنظائر : ١٨٠/١.

(٣) ينظر: الخصائص : ٢١٨/٣ وما بعدها، والأشباه والنظائر : ١٧٧/١ وما بعدها.

(٤) في ديوانه : ٢٨٨.

وقلب الحروف بعضها إلى بعض، والتأنيث وغير ذلك»^(١).

ثم ذكر من قلب الحروف قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «ارجعن مأزورات غير مأجورات»^(٢) فأصلها: موزورات ولكن أريد التأخي، وكذلك الغدايا والعشايا. ومن التأنيث : حذف التاء من عشرة^(٣) ، في قوله تعالى: ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٤) وهي مضافة إلى أمثال، وهي مذكرة، ولكن لما جاورت (الأمثال) الضمير المؤنث (ها) أجرى عليها^(٥) حكمه.

ومنه قولهم: قطعت بعض أصابعه، وقراءة بعضهم ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾^(٦) «فقرأها الجمهور بالياء حملاً على لفظ بعض، ويقرأ بالتاء حملاً على المعنى؛ إذ بعض السيارة سيارة، ومنه قولهم: ذهب بعض أصابعه»^(٧).

ومن مراعاة العرب للجوار في المنفصل قولهم: «هذا جر ضب خرب»، و«ماء شن بارد» وكما في قول الراجز:^(٨)

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَقْرُ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدْرٍ

برواية أبوزيد (لم يقدر) بفتح الراء، والأصل (يقدر) بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجزت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك، والمتحرك مجرى الساكن، إعطاء للمجاور حكم مجاوره، ولهذا لا بد من فتح ما قبل الألف، بعد انقلاب الألف همزة نتيجة التقاء الساكنين ثم فتح الهمزة إتياعاً لحركة الراء^(٩) وجعلها أبوحيان من التوهم كأنه توهم أنه نقل وإن لم ينقل^(١٠).

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٣/١، وينظر: الأشباه والنظائر: ١٧٨/١.

(٢) ينظر: سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز.

(٣) سورة الأنعام : الآية : ١٦٠.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٣/١.

(٥) سورة يوسف : الآية : ١٠.

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٧٢٤/٢.

(٧) هو علي بن أبي طالب ، في ديوانه : ٧٩.

(٨) ينظر: الخصائص : ٩٤/٣ - ٩٥، والمحتسب : ٣٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب : ٧٥/١ - ٧٦، ومغني

الليبي : ٣٠٦/١، والأشباه والنظائر: ١٧٩/١.

(٩) ينظر: تذكرة النحاة : ٦١٨.

ومن أثر المجاورة أيضاً اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث، وما ذكره الصبان من التعريف مثل (كتاب الله) والتخصيص غلام رجل، والتخفيف نحو: إضافة الوصف إلى معموله (بالغ الكعبة)، ورفع القبح مثل حسن الوجه، ففي رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف الفعل اللازم مجرى وصف المتعدي، وفي الجر تخليص منهما، وكالظرفية مثل: كل حين والمصدرية في نحو: كل الميل، ووجوب التصدير في نحو: غلام من عندك، وفي التعظيم في نحو: بيت لله، والتحقيق في نحو: بيت العنكبوت، والجمع في نحو قول مجنون ليلى:

وما حُبَّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِّنْ سَكَنِ الدِّيارِ

واكتساب المضاف البناء من المضاف إليه كما في قول النابغة الذبياني:

على حينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وَقُلْتُ أَلْمَأْصَحُ وَالشَّيْبُ وازِعُ

فـ(حين) زمان غير محدود وهو معرب فلما أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ اكتسب البناء مما أضيف إليه، وهذا هو الراجح من مذاهب النحويين.

وفي قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ ما أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٣) ، قالوا: إن (مثل) و(ما) جعلاً اسماً

واحداً مثل خمسة عشر، وإن كانت (ما) زائدة، قال الشاعر:

يَتَداعى منخراه بدم مثل ما أثمر حماض الجبل

قال سيبويه: والنحويون يقولون: إنما بناه يعني (مثل) لأنه إضافة إلى غير متمكن وهو قوله (أنكم)، وإن شاء أعرب (مثلاً) لأنها كانت معربة قبل الإضافة فترفع فنقول: مثل ما أنكم، كما تقول: في (يومئذ) من البناء والإعراب فتعربه كما كان قبل الإضافة وتبينه لما أضافه إليه، من أجل أنه غير متمكن^(٤).

(١) في ديوانه : ١٣١ .

(٢) في ديوانه : ٣٢ .

(٣) سورة الذاريات : الآية : ٢٣ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٥/٨ ، وحاشية الصبان : ٢٤٧/٢ .

ومما يكتسب المضاف من المضاف إليه بحكم الجوار، الإعراب من المضاف إليه في نحو: هذه خمسة عشر زيد، عند من أعريه، ورد على ذلك بأن الإعراب في المثال إنما هو لمعارضته الإضافة سبب البناء، لا اكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب: هذه خمسة عشر زيد يعرب خمسة عشر كما قاله الدماميني^(١).

«ومما راعت العرب فيه الجوار أيضاً قولهم: قامت هند، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها، ولا فرق بينهما إلا المجاور لعدم المجاورة. ومن ذلك قلبهم الواو المجاورة للطرف همزة في قولهم: أوائل، كما لو وقعت طرفاً وكذلك إذا بعدت عن الطرف لا تُقلب نحو: طواويس»^(٢).

وكذلك في قولهم: قام زيد وعمراً كلمته، استحسنوا النصب بفعل محذوف لمجاورة الجملة اسماً قد عمل فيه الفعل^(٣).

وكذلك أعمل البصريون الفعل الثاني في باب التنازع لقربه وجواره كما في قولهم: ضربت وضربني زيد قال سيبويه: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد...»^(٤) وكذلك في قولهم: خَشِنَتْ بَصْرَهُ وَصَدْرَهُ زَيْدٌ.

وكذلك راعوا الجوار في المعطوف على اسم الفاعل المجرور بالإضافة إذ يصح فيه الجر على اللفظ، والنصب على المحل، غير أن النصب أقوى عندما يكون المعطوف غير مجاور لاسم مجرور، ولهذا فرق سيبويه بين قولك: هذا معطى زيد وخالداً وقولك: هذا معطى زيد درهماً وخالداً، فهنا أقوى من الجملة الأولى لأن (درهماً) أبعد عن الاسم المجرور^(٥).

(١) ينظر: حاشية الصبان : ٢٤٧/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٨٨/١، والتبيان في إعراب القرآن : ٤٢٣/١.

(٤) الكتاب لسيبويه : ٧٣/١ - ٧٤، وينظر: المقتضب : ٧٣/٤ - ٧٤، والخصائص : ١٧٠/٢، وشرح المفصل

لابن يعيش : ٧٩/١، والأشباه والنظائر : ١٧٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه : ١٧٥/١.

وأما تجاور الأحوال فهو غريب - كما ذكر ابن جني، ويدل دلالة واضحة على مدى اعتداد النحاة بالجوار يقول ابن جني: «أنهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفاً مالم يقع فيه من الفعل، وإنما وقع فيما يليه، نحو قولهم: أحسنت إليه إذ أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك، ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطاعة، وهي كالعلة له، ولا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب، كما لا بد من ذلك مع العلة، لكنه لما تقارب الزمانان، وتجاورت الحالان، في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صار كأنهما إنما وقعا في زمان واحد.»^(١)

ثم يدل على ذلك ويوضح بأن من شرط نصب الفعل للظرف أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه كقولهم: صمت يوماً، وسرت فرسخاً، وجلست عندك، فكل فعل هنا وقع في الظرف الذي نصبه.

أما في قولهم: (لما أطاعني أحسنت إليه) فليس الفعل هنا واقعاً في الظرف (لما) فهو لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه لكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، واقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل (الفعل أحسن) في الزمان الذي يجاور وقته وهو هنا (الظرف لما) كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه^(٢).

وقارن بين قول العرب: هذا جحر ضب خرب، وبين قولهم: أعطيتك إذ سألتني وزدتك إذ شكرتني، وأعمل الفعل في (إذ) في كلا المثالين. ثم قال: «فهذا تجاور في الزمان، كما أن ذلك تجاور في الإعراب»^(٣)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ إِلَهٌ إِلَّا الظُّلُمَاتُ أَنْظَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٤).

فإذا كان النحاة فيما سبق أكدوا أثر المجاورة في أصول الكلمة وحركاتها وتجاور الكلمات مع بعضها سواء كان تجاوراً متصلاً أو منفصلاً، بل جعلوها من أسباب صحة العمل كما في عمل الفعل فيما كان مجاوراً لزمانه وفي باب التنازع أقول إذا كان الأمر كذلك فتأثيرها في الحركة الإعرابية من باب أولى.

(١) الخصائص: ٢٢٢/٣، وينظر: نفسه: ١٧٢/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٢/٣، ١٧٢/٢.

(٣) المصدر السابق: ١٧٢/٢.

(٤) سورة الزخرف: الآية: ٣٩.

أقسام المجاورة

تنقسم المجاورة إلى أقسام متعددة^(١).

فهناك المجاورة في الاتصال والانفصال، والمجاورة من حيث الأحوال والمعاني. وقد ذكر عبدالقادر البغدادي^(٢) أن المجاورة في المنفصل على قسمين:

١ - ملاصقة حقيقية كما في قول العجاج :

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ عَلَى نُرَا قَلَامَةَ الْمُهْدَلِ

فكلمة (مرمل) نعت لكلمة (نسيج) لكنها جرت لمجاورتها كلمة (العنكبوت) المجرورة.

٢ - ملاصقة تقديرية كما في قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبِلَهٍ كَبِيرٍ أَنَا فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ

إذ إن كلمة (مزمل) جرت لمجاورتها كلمة (أناس) تقديراً لا كلمة (بجاد) خلافاً لبعض النحاة^(٣).

وأياً كانت المجاورة رتبية أو لفظية فإنها كافية^(٤)، أن تؤثر في الكلمة المجاورة لها إعراباً.

شروط الخفض على الجوار

تحدث النحاة عن الخفض بالجوار كثيراً، وتركوا الحديث عن الحالات الإعرابية الأخرى، وقد وضعوا شروطاً للخفض على الجوار دون أن يتفقوا عليها، بل نجدها ميثوثة في أحاديثهم، بعضها مصرح به، وبعضها الآخر مستنبط من كلامهم، وهي:

١ - أمن اللبس .

٢ - أن يكون الاسم المخفوض بالجوار في مكان لا يستحق الجر ، كأن يكون مرفوعاً أو منصوباً

(١) الذي يهمننا منها المجاورة في المنفصل.

(٢) ينظر: الخزانة : ٩٨/٥ .

(٣) ينظر: خزانة الأدب : ٩٨/٥ ، ٩٩ .

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٩٩/٥ .

فيجر مجاوره ماقبله.

- ٣ - أن يكون الخفض على الجوارفي النكرات.
- ٤ - أن يصح وقوع المخفض على الجوار صفة إذا أزيد ذلك.
- ٥ - أن يكون المتجاوران متفقين في التذكير والتأنيث.
- ٦ - أن يكون المتجاوران متفقين في الإفراد والتثنية والجمع.
- ٧ - أن يكون الخفض على الجوار في النعت.
- ٨ - أن يكون خاصاً بالمجرور.
- ٩ - أن يكون ذلك في لفظين متجاورين مجاورة لفظية أو تقديرية.
- ١٠ - أن يكون تابعاً لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى.
- ١١ - أن يكون الخفض على الجوار بعد مخفوض خفضاً ظاهراً لتحصل المشاكلة.

١ - أحسن اللبس :

وقد صرح بهذا ابن مالك^(١)، والرضي^(٢)، وغيرهما^(٣)، يقول الخاوراني الشوكاني: «وأما شرط الخفض بالجوار فهو أن لا يشتبه على المستمعين أن المخفض بالجوار صفة لما يجاوره، أو صفة للشيء الذي هو صفة، كما في قولهم: هذا حجر ضب خرب، إذ لا يخفى على أحد أن (خرباً) صفة لـ(حجر) لا لـ(ضب)،»^(٤).

أما إذا قال المتكلم: جاء غلام رجل عاقل على أنه صفة لـ(غلام) لا لـ(رجل) لم يصح للوقوعه في محل الاشتباه.

وإذا قال: جاء غلام امرأة عاقل، وجارية عاقلة على أنه صفة لـ(غلام) أو لـ(جارية) صح

(١) ينظر: شرح التسهيل له: ٣٠٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية له: ٣١٨/١.

(٣) ينظر: القواعد والفوائد في الإعراب: ١٨٢، والارتشاف: ٥٨٢/٢، والبحر المحيط: ٤٥٢/٣، والدر المصون:

٤٩٤/٢، وخزانة الأدب: ١٩٤/٨، ٢٠٤.

(٤) القواعد والفوائد: ١٨٢ بتصرف.

لوجود قرينة التأنيث، وحذفها ينافي الاشتباه^(١). وهذا يفهم من كلام سيبويه عندما قارن بين قول الخليل بالتثنية حيث يقول: «ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: هذا حجر ضب متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب...»^(٢).

ولهذا فإنه لم يؤمن اللبس فلا ينبغي الحمل على الجوار، كما في قراءة ابن كثير، وأبو عمرو وحمزه، وأبو بكر، وعكرمة، ومن معهم ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾^(٣) فمنع الحمل على الجوار هنا لعدم أمن اللبس، لأن غسل الأرجل هنا إما أن يكون واجباً، أو جائزاً فيكون مخيراً بين المسح والغسل مع الرأس، فمن جر بالجوار أوجب الغسل^(٤) وترتب الحكم الفقهي على الحكم الإعرابي أمر مهم ولذا فوضوح المعنى في الإعراب هو الأساس، ولهذا منع بعض النحاة حمل هذه الآية على الجوار لعدم أمن اللبس، ووروده في النعت لا في العطف، ولضعفه من حيث الجملة وكل ما كان كذلك من الكلام الفصيح أو الشعر العربي^(٥) وجعلوا الواو هنا مانعة التجاور^(٦).

وهذا شرط جوهري إذ إن اهتمام العرب بالمعاني هو الأساس لذا فقد أفسدوا الإعراب لصحة المعنى، وأصلحوا اللفظ لإقامته^(٧). وتزيين اللفظ للمشكلة اللفظية عند أمن اللبس أمر مطلوب إذ إن الحركة الإعرابية ليست ذات أهمية عند وضوح المعنى، ولذا فقد جعل ابن الطراوة نصب الفاعل ورفع المفعول قياساً عند أمن اللبس^(٨). ومصطلح أمن اللبس مصطلح عام يشمل كثيراً من الشروط التي سنذكرها فهو يشمل كون اللفظين المتجاورين متفقين في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. إلا أننا سنفردهما بالحديث.

(١) ينظر: كتاب القواعد والفوائد : ١٨٢، والدر المصون : ٤٩٤/٢.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/١، وينظر: تحصيل عين الذهب : ٢٤٥.

(٣) سورة المائدة : الآية : ٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط : ٤٥٢/٣.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب : ١٥٠/١، والدر المصون : ٤٩٤/٢، ٤٩٥.

(٦) ينظر: الهمع : ٣٠٤/٤.

(٧) ينظر: الخصائص : ١٥٠/١، والمحاسب : ٢١٠/٢ - ٢١١، وص (٦٦٠) من هذا البحث (التوهم).

(٨) ينظر: شرح التصريح : ٢٧٠/١.

٢ - أن يكون الاسم المنخفض بالجوار في مكان لا يستحق الجر كأن يكون مرفوعاً أو منصوباً فينجر لمجاورة ما قبله: ^(١)

وهذا شرط ذو علاقة بالشرط السابق، إذ إن الاسم الذي يستحق الجر يكون ملبساً عندما يخفض بالجوار فلا يعلم هل هو مخفوض بالجوار أو بالخفض الذي يستحقه من عطف أو توكيد أو غير ذلك.

ولهذا رد السمين الحلبي على أبي البقاء قوله بالجوار في قوله تعالى: ﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾ ^(٢) لأنه إما أن يقدر عطفهما على (بأكواب) مع التجوز في قوله (يطوف) إذ معناه ينعمون فيها بأكواب وبكذا أو بحور، أو أنه يعطف عليه حقيقة، فيطاف بالولدان عليهم أيضاً، ولا يلتفت لقول أبي البقاء بالعطف على (أكواب) في اللفظ دون المعنى، لأن (الحور) لا يطاق بهن.

وإما أن لا يعطفهما، فإن عطفهما على ما تقدم وجب الجر، وإن لم يعطفهما لم يجر الجر، وأما جرهما على ما ذكره الناس فقليل: لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على تضمين الفعل المتقدم (يتلذذون وينعمون...) أو لا يضمن.

ومادام أنه صرح بعطفه على بأكواب، فكل ما عمله أن جعله مختلف المعنى فلا يجوز عطفهما على (بأكواب) إلا بمعنى آخر وهو تضمين الفعل، وهذا لا يقدر في العطفية. (أي العطف) ^(٣).

٣ - أن يكون الخفض على الجوار في النكرات :

وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: «فجروه لأنه نكرة كالضب» ^(٤) فخصه قوم بها ^(٥).

(١) ينظر: الدر المصون : ٤٩٦/٢.

(٢) سورة الواقعة : الآية : ٢٢.

(٣) ينظر: الدر المصون : ٤٩٦/٢، ٢٥٧/٦.

(٤) الكتاب لسيبويه : ٤٣٦/١.

(٥) ينظر: الهمع : ٣٠٦/٤.

وقد صرح أبو الفتح بأنه في النكرات أسهل منه في المعارف مبيناً السبب في ذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾^(١) فقد «أراد الرفع وصفاً للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، وعلى أن هذا في النكرة - على ما فيه - أسهل منه في المعرفة، وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبهت بالأقرب إليها، فيجوز هذا جحر ضبّ خرب، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبيه بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة لأنها في أول وضعها محتاجة - لإبهامها - إلى وصفها.»^(٢)

وقد منع السمين الحلبي الحمل على الجوار هنا لإمكان غيره لأن الجوار «لا يصار إليه إلا عند الحاجة»^(٣) إذ تكون صفة للقوة، وإنما ذكر وصفها لأن تأنيثها غير حقيقي، أو أنها في معنى ذو الأيد^(٤) أو أن المعنى المفهوم من القوة هو الحبل، أو أن (متين) فعيل وقد كثر مجيء فعيل مذكراً وصفاً للمؤنث^(٥).

وابن جني هنا استحسنته في النكرة ولم يقيده بذلك وكان استحسانه له في النكرة لحاجتها إلى ما يوضح إبهامها بخلاف المعارف، ولذلك فقد رد بعض النحاة على من قيد الخفض على الجوار بأن يكون في النكرات يقول أبي ثروان المفضل الضبي: «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك»^(٦) وفي هذا «رد على من زعم أنه لا يكون إلا في النكرة»^(٦).

(١) سورة الذاريات : الآية : ٥٨ .

(٢) المحتسب : ٢٨٩/٢ .

(٣) الدر المصون : ١٩٤/٦ .

(٤) ينظر: الدر المصون : ١٩٤/٦ .

(٥) ينظر: المحتسب : ٢٨٩/٢ .

(٦) الارششاف : ٥٨٢/٢ ، وينظر: الهمع : ٣٠٦/٤ ، وخزانة الأدب : ٩٠/٥ .

٤ - أن يصح وقوع المخفوض على الجوار صفة إذا أريد ذلك^(١)

وقد صرح بذلك سيبويه بقوله: «فجروه... لأنه في موضع يقع فيه نعت الضب»^(٢) وفسره السمين الحلبي بأن يكون على قولهم: اشتدت بالرماد الريح العاصفة في يوم، فتكون كلمة (العاصفة) تابعة للريح في الإعراب، فإذا أردنا خفض كلمة (العاصفة) وهي الصفة على الجوار، فإن ذلك لا يصح وبالتالي لا يصح حمل قوله تعالى: «كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف»^(٣) على الجوار، لتخالفهما تعريفاً وتكثيراً^(٤) ومن شروط النعت سواء كان حقيقياً أو سببياً مطابقة المتبوع في التعريف والتكثير. وقلت مطابقة المتبوع ولم أقل المنعوت «لأن المنعوت إنما يصدق حقيقة على متبع ماهوله لفظاً ومعنى، لا على المتبع لفظاً لا معنى، وكلا النوعين مراد»^(٥). واعتبار بعض النحاة^(٦). كلمة (عاصف) في الآية مخفوضة على الجوار لمجاورتها كلمة (يوم) وتبعيتها معنى لكلمة (الريح) فيه نظر لما ذكرنا.

وقد حاول ابن جني تخريجها على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي في يوم ريح عاصف، والذي حسنّ وسوّغ حذف الموصوف هنا كثرة حذفه في قراءة الجماعة (في يوم عاصف).

ثم نبه ابن جني على مسألة مهمة وهي كيف يصح أن تكون كلمة (عاصف) وصفاً (لليوم) وأضيفت إليه والمعروف أن الموصوف لا يضاف إلى صفته؛ لأنها نفس الموصوف في المعنى، والشيء لا يضاف إلى نفسه. إذ لا يصح أن تقول: هذا رجلٌ عاقلٌ، ولا غلامٌ ظريفٌ على إرادة الصفة.

(١) ينظر: الدر المصون : ٢٥٩/٤، وينظر: ص (٦١٦) من البحث (الشرط السابع).

(٢) الكتاب لسبويه : ٤٣٦/١.

(٣) سورة إبراهيم : الآية : ١٨.

(٤) ينظر: الدر المصون : ٢٥٩/٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٧/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٥٤/٣، ٥٥.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٧٦٦/٢، والبحر المحيط : ٤٠٥/٥، والدر المصون : ٢٥٩/٤.

وأجاب بأنه «جاز ذلك من حيث كان (اليوم) غير العاصف في المعنى، وإن كان إياه في اللفظ، لأن العاصف في الحقيقة إنما هو الريح لا اليوم، وليس كذلك هذا رجلٌ عاقل، لأن الرجل هو العاقل في الحقيقة، والشيء لا يضاف إلى نفسه»^(١).

٥ - أن يكون المتجاوزان متفقين في التذكير والتأنيث .

وهذا الشرط يفهم من كلام الخليل ونسبه إليه الرضي «لايقولون إلا هذان جحرا ضب خريان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جحرة ضباب خرية، لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا»^(٢).

وقد ردّ بما ورد في الشعر العربي من كون المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً كما في قول العجاج:

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمَرْمَلِ

فكلمتا (النسج، المرمل) مذكرتان، والعنكبوت مؤنث^(٣).

وذكر البغدادي أَنَّ مَمَّا رُدَّ بِهِ عَلَى الْخَلِيلِ قَوْلُ الْحَطِيبَةِ:^(٤)

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

«فهموز نعت الحية المنصوبة، وجر لمجاورته لأحد المجرورين وهو بطن أو واد»^(٥) وكذلك

ابن جنى يرى أن (هموز) جر لمجاورته ل(واد) مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً،

(١) المحتسب : ٣٦٠/١، وينظر: البحر المحيط : ٤٠٥/٥، والدر المصون : ٢٥٩/٤.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/١، وينظر: المحتسب : ٢٨٩/٢، وتحصيل عين الذهب : ٢٤٤، وشرح الكافية للرضي : ٣١٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/١.

(٤) في ديوانه : ١٣٩.

(٥) خزائن الأدب : ٨٦/٥.

لأن كلمة (حية) مؤنث، وما بعدها مذكر^(١) وكلام ابن جني هنا يشعر بأن الخلاف بين سيبويه والخليل هو في اتفاق المضاف والمضاف إليه، مع أن الخلاف بينهما راجع إلى المتجاورين اللذين هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه، وكلام سيبويه يحتمل الوجهين إلا أن المقصود المتجاوران اللذان هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه.

وما ذكره النحاة هنا في هذه الأبيات من كلمات مؤنثة تُرد لأنها ملبسة؛ إذ تحتل كل واحدة منها أن تكون مذكورة، فلم يؤمن اللبس هنا، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال^(٢) وعلى هذا «فإن للخليل أن يدعي توافق المضاف والمضاف إليه تذكيراً يجعل الحية للواحد المذكر من الجنس، وكذلك هموز فإنه مفعول يوصف به المذكر والمؤنث، اللهم إلا أن يكفي سيبويه للتخالف بالتأنيث والتذكير اللفظيين»^(٣).

وكذلك في قول العجاج فإن للخليل ادعاء اتفاق المضاف والمضاف إليه تذكيراً إذ إن العنكبوت جاء مذكراً في قول العرب^(٤). قال الشاعر^(٥):

على هَطَّالِهِمْ مِنْهُمْ بُيُوتٌ كَأَنَّ الْعَنْكَبُوتَ هُوَ ابْنَتَاهَا

وقد ذكر المبرد^(٦) وابن السنيدي البطلبيوسي^(٦) أنه مما يذكر ويؤنث، بخلاف قول الأصمعي الذي يرى أنه لا يكون إلا مؤنثاً^(٧).

وقد ذكر أبو بكر الأنباري^(٨) أنه مما يذكر ويؤنث^(٩)، وأنشد البيت السابق وقال: إن هذا

(١) ينظر: خزنة الأدب : ٨٦/٥.

(٢) ينظر: الإنصاف : ٧٢٦/٢.

(٣) خزنة الأدب : ٨٧/٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٠/٢، ٣٩١، وخزنة الأدب: ٨٧/٥، والضرائر للأوسى: ٢٥٩، والهطال اسم جبل.

(٥) لم أقف على قائله، وهو موجود في خزنة الأدب : ٨٧/٥.

(٦) ينظر: لسان العرب (عنكب).

(٧) ينظر: إصلاح الخلل: ٣١٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٠/٢، ٣٩١.

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، مات سنة ٣٢٨هـ. ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣، ١٥٤.

(٩) ينظر: المذكر والمؤنث: ٤٢٥/١، ٤٢٩، ولسان العرب : (عنكب).

لايوجب تذكير العنكبوت وذلك لكون (المرمل) ليس نعتاً للعنكبوت على الحقيقة وإنما هو نعت للنسج
خفض على الجوار للعنكبوت .

وقال صاحب اللسان: «ذكره هنا لأنه أراد النسج ولكنه جره على الجوار»^(١).

«قال أبو النجم في تذكير العنكبوت:

مما يُسَدِّي العنكبوتُ إذْ خلا

وقال السجستاني: أَظُنُّه ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِذْ خَلَا الْمَوْضِعَ أَوْ الْمَكَانَ»^(٢).

قال الفراء: التانيث في العنكبوت أكثر من التذكير .

«وعلى تسليم أنها في البيت مؤنثة فإنه تانيث ليس بعلامة، إذ ليس مؤنثا بالتاء ولا

بإحدى الألفين المقصورة والممدودة، فأشبه التذكير، إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر في
التثنية»^(٣).

وكذلك القول في كلمة (حيّة) حيث ذكر أبو بكر الأنباري^(٤) أنها تذكر وتؤنث، وذكر شاهداً

على التانيث، وآخر على التذكير.

أنشد الفراء:

فَمَا تَزْدِرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ سُكَاتٌ إِذَا مَا عَضَّ لَيْسَ بِأَدْرَدَا

وقول الأخطل:^(٥)

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ قَدْ شَالَتْ نَعَامَتَهُ وَعَضَّ حَيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ ذَكَرٌ

وقال الجوهري: «الحيّة تكون للذكر والأنثى وإنما دخلته الباء لأنه واحد من جنس، مثل

بطه ودجاجه، على أنه قد روى عن العرب: رأيت حياءً على حيّة أي ذكراً على أنثى، وفلان حيّة
ذکر»^(٦).

(١) لسان العرب: (عنكب).

(٢) المذكر والمؤنث: ٤٢٧/١، ٤٢٨، وينظر: لسان العرب: (عنكب).

(٣) خزانة الأدب: ٨٧/٥.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٦٠٢/١، ٦٠٣، نفسه: ٦٩/١.

(٥) في ديوانه: ٤٧٨.

(٦) لسان العرب: (حيا).

وعلى هذا الأزهرى وزاد «إذا قالوا الحيوت عنوا الحية الذكر»^(١).

وكذلك كلمة (البطن) ذكر أبو بكر الأنباري^(٢) بأنها من الإنسان الحيوان مذكر، ومن القبائل مؤنثة، ونقل^(٣) عن الفراء تخطئة من أنثه للإنسان وقال: أما قطرب فقال بتذكيره وتأنيته. وذكر صاحب لسان العرب^(٤) أنه مذكر وأن تأنيته لغة حكاها أبو عبيدة. وقال انه دون القبيلة فهو مذكر وهو مؤنث عند الأنباري^(٥).

ولكن دلالة الكلام في البيت الشاهد أن (حية) مذكر يدل على ذلك قوله (ليس لكم بسى) إذ إن ضمير (ليس) عائد إلى الحية، ولو أراد المؤنث لقال: (ليست)^(٦).

وقد استدل بعض النحاة لسببويه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٧) ورد ذلك بإمكان تخريجها على شيء آخر وهو أن القوة مؤنثة، والمتين مذكر، وجاز تخريجها على ذلك رغم الخلاف بينهما، لأن القوة بمعنى الحبل فكأنه قال: إن الله هو الرزاق ذو الحبل المتين، وكذلك كون المتين على وزن فعيل وقد كثر مجيء فعيل للمؤنث كقولهم: حلة خفيف...^(٨).

وبعد كل هذا أرى أن هذه الآراء واللهجات المنقولة عن العرب في تذكير الكلمة أو تأنيثها يرجع إلى اللفظ والمعنى، وقد يكون أحدهما دون الآخر، ولذلك قسمها الأنباري، فجعل باباً لما يذكر ويؤنث بإتفاق من لفظه واختلاف من معناه^(٩). وما يكون للمذكر والمؤنث والجمع بلفظ واحد ومعناه

(١) المصدر السابق: (حيا) . وينظر التهذيب: ٥ / ٢٨٦ .

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث: ١ / ٣٣٧، ٢٥٣ .

(٣) ينظر: حاشية المذكر والمؤنث: ٢٥٣ .

(٤) ينظر: لسان العرب: (بطن) ، وخزانة الأدب: ٨٧/٥ .

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٢٥٣، ولسان العرب: (بطن).

(٦) ينظر: خزانة الأدب: ٩٧/٥ .

(٧) سورة الذاريات: الآية: ٥٨ .

(٨) ينظر: المحتسب: ٢ / ٢٨٩ .

(٩) ينظر: المذكر والمؤنث: ١ / ٢١٣، ٥٩١ .

مختلف^(١) . وما يكون للمذكر والمؤنث والجمع بإتفاق من لفظة ومعناه^(٢) . ولذلك وجدنا من النحاة من يقول: «قد يذكر المؤنث، ويؤنث المذكر حملاً على المعنى»^(٣) .

وقال ابن جنى: «إن تذكير المؤنث عامة واسع في كلام العرب لأنه رد فرع إلى أصل لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإعراب»^(٤) .

وهذا أحد علماء العربية في القرن الرابع الهجري يصرح بأن التذكير والتأنيث لا يجري على قياس مطرد، ولا يحصرهما باب كما يدعي بعض الناس ولهذا يجب أن «يعمل فيهما على الرواية، ويرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية»^(٥) .

وهذا ما رأينا حقاً؛ إذ أن المعنى وراء تذكير اللفظ أو تأنيثه ولهذا فإنني أرى أن اشتراط التذكير والتأنيث لا يصح إلا إذا قصد التذكير والتأنيث اللفظيان.

٦ - أن يكون المتجاوزان متفقين في الأفراد والتثنية والجمع

نقل سيبويه عن الخليل قوله: «لا يقولون إلا هذان جحراً ضب خريان، من قبل أن الضب واحد والجحرجحان، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا»^(٦) وهكذا نسبه إليه الرضي^(٧) .

وقد ذكر السيوطي^(٨) أن الخليل خصّه بغير المثنى أي بالمفرد والجمع فقط. وذكر رأياً

(١) ينظر: المصدر السابق : ٢٧٣/١ .

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٢٨٦/١ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٥٤ .

(٤) الخصائص : ٤١٥/٢ بتصرف .

(٥) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري : ٥٠ .

(٦) الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/١ .

(٧) ينظر: شرح الكافية : ٣١٨/١ .

(٨) ينظر: همع الهوامع : ٣٠٦/٤ .

آخر وهو اختصاصه بالمفرد فقط، وعليه فلا يجوز قولهم: هذان جرا ضب خربين. ولا قولهم: هذه
جخرة ضباب خربه^(١).

وعزى الجواز في المثني إلى سيبويه «قال أبوحيان: وقياسه الجواز في الجمع»^(٢) ومن
منع ذلك قصره على السماع فأجازه في الأفراد فقط^(٣).

وأجازه حذاق النحاة في التثنية والجمع قياساً على المفرد المسموع، إذ «لو كان لا وجه له
في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط»^(٤).

وهذا ما أراه قياساً للفرع على الأصل، إذ المثني والجمع فرعان والمفرد أصل.
كما أن سيبويه قاسه بقوله: «هذا جحر ضب متهدم»^(٥).

V - أن يكون الخفض على الجوار في النعت فقط^(١)

وقلت النعت مطلقاً ليشمل النعت الحقيقي والسببي، وذلك لكثرة السماع فيه، ووزود
شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي مجرورة على الجوار، ونظراً إلى ما يتحقق فيه من
شروط كثيرة كأمن اللبس والتلاصق، وصحة وقوع المخفوض على الجوار صفة، وكونه من
النكرات، والاتفاق في التنكيروالتأنيث، والأفراد والتثنية والجمع وكونه في مكان لا يستحق الجر كأن
يكون مرفوعاً أو منصوباً فينجر لمجاورة ما قبله^(٧).

(١) أثبتتها المحقق بصيغة الافراد، والظاهر من الكلام أن المراد صيغة المثني . ينظر: الارتشاف : ٥٨٢/٢،
والهمع: ٣٠٦/٤.

(٢) الهمع : ٣٠٦/٤، وينظر: الارتشاف: ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٥٨٢/٢، والهمع : ٣٠٦/٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٣/١، وينظر: الهمع : ٣٠٦/٤.

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/١.

(٦) ينظر: ص (٦١٠) من البحث (الشرط الرابع).

(٧) انظر كل في موضعه ، وانظر إلى الشواهد في مسائل الجوار من هذا البحث .

ويخفض النعت السببي على الجوار لأنه في الحقيقة تابع من حيث اللفظ للمتبوع السابق عليه ومن حيث المعنى إلى الاسم الظاهر بعده وقد وضعوا له شروطاً منها:

١ - استواء اللفظين تعريفاً أو تنكيراً فنقول: «مررت بامرأة شيخ أبوها، فنخفض (شيخ) وهو من نعت الأب، إلا أنه لما جاور (امرأة) خفضت، ورفع (أبوها) على الابتداء»^(١).
وقولهم: «مررت بالرجل الطامث المرأة»^(٢) فقد استوى اللفظان أيضاً بالألف واللام. ولا يجوز: مررت برجل طامث المرأة، لأن (رجل) نكرة، والمرأة معرفة.

٢ - أن يكون الاسم المخفوض (النعت السببي) مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق وإلا فلا يجوز الخفض ولا يكون نعتاً تقول: «رأيت رجلاً عجوزاً أمه» ولا تقول: مررت برجل زيد أبوه، وإنما تقول: زيد أبوه «فلم تخفض لأنه اسم وليس بنعت»^(٣).
وقد كان الجوار في النعت هو أكثر الأبواب قبولاً عند النحاة^(٤) أما في غيره من الأبواب فهناك من أجازته وجعله نادراً، ومنهم من منعه^(٥).

٨ - أن يكون خاصاً بالهجرور

وإلى هذا أشار أبوحيان بأن أكثر النحاة «يخصه بالهجرور»^(٦) والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة^(٧).

(١) المحلى وجوه النصب : ١٤٨ بتصرف .

(٢) المصدر السابق : ١٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ١٤٨ .

(٤) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٨/٣، والبحر المحيط : ١٧٢/٨،

والارتشاف : ٥٨٢/٢، والأشباه والنظائر : ١٧٧/١، ١٧٨، والهمع : ٣٠٤/٤، وحاشية الصبان : ٥٧/٣ .

(٥) ينظر: المسائل التي ورد فيها الجوار من هذا البحث ص (٦٢١) .

(٦) الارتشاف : ٥٨٢/٢ .

(٧) ينظر: الارتشاف : ٥٨٢/٢، والهمع : ٣٠٤/٤ .

أما الرفع على المجاورة فقد منعها بعضهم إذ «لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين في قوله:

السالك الثغرة اليقظان كالئها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل»^(١)

وقال ابن الشجري: «وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشاً، وإنما الفضل نعت للهلوك على المعنى، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشيء إليها، كقولك: عجبت من ضرب زيد الطويل عمراً، رفعت الطويل لأنه وصف لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضاً في اللفظ، ولو قلت: عجبت من ضرب زيد الطويل عمرو، فنصبت (الطويل) بأنه نعت لزيد على معناه، من حيث هو مفعول في المعنى، كان مستقيماً كما عطف الشاعر عليه المنصوب في قوله:

قد كنت دأيت بها حسّانا مخافة الإفلاس والليانا»^(٢)

وقال أبوحيان: بأن أكثر الناس يعتقدونه مخصوصاً بالمجرور إلا أنه جاء مرفوعاً كما في البيت السابق، وأن رفعه على النعت (الهلوك) رفع على الموضع، لأن معناه كما تمشي الهلوك الفضل»^(٣)

ومن النحاة من منع تخريجه على الجوار أو الإتياع على المحل، كالفراء والحسن السكري إذ قالوا: بأن (الفضل) ثوب كالخيعل تلبسه المرأة في بيتها»^(٤)

والحقيقة أن في الاعتراف بعمل المجاورة في الرفع ما يجعلنا نتساءل ما الفرق بين المجاورة والتبعية إذن؟ خاصة إذا فسرت التبعية بأنها لفظية. والذي أراه أن التبعية عمل وليست عاملاً»^(٥)

(١) خزانة الأدب : ١٠١/٥، وينظر: الضرائر للآلوسي: ٢٦٠.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢٢٢/٢، وينظر: خزانة الأدب : ١٠٢/٥.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة : ٣٤٦.

(٤) ينظر: خزانة الأدب : ١٠٤/٥.

(٥) ينظر: رأي الباحث في ص (٦٥٤) من هذا البحث (المسائل التي ورد فيها الجوار).

٩ - أن يكون ذلك في لفظين متجاورين مجاورة لفظية أو تقديرية

نص بعض النحاة على أن الجوار لا يكون إلا عند التلاصق^(١) وذلك لأن الكلمة المجاورة تكون فاصلاً بين النعت ومنعوته أو التابع ومتبوعه، ونتيجة لوجود هذا الفاصل الذي أحدث أثراً في مجاوره، بسبب مجاورته له تغير الحكم الإعرابي الذي كان يستحقه التابع، فلولا وجود المجاورة ماحدث هذا التأثير والتغير، ولكن هل هذا التأثير كان نتيجة التجاور الحقيقي أم التقديري أم كليهما؟

إن ما ذكره النحاة من شرط الاتصال أو التلاصق كان عاماً ولذا فقد بين البغدادي^(٢) أن التجاور قد يكون حقيقياً كقولهم: هذا جحر ضب خرب.
وقد يكون تقديرياً كقول الشاعر:

كبير أناس في بجاد مزمل

حيث انجرت كلمة (مزمل) لمجاورتها (لأناس) تقديراً، لا (لبجاد) لتأخره عن مزمل في الرتبة، لذا فإن المجاورة رتبية كانت أو لفظية فإنها كافية لإحداث الأثر.

وقد استحسنت النحاة الجوار في النعت والتوكيد وعطف البيان لشدة التجاور بين الألفاظ^(٣)، ولذا قال ابن هشام: «نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع...»^(٤).

وقد منعه بعض النحاة في عطف النسق لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين فتبعد مراعاة المجاورة بل تبطل عند بعضهم^(٥).

وكذلك منعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً، لأنه معمول

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٨٠/٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٤/٢.

(٢) ينظر ص (٦٠٥) من هذا البحث .

(٣) ينظر: الارتشاف : ٥٨٣/٢، وشرح شذور الذهب : ٣٣١ - ٣٣٢، والهمع : ٣٠٤/٤، ٣٠٥.

(٤) شرح شذور الذهب : ٣٣٢.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب : ٣٣٢، والهمع : ٣٠٥/٤.

عامل آخر غير العامل الأول ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع وبهذا تبعد مراعاة المجاورة وينزل منزلة جملة أخرى^(١).

١ - أن يكون تابعاً لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى^(٢)

الجوار عبارة عن أن يكون الشيء تابعاً لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى فيُعدل به عن تبعيته لمتبوعه لفظاً، ويخفض لمجاورة المخفوض.

ولذا منعه النحاة في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٣). وذلك لأن كلمة (قتال) هنا بدل وليست تابعة لمرفوع أو منصوب، وإنما جاورت مخفوضاً فخفضت^(٤).

وإذا كان ابن هشام أجاز الجوار في عطف البيان وجعله قياساً، فإن عطف البيان كالبدل ولذلك لم يذكر مثلاً واحداً لكل منهما^(٥).

١-١ - أن يكون الخفض على الجوار بعد مخفوض خفضاً ظاهراً لتحصّل المشاكلة^(٦)

وبناءً على هذا الشرط لم يُجيز ابن مالك الخفض على الجوار إذا لم يكن المخفوض ظاهراً، وبهذا منع جزم الجواب بالجوار لأن جزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر. وفيما سبق من الأمثلة المخفوضة على الجوار ما يوضح هذا.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب : ٣٣٢، والهمع : ٣٠٥/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط : ١٥٤/٢، والدر المصون : ٥٢٧/١.

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢١٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط : ١٥٤/٢، والدر المصون : ٥٢٧/١.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب : ٣٣٢، والهمع : ٣٠٤/٤، ٣٠٥.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ٧٩/٤.

المسائل التي عمل فيها الجوار

أ - في حالة الجر :

الجر بالجوار هو أشهر الحالات الإعرابية التي ورد فيها، وهو مسموع عن العرب، ووارد في فصيح الكلام، وخرّج عليه النحاة كثيراً من القراءات، وقد عقد له النحاة باباً على حده، نظراً إلى كثرتة ولما فيه من المشاكلة، وأصلوه بقولهم: هذا جحر ضب خرب، وتحدثوا عن قياسيته أو الاقتصار على ماسم عن العرب، وقد ورد في أبواب كثيرة:

١ - في النعت الحقيقي

أثبت جمهور النحاة من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في النعت رغم قولهم: بقلته^(١) وتشذيده^(٢)، ويعد أكثر الأبواب النحوية التي وردت فيها شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، وأقوال العرب.

فمن شواهد في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾^(٣).

وهي قراءة الأعمش وابن وثاب، وقد جعلها الفراء وابن جني صفة لـ(ذو) وخفضت للقرب والجوار^(٤). ومثلها قوله تعالى: ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴾^(٥).

قوله تعالى: ﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾^(٦).

(١) ينظر: الارتشاف : ٥٨٢/٢، ومغني اللبيب : ٧٨٩، والهمع : ٣٠٤/٤، وخزانة الأب: ٩٤/٥ - ٩٥،

والضرائر للكلوسي: ٢٥١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١٧٤/١، والضرائر للكلوسي : ٢٥١.

(٣) سورة الذاريات : الآية : ٥٨ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للقراء : ٧٤/٢، ٧٥، والمطى وجوه النصب : ١٥٠، والمحتسب : ٢٨٩/٢، وشرح

التسهيل لابن مالك : ٣٠٨/٣، والبحر المحيط : ١٤١/٨، والدر المصون : ١٩٤/٦.

(٥) سورة البروج : الآية : ١٥ .

(٦) سورة إبراهيم : الآية : ١٨ .

وقد ذكر الفراء الأوجه التي يمكن تخريجها عليه ثم قال: «وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه»^(١).

وقد ردَّ على من جعله من باب الجوار «لأن من شروط الجوار أن يكون بحيث لو جعل صفة لما قطع عن اعرابه ليصح»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مَّحِيطٍ﴾^(٣).

وذلك على اعتبار كلمة (محيط) صفة للعذاب معنى، والأصل عذاب يوم محيط^(٤).

ومن شواهد الشعر: قول ذي الرمة:^(٥)

كَأَنَّمَا ضَرَبْتُ قَدَامَ أَغْنِيهَا قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجٍ^(٥)

فكلمة (محلوج) نعت لقوله (قطنا) لكنه جر لمجاورته المجرور^(٦).

وقول ذي الرمة أيضاً:^(٧)

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مَقْرَفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدْبٌ^(٨)

(١) معاني القرآن للفراء: ٧٣/٢، ٧٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/١، والبحر المحيط: ٤٠٥/٥، والدر المصون: ٢٥٩/٤، وخزانة الأدب: ٩٢/٥ وما بعدها.

(٢) الدر المصون: ٢٥٩/٤.

(٣) سورة هود: الآية: ٨٤.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/١، ٧١١/٢، والبحر المحيط: ٢٥٣/٥، والدر المصون: ١٢٢/٤.

(٥) كلمة محلوج: من حلج بمعنى ندف، وقطن محلوج بمعنى مندوف أي مستخرج من الحب. اللسان: مادة: حلج. وهو في ديوانه: ٩٩٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٣/٢، ٧٤، والمطى وجوه النصب: ١٥١، مايجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٥،

والإنصاف: ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٣، وتذكرة النحاة: ٦١٠، وخزانة الأدب:

٩١/٥ وما بعدها.

(٧) في ديوانه: ١٢ «تصحیح وتنقیح... تشارلس لبال، دار المعارف».

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٣/٢، ٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٩/٣، وخزانة الأدب:

٩١/٥ وما بعدها، والضرائر للكلوسي: ٢٥٥.

فكلمة (غير) نعت لكلمة (سنة) المنصوبة على المفعولية، وجرت مجاورتها لـ(وجه) المجرور بالإضافة، وقد أنشد بالخفض على الجوار أبو ثروان مع اعترافه بأن لغة النصب أجود من لغة الخفض.
قول الحطيئة: ^(١)

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ ^(١)

فكلمة (هموز) مجرورة مجاورتها كلمة (واد) المجرورة قبلها أو كلمة (بطن) مع أنها صفة (للحية) المنصوبة على التحذير فحقها أن تنصب مثلها ^(٢).
وقول العجاج: ^(٣)

كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ عَلَى ذُرًّا قَلَامِهِ الْمُهْدَلِ ^(٣)

فكلمة (المرمل) جاءت مجرورة مجاورتها كلمة (العنكبوت) المجرورة بالإضافة، وكان حقها النصب لأنها نعت (للسنج) المنصوب لوقوعه اسماً لـ(كأن) فجر مجاورته المجرور ^(٤).
وقول امرئ القيس: ^(٥)

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ ^(٥)

(١) في ديوانه : ١٣٩ . وهموز الناب : مأخوذ من الهمز ومعناه الضغط والغمز، وهو من صفات الحية. ليس كلمة بسى: أي ليست مثلكم ولا مستوية معكم. ينظر: اللسان (همز).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٣/٢، ٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ٣١٨/٨، وخزانة الأدب : ٨٦/٥، والضرائر للأوسى: ٢٥٢.

(٣) في ديوانه : ٢٤٣/٨، والمرمل: أي المرفق . انظر اللسان: (رمل)، ونسبه ابن منظور لأبي عبيد. الغلام: الفاقلي وهو نبات.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٣٧/٨، ومايجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٥، وخزانة الأدب : ٨٦/٥ ومابعدها، والضرائر للأوسى: ٢٥٥.

(٥) في ديوانه : ٢٥ .

ثبير : اسم جبل .

أفانين وبله : أنواع مطره .

بجاد : كساء.

مزمل : مغطى . ينظر: اللسان (بجد، زمل).

فكلمة (مزمل) مجرورة لمجاورتها المجرور وهو (أناس) أو بجاد، ولولا المجاورة لكانت مرفوعة لأنها صفة لـ(كبير) الواقعة خبرا لـ(كان) والنعت يتبع المنعوت دائما ولكن تأثير المجاورة أدى إلى جرّها^(١).

وقول دريد بن الصمة:^(٢)

فدافعتُ عنه الخيلَ حتى تبددتُ وحتىَ علاني حالكُ اللونِ أسودِ

فكلمة (أسود) مجرورة لمجاورتها كلمة (اللون) مع أنها نعت لـ(حالك) المرفوعة على الفاعلية، فحقها الرفع ولكنها جرت تبعاً لمجاورتها (اللون) المجرورة بالإضافة^(٢).

وقول النابغة :

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرٌ مُنْقَلِتٍ أَوْ مُوثِقٌ فِي حَبَالِ الْقَدِّ مَجْنُوبٍ^(٣)

فكلمة (مجنوب) جرت لمجاورتها كلمة (القد) المجرورة بالإضافة، وكان حقها أن تكون مرفوعة لأنها نعت لكلمة (موثق) المرفوعة بالفاعلية^(٤).

قول الشاعر:^(٥)

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْعُودَةً كَرَهَا وَعَقَدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلَّلِ

قال التبريزي (مزعودة) مجرورة على الجوار، إذ هي في الحقيقة للمرأة كما قيل: جحر ضب خرب^(٥).

وقول الشاعر:

إِذَا يَثُورُونَ أَفْوَاجًا كَأَنَّهَمْ جَرَادٌ رِيحٍ مِنَ الْأَجْدَاثِ مَنَشُورِ

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١٥٠، والخصائص: ٢٢١/٣، ومايجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٥، والقواعد والفوائد: ١٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٩/٣، وتذكرة النحاة: ٥٧٧، وخزانة الأدب: ٩٨/٥، ٣٧/٩، والضرائر للآلوسي : ٢٥٤.

(٢) ينظر: خزانة الأدب : ٩١/٥.

(٣) المجنوب : المقيد . لسان العرب (جنب).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٢/١ .

(٥) ينظر: خزانة الأدب : ١٩٤/٨، ٢٠٤.

فكلمة (منشور) مجرورة لمجاورتها (الأحداث) المجرورة بالحرف، وكان حقها أن تكون مرفوعة لأنها

نعت لـ (جراد) ولكنها خفضت للمجاورة^(١).

وقول الأخطل:^(١)

جزى الله عنا الأعورين ملامة وقروة تغر الثورة المتضاجم^(٢)

فجرت كلمة (المتضاجم) لمجاورتها (الثورة) وهي صفة للثغر^(٣).

ومن شواهد النثر في مأثور كلام العرب :

قول العرب : هذا جُحْرٌ ضِبٌّ خَرْبٌ^(٤)

حيث جرت كلمة (خرب) لمجاورتها لكلمة (ضب) والأصل أن تكون مرفوعة لأنها صفة

للجحر، وصفة المرفوع مرفوعة مثله، ولكن جرت هنا لمجاورتها كلمة (ضب) المجرورة.

قول أبي ثروان: «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك»

بخفض (المعروف على المجاورة)^(٥). ولهذا جعله بعض النحاة قياساً في النثر. يقول

القيرواني: «وأجاز بعض النحويين مثل هذا (الجوار) في الكلام أي النثر»^(٦) وكذلك العكبري بقوله:

(١) ينظر: خزانة الأدب : ٢٩٠/٥.

(٢) المتضاجم : المعوج.

(٣) ينظر: القواعد والفوائد : ١٨٢.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٤٣٦/١، ومايجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٥، والقواعد والفوائد: ١٨٢،

والارتشاف: ٥٨٢/٢، والهمع: ٣٠٤/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف : ٥٨٢/٢، والهمع : ٣٠٦/٤، وخزانة الأدب : ٨٩/٥.

(٦) مايجوز للشاعر في الضرورة : ١٤٥.

«لو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط»^(١) وقول البغدادي: «ذهب بعض المتفقهة من أصحابنا الشافعية إلى أن الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة...»^(٢).

وبعد كل هذا نلاحظ أن العامل في النعت في مثل ماسبق مركب من عاملين معاً عامل لفظي عمل في المنعوت والنعت فعمله في المنعوت قد يكون رفعاً على الفاعلية أو الابتدائية أو الخبرية، أو جراً بالإضافة أو الحرف، أو جزماً بالحرف، أو غير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، فإذا اتفق التابع والمتبوع في الإعراب فإن السبب مختلف كما ذكرنا، في حين نجد أن النعت ليس له إلا سبب واحد وهو تبعيته لما قبله فعمل الجوار فيه فكان العامل مركباً من عاملين أحدهما لفظي والآخر معنوي حتى تتحقق العلاقة اللفظية والمعنوية في التركيب، ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الفصل بين النعت والمنعوت - بكلمة المجاورة - وهما كالشيء الواحد، جعلتنا نسند الجوار الذي له تأثير كبير إلى العامل اللفظي فعملاً معاً في النعت. سواء كان الجوار عاملاً معنوياً زائداً أو مركباً مع العامل اللفظي.

وإذا قيل كيف يكون العامل واحداً في اللفظين المتناعتين، إذ ورد النعت مجروراً، وحقه الرفع، كما في قولهم: هذا حجر ضب خرب.

فالجواب: إن عمل العامل اللفظي في مثل هذا متحقق لفظاً ومعنى في المنعوت، ومتحقق معنى في النعت^(٣)، والمؤثر في لفظ النعت هو العامل المعنوي الزائد (المجاورة) أو المركب مع العامل اللفظي فاتحداً فكان العمل إذ عمل الجوار في النعت فقط. بمساعدة العامل اللفظي، ولقد قال النحاة بأن العامل المعنوي ضعيف^(٤) فأسندنا إليه العامل اللفظي، وبهذا تتحقق العلاقة اللفظية والمعنوية، ويكون العامل في النعت هو العامل المركب من اللفظي والمعنوي (المجاورة). أو العامل اللفظي في المنعوت والمعنوي الزائد في النعت.

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/١.

(٢) خزانة الأدب: ٩٥/٥.

(٣) ينظر: نتائج الفكر: ٢٢٣، ٣٨٧.

(٤) ينظر ص (٤٤٨) من هذا البحث.

٢ - النعت السببي :

وقد صرح بعمل المجاورة فيه ابن شقير النحوي قال: «والخفض بالجوار قولهم: مررت
برجل عجوز أمه، ومررت برجل طالق امرأته، خفضت (عجوز) وليس من نعت الرجل، إلا أنه لما
كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار»^(١).
وكذلك ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) حيث يقول: «وربما تبع أي في الجر غير ما هو له
دون رابط إن أمن اللبس مثل قولهم: هذا جحر ضب خرب وأمثاله...»^(٣) وسبق القول في شروطه،
وما ذكره ابن جني في رأيه لايخرج عن كونه نعتاً سببياً، وما ذهبت إليه من أنه نعت سببي حذف
معموله وبقي منوياً يؤكد ذلك ما قاله ابن مالك ، وجعل أمن اللبس شرطاً فيه^(٤).

٣ - التوكيد :

أثبت جمهور النحاة من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في التوكيد قال
أبو الغريب النصري:^(٥)

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بجر كلمة (كلهم) على المجاورة، لأنه توكيد (لذوي) المنصوب على المفعولية، لا للزوجات وإلا لقال:
كلهن^(٥).

وعده بعض النحاة من النادر، وزعم أبو حيان: أن الفراء سأل أبا الجراح فقال: أليس
المعنى ذوي الزوجات كلهم؟ فقال: بلى، الذي تقول خير من الذي نقول: ثم استنشد البيت فأنشده
بخفض كلهم^(٦).

(١) المحلى وجوه النصب : ١٤٨.

(٢) ينظر: ٣٠٨/٣ بتصرف .

(٣) ينظر: ص (٦٠٦) من هذا البحث .

(٤) في خزانة الأدب : ٩٠/٥ ، ٩٣ ، ٩٤ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء : ٧٥/٢ ، وتذكرة النحاة : ٥٣٧ ، والهمع : ٣٠٤/٤ ، وخزانة الأدب : ٩٠/٥ ، ٩٣ ،

والضرائر للأوسى : ٢٥٦ .

(٦) ينظر: تذكرة النحاة : ٥٣٧ ، والارتشاف : ٥٨٢/٢ ، وخزانة الأدب : ٩٣/٥ .

وقد جعله الفراء من باب النعت إذ يقول: «فأتبع (كل) خفض الزوجات وهو منصوب لأنه نعت لذوي»^(١).

ولست أدري هنا هل يقصد بذلك جعله من باب النعت أم أنه المصطلح عنده عام يشمل التوكيد، إذ لم تكن قد استوت المصطلحات آنذاك؟
وإلى مثل مقاله النحاة، قال ابن مالك^(٢)، وقد اعتد به ابن هشام وقاس عطف البيان عليه في شدة الارتباط والتجاور إذ يقول: «ولا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع»^(٣).

٤ - عطف البيان

لقد ذكر ابن هشام أن الجوار لا يمتنع في عطف البيان لشدة ارتباطه بالمتبوع ومجاورته له «ولا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البديل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً...»^(٤).
وإذا كان ابن هشام منعه في البديل نظراً للانفصال، باعتباره من جملة أخرى، وقاسه في عطف البيان نظراً لشدة ارتباطه بمتبوعه، فإنه قد أهمل شرطاً من شروط الخفض على الجوار وهو أن يكون المتبوع مرفوعاً أو منصوباً من حيث اللفظ والمعنى حتى يستطيع بالجوار أن يعدل عن تبعيته لمتبوعه لفظاً، فيخفض لمجاورة المخفوض^(٥).

وبهذا لم يقدم لنا ابن هشام مثلاً على ذلك، وقد منع النحاة الخفض على الجوار في عطف البيان والبديل لهذا السبب ولغيره، وابن هشام ممن منعه في البديل، والبديل وعطف البيان لا

(١) معاني القرآن للفراء: ٧٥/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٨/٣.

(٣) شرح شذور الذهب: ٣٢٢، وينظر: الهمع: ٣٠٤/٤.

(٤) شرح شذور الذهب: ٣٢٢، وينظر: الهمع: ٣٠٤/٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٥٤/٢، والدر المصون: ٥٢٧/١، وص (٦٢٠) من هذا البحث.

تفرق عن بعضهما إلا في مواضع ذكرها النحاة وإن كان الرضي يقول: «أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه»^(١).

ولهذا فقد انتفى أن يكون الجوار في عطف البيان لأنه كالبديل، وما خُرج على ذلك فقد رده النحاة كما ردوا قول أبي عبيدة^(٢). في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٣).

واعتبروا ذلك من عموم المصطلح وعدم القصد إلى مصطلح الجوار الذي هو عامل. والذي أراه عاملاً فيه هو العامل المركب من عامل لفظي ومعنوي^(٤). لأنه كالبديل أو العامل اللفظي مع العامل المعنوي الزائد « المجاورة ».

٥ - في البديل

لقد منع النحاة الخفض على الجوار في البديل^(٥) للأسباب التالية :

- ١ - أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف بإجماع، وبهذا تكون المجاورة قد بُعدت، ونزل منزلة جملة أخرى^(٦).
 - ٢ - أن يكون تابعاً لمجرور، ومن شرط الخفض على الجوار أن يكون تابعاً لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل بتبعيته لمتبوعه لفظاً، ويخفض لمجاورة المخفوض^(٧).
- وقد خرج أبو عبيدة قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٨) على الجوار، وقد رد عليه النحاة بما سبق^(٩).

(١) شرح الكافية للرضي : ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط : ١٥٤/٢، والدر المصون : ٥٢٧/١.

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢١٧.

(٤) انظر مبحث البديل .

(٥) ينظر: الارتشاف : ٥٨٢/٢، والهمع : ٣٠٤/٤، ٣٠٥.

(٦) ينظر: الهمع : ٣٠٥/٤، وخزانة الأدب : ٩٥/٥.

(٧) ينظر: البحر المحيط : ١٥٤/٢، والدر المصون : ٥٢٧/١.

(٨) سورة البقرة : الآية : ٢١٧.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١٧٤/١، والبحر المحيط : ١٥٤/٢، والدر المصون : ٥٢٧/١.

أما قولهم: بأنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، فإننا نقول: قد اختلفت آراء النحاة في عامل البديل، إذ يرى بعضهم أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه^(١) إذ لو لم يكن كذلك «الزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع»^(٢).

ويرى آخرون منهم ابن خروف ومن معه تقدير عامل آخر في كل بدل^(٣).
وقد ردّ الرضي^(٤) عليهم في قولهم (بأن القياس يلزم تكرار العامل) بأن استقلال الثاني وكونه مقصوداً بالحكم يؤذنان بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، ولا عامل آخر مقدر، لأن المبدل منه في حكم الطرح والتنحية فهو كالساقط، وكأن العامل لم يباشره وإنما باشر الثاني فعمل فيه، وعلى هذا فرق ابن كيسان بين البديل وعطف البيان «إذ إن البديل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأول»^(٥).

يقول ابن يعيش: «البديل ثان يقدر في موضع الأول، نحو قولك: مررت بأخيك زيد، فزيد ثان من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت: مررت بزيد، فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول»^(٦).

وعلى هذا فإن البديل هو الثاني المماثل للأول في كل شيء، فإذا كان الأول فاعلاً فالثاني فاعل، وعلى هذا فالعامل في البديل، عامل مركب من العامل اللفظي المشترك بين البديل ومتبوعه، والمجاورة (العامل المعنوي سواء جعلتها مركبة أو زائدة) لأنها تجعل المتبوع مؤثراً في التابع فيكون مماثلاً لمتبوعه، ونظراً لكون البديل هو المبدل منه في المعنى فإنه لا يقع في غير موضع متبوعه.

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه : ١٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٠/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣١/٣.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١١٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٠/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣/٣، وشرح الكافية للرضي: ٣٤٢/١.

(٥) حاشية شرح الفريد: ٣٨٥.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/٣.

٦ - عطف النسق

أثبت بعض النحاة الجر بالمجاورة للمجرور في عطف النسق «وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتة، فقد جاء في القرآن والشعر»^(١)، وضعف ذلك بعضهم .

قال أبوحيان: «وذلك ضعيف جداً، ولم يحفظ من كلامهم، قال: والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحروف العطف»^(٢).

وقد ضعفه النحاة هنا لأمر منها:

١ - عدم أمن اللبس .

٢ - الفصل بين المتجاورين بحرف العطف فتضعف المجاورة.

وإذا كان حرف العطف (الواو) مثلاً حرف تشريك وتسوية، يدخل المعطوف في حكم

المعطوف عليه (المتبوع) ، فإنه أيضاً حرف جوار، أو وسيط مجاورة يدخل المعطوف في حكم مجاورة المتبوع^(٣) .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٤٢٢/٨ ، وينظر: الارتشاف: ٥٨٢/٢، والبحر المحيط: ٨/٥، والدر النضيد:

٢٧٧، ٢٧٨، والضرائر للألوسي: ٢٥٦، وخزانة الأدب : ٩٤/٥، ٩٥ .

(٢) الهمع : ٣٠٤/٤، وينظر: البحر المحيط: ٤٥٢/٣، والضرائر للألوسي: ٢٥٣، وخزانة الأدب: ٩٤/٥-٩٥،

٤٤٣/٩، ٤٤٤ .

(٣) ينظر: الهمع : ٢٢٣/٥ .

وتأكيداً لكون الجوار يعمل في المعطوف كثرة الشواهد القرآنية والشعرية التي وردت فيها مجاورة لما قبلها فأخذت حكمها إذا أمن اللبس .

ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(١)

على قراءة ابن كثير وغيره بخفض (أرجلكم) على الجوار^(٢) .

وقد منع أبويحيان أن تكون على الجوار بقوله: «ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو

خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت، حيث لا يلبس على خلاف فيه، قد قرر في علم العربية»^(٣) .

إذ إن الخفض على الجوار هنا ملبس، وقد أنكر ذلك الخاوراني الشوكاني وذكر أن من

ادعى ذلك «فإما لجهله بمجاز الخفض على الجوار، وإما للتلبيس على الجاهل بها، لأنه في محل الاشتباه»^(٤) .

والحق أن الجوار لا يصح إلا إذا أمن اللبس، وهنا لم يؤمن اللبس ولذا فقد ضعف النحاة

تخريجها على الجوار، وممن نص على ذلك مكي بن أبي طالب وغيره^(٥) .

وقد خرجت هذه الآية على أوجه أخرى^(٦) منها:

أنه معطوف على (برؤوسكم) لفظاً ومعنى، ثم نُسخ ذلك بوجوب الغسل... أو أنها جرت

(١) سورة المائدة : الآية : ٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٦٦/٢، والبحر المحيط: ٥٠٩/١، والهمع: ٣٠٤/٤، وخرزانه الأدب: ٩٥، ٩٤/٥ .

(٣) البحر المحيط : ٤٥٢/٣ .

(٤) القواعد والفوائد : ١٨٣ .

(٥) ينظر: الدر المصون : ٤٩٥/٢ .

(٦) ينظر: المصدر السابق : ٤٩٦/٢ .

منبهة على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مظنة لصب الماء كثيراً. فعطفت على المسوح، والمراد غسلها لما تقدم.

أو أنها مجرورة بحرف جر مقدر دلّ عليه المعنى، ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف أيضاً، فيكون الحذف بجملة فعلية وحرف الجر والتقدير: وافعلوا بأرجلكم غسلًا.

وأياً ما كان الأمر فإن ما ذكر من هذه التخريجات لم يأت بما يشفي في هذه المسألة، ونظراً إلى كونها متعلقة بحكم فقهي فإنني أرى حملها على التوهم، لأن التوهم هو الميل إلى المعنى المقصود، كما قالوا في قراءة قوله تعالى: ﴿ فشرّبوا منه إلا قليلاً ﴾^(١) بالرفع.

وقوله تعالى: ﴿ يطوف عليهم ولدان مخلدون، بأكواب وأباريق وكأس من معين، لا يصدعون عنها ولا ينزفون، وفاكهة مما يتخيرون، ولحم طير مما يشتهون، وحور عِين ﴾^(٢).

في قراءة الإخوان والكسائي ومن معهم بالخفض (وحور عين)^(٣) بالعطف على (بأكواب) وهو في المعنى معطوف على (ولدان) فجر لجاورته (أكواب) المجرورة، لأن الحور لا يطاف بهن. وقد رد السمين الحلبي^(٤) على العكبري في تخريجه هذا على الجوار وذلك:

- ١ - لأنه إما أن يقدر عطفهما على ماتقدم بتأويل أو بغير تأويل، فإن عطفهما وجب الجر.
- ٢ - وإما أن لا يعطفهما، وحينئذ لم يجز الجر.

والجوار إنما يكون حيث يستحق الاسم غير الجر فيجر لجاورة ما قبله، وهو هنا معطوف على (بأكواب) إلا أنه في المعنى معطوف على (ولدان) المرفوعة. وقوله تعالى: ﴿ أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾^(٥)

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٤٩، وينظر: مبحث التوهم ص (٦٦٠) من هذا البحث.

(٢) سورة الواقعة: الآية: ٢٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٦/٨، والدر المصون: ٢٥٧/٦، ومغني اللبيب: ٧٨٨/٢، ٧٨٩.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤٩٦/٢.

(٥) سورة التوبة: الآية: ٣.

قرأ الحسن (ورسوله) بكسر اللام أي : بالجر معطوفه على الجوار «كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار»^(١) .

وهنا لم يؤمن اللبس، ولهذا فقد اشتبه على الأعرابي قراءة من قرأ بالجر، وقال: إن كان الله قد برئ من رسوله فأنا بريء منه.

وإذا كان أبوالبقاء وهو من أنصار الحمل على الجوار قال: «ولا يكون عطفاً على المشركين، لأنه يؤدي إلى الكفر»^(٢) . ولهذا أرى أن تحمل هذه القراءة على ماقاله النحاة من أنه مقسم به أي ورسوله الأمر كذلك، وحذف جوابه لفهم المعنى^(٣) .

* قوله تعالى : ﴿ مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٤) فالأصل الرفع (أي ولا المشركون عطفاً على الذين كفروا)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ ﴾^(٥) .

وقد رد النحاة ذلك^(٦) أما السمين الحلبي فقد ذكر أن ماقاله النحاس والعكبري يؤيدان ادعاء الخفض على الجوار هنا وقد ذكر النحاس جواز رفع المشركين معطوفاً على (الذين)، وقال أبوالبقاء: «وإن كان قد قرئ (ولا المشركون) بالرفع فهو عطف على الفاعل»^(٧) .

ومن شواهده في الشعر :

قول النابغة:^(٨)

لَمْ يَبِقْ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرٌ مُنْقَلَبٍ أَوْ مُوْتَقٍّ فِي حِبَالِ الْقَوْمِ مَجْنُوبٍ

(١) الدر المصون: ٤٤٢/٣، وينظر: البحر المحيط: ٨/٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤٤٢/٣.

(٣) ينظر: المصدران السابقان .

(٤) سورة البقرة: الآية: ١٠٥.

(٥) سورة البينة: الآية: ١ .

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٥٠٩/١.

(٧) الدر المصون: ٣٣٣/١.

(٨) ينظر: الدر المصون: ٤٦٩/٢، وانظر في شواهد النعت .

فجر كلمة (موثق) لجاورتها كلمة (منقلت) المجرورة قبلها بالإضافة، وقد رد ذلك السمين الحلي وقال إن الجر هنا ليس لجاورة (منقلت) وإنما مراعاة للمجرور بـ(غير) لأنهم نصوا على أن تابع (غير) ومخفوضها يجوز فيه أن يتبع لفظ (غير) وأن يتبع المضاف إليه^(١).
وقول امرئ القيس:^(٢)

وَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَائِينَ مُنْضِجٌ صَفِيفٌ شِوَاءٌ أَوْ قَدِيرٌ مُعْجَلٌ

فـ(قدير) معطوف على كلمة (صفييف) المنصوبة، ولكنها جرت لجاورتها كلمة (شواء) المجرورة بالإضافة^(٣).

وقول زهير بن أبي سلمى:^(٤)

لَعِبَ الرِّيَّاحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُرِّ وَالْقَطْرِ^(٥)

فكلمة (القطر) جاءت معطوفة على كلمة (سوافي) ولكنها جرت بسبب مجاورتها لكلمة (المور) المجرور بالإضافة^(٦).

إذ لا يصح أن يكون (القطر) معمولاً (لسوافي) لأنه ليس للمطر سوافي. وأنكر البغدادي كونه من الجر على الجوار هنا لأنه لا يكون في النسق^(٧).

ويقول الفرزدق:

فهل أنت إن ماتت أتانك راكب إلى آل بسطام ابن قسس فخطب

«فقوله (فخطب) مع العطف على راكب جر بالجوار»^(٨).

(١) ينظر: الدر المصون : ٤٩٦/٢، وانظر في شواهد النعت .

(٢) في ديوانه : ٢٢ .

(٣) ينظر: تذكرة النحاة : ٥٧٧، وخزانة الأدب : ٢٤٣/٣، ٢٥١.

(٤) في ديوانه : ٨٧.

(٥) السوافي : نر التراب.

القطر : المطر .

(٦) ينظر: خزانة الأدب : ٤٤٣/٩، ٤٤٤، والدر النضيد : ٢٧٧، ٢٧٨.

(٧) ينظر: خزانة الأدب : ٤٤٣/٩، ٤٤٤.

(٨) الدر النضيد : ٢٧٨.

٧ - في خبر المبتدأ

لقد ورد الجر على الجوار في خبر المبتدأ، وهو أمر غريب عند أبي حيان، ولذلك جعله في غاية الشذوذ، ومما جاء في القرآن الكريم مخرجاً عليه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ﴾^(١) بكسر الراء والقاف على قراءة أبي جعفر وزيد بن علي.

قال أبو حيان: «خرجه صاحب اللوامح على أنه خبر لكل، فهو مرفوع في الأصل لكنه جر للمجاورة، وهذا ليس بجيد، لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده»^(٢).

ثم ذكر أن الخبر مضمرة لدلالة المعنى عليه والتقدير: كل أمر مستقر بالغوه. وقيل: الخبر: حكمة بالغة^(٣).

ولم أجد له شاهداً من الشعر.

٨ - في الفاعل

ورد في الشعر العربي خفض الفاعل لمجاورته المخفوض، وقد صرح بذلك ابن شقير وأبو حيان، وجعلاه من المجرور بالجوار. ومن ذلك قول الشاعر:^(٤)

أطوفُ بها لا أرى غيرها كما طافَ بالبيعةِ الرَّاهِبِ

خفض (الراهب) بالقرب والجوار، والوجه فيه الرفع^(٤) إذ الأصل: طاف الراهب بالبيعة، إلا أنه لما جاور كلمة (البيعة) المجرورة بالحرف جر.

وقول الشاعر:^(٥)

فَيامَعَشَرَ الأعرابِ إنَّ حانَ شَرِبُكُمْ فلا تَشْرَبُوا ما حَجَّ للهِ راجِبِ
شَراباً لَغزوانَ الخَبِيثِ فَإِنَّهُ بِيَاهِتِكُمْ فَهُنَّ بِأَيْمانِ كاذِبِ

(١) سورة القمر: الآية: ٣.

(٢) البحر المحيط: ١٧٢/٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٧٢/٨.

(٤) ينظر: المحلى وجوه النصب: ١٤٩، وتذكرة النحاة: ٣٤٦.

(٥) ينظر: المحلى وجوه النصب: ١٥٠.

فخفض (راكب) على القرب والجوار، ومحلّه الرفع لفعله إذ الأصل ما حجّ راكبٌ لله^(١).
فهنا خفض الفاعل لمجاورته المجرور، ولولا المجاورة لما جرّ وكان مرفوعاً.

٩ - في المفعول لأجله، أو المصدر الواقع حالاً

صرح بذلك ابن شقير النحوي إذ خفض المفعول لأجله أو المصدر الواقع حالاً على الجوار كما في قوله تعالى: ﴿وجاعوا على قميصه بدم كذب﴾^(٢) «خفض (كذب) على القرب والجوار، ومجازه، كذبا، على معنى: وجاعوا كذباً على قميصه بدم»^(٣).
فالأصل فيه النصب ولكنه جرّ لمجاورته المجرور بالحرف (بدم). وقد وضح كونه مفعولاً لأجله أو مصدرأً واقعاً حالاً بقوله: أنه على معنى وجاعوا كذباً^(٤).

ب - في حالة الرفع :

قال البغدادي - رحمه الله - «لم يثبت الرفع على الجوار عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين»^(٥).
وقد جاء في القرآن الكريم ما ظاهره أنه رفع على الجوار وإن كان بعض النحاة يعدها لغة، وهي التي يسمونها لغة بني الحارث الذين يلزمون المثني الألف دائماً^(٦).
ولكن إذا عرفنا أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول^(٧)، وأنها لغة لبعضهم زاد تأكيدنا على مراعاة القرب والجوار إذا أمن اللبس.

(١) ينظر: المحلى وجوه النصب : ١٥٠.

(٢) سورة يوسف : الآية : ١٨.

(٣) المحلى وجوه النصب : ١٥٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط : ٢٨٩/٥، والدر المصون : ١٦٣/٤.

(٥) خزائن الأدب : ١٠١/٥.

(٦) ينظر: حاشية الصبان : ٧٩/١.

(٧) ينظر: ص (٦٠٦) من البحث (أمن اللبس) .

وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ أَبُوهُ مُؤْمِنًا ﴾^(١).

وهي قراءة أبي سعيد الخدري والجدري، وهي قراءة شاذة، وقد خَرَجَها النُّحاة على أن اسم كان ضمير الشأن، والجملة بعده مبتدأ وخبر، وأن ذلك على لغة بني الحارث^(٢) وأقول: إن النحاة لم يصرحوا بكون ذلك على الجوار، لكن مراعاتهم للقرب والجوار وإجازتهم رفع الفاعل والمفعول، ونصبهما أيضاً دليل المراعاة التي يرونها فتكون من هذا الباب، وقياساً على الجر بالجوار الذي أثبتوه وخرجوا عليه كثيراً من الآيات.

وقد صرح النحاة بالرفع على الجوار في قول المتنخل الهذلي:^(٣)

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالِئُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعِلُ الْفُضْلُ

وقد أخذ بهذا الأصمعي^(٤)، وقالوا بأن الرياشي^(٥) سأل الأصمعي عنه فقال: (الفضل)

من نعت الخيعل، وهو مرفوع، وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد فجعل (الخيعل) فضلاً، لأنه لا ثوب فوقه ولا تحته كما يقال امرأة فضل.

ثم رجع الأصمعي عن هذا القول وجعله من نعت (الهلوك) إلا أن رفعه كان على الجوار من كلمة (الخيعل) كما قالوا في جحر ضب خرب^(٦).

وقال به ابن قتيبة وقال: إن الخيعل: ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر. والهلوك:

المتثنية المتكسرة، والفضل: من صفة الهلوك، وكان ينبغي أن يكون جراً، ولكنه رفع على الجوار للخيعل^(٧).

(١) سورة الكهف: الآية: ٨٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١٤٦/٦، والدر المصون: ٤٧٨/٤.

(٣) في شرح أشعار الهذليين: ١٢٨١/٣، وخزانة الأدب: ١١/٥.

(٤) هو عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أسمع، مات سنة ٢١٦ هـ، ترجمته في: بغية الوعاة: ١١٢/٢، ١١٣.

(٥) هو العباس بن فرح الرياشي، يُكْنَى أبا الفضل، مات سنة ٢٥٧ هـ. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ٩٩، وبغية الوعاة: ٢٧/٢.

(٦) ينظر: خزانة الأدب: ١٠١/٥.

(٧) ينظر: المصدر السابق: ١٠١/٥.

وقال به أيضاً البستي^(١) إذ قال: «هو مرفوع بالمجاورة، يعني أنه مجرور لأنه صفة الهلوك، ولكن لما جاور الخيعل وهو مرفوع رفع بمجاورته»^(٢).

وقد منع ابن الشجري^(٣). الرفع بالجوار وقال: إن ارتفاع (الفضل) على أنه نعت (للهلوك) على المعنى لأنها فاعلة للمصدر، فهومن باب الإتياع على المعنى، ومثله:

قول ليبيد بن ربيعة:^(٤)

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

إذ رفع المظلوم على النعت للمعقب على المعنى فرفعه لأن التقدير: طلبها مثل أن طلب المعقب المظلوم حقه.

وكذلك أبوحيان في التذكرة^(٥). حيث قال: «وليس الرفع كما ذكر اتباعاً للخيعل، بل رفعه على النعت للهلوك على الموضع، لأن معناه، كما تمشي الهلوك الفضل، وعليها الخيعل».

وجعل صاحب كتاب نتائج الأفكار ناسباً الكلام إلى صاحب كتاب إظهار الأسرار في النحو قولهم: يزيد العاقل. حيث قال: «والأشبه أن هذا الرفع مثل الجر الجوارى»^(٦).

ج - في حالة النصب :

لم يصرح أحد من النحاة بكون عامل الجوار ناصباً، إلا أن ما ذكرناه من تأثير الجوار يجعلنا نقول به في جميع الحالات الإعرابية. ومن ذلك ماورد مما قال عنه النحاة إنه ضرورة شعرية في حال التجاور لذا فهو من قبيل الحمل على الجوار، وكذلك قولهم: إن لغة بعض العرب

(١) لعله : عبدالعزيز بن إبراهيم البُستى، المعاصر لابن إياز مات سنة ٦٩٩هـ، ترجمته في: معجم المؤلفين: ٣٣٩/٥.

(٢) قواعد المطارحة : ورقة ٣٥.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢٢٠، ٢٢٣، وخزانة الأدب: ١٠١/٥ وما بعدها.

(٤) في ديوانه : ١٢٨.

(٥) ينظر: ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، والارتشاف: ٢/٥٨٣، وخزانة الأدب : ١٠١/٥ وما بعدها.

(٦) نتائج الأفكار لشرح اظهار الأسرار: ٢٢٨.

نصب الفاعل والمفعول ^(١) . فهي من هذا القبيل، وما ذكره النحاة عن نصب خبر (إن) في لغة بعض العرب يعد من هذا القبيل أيضاً، إضافة إلى ماجاء محمولاً على التضمين، وما في تابع المنادى.

ولعل ماجاء في قول لبيد يعد من النصب على الجوار:

يوفي ويرتقب النجاد كأنه نوارية كل المرام يروم
حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومِ ^(٢)

حيث جاءت كلمة (المظلوم) في رواية بالنصب على الجوار لكلمة (حقه) المنصوبة على المفعولية قبلها، مع أن (المظلوم) حقها الكسر لأنها صفة (للمعقب) الذي جر بالإضافة، إضافة المصدر إلى معموله، ولكن بسبب مجاورتها لكلمة (حقه) المنصوبة نصبت. وقد جعلها أبوحيان مما ينعت به على الموضع ^(٣) .

ولعل فيما ذكره النحاة عن نصب خبر (إن) واخواتها ما يؤيد مراعاة الجوار عند العرب. فلولا أثره هذا ما خالفوا المشهور من الرفع في الخبر، ونظراً لكثرة الشواهد التي جاءت فيها اخبار (إن) واخواتها منصوبة، فإننا نقول: بأن الجوار عامل نصب هنا مثله مثل الرفع والجر والجزم، وفي تخريج النحاة لهذه الشواهد ما يدلنا على إعمال المجاورة فسيبويه يقدر الخبر محذوفاً يقول في قوله: (يا ليت أيام الصبا راجعا) ^(٤) . «فهذا كقوله: ألا ماء بارداً، كأنه قال: ألا ماء لنا بارداً، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت راجعا» ^(٥) . فاعتبار سيبويه (راجعا) منصوبة لا على الخبرية، وتقدير الخبر يدل على أن نصبها كان بسبب مجاورتها راجعاً.

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٠/١.

(٢) بالنصب . ينظر: تذكرة النحاة: ٣٤٧، والضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٢٦٢ .

(٣) ينظر: المحتسب : ١٣/٢، وتذكرة النحاة: ٣٤٧، وخزانة الأدب: ٢/٢٤٥، ٢٤٦.

(٤) ينظر: خزانة الأدب : ٢٣٤/١٠ .

(٥) الكتاب لسيبويه : ١٤٢/٢.

وكذلك الكسائي: قدر (رواجعا) خبراً لكان المحذوفة، لأن (كان) تستعمل هنا كثيراً، وقد ضعف النحاة قول الكسائي^(١).

وكذلك البصريون يقدرّون خبر (ليت) محذوفاً ويجعلون (رواجعاً) حال. والتقدير، ياليت لنا أيام الصبا رواجع. (فرواجع) حال من ضميره.

وياليتها أقبلت رواجع. وهذا ماذهب إليه سيبويه^(٢) وفي القول بعامل الجوار هنا ما يكفي عن هذه التخريجات وقد قال النحاة ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير^(٣) والحمل على الجوار كثير في كلامهم^(٤).

ويزيد الأمر تأكيداً إعمال التبعية في رفع الخبر عند السهيلي^(٥) في قولهم: محمد قائم، فإذا نصبت المبتدأ (إسم إن) فإن الخبر بحكم الجوار والتبعية ينصب، والسهيلي لا يرى إعمال إن في الخبر المرفوع، فيكون من باب أولى الخبر المنصوب، وبالتالي لا يكون هناك إلا الجوار عاملاً لكثرتة في كلامهم^(٦).

وقد جاء عن العرب من هذا كثير، وقد جعل علماء النحو واللغة ذلك لغة لبعض القبائل العربية، ومن شواهد ذلك: قول العجاج^(٧):

ياليت أيام الصبا رواجعا

تنصب (رواجعاً) وهي خبر (ليت) لمجاورتها اسم (ليت) وهو: (أيام الصبا)^(٨).

(١) ينظر: خزنة الأدب : ٢٣٤/١٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٢٣٤/١٠ - ٢٣٥.

(٣) ينظر: الإنصاف : ٢٤٩/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق : ٦٠٢/٢.

(٥) ينظر: ص (٥٥٤) من البحث (التبعية).

(٦) ينظر: نتائج الفكر : ٢٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك : ٩/٢.

(٧) في ملحق ديوانه : ٣٠٦/٢.

(٨) ينظر: خزنة الأدب : ٢٣٤/١٠.

وقول الشاعر: (١)

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا

فكلمة (قادمة) جاءت منصوبة وحقها أن تكون مرفوعة لأنها خبر (كأن) ولكن نصبت لمجاورتها اسم (كأن) المنصوب.

وقول عمرو بن أبي ربيعة: (٢)

إِذَا التَّفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حَرَّاسَنَا أُسْدَا (٢)

فـ(أسدا) منصوبة وحقها الرفع لأنها خبر إن ، ولكن نصبت لمجاورتها اسم (إن) (حراس) المنصوب.

وقد جُوِّزَ بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين في الأحرف المشبهة بالفعل دون استثناء،

وقد جاء في الحديث الشريف (٣) : «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً» وورد بالرفع (لسبعون) (٤).

وفي المثل «ليت العشيُّ كَلَّهَا : أرجلًا» بنصب الجزأين أيضاً (٥).

وعلى هذا يكون النصب بالجوار قد ورد في لغة بعض العرب ،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٧/١٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٤٢/١٠.

(٣) لم أقف على هذه الرواية في الصحاح. وجاء في جامع الأصول: عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: «لو أن حجراً قذف به في جهنم لهوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها». جامع الأصول: ١٤٥/١١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٤٣/١.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٢٣٦/١٠.

د - في حالة الجزم :

جواب الشرط :

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط إذا حذفته منه الفاء جزم لمجاورته المجزوم قياساً على الجر بالجوار^(١).

وقد احتج الكوفيون:

١ - بمجاورته فعل الشرط المجزوم وملازمته له، فلما كان كذلك حمل عليه في الجزم، فصار مجزوماً على الجوار^(٢).

٢ - كثرة الحمل على الجوار، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ فخفض (المشركين) بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على الذين فهو مرفوع لأنه اسم (يكن)^(٣).

وقد ردَّ على الكوفيين بما يأتي :

١ - «أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً، وجزم الجواب واجب»^(٤).

٢ - «أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر»^(٤).

٣ - «أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع التلاصق وعدمه والجزاء ينجزم مع بعده عن الشرط المجزوم، بل ينجزم بدون الشرط المجزوم»^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٩/٤، وقواعد المطارحة: ٥٨، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٤/٢ - ٢٦١، والارتشاف: ٥٥٧/٢، وتذكرة النحاة: ٧١٠، وأئتلاف النصرة في اختلاف النحاة: ١٢٨، والهمع: ٣٣٢/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢، وأئتلاف النصرة: ١٢٨.

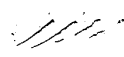
(٣) ينظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢، وينظر: مقاله الكوفيون في الخفض على الجوار وشواهد.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٧٩/٤.

(٥) شرح التسهيل: ٨٠/٤، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٥٤/٢.

٤ - أن ما استشهد به الكوفيون من شواهد ترد بما يلي: (١)

أ - أن قوله (والمشركين) ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله: (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور لا على الجوار.

ب - وفي آية الوضوء في قوله (وأرجلكم) بالكسر ليس معطوفاً على قوله: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وإنما هو معطوف على قوله: «برءوسكم» على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال: أبوزيد الأنصاري: المسح خفيف الغسل، وكان أبوزيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة، وكان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) يريد أبازيد الأنصاري. والذي يدل على ذلك قولهم: تمسحت للصلاة، أي توضأت، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول، والسرف في ذلك أن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل، فلذلك سمي الغسل مسحاً، فالرأس والرجل ممسوحان، إلا أن المراد بالمسح في الرجل  الغسل؛ لبيان السنة، ولولا ذلك لكان محتملاً، والذي يدل على أن المراد الغسل ورود التحديد في قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح.

وقال قوم: الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر، لا في المعنى، وقد يعطف الشيء على الشيء، والمعنى فيهما مختلف، قال الراعي النميري: (٢)

إِذَا مَا الْغَائِنَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فعطف العيون على الحواجب، وإن كانت العيون لا تزجج
وقول الآخر: (٣)

يَالَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

فعطف رمحاً على سيفاً وإن كان الرمح لا يتقلد

(١) ينظر: الإنصاف : ٦٠٩/٢، ٦١٥.

(٢) في ديوانه : ٢٦٩.

(٣) لم أقف على قائله، وهو موجود في خزنة الأدب : ٢٣١/٢، ١٤٢/٣، ١٤٢/٩.

وقول الآخر:

علقتها تبنًا وماءً باردًا حتى شتت همالةً عيناها

فعطف (ماء) على تبنًا، وإن كان الماء لا يعطف، فكذلك عطف الأرجل على الرعوس ، وإن كانت لا تمسح.

ج - وفي قول زهير:

سوافي المور والقطر

لا حجة لهم فيه ، لأنه معطوف على المور وهو الغبار، وفي قولهم بعدم صلاحية عطف القطر على المور لأنه ليس للقطر سواف، مردود، لأنه قد يكون سمى ماتسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ماتسفيه الريح من الغبار سوافي.

د - أنه ليس في استشهادكم بالجر على الجوار في قول الشاعر: كأن نسج العنكبوت المرملة حجة ، لأن الحمل على الجوار شان لا يعرج عليه ، وهو مما يجب الاقتصار فيه على السماع ولا يقاس عليه.

وقد نُسب هذا الرأي إلى الفراء والكوفيين عامة^(١) ولم أجد في معاني القرآن للفراء ما يدل على قوله به في الجزم، وهذا لا يعني أن الكوفيين لم يقولوا به، أو أن الفراء لم يقل به، ولكن ما بين أيدينا من نصوص ليس فيها ما يدل على ذلك.

وقد قال سيبويه: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله»^(٢).

فكلام سيبويه في جزم الجواب هنا عام يشمل جعل العامل الأدوات وحدها، أو الأدوات وفعل الشرط، أو المجاورة؛ إذ إن ما قبله مجزوم فينجزم مثله .
ومن أصول النحاة أنه لا يعمل فعل في فعل^(٣) ، وبهذا رد على قول الأخفش: إن العامل في

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٢٥٤، والإرتشاف: ٢/٥٥٧، وتذكرة النحاة: ٦١٠، ٦١٠.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٦٢/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٦٠٨/٢.

الجزاء فعل الشرط^(١) فقول سيبويه: «بما قبله» شامل الأدوات وفعل الشرط، أو الأدوات وحدها، أو فعل الشرط وحده. وقد ذكر سيبويه أن العرب تجر بالجوار كما في قولهم: هذا جحر ضب^(٢) خرب .

وبناءً على ما قاله الكوفيون من إعمال الجوار في جزم جواب الشرط، فقد منعوا الجزم إذا كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً، على حين أجاز النحاة الرفع والجزم «لأحد وجهين: إما لكونه في نية التقديم، وإما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة، وكلامنا في حال السعة»^(٣).

ثم رجح الرضي^(٤) إعمال (إن) في الشرط فقط وإهمالها في جزم الجزاء في مثل هذا الأسلوب لشيئين:

١ - كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً.

٢ - كون الجواب مقدماً وهذا عند المبرد، فرجح بهذا مذهب الكوفيين.

وقال الكوفيون: إن جواب الشرط إذا فصل بينه وبين فعل الشرط بالفاء، أو إذا رجع إلى الرفع كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٥) وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٦).

وقالوا أيضاً بجواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو: زيداً إن تضرب اضرب. واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء.

وقد احتج الكوفيون في هذا بأن «الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على (إن) كقولك:

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٥٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب لسبويه: ٤٣٦/١.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢٦١/٢، ٢٦٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٦٢/٢.

(٥) سورة الجن: الآية: ١٣.

(٦) سورة الروم: الآية: ٣٦.

(أضرب إن تضرب)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً، والذي يدل على ذلك قول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم ماجاز أن يكون مرفوعاً ووجب أن يكون مجزوماً^(١).

٤ - أن في استشهاد الكوفيين بقول الشاعر :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ ...

ما يرد عليهم لأنه نوى به التقديم وجعله خيراً لأجل الضرورة الشعرية، وما جاء لأجل الضرورة الشعرية فلا حجة فيه^(٢).

٥ - وفي استشهادهم بقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

ما يرد عليهم أيضاً إذ إن الرفع فيه لأن فعل الشرط ماضٍ، وإذا كان ماضياً فإنه يجوز أن يبقى على رفعه لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله وهو الرفع كقولهم: «إن قمت أقوم» وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى كقوله تعالى: «يغفر الله لفلان، فلفظه مرفوع ومعناه دعاء مجزوم كقولهم: ليغفر الله لفلان. فرفعه إذن ليس على نية التقديم^(٢).

٦ - وفي استشهادهم بقول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وَإِنْ يَمِتْ قَطَعْتَهُ لَا غُسَّ وَلَا بِمُغَمَّرٍ

قوله (لم أرقه) دليل على جواب الشرط، لأن لم أفعل (نفي لعلت) وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف كما قال الشاعر:

(١) الإنصاف : ٦٢٣/٢ بتصرف .

(٢) ينظر: الإنصاف : ٦٢٨/٢.

يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أُوْدِيْتُ إِنْ لَمْ تَحِبُّ حَبِوُ الْمُعْتَكِ

أي إن لم تحب أوديت، فجعل (أوديت) المقدم دلالة على أوديت المؤخر، فكما جاز أن يجعل
(فعلت) دليلاً على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذي هو (لم أفعل)
دليلاً على جوابه، لأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^(١).

ومنع البصريون تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط لأن الشرط بمنزلة
الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك
الشرط^(٢).

وقد جزم الكوفيون بالجوار مع وجود حرف العطف في قولهم: (لاتأكل السمك وتشرب
اللبن).

قالوا جزم (تشرب) من جهتين^(٣).

١ - إيجاب الإبهام للواو .

٢ - أن يكون للمجزوم معنى المنصوب، فغلب الجوار والسبق فعطفت الواو ما قبلها على ما بعدها
وفيه معنى الصرف والنصب.

فهنا جزم الفعل مع أن المعنى على النصب والصرف، ولكن بحكم الجوار جزم وهذا مما
يرده البصريون.

أما إذا كانت الواو للإبهام، والجزم عار من تأويل النصب، وهو مذهب الكوفيين والبصريين
فإنه جائز من غير خلاف^(٣).

والذي أراه في عامل الجزم في جواب الشرط أنه (الأداة) لأنها اقتضت الشرط والجزاء
معاً، ولم تكتف بأحدهما دون الآخر، ولما كان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب تعين أن
يكون حرف الشرط هو العامل^(٤).

(١) ينظر: الإنصاف : ٦٢٨/٢ - ٦٣٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٦٢٧/٢.

(٣) ينظر: : تذكرة النحاة : ٥٦١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٤٨٣/٢.

تعقيب

قال النحاة بهذا العامل - كما رأينا - في الأسماء والأفعال، مع أنهم قالوا بأن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال والعكس^(١)، فانتقض هذا الأصل، وإن كان قد يعتذر عن هذا؛ بأن الذين أعملوه في الأفعال - كما قال الكوفيون - غير الذين أعملوه في الأسماء. إلا أن هذا لا يستقيم أيضاً لأنهم نصوا على أن عمله الجر كان قياساً على عمله الجزم، كما نصوا في الجزم بأن عمله الجزم قياساً على الجر. مما يعني اعتراف كل من هؤلاء بعمله في الأسماء والأفعال.

كما أن قول بعضهم - ك«محمد بن عثمان الزوزني» - إن مقتضي له المناسبة فيه نظر؛ لأن في قولنا بأن المناسبة هي التي اقتضت جرّه، ما جعلنا نقول إن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مجرور بالجوار، وإذا انتفى هذا، فلم يبق إلا أن يكون عاملاً معنوياً زائداً. أو مركباً.

فإذا سأل سائل عن كيفية عمل العامل المعنوي الزائد - وهو ضعيف - عند وجود العامل اللفظي - وهو القوي - .

فالجواب: أن المجاورة - وإن كانت عاملاً معنوياً ضعيفاً كما يقولون - إلا أنها حكم طارئ، وقد جعل النحاة الحكم للطارئ^(٢).

فعمل الجوار إذن مما لا يمكن أن ينكر لكن اعتباره عاملاً أصلياً ليس مطرداً إنما هو عامل معنوي زائد يعمل الجر بالشروط التي وضعها النحاة في الخفض، ومن غير شرط في الحالات الأخرى. وفي القول بزيادته ما يصحح كثيراً مما قاله النحاة أو حكموا بشذوذه وغلطه مما جاء في القراءات القرآنية، أو الشعر العربي، أو مآثور كلام العرب.

والأسباب التي دفعتني إلى القول بأن الجوار عامل معنوي زائد هي:

- ١ - عدم تأثيره في المعنى .
- ٢ - قوته في التأثير وقد أشرنا إلى تصريح النحاة بذلك في كثير من المسائل.

(١) ينظر: الإنصاف: ١٩٦/١، وص (٧٠٥) من البحث (المناقشة).

(٢) ينظر: الخصائص: ٦٢/٣، ٦٥.

٣ - أنه أتى في بعض المواضع التي زيدت فيها العوامل اللفظية.

٤ - اشتراكه في العمل مع العامل اللفظي.

٥ - زوال أثره بزواله .

٦ - ثبوت نظائر له في العوامل اللفظية.

٧ - كثرة الشواهد المخرجة على ذلك.

وإذا كانت المسائل السابقة هي ما صرح فيها النحاة بعمل الجوار، فإن هناك مسائل أخرى استخدم فيها النحاة مصطلح الإتياع، ونظراً إلى عدم تمييز بعض النحاة بين المصطلحين كما أشرنا^(١)، فإنني أرى أن نبيّن هذه المسائل التي يمكن أن تلحق بالمسائل التي صرح فيها النحاة بعمل الجوار وهذه المسائل هي: الإتياع والتوكيد اللفظي، وإتياع المنادى وصفه.

فما المراد بالإتياع؟

١ - التابع :

أطلق النحاة هذا المصطلح على كثير من مسائل النحو والصرف، قال أبوالبقاء الكفوي في الكليات^(٢) : «الإتياع أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً حيث لا يكون الثاني مستعملاً بإنفراده في كلامهم وذلك يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون للثاني معنى كما في هنيئاً مريئاً، والثاني : ألا يكون له معنى بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، نحو: حسن بسن.»

وقال في التابع أيضاً^(٣) : « إن كان بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن كان بغير واسطة،

(١) ينظر: ص (٥٧٦) من البحث .

(٢) هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مات سنة ١٠٩٤هـ، ترجمته في : معجم المؤلفين: ٣١/٣.

(٣) الكليات : ٣٥، وانظر الصحابي لابن فارس : ٤٥٨.

فإن كان هو المعتمد بالحدث فهو البديل، وإلا فإن كان مشروط الاشتقاق فهو الصفة، وإلا فإن اشترطت فيه الشهرة دون الأول فهو عطف البيان، وإلا فهو التأكيد.

وجعله السيوطي^(١) نعتاً إذ يقول: «ومنه ما لا يقع إلا تابِعاً، كخالدة تالدة، وحسن بسن، أي كالاسم الثاني من المذكورات».

وقد قصره أبوحيان على السماع ومنع القياس فيه^(٢).

وهكذا تعددت أقوال النحاة من أي قسم هو من التوابع؟ حتى جعله بعضهم قسماً على حدة لجريانه على المعرفة والنكرة^(٣).

والذي يعنينا من كل هذا المؤثر في حركة هذا التابع. وحتى نستطيع التعرف على ذلك أرى أن معرفة اختلاف النحاة في جعله أحد التوابع الأربعة الأصلية أو قسماً على حدة توضح لنا العامل فيه.

الاتباع والتوكيد اللفظي

التوكيد لغة : التقوية :

اصطلاحاً : لفظي ومعنوي ، والمعنوي هو التابع الراجع احتمال إرادة غير الظاهر^(٤) وله ألفاظ هي النفس والعين، وكلا وكتا، وجميع وكل بشرط إضافتهما إلى الضمير المؤكد، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبضع^(٥).

التوكيد اللفظي:

هو إعادة اللفظ الأول بلفظه وتقويته أو بموافقة معنى^(٦) فالذي يوافقه في اللفظ يكون من الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة، والجملة فالاسم كقولهم: قام زيد زيد.

(١) الكليات : ٣٠٩.

(٢) الهمع : ١٧٨/٥.

(٣) ينظر: المزهري : ٤٢٤/١، ٤٢٥.

(٤) ينظر: المزهري في علوم اللغة : ٤٢٤/١، ٤٢٥.

(٥) ينظر: حاشية الصبان : ٧٣/٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق : ٨٠/٣ - ٨١.

والجملة الفعلية كقولهم: ادرجي ادرجي.

والجملة الاسمية كقولهم: لك الله لك الله .

والذي يوافق معني : عطشان نطشان .

وقد يعترض على قولهم بأن الموافقة معني تعني المرادف، والمرادف يفرد وهنا لا يفرد، قال

الصبان : «ولك أن تقول: إن نطشان مرادف وعدم إفراده عارض في الاستعمال فلا تمنع المرادفة»^(١).

وقد نفى التاج السبكي^(٢) أن يكون التابع هنا من قبيل المترادف لشبهه به كما ظن

بعض الناس، لأن المترادفين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئاً، بل شرط كونه مفيداً تقدم الأول عليه...»^(٣).

وقد جعل ابن الدهان قولهم: عطشان نطشان من التوكيد إذ يقول: «منه قسم يسمى

الاتباع نحو: عطشان نطشان وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر، والدليل على ذلك كونه

توكيداً للأول غير مبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكثع وأبصع مع أجمع، فكما لا ينطق بأكثع بغير

أجمع، فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها، ولهذا المعنى كررت بعض حروفها في مثل حسن بسن... ثم

قال: والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التأكيد بالترار نحو: رأيت زيدا زيدا»^(٤).

وعلى هذا فالتوكيد لغة يتفق مع الإتياع في أن كلاً منهما يفيد التقوية، ويختلف الإتياع

عن التوكيد المعنوي لأن التوكيد المعنوي بالألفاظ معروفة ذكرها النحويون.

وعلى هذا فالتوكيد اللفظي والإتياع يتفقان إذا كان الإتياع بالمرادف، ووافق الثاني الأول

في الوزن أو في الروي فإذا وافقه في الوزن مثل: جديد قشيب، أو الروي مثل: عطشان نطشان

فإنه يسمى إتياعاً وتوكيداً، وإذا لم يوافقه يسمى توكيداً مثل حقيق قمن^(٥).

(١) حاشية الصبان : ٨٠/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٤١/٣.

(٢) هو عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، أبو نصر، تاج الدين، مات سنة ٧٧١هـ. ترجمته في : معجم المؤلفين: ٢٢٥/٦.

(٣) المزهر في علوم اللغة: ٤١٥/٦.

(٤) المصدر السابق : ٤٢٤/٨، ٤٢٥.

(٥) المصدر السابق: ٤١٦/٨.

وفرق بعضهم بقوله إن التأكيد غير الإتياع فقالوا: بأن الإتياع مالم يحسن فيه واو، نحو حسن بسن، والتأكيد يحسن فيه الواو نحو: جل ويل^(١).

وخص قوم الإتياع بأنه الكلمة التي يختص بها معنى ينفرد بها من غير حاجة إلى متبوع^(٢).

وقال آخرون: التابع لا يفيد معنى أصلاً، وذكر السبكي أنه يفيد التقوية. وأن الفرق بينه وبين التوكيد، أن التوكيد يفيد مع التقوية نفي احتمال المجاز، والتابع: من شرطه أن يكون على وزن المتبوع، والتوكيد لا يكون كذلك^(٣).

وأياً ما كان الأمر فإننا نبحت عن العامل فيه سواء كان توكيداً أو قسماً بذاته وإذا أخذنا برأي القائلين إن العامل في التوكيد هو التبعية^(٤) فإنني أرى أن التبعية لاتخرج عن كونها مجاورة التوكيد للمؤكد فيعرب بإعرابه، إذ إن العوامل إذا استوفت معمولاتها «فلا سبيل إلى غيرها إلا بالتبعية»^(٥).

وقد ذكر الزمخشري أن التوابع عامة «هي الأسماء التي لا يمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»^(٦).

وإذا كان الأمر كما رأينا فهل التبعية هي العامل هنا أو أن العامل ماقاله جمهور النحاة: أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع؟^(٧)

أقول: إن التبعية وحدها لا تصح أن تكون عاملاً، لأن اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب لا يعني اتفاقهما في سببه إذا إن سببه في المتبوع قد يكون الابتدائية أو الخبرية

(١) ينظر: المزهري في علوم اللغة : ٤٢٥/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٤٢٥/١.

(٣) ينظر : المصدر السابق : ٤١٦/١.

(٤) ينظر: مبحث التبعية .

(٥) شرح شنور الذهب : ٤٢٨.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٣.

(٧) ينظر: حاشية الصبان : ٥٨/٣، وص (٥٥٤) من البحث (التبعية).

أو الفاعلية ، أو الجر بالحرف أو الإضافة ، أو الجزم بالحرف أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، في حين أن التبعية تؤثر في التابع بسبب واحد وهو التبعية.

فالتبعية إذن عمل وليست عاملاً لأنها أثير لمؤثرين هما:

١ - العامل اللفظي المشترك بين التابع ومتبوعه، وهذا هو الأصل في متابعته لمتبوعه ولذا نجد السهيلي مع جعله العامل في النعت والتوكيد معنوياً إلا أنه لا يغفل إعمال العامل اللفظي في المنعوت «فكان الفعل هو العامل في النعت»^(١) إذ لولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه ولذا قال السهيلي أيضاً: «إن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته لأن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة»^(٢).

فهو يؤكد أثير المجاورة إلا أن الأسماء لا تكون عوامل في الحقيقة، ويؤكد أن سبب التأثير في المتبوع كان من العامل اللفظي قبله وليس للعامل اللفظي أي تأثير على النعت أو التابع عامة.

٢ - المجاورة حيث يتأثر التابع بمتبوعه فيماتله لفظاً، فتكون عاملاً معنوياً يجعل المتبوع مؤثراً في تابعه فيماتله في الإعراب، وبهذا يقتصر أثير المجاورة على التابع فقط.

وعلى هذا فالعامل مركب من العامل اللفظي في التابع والمعنوي وهو المجاورة وتكون التبعية حينئذٍ أثيراً لهذين العاملين. أو أن المجاورة عامل معنوي زائد يعمل حين المجاورة، ويظل المعمول تابعاً للعامل اللفظي معنياً.

(١) نتائج الفكر: ٢٣١.

(٢) المصدر السابق: ٢٣٣.

إتباع المنادى وصفه

من صور الإتياع عند النحاة أن تتبع كلمة أخرى في إعرابها أو بنائها ومن ذلك إتياع المنادى وصفه، فالمنادى إذا كان علماً مفرداً فإنه يبنى على الضم ويكون في محل نصب^(١). كما في قولهم: ياسعيدُ الفاضلُ.

فالحركة الموجودة على كلمة (الفاضل) وهي تابعة لكلمة (سعيد) قال النحاة عنها بأنها «ليست ضمة إعراب لعدم الرفع، ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه»^(٢).

وذكر بعض النحاة أن الأخفش عندما قال إن العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان هو التبعية - على اختلاف النحاة في معناها -^(٣) مدعماً رأيه باختلاف الحركتين إعراباً وبناءً كما في المثال السابق. إذ أن الضمة على المنادى للبناء، وضمة التابع (الفاضل) ضمة إعراب، ولو كان العامل متحداً ما اختلفت الحركتان ثم قال: «والأشبه أن هذا الرفع مثل الجر الجوارى»^(٤).

وإذا كان لا عامل هنا عمل الرفع في المنادى أو وصفه فلماذا وجود هذه الضمة؟ وإذا اعترفنا بأن وجودها بسبب مجاورتها للمنادى المبنى على الضم أفلا تكون المجاورة هي التي عملت الرفع كما قررنا ذلك في التوابع؟^(٥)

وإذا كان الأخفش استند إلى هذا في جعله التبعية العامل في التوابع، والتبعية تكون نتيجة للمجاورة إذ لا إتياع إلا بسبب المجاورة فهلاً كانت المجاورة هي العامل هنا؟ إذ إن ذلك أفضل من قولنا بأنها حركة مناسبة، خاصة إذا أدركنا ما للمجاورة من أثر حتى في حركات الكلمة الواحدة^(٦).

(١) ينظر: حاشية الصبان : ٥٧/٣.

(٢) حاشية الصبان : ٥٧/٣.

(٣) ينظر: مبحث التبعية ص (٥٥٤) من هذا البحث .

(٤) نتائج الأفكار : ٢٣٨.

(٥) انظر ص (٦٤٩) من هذا البحث .

(٦) يرجع لما قررناه في إعمال المجاورة ص (٦٤٩) من هذا البحث .

وإذا كانت الحركة هنا نتيجة تآثر الكلمة الثانية بالكلمة الأولى، فإن النحاة أيضاً جعلوا مجاورة الكلمة الثانية مؤثرة في الأولى فقالوا: في المنادى المفرد العلم إذا وصف بابن أو ابنة مضافين إلى علم أو كنية أو لقب نحو: يازيد بن عمرو... فيجوز اتباع حركة الدال فتحه النون مع أن حقها الضم - وهو غريب - لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب وههنا قد تتبع الموصوف الصفة^(١).

وقد «شبه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرئ، وحركة النون من ابنم، فكما أن الراء من امرئ تابعة للهمزة، والنون في ابنم تابعة للميم كذلك اتبعوا الدال من يازيد بن عمرو النون من ابن»^(٢).

وقد بين سيبويه^(٣) السبب الذي من أجله تبع الموصوف الصفة وهو أنهم جعلوه كالاسم الواحد، وكثر ذلك في كلامهم فقوي بذلك الاتحاد ولهذا لا يحسن الوقف على الاسم الأول، والقائلون بعامل التبعية يرون عدم صلاحية الوقف على المتبوع لأنهما كالصلة والموصول ولهذا فإن شدة الارتباط وتأثير الجوار جعلهم يغيرون حركة الاسم المنادى المفرد العلم لمجاورته النعت بعده، ولم يقصروا ذلك على المنادى بل جعلوه في الخبر أيضاً فإذا قلت: هذا زيد بن عمرو، فزيد: خبر ومابعد نعته وضمة (زيد) ضمة إلتباع لا ضمة إعراب لانعقاد الصفة والموصوف كالاسم الواحد، وكذلك في النصب نقول: رأيت زيد بن عمرو، وفي الجر: مررت بزيد بن عمر^(٤).

والذي أراه أن هذه الحركة حركة إعراب والمؤثر فيها هو العامل المعنوي الزائد المجاورة خاصة وأن في قولنا: هذا زيد بن عمرو، الحركة على الخبر حركة إعراب وكذلك في المنصوب والمجرور، وقد قال السهيلي بأن التبعية عامل رفع في خبر المبتدأ^(٥) فكيف لا تكون المجاورة هي

(١) ينظر: الحجة للفارسي: ٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢، وينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٠٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٠٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٠٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٠٥/٢.

(٥) ينظر: نتائج الفكر: ٤٠٦، ٤٠٧.

العامل هنا. خاصة أن أثرها وصل إلى القضايا الصرفية^(١) وبهذا تكون المجاورة عاملة في النعت والمنعوت فالعامل فيهما واحد وهو المجاورة. وبذلك يكون العامل معنوياً زائداً أو مركباً من العامل اللفظي والمجاورة معاً فيعملان في كل ماقاله النحاة من مواضع الإتياع على اللفظ لأن ذلك يحقق العلاقة اللفظية والمعنوية بين أجزاء التركيب ولذا فقد قرن بينهما سيبويه عندما قال في باب «مايجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله»^(٢) وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً أو بخيلٍ. إذ قال: «وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الياء سواء كحالهما في غير الياء، مع قربه منه، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا هذا جحر ضب خرب ونحوه، فكيف مايصح معناه»^(٣).

وإن كان سيبويه هنا مثل بالحمل على الحرف الزائد، إلا أنني أرى اطراد ذلك في كل المواضع التي قال عنها النحاة إنها من الحمل على اللفظ، وكثيراً مايعبرون عن الجوار بالحمل على اللفظ دون المعنى^(٤).

وأيضاً فيما جاء منه على التضمين ولذا قال الأخفش عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾^(٥) بكسر (أرجلكم): «ويجوز الجر على الإتياع وهو في المعنى (الغسل) نحو: هذا جحر ضب خرب، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار ، ومثله قول العرب: أكلت خبزاً ولبناً، واللبن لا يؤكل.... قال الشاعر :

ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحا^(٦)

فانظر إليه كيف جعل الجوار إتياعاً وجعل منه ماجاء معطوفاً على ماقبله مع عدم صلاحية عمل العامل في المعطوف عليه على العمل في المعطوف، إلا إن كان عن طريق التضمين،

(١) انظر : ص (٦٠٠) من هذا البحث .

(٢) الكتاب لسيبويه : ٦٦/١ ، ٦٧ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٦٧/١ .

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١٢٠٤/٢ ، والدر المصون : ٢٥٦/٦ .

(٥) سورة المائدة : الآية : ٦ .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٤٦٦/٢ .

مما يعني أثر المجاورة في العمل إذ لا يعمل الفعل إلا فيما دل عليه^(١). وإلا كان خطأ قولنا: أكلت لبناً، إذ اللبن لا يؤكل، ومن هنا تعين إعمال المجاورة فيما جاء من هذا النوع. وانظر إلى قول ابن عصفور^(٢) في قولهم: ما زيد بأخيك العاقل، بالنصب على موضع الخبر، إذ العامل في (العاقل) هو التبع للمتبوع (بأخيك) في اللفظ أو على المعنى، والتبعية والجوار كالشيء الواحد^(٣).

ويطول حديث النحاة عن الإلتباع وأثره في كثير من المسائل النحوية والصرفية واللغوية^(٤) وقد سبق أن أشرنا^(٥) إلى استخدام النحاة لمصطلحي الإلتباع والجوار في هذه القضايا، ورأينا كيف جعلوا (الجوار) من قبيل الإلتباع يقول الخاوراني الشوكاني: «ومن قبيل الإلتباع الخفض على الجوار»^(٦).

التبعية والجوار والإضافة والتضمين

هذه عوامل أربعة تتداخل في مسائل الجوار فأردت أن أجليها^(٧).

- ١ - **التبعية** : تحدث عنها النحاة فبعضهم جعلها لفظية وبعضهم جعلها معنوية، فمن جعلها لفظية فهي والمجاورة شيء واحد؛ لأن المجاورة تحقيق للعلاقة اللفظية بين أجزاء التركيب.
- ٢ - **الإضافة** : تشترك مع المجاورة إذا كانت إضافة لفظية (غير محضة) كما في قول الشاعر:
[كما طاف بالبيعة الراهب] على اعتبار (ما) والفعل في تأويل مصدر مضاف إلى فاعله.

(١) ينظر: نتائج الفكر : ٣٨٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٥/١.

(٣) ينظر: مطلب التبعية ومعمولاتها ص (٥٥٤) من البحث .

(٤) ينظر: الخصائص : ٢٢٢/٣ ، والأشباه والنظائر: ١٣/١ ، ٢٢ .

(٥) كما في قول العكبري وابن جني عند الحديث عن حركة الجوار ص (٥٩٤) من هذا البحث .

(٦) القواعد والفوائد : ١٨٢ .

(٧) يرجع لكل في مبحثه من هذا البحث .

أما إذا كانت معنوية فإنها تكون على تقدير حرف الجر.

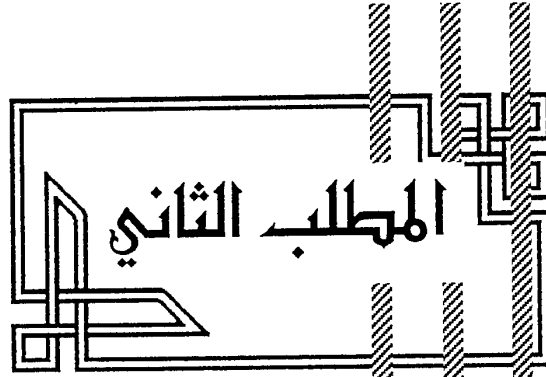
وبهذا يتضح لنا أن الجوار يشترك مع الإضافة إذا كانت إضافة لفظية فقط.

٣ - التضمين : فيما كان معطوفاً كقولهم: أكلت خبزاً ولبناً، إذ لا يصح هنا إعمال الفعل في

المعطوف، إلا عن طريق التضمين حتى يعمل في اللفظ دون المعنى، أما المجاورة فإنها العامل

في مثل هذا التركيب، وقد جعلها الأخفش مما جاء على الجوار^(١).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش : ٤٦٦/٢.



الوهم أو التوهم

الوهم أو التوهم

لغة :

«الوهم والتوهم : من خطرات القلب، والجمع أوهام، وللقلب وهم، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن.

وتوهمت أي: ظننت ، ووهم بكسر الهاء غلط وسها قال ابن الأعرابي : أوهم، ووهم ، ووهم سواء...»^(١)

فالتوهم والوهم : إذن نوع من التخيل والتصوير أو الظن لأمر غير موجودة أو العكس، فإن صح التوهم انتهى إلى الصواب، وإذا لم يصح انتهى إلى الغلط، وعلى هذا سار ابن هشام، فقسمه إلى قسمين:^(٢)

١ - توهم العامل المعلوم موجوداً .

٢ - توهم العامل الموجود معدوماً .

ونجد ابن جني يوضح هذا ويؤكد على المعنى فيفسر الجر في كلمة «الصنبر» من قول طرفة^(٣) :

في جفانٍ تعترِّي نادينا وسديفٍ حين هاج الصنبر

«يريد الصنبر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها؛ تشبيهاً بباب قولهم: هذا بكر، ومررت ببكر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: الصنبر؛ لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال: حين هيج الصنبر ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها»^(٤)

(١) لسان العرب: (وهم).

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٥٤٧، ٧٨٣.

(٣) في الخصائص : ٢٨١/١ .

(٤) الخصائص : ٢٨٠/١، ٢٨١.

وإلى هذا ذهب أبوحيان فقال إن العامل في (إذا) «الشرط وماتوهم من الإضافة»^(١).
فالتوهم والوهم إذن نوع من التخيل والتصوير للمعنى الذي يسبق إليه الذهن وهو ما يمكن
أن يسمّى (بالسبق الذهني) وبهذا يكون المتكلم متصوِّراً للمعنى المراد، ثم يصدر كلامه بناءً على
ماتصوره فيكون العمل النحوي بناءً على ماتصوره، خالياً من مراعاة العلاقات اللفظية بين أجزاء
الكلام، ومراعياً للعلاقات المعنوية بين أجزائه.

وهذا ما كان يراه النحاة ويقصدون إليه من معنى التوهم، كما صرح بذلك السيوطي
عندما نبّه إلى خطأ ابن مالك في تفسيره إياه بالغلط، وبين أنه عطف على المعنى «أي جوز العربي
في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك...»^(٢).
واعتبار التوهم عاملاً معنوياً أمر يحتاج إلى تتبع واستقصاء فما ذكره بعض النحاة
صراحة من إعمال للوهم في الظروف والمجوررات^(٣). وتأكيد ابن جني على لفظ الوهم بقوله:
«...الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً، كذا عهد إلى أبو علي - رحمه الله - في هذا. وهذا لفظه لي فيه
الbite.»^(٤) إلى جانب تخريجاتهم لكثير من النصوص تؤكد لنا اعتدادهم به عاملاً نحوياً،
والدلالي في نتائج التحصيل، يحصر المجوررات فيعد منها الجر بالحرف، أو الإضافة، أو كونه
تابعاً لمجرور، أو جارياً مجراه، أو متوهماً كقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
فجعل التوهم من عوامل الجر^(٥).

وثبتت ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية تشهد لها نصوص النحاة

(١) تذكرة النحاة : ٤٠٨.

(٢) الإتيان في علوم القرآن : ٥٤٠/١، ٥٤١.

(٣) ينظر: الخصائص : ١٩/٢، ٢٠، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢٧٧/١، ٧٢٨/٢، ٧٣٢، وكشف

المشكلات وإيضاح العضلات: ١٠٣٤، ١٢٠٤، والبسيط: ١٠١٠، وتذكرة النحاة : ٤٠٨.

(٤) الخصائص : ٢٠/٢.

(٥) ينظر: نتائج التحصيل : ٩٤٠/٣.

الصريحة^(١) إضافة إلى أنه لا يمكن تخريج الكلام في كثير من الحالات إلا على التوهم، ولذا قال به النحاة في جميع الحالات الإعرابية^(٢) وقاسه بعضهم في جميع الحالات وجوزه الكسائي والفراء^(٣) وفرقوا بينه وبين العطف على الموضع، فقال أبوحيان: العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود^(٤). وهذا يؤكد كونه عاملاً، فمادام الأثر موجوداً ولا يوجد عامل، تعين أن يكون التوهم نفسه هو العامل.

وإن كان بعض النحاة لم يفرّق بينهما إذ «لا فرق بين العطف في (إن) على الموضع وتوهم إسقاطها»^(٥).

وتأكيداً لكون التوهم نفسه عاملاً نحوياً قول النحاة: إن حرف العطف ينوب عن العامل ويغني عن إعادته^(٦)، ففي قولهم: إن زيداً منطلق وعمرو، يرفع عمرو على موضع اسم (إن)، فهنا لا يمكن إعادة العامل ولا بد من عامل آخر فتعين أن يكون التوهم نفسه هو العامل، إذ لا يصح هنا كون الابتداء عاملاً لزوال معناه إذ المعنى مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه، فثبت بهذا أن التوهم نفسه هو العامل.

وفي قول النحاة بمنع حذف حرف الجر وإعماله^(٧) ما يؤكد إعمال التوهم نفسه. كما أن قولهم بأن «ظهور العمل... يقتضي العامل»^(٨) ولا بد للمعمول من عامل^(٩) وليس هنا إلا التوهم فثبت كونه هو العامل.

(١) ينظر: في هذا المبحث نصوص النحاة الصريحة.

(٢) ينظر: القولة الشاقية بشرح القواعد الكافية : ١١١ .

(٣) ينظر: نتائج التحصيل : ١٢٦٢/٤ ، ١٢٦٣ .

(٤) ينظر: البحر المحيط : ٥٠٦/٣ ، ٢٧٠/٨ ، ٢٧١ .

(٥) البسيط : ١٠٣٠/٢ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج : ٦٩/٢ .

(٧) ينظر: خزنة الأدب : ١٥٨/٤ .

(٨) تفسير المسائل في أول المقتضب : ١٨٤ .

(٩) ينظر: تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب : ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ونتائج الفكر : ٨٤ .

وما ذهب إليه بعض النحاة من فهم للتوهم جعله أمراً شكلياً ، لا يتعدى تصور كون العامل الموجود معدوماً ، أو كون المعدوم موجوداً .
وبهذا أخذ بعض النحاة معنى التوهم مما قد يدخل تحته بعض العوامل المعنوية الأخرى كالإهمال...

فالتوهم بمفهومه الصحيح - كما نرى - هو ما ذكره ابن جني وصرح به السيوطي من النظر إلى المعنى ^(١) ، واعتباره أساساً في التحليل، ولذا سماه النحاة العطف على المعنى ^(٢) . وإلى هذا الشيء تذهب المدرسة التحويلية التوليدية التي ترى أن البنية العميقة الموجودة في ذهن المتكلم، والمشتمة على المعنى المتصور والمتخيل تظهر على البنية السطحية في صورة أشكال مختلفة تبعاً لترتيبها في الذهن ^(٣) . وبهذا قال الأخطل ^(٤) :

إِنَّ الْكَلَامَ لِفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

توضيح لمعنى التوهم من خلال الأمثلة :

كان للتوهم بهذا المعنى دور كبير في كثير من النصوص العربية الفصيحة ، ونأخذ لذلك مثلاً من القرآن الكريم، والشعر العربي . ومن ذلك :

قراءة ابن عباس ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمِ وَالسَّلَاسِلُ ﴾ ^(٥) بجر اللام في (السلاسل)
« فلا يجوز خفض (السلاسل) والخافض مضمّر، ولكن لو أن متوهماً قال: إنما المعنى إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون، جاز الخفض في السلاسل على هذا المذهب...» ^(٦) .

(١) ينظر: الخصائص : ٢٨٠/١ ، ٢٨١ ، والإتقان في علوم القرآن: ٥٤٠/١ ، ٥٤١ .

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٧٠/١ ، الإتقان في علوم القرآن : ٥٤٠/١ ، ٥٤١ .

(٣) ينظر: مذكرة الفونيم د/محمد أحمد خاطر (غير منشور) ص ٣٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق : ٣٥ .

(٥) سورة غافر : الآية : ٧١ .

(٦) معاني القرآن للفراء: ١١/٣ ، وينظر: البحر المحيط : ٤٥٤/٧ .

فمن قرأ بهذه القراءة كان يرى أن المعنى (إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل) فجر الكلمة لما تصوره من معنى.

وهذا مثال من الشعر العربي.

قول الفرزدق :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابِنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

فقد اعترض عبدالله بن أبي إسحاق على الفرزدق في رفعه (مجلف) ، وذكر يونس أن

ابن أبي إسحاق قال في بيت الفرزدق إن للرفع وجهاً، ولم يذكر هذا الوجه، ولا يعرفه يونس، ولا أبو عمرو، كما ذكر ابن سلام^(١) . مع أن ما تصوره الشاعر وأعمله هو معنى (لم يبق).

وما ذكره النحاة من إعمال معنى (لم يبق) هو ما تصوره وتخيله الشاعر، عند إنشاده

للقصيدة، فجاء كلامه تبعاً لما توهمه، غير ناظر إلى العلاقات اللفظية في التركيب.

وبهذا نرى أن التوهم كان قبل الخليل وسيبويه، كما أنه شائع في جميع الحالات

الإعرابية وليس مقصوراً على الجر فقط أو العطف^(٢) .

علاقة التوهم بالتأويل أو التقدير، والتعارض :

١ - التوهم والتأويل :

التوهم نوع من أنواع التأويل، ومعنى التأويل لا يخرج عن التوهم إذ التأويل عبارة عن

«نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»^(٣) .

والتوهم لا يصار إليه إلا إذا كان في النص ما يشير إلى ترك ظاهر اللفظ من حالة

إعرابية وغيرها .

(١) ينظر: معاني القرآن للقراء: ١٨٢/٢، ١٨٣، طبقات فحول الشعراء: ٢١/١ .

(٢) ينظر: القولة الشافية بشرح القواعد الكافية : ١١١ .

(٣) لسان العرب : (أول)

والتأويل شامل للتقدير والتوهم وغيرهما وقد ذكر السيوطي جواز التأويل إذا ورد من كلام العرب الموثوق بعربيته ما يخالف قواعد العربية التي وضعت^(١).

وظهرت مسائل كثيرة في التقدير نتيجة توهم المتكلم لمعنى أو هاجس ما، فيتكلم الشخص بما أراد فيأتي كلامه مطابقاً لما أراده خارجاً عن مراعاة العلاقات اللفظية في التركيب، ومن ذلك تقدير أن مضمرة ناصبة للفعل المضارع بعد الأحرف المشهورة^(٢).

٢ - علاقته بالتعارض :^(٣)

التعارض : أن يكون في الكلام لفظان فيستعير كل واحد من الآخر حكماً هو أخص به. وقد جاءت ألفاظ كثيرة في كلام العرب استعارت أحكام ألفاظ أخرى لوجود مشابهة بينها، كنصب بعض العرب بأدوات الجزم، أو العكس، أو إعمال بعض الأدوات المهملة، أو العكس^(٤).

ومنه إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل^(٥) قول الشاعر:

نَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَتَاكَ يَا أَبَتَا لَعْلَكَ أَوْ عَسَاكَ

وإعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ(أن) ومنه الحديث الشريف: «فعلع بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»^(٦).

فالتكلم عندما يتحدث يتوهم أنه تكلم بذاك فيلاحظ المعنى الذي أراد فتأتي أحكامه مراعية للعلاقات المعنوية في التركيب، تاركا مراعاة العلاقات اللفظية.

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو : ١٨٦.

(٢) ينظر: القولة الشافية بشرح القواعد الكافية : ١١٣.

ولم أفصل الحديث هنا لأن هذا مشهور عند النحاة في التقدير، والهدف هنا إثبات كون التوهم عاملاً فقط.

(٣) سوف أكتفي ببيان العلاقة دون التفصيل في ذلك .

(٤) ينظر: مغني اللبيب : ٨٠٤/٢ وما بعدها ، الأشباه والنظائر : ١٦٣/٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ٨٠٤/٢ ، ٥٥٢ ، الأشباه والنظائر : ١٦٤/٨.

(٦) ينظر: صحيح البخاري ، كتاب الأحكام .

العطف على الموضع والتوهم واهتمام النحاة بالمعنى:

واعتماد النحاة به وجعله قسماً مستقلاً عن العطف على اللفظ، وعلى الموضع، دليل أكيد على كونه عاملاً نحوياً، فلا يكون العطف على التوهم إلا عند تعذر العطف عليهما خاصة وأن العطف على الموضع قد يلبس بالعطف على التوهم، ولذا فقد وضع النحاة له شروطاً^(١).

١ - إمكان ظهوره في الفصيح بأن يكون للمعطوف عليه موضع ولفظ كقولهم: ليس زيد بقائم، فدائم) موضعه النصب، ولفظه الجر، ولم يشترطه بعضهم.

٢ - أن يكون الموضع بحق الأصالة، كقولهم: هذا ضارب زيداً وأخاه.

٣ - وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل، كقولهم: ليس زيد بقائم ولا قاعداً، فمحرز النصب هو (ليس)، وعلى هذا امتنع قولهم: إن زيداً وعمرو قائمان، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، وقد زال بدخول (إن) وقولهم: إن زيداً قائم وعمرو، إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل، لا مبتدأ، وإن كان بعض النحاة لم يشترطه.

٤ - أن يكون العطف على الموضع بعد تمام الكلام كما في قولهم: إن زيداً منطلق وعمرو وهذا الشرط عند من لم يشترط المحرز^(٢).

والعطف على الموضع في (إن) قبل تمام الخبر محل خلاف^(٣). فمن أجازته جعله من

العطف على الموضع، ومن منعه جعله من باب التوهم، وإلى هذا ذهب سيبويه، وابن يعيش كما في قولهم: إنك وزيد ذاهبان قال ابن يعيش: «إنما المراد موضع (إن) قبل دخولها على تقدير سقوط (إن) وارتفاع مابعدا بالابتداء وهو شبيهه بقوله: ولا ناعب إلا يبين غرابها على توهم دخول الباء في المعطوف عليه إذ كانت تقع فيه كثيراً كما توهم سقوط (إن) ههنا»^(٤).

(١) ينظر: البسيط: ١٠٣٩/٢، والإرتشاف: ١٦٠/٢، وتذكرة النحاة: ٦١٩، ومغني اللبيب: ٥٤٥، والهمع:

٢٧٧/٥، ٢٧٨، والقولة الشافية بشرح القواعد الكافية: ١١٤، ١١٥.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج: ٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/٨، والهمع: ٢٧٨/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف مسألة ٢٣.

(٤) شرح المفصل: ٦٧/٨، ٦٨، ٦٩.

والأصل في العطف أن يكون على اللفظ^(١)، أو عليه وعلى الموضع عند توافر شروطهما في جملة واحدة كقولهم: ليس زيد بقائم ولا قاعد^(٢).

أما إذا امتنع العطف على اللفظ كقولهم: ماجاغي من امرأة ولا زيد، وذلك لعدم توجه العامل إلى المعطوف، إذ (من) الزائدة لاتعمل في المعارف^(٣).

أو امتنع على اللفظ والمحل جميعاً نحو قولهم: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد^(٤). فالعطف على اللفظ غير صحيح لما فيه من إعمال (ما) في الموجب^(٥). ولا يصح أيضاً على المحل لأن الابتداء قد زال بدخول الحرف الناسخ.

أما العطف على التوهم فلا يكون إلا بعد تعذرهما، كما في قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

حيث عطف (سابق) على (مدرك) وهو لا يصح أن يكون عطفاً على اللفظ لعدم عطف المجرور على المنصوب، ولا على الموضع لأن كلمة (مدرك) معربة منصوبة وليس لها موضع آخر من الإعراب غير لفظها فالموضع واللفظ نصب فتعين أن يكون العطف على التوهم.

ومن النحاة من سماه العطف على المعنى، وبعضهم فرق بينهما فقال عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى، وعطف التوهم يتوهم فيه وجود العامل في اللفظ لكون الغالب وقوعه في ذلك^(٦).

والحقيقة أنه لا فرق بينهما إذ كل منهما يلاحظ فيه المعنى، وإنما قيل عطف على المعنى تأديباً مع القرآن الكريم، وفي غيره قالوا عطف على التوهم وكلاهما بمعنى واحد. فالتوهم يلاحظ فيه المعنى المقصود، ولهذا أولاه النحاة جلاً عنايتهم، إذ ذكر ابن هشام إن «أول واجب على المعرب

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٥٤٥ ، والهمع : ٢٧٧/٥ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٥٤٨ .

(٣) ينظر: الهمع : ٢٧٧/٥ .

(٤) ينظر: الإرتشاف : ١٦٠/٢ .

(٥) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني : ٢٥٠/١ .

(٦) ينظر: المصدر السابق : ٣٥/٤ .

أن يفهم معنى ما يعر به مفرداً أو مركباً»^(١). وأخذ على الذين يراعون ظاهر الصناعة، ولا يراعون المعنى.

وهكذا يتوهمون المعنى فيبينون عليه غير ناظرين لما في التركيب من أمور لفظية كما في قراءة ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا...﴾^(٢).

على أن كلمة (قليل) بدل من الضمير في (توليتهم) ، ولا يصح ذلك إلا بتوهم معنى النفي من (توليتهم) كأنه قال: (لم تفوا بالميثاق إلا قليل) وإن كان في هذا ضعف إذ كل موجب يمكن تأويله إلى منفي^(٣). إلا أن من النحاة من قال به، وعلى هذا كان العرب يهتمون بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ. لذلك قال ابن جني: «أعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تك تراجع اللفظ، ولأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه...»^(٤).

وقال ابن الحاجب - فيما نقله عنه السيوطي - : «إذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لأن المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف»^(٥).

وابن جني عندما خرَّج القراءة الشاذة في قوله تعالى «ياحسرهُ على العباد» بالهاء ساكنة، بيّن أن ذلك لتقوية المعنى في النَّفس، لأنه موضع وعظ وتنبيه، وإيقاظ وتحذير، ثم قال: «إن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى»^(٦) «ويؤكد أن المعاني تتلعب بالألفاظ»^(٧) وبهذا بيّن لنا ابن جني أن العرب تفسد الإعراب لصحة المعنى. ولهذا قال في

(١) مغني اللبيب : ٦٠٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٨٣ .

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٤٥٥/١ ، والدر المصون : ٢٨١/١ .

(٤) الخصائص : ٤٢٠/٢ ، والأشباه والنظائر : ٢٢٨/١ .

(٥) الأشباه والنظائر : ٢٢٨/١ .

(٦) المحتسب : ٢١٠/٢ ، ٢١١ .

(٧) المصدر السابق : ٢١١/٢ .

موضع آخر: «العرب فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرف مذهبها - عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها، أو لاتعلم أن سبب إصلاحها ألفاظها إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول به، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له، وقيد مفاده الأوفق من أجله»^(١) فهذا ابن جنبي وضح لنا أن العرب تصلح اللفظ لإقامة المعنى، وتفسد الإعراب لإقامته أيضاً، إذ المعنى هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم»^(٢).

وهذا يعني أن مخالفة الحركة الإعرابية للإعراب المشهور، فيه إيماء إلى معنى في التركيب غير الظاهر، ولهذا جاءت هذه الحركة الإعرابية دالة عليه، وهو طالب لها.

فالتوهم إذن يشكل ظاهرة عند بعض النحاة، ويذكرنا قولهم هذا بما ذكرناه من أثر للمتكلم والمعنى في العمل النحوي، ويفتح لنا النظر إلى ظاهرة عند العرب وهي البناء على ما يسبق إليه الذهن من معنى دون التفات إلى العلاقات اللفظية داخل التركيب.

وعلى هذا فلا يمتنع تفسير بعض ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته به، لأن هذا تعليل وتفسير لما ثبتت به الرواية، والحمل على المعنى في القرآن الكريم وكلام العرب كثير، بل إنه الأساس الأول في علم النحو^(٣).

وقد امتدحه الزمخشري وقال: «إن هذا من ميلهم إلى المعنى المقصود وإعراضهم عن اللفظ وهو بابٌ من العربية جليل»^(٤).

(١) الخصائص : ١٥٠/٨ ، وينظر: ما أسب إلى الخليل من الاهتمام بالمعاني وعدم المبالاة بالألفاظ في قول الأعلام الشنتمري: «والخليل ممن يأخذ بتصحيح المعاني ولا يبالي اختلال الألفاظ». تحصيل عين الذهب: ٤٠٣.

(٢) الخصائص : ١٥٠/٨ ، وينظر: نفسه : ٢٣٧/٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٣.

(٣) ينظر: الخصائص : ٢٣٧/٨ ، والأشباه والنظائر : ٢٢٢/٨.

(٤) الكشف : ١٥٠/٨.

العلاقة بين التوهم، وما في النفس من الإرادة، والقصد إليه، ومعنى الكلام
(معنى الفعل، والإهمال):

١ - التوهم وما في نفس المتكلم من الإرادة :

إن التوهم وما في نفس المتكلم من الإرادة شيء واحد - كما نرى إذ ما يتصوره المتكلم
ويتخيله من معنى محاولاً مراعاته في الكلام ، هو ما ينويه فيأتي بالكلام على ما نواه من معنى
الإخبار أو غيره.

٢ - التوهم والقصد إليه :

التوهم والقصد إليه يلتقيان إلا أن القصد إليه مجرد من علاقته بالحدث فيكون خاصاً
بالنصب، ولكنه يلتقي مع التوهم في القصد إلى المعنى المراد.
فالمعنى إذن قصد، تقول: عنيت بالقول كذا: أردته، ومعنى كل كلام مقصده^(١).

٣ - التوهم ، ومعنى الكلام - معنى الفعل :

يختلف التوهم عن عامل معنى الكلام، وإن كانا يلتقيان في القصد إلى المعنى المراد.
وإهمال العلاقات اللفظية في التركيب. ومما يؤكد أن كل واحد منهما عامل مستقل:

١ - أن معنى الفعل - معنى الكلام - يعمل مع وجود لفظ دال عليه، فاللفظ دال على المعنى،
بخلاف التوهم فإنه ينظر إلى المعنى فقط، ويترك اللفظ^(٢).

٢ - قول النحاة يعمل الوهم في الظروف والمجرورات، فكيف ما فيه معنى الفعل^(٣) ففرقوا بين معنى
الفعل والتوهم.

وقولهم باتفاق الخليل وسيبويه على إعمال الوهم، ورائحة الفعل في الظرف^(٤) ففرقوا بين
التوهم وبين رائحة الفعل .

(١) ينظر: لسان العرب : (عني) .

(٢) ينظر: البسيط : ١٠٣٢ .

(٣) ينظر: المصدر السابق : ١٠١٠ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٧٢٨/٢ .

٣ - أن التوهم قد يكون خالياً من المعنى فيكون تخيلاً وتصوراً فقط ، كما هو الشأن في كثير من القضايا الصرفية والتي تظهر بوضوح فيما عقده ابن جني في الخصائص بعنوان «باب في تركيب اللغات»^(١) وما خرّج عليه من القراءات القرآنية ، كتخريج كلمة (حبك) في قراءة «والسماء ذات الحبك»^(٢) . بكسر الحاء ، وضم الباء ، وهي قراءة شاذة غير متوجهة - كما وصفها ابن عطية - «فكأنه أراد كسرهما ، ثم توهم الحبك قراءة الضم بعد أن كسر الحاء وضم الباء ، وهذا على تداخل اللغات»^(٣) .
وبهذا يكون التوهم عاملاً معنوياً بنفسه ، مستقلاً عما يشابهه من العوامل المعنوية الأخرى .

٤ - التوهم والإهمال :

إن التوهم والإهمال بينهما خصوص وعموم ، فالتوهم أعم ، لأن التوهم يكون فيما له عمل وما لا عمل له ، أمّا الإهمال فمقصود على ماله عمل ثم أُلغى ، فكل إهمال توهم ، وليس كل توهم إهمالاً .

(١) ينظر: الخصائص : ٣٧٤/١ ، ٣٩١ .

(٢) سورة الذاريات : الآية : ٧ .

(٣) البحر المحيط : ١٣٣/٨ ، وفي هذه الكلمة قراءات متعددة مذكورة في نفس الموضع .

المسائل التي عمل فيها

أولاً : في حالة الرفع :

أ - في الأسماء :

صرح بإعماله رفعاً بعض النحاة كسيبويه^(١) ، وغيره من النحاة^(٢) ، قال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم كما قال: ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً»^(٣) .

فكلمتا (زيد ، وأجمعون) مرفوعتان بالتوهم، وإن كانت هذه المسألة خلافية لأنها من العطف قبل تمام الخبر، إلا أن من النحاة من عدها من باب التوهم^(٤) .

أما بعد تمام الخبر فقد جعله الفراء أيضاً من باب التوهم «إذ توهموا أن صاحبه مرفوع في المعنى»^(٥) .

وذهب الفراء إلى تخريج بعض القراءات على التوهم ، كما في قراءة من قرأ قوله تعالى:

﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ... وَالْخَيْلَ الْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾^(٦) برفع (الخيـل، والبغال، والحمير)^(٧) .

وفي قراءة الكسائي كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنُ

بِالْعَيْنِ ﴾^(٨) . برفع كلمة العين.

(١) ينظر: الكتاب : ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج : ٢٥٢/١، ٢٥٧، ومغني اللبيب : ٥٠٠/٢، والقولة الشافعية بشرح القواعد الكافية: ١١٢ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ١٥٥/٢، وينظر: الأصول لابن السراج: ٢٥٢/١، ٢٥٧، ومغني اللبيب : ٥٠٠/٢، والقولة الشافعية بشرح القواعد الكافية : ١١٢ .

(٤) ينظر: الكتاب : ١٥٥/٢، والمسألة خلافية في الإنصاف : ١٨٥/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ٤٧١/٨ .

(٦) سورة النحل : الآية : ٨ .

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء : ٩٧/٢ .

(٨) سورة المائدة : الآية : ٤٥ .

يرفع كلمة (العين) وما بعدها، حملاً على المعنى في قوله (أن النفس بالنفس) أي قل لهم النفس بالنفس. قال بهذا الفارسي وضعفه أبوحيان لأن التوهم عنده مقصور على السماع فلا ينقاس^(١). والتقدير: فكتبنا عليهم النفس بالنفس.

وكما في قولهم: ما زيد قائماً بل قاعداً أو لكن قاعد، على توهم الرفع في خبر (ما) عندما تكف عن العمل^(٢).

وفي قول الفرزدق :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابِنُ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

رفع (مجلف) على توهم قوله: بقي من المال مسحت^(٣).

وكما في قول الفرزدق:

غَدَاةٌ أَكَلَتْ لَابِنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً
حُصَيْنٍ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ

رفع (الخمير) على توهم رفع العبيطات^(٤).

وكما في قول أبي ذؤيب الهذلي :

عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَأْتِ الْخِيَا
مِ إِلَّا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيُّ

فرفع (العصي) على معنى بقي التمام وتوهم اللفظ^(٥).

في البذل :

وجاء إعماله في التركيبات الراجعة إلى الاستثناء غير الموجب كقولهم: أتاني بنو محمد

إلا بني جعفر إلا خالد، فرفعه بدلاً على التوهم كأنه قال: ما أتاني بنو جعفر^(٦).

(١) ينظر: البحر المحيط : ٥٠٦/٣.

(٢) ينظر: نتائج التحصيل : ١٢٦٢/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣١/١.

(٤) في ديوانه : ٢٥٤/١.

(٥) في شرح أشعار الهذليين : ١٠٠/١، وخزانة الأدب : ٣١٧/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١.

(٧) ينظر: الإرتشاف : ٣٠١/٢.

وكما في قولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد، فأقل موجب في اللفظ فيبقى في المعنى، فزيد:
بدل من أقل لأنه مبتدأ وكأنه قال: ما أحد يقول ذلك إلا زيد^(١).

في الاستثناء :

أعمله النحاة في التركيبات الراجعة إلى الاستثناء الموجب المنقطع من نحو: قوله تعالى: ﴿ فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(٢) فمعنى النفي يتوهم من الكلام فيرفع الاسم على توهم النفي من (شربوا)^(٣).

ومثلها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ بالرفع في قراءة بعضهم^(٤) على توهم النفي من توليتم^(٥).

ب - في الأفعال :

١ - رفع الفعل المضارع :

أعمله بعض النحاة في رفع الفعل المضارع كما في قراءة طلحة في قوله تعالى: ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٦) برفع الكافين، على توهم النطق بـ(أيئنا كنتم) لأن فعل الشرط إذا كان ماضياً في اللفظ، جاز في المضارع بعده وجهان الجزم على الجواب، أو الرفع فيكون من باب التوهم والتوهم لا ينقاس^(٧).

(١) ينظر: الإرتشاف : ٣٠١/٢.

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٤٩.

(٣) ينظر: الكشاف : ١٥٠/١، ومغني اللبيب : ٧٨٢/٢.

(٤) سورة البقرة : الآية : ٨٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٤٥٥/١، والدر المصون : ٢٨١/١.

(٦) سورة النساء : الآية : ٧٨.

(٧) ينظر: البحر المحيط : ٣١١/٣.

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(١)

في قراءة عكرمه (يراه) بالالف فيهما ، على توهم أن (من) موصولة لا شرطية^(٢) .
وكذلك قالوا في قول الشاعر :

إِنْ تَرَكَّبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ

فرفع تنزلون على توهم رفع الفعل المضارع (إن تركبوا) .

وقد أثنى على ذلك الأعلام وقال بأن رفع تنزلون حملاً على معنى (إن تركبوا) . وبين أن هذا هو الأصح في المعنى والنظم ، والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلاف الألفاظ^(٣) .

ب - في حالة النصب :

في الأسماء :

أ - في الحال :

كان تصريح النحاة بعمله في الظروف والمجرورات^(٤) ، وبالتالي فالحال محمول على الظرف كما ذكر ذلك النحاة^(٥) .

وقد ذكر سيبويه أن بني تميم نصبوا : أما علماً فلا علم له ، على توهم الحال^(٤) . ونصبوا

الحال أيضاً في قول الشاعر: أما ترى حيث سهيلاً طالعاً

فطالِعاً : حال من سهيل على توهم أنه مفعول مع سقوط (حيث)^(٥) . فلولو التوهم لما

نصب على الحال.

(١) سورة الزلزلة : الآيتان : ٧ ، ٨ .

(٢) ينظر: البحر المحيط : ٤٩٨/٨ .

(٣) ينظر: خزنة الأدب : ٥٥٢/٨ .

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٣٨٥/٨ .

(٥) ينظر: خزنة الأدب : ٥/٧ .

وسيبيويه عندما يحمل الكلام على المعنى يتوهم أنه نطق أو تصور شيئاً معيناً فيأتي الكلام على ما تصوره وإن كان في كلامه ما يشير إلى تسويته بين التقدير والتوهم، وكان السبب في التقدير هو التوهم ولذلك قال في: هذا ضارب زيد وعمراً: «إن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصباً»^(١).

وكما في قوله :

جِئْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ
فحملة على المعنى كأنه قال: هات مثل أسرة منظور، وامتحح النصب وقواه^(٢).

٢ - في المفعول المطلق :

صرح النحاة بعمل المعاني في المصادر^(٣) وعمل الوهم في النصب^(٤) ، وهذا سيبويه يقول في قولهم: مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار، نصب (صوت) حملاً على المعنى، «كأنه توهم بعد قوله له صوت؛ يصوت صوت حمار أو يديه أو يخرج صوت حمار، ولكنه حذف هذا لأنه صار (له صوت) بدلاً منه»^(٥).

فهذا سيبويه ينصب المفعول المطلق على التوهم ، فالتوهم هنا هو الأساس الذي عليه قدرنا المعنى، والتوهم بهذا تصور وتخيل للمعنى المراد في الكلام فهو العامل، ولا يكون المعنى المقدر هو العامل لما ذكرناه من تصريح النحاة بإعمال الوهم في النصب والجر^(٦) . وذكرهم لتقدير الفعل والتوهم كما قال ابن أبي الربيع: «إن المذهبين جائزاً وإضمار الفعل أحسن، لأنَّ الحذف أكثر في كلام العرب من توهم ما ليس موجوداً وترك ما لفظ به»^(٧).

(١) الكتاب لسبويه : ١٦٩/١ ، وينظر: البسيط : ١٠٢٩/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب لسبويه : ١٧٠/١ .

(٣) ينظر: المسائل المنتورة : ١٧ .

(٤) ينظر: ص (٦٦٠) من هذا البحث .

(٥) الكتاب لسبويه : ٣٥٦/١ .

(٦) ينظر: ص (٦٦٠) من هذا البحث .

(٧) البسيط : ١٠٣٢/٢ .

كما أننا نجد النحاة يذكرون آراءً في الإعراب على تقدير عامل ومن بينها التوهم ممّا يدل على أن التقدير غير التوهم إذ لو كان واحداً لما عدوه مع الآراء. وكما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(١).

إذ المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتى يدخل فيه المستثنى ، وليس مصدر (نظن) محتملاً مع الظن غيره، حتى يخرج الظن من بينه، فما بقى إلا أن المخاطب توهم أنه ربما قال : ضربت، وقد يكون فعل فعلاً غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فلما قال: ضربت ضرباً رفع التوهم الموجود، فلما كان قولك: ضربت محتملاً للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت إلا ضرباً كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم، فلولا توهم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظ الموجود شمل تعدد المستثنى، مانصب (ظناً) على أنه مصدر مؤكد^(٢).

٣ - في المفعول لأجله :

ذكر سيبويه أن أهل الحجاز نصبوا في قولهم: أمّا علماً فعالماً . لا على أنه حال وإنما على أنه مفعول لأجله^(٣).

٤ - المفعول به :

كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٤) على قراءة ابن عامر ومن معه بنصب (يعقوب) ، كأنه توهم، ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، وإن كان أبوحيان لا يجيز القياس في التوهم^(٥).

(١) سورة الجاثية : الآية : ٣٢ .

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣٦/٨، البحر المحيط : ٥١/٨، ٥٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٢٨٥/١.

(٤) سورة هود : الآية : ٧١.

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٢٤٤/٥، ومغني اللبيب : ٥٥١/٢.

ويذكر الفراء أن طول الكلام أو التفريق بين الكلمات يجيز التوهم كما في قولهم أنت ضارب زيد ظالماً وأخاه، فنصب كلمة (الأخ) وما قبلها مخفوض^(١) ولولا التوهم لما نصبت.

وكما في قولهم : هو ضارب في غير شيء أخاه، فنصبت كلمة (الأخ)^(٢) . وكذلك في

قولهم: قام القوم غير زيدٍ وعمراً، فنصب كلمة (عمراً) على التوهم ونفى ابن هشام أن يكون نصباً على المحل^(٣) .

وفي الاستثناء المفرغ كما في قوله تعالى: ﴿ فَأبَى أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كَفُوراً ﴾^(٤) وذلك بتوهم

النفي من قوله (فأبى) لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد كلام منفي، ومعنى (أبى) قريب من النفي، والتقدير: لم يرضوا^(٥) .

٥ - المفعول فيه :

صرح النحاة بعمل الوهم في الظروف والمجرورات^(٦) ، فقالوا بأن العامل في (إذا) الشرط وما توهم من الإضافة فيها^(٧) .

وقولهم: «قيامك أمس حسن، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم (هو)، قيل: في هذا أجوبة: أحدها أن الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً...»^(٨) .

ونسب الباقولي إلى ابن جني هذا عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٩) . ف«يوماً» «ظرف، والظرف يعمل فيه الوهم...»^(١٠) .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٩٠/١ .

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٨١/٢ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٥٥٠/٢ .

(٤) سورة الإسراء : الآية : ٨٩ .

(٥) ينظر: الكشاف : ٣٧٥/٢، وشرح الكافية للرضي : ٢٣٥/١ .

(٦) ينظر : ص (٦٦٠) من هذا البحث .

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب : ١٣٩/٤، وتذكرة النحاة : ٤٠٨ .

(٨) الخصائص : ٢٠/٢ .

(٩) سورة هود : الآية : ٨ .

(١٠) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٢٧٧/١ .

في الأفعال :

اثبت بعض النحاة إعمال التوهم في نصب الفعل المضارع كما في قراءة الأعرج ومن معه في قوله تعالى: ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلِعْ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ... ﴾^(١).

حيث نصب (فأطلع) توهماً للنصب في الفعل (أبلغ) وهذا ليس بمنقاس عند أبي حيان إلا أنه وقع كثير منه فيمكن التخريج عليه^(٢).

وكما في قول امرئ القيس :

ألا زعمت بسباسبه اليوم أنني كبرتُ وألا يحسن اللهو أمثالي

بنصب (يحسن) وذلك على توهم نصب الفعل قبله كأنه قال : (أن يكبر)^(٣).

وكما في قول الشاعر :

ألا أيهدا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

حيث توهم أنه أتى (بأن) فنصب الفعل^(٤).

وقد ضعف وشذذ بعض النحاة نصب (أن) المقدرة في مثل هذا، لأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف. وأجازة الكوفيين قياساً^(٥).

وفي نصب (يقول) من قوله تعالى: ﴿ ... فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ... وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا... ﴾^(٦).

حيث نصب (يقول) على توهم معنى (فَعَسَى أَنْ يَأْتِيَّ اللَّهُ)^(٧).

(١) سورة غافر : الآية : ٣٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط : ٤٤٦/٧، ومغني اللبيب : ٥٥٢/٢، والقولة الشافية لشرح القواعد الكافية: ١١٢.

(٣) ينظر: الخصائص : ٤٢٣/٢، ٤٢٤.

(٤) ينظر: خزنة الأدب : ١٢٠/١.

(٥) ينظر: خزنة الأدب : ١١٩/١.

(٦) سورة السائدة: الآيتان: ٥٢، ٥٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط : ٥٢١/٣.

وكما في قوله تعالى: «ودوا لو تدهن فيدهنوا»^(١) . على قراءة النصب حيث توهم معنى (ودوا أن تدهن) فتوهم أنه نطق (بأن) فنصب^(٢) .

وعندما تحدث سيبويه عن مثل هذه الأفعال قارنها بالتوهم في الجر، ففي قولهم: «لاتأنتني فتحدثني» بين أن الفعل المنصوب بأن مضمرة لا يدخل في مضمون النفي، ولذلك قدرنا (أن) وجعلنا الفعل المنفي بمنزلة الاسم فكأننا قلنا: لا يكون منك إتيان فحديث، ثم جعل نظير هذا قول العرب:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابَهَا

وقول زهير:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٣)

وصراحة النحاة بتوهم النطق (بأن) ونصب الفعل بعدها مراعاة لمعنى الكلام صار قياساً عند البصريين^(٤) .

ج - في حالة الجر :

صَرَّحَ النحاة بعمله في المجرورات^(٥) ، وقد ذكر ذلك سيبويه في قول زهير:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فقد جروا (سابق) لأن (مدرک) خبر ليس ، وقد تدخله الباء ، فجروا (سابق) على توهم جر خبر ليس^(٦) .

(١) سورة القلم : الآية : ٩ .

(٢) ينظر: البحر المحيط : ٣٠٤/٨ ، ومغني اللبيب : ٥٥٢/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٢٨/٣ ، ٢٩ .

(٤) ينظر: القولة الشافية بشرح القواعد الكافية : ١١٣ .

(٥) ينظر: البسيط : ١٠١٠/٢ .

(٦) ينظر: الكتاب : ٣٠٦/١ ، ١٠١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٢/٢ ، والبسيط : ٣٢٧/١ ، وخزانة الأدب :

١٠٠/٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ .

وحديث سيبويه عن توهم الجر هنا كان امتداداً لحديثه عن مراعاة المعنى في كلمات جزم مابعدا لتضمنها معنى الطلب ك(حسبك) وغيرها.

وهذا يوضح لنا منهج سيبويه في التحليل والعمل النحوي بمراعاته للمعنى وترك اللفظ، ولذلك ذكر فعلاً دالاً معناه على الطلب، ولفظه خالٍ منه ، ومع ذلك جزم لوجود معنى الطلب^(١) . وقال النحاة بأن حرف الجر لا يحذف، ويبقى عمله^(٢) ، وهذا مما يؤكد أن التوهم نفسه هو العامل.

وقد رأى النحاة أن التوهم في الجر لا يجوز إلا إذا صح دخول العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك^(٣) . وأن يتوهم ما هو أصل^(٤) .

ومما جاء مجروراً على التوهم قول الشاعر :

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا يَبِينُ غُرَابُهَا
بجر كلمة (ناعب) على التوهم^(٥) .

وكذلك في كلمة (كليب) من قول الفرزدق:

فَيَا عَجَباً حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

حيث توهم في (كليب) أنها نهاية لما قبلها، وآخر له كما في المواقيت فشارك التوهم هنا

الحرف (حتى) فعملوا الجر كما عملوا الابتداء والمبتدأ في الخبر، وأعملوا الشرط وتوهم الإضافة في (إذا)^(٧) .

(١) ينظر: الكتاب : ١٠١/٣ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء : ١١/٣ ، والبحر المحيط : ٤٥٤/٧ ، وائتلاف النصره : ٦٢ ، وخزانة الأدب : ١٥٨/٤ ، وحاشية الصبان : ٢٥٠/١ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٥٤٩/٢ ، ٧٨٣ .

(٤) ينظر: البسيط : ١٠٣٠/٢ ، ١٠٣١ .

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه : ٢٩/٣ ، وخزانة الأدب : ١٥٨/٤ ، ١٥٩ .

(٦) في ديوانه : ٤١٩/١ .

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء : ١٣٨/١ ، وتذكرة النحاة : ٤٠٨ .

(١) وفي قول الفرزدق:

وما زُرْتُ سَلْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً
إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

جر كلمة (دين) على توهم النطق باللام أي (لأن تكون) (٢).

وقد وردت قراءات لآيات من القرآن الكريم على توهم الجر، كما في قراءة ابن عباس ومن معه في قوله تعالى: ﴿إِذْ الْأَغْلَالُ فِي عِصَابِهِمُ وَالسَّاسِلُ﴾ (٣) فجر كلمة (السلاسل) على توهم جر كلمة (الأغلال) في المعنى (٤).

وتأكيداً لكون التوهم نفسه هو العامل قولهم: في جر موضع (الذي حاج إبراهيم) من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَيَّ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ... أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا...﴾ (٥).

فليس حرف الجر (إلى) هو العامل، وإنما توهم الكاف لأن المعنى (أرأيت كالذي حاج) وهذا كثير في لسان العرب، وإن كان ليس بمنقاس (٦).

وهنا تجنب إعمال حرف الجر الملفوظ به وتوهم جره على معنى الكاف. وهذا من الاهتمام بالمعنى والحرص على سلامته، إذ راعوا المعنى وتركوا اللفظ جانباً كما ذكر الزمخشري (٧). وقد جعل بعض النحاة التوهم في الجر قياساً (٨).

(١) في ديوانه : ٨٤/٨.

(٢) ينظر: الكتاب : ٢٩/٣، ومغني اللبيب : ٦٠٤/٢.

(٣) سورة غافر : الآية : ٧١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١١/٣، والبحر المحيط : ٤٥٤/٧.

(٥) سورة البقرة : الآيتان : ٢٥٨، ٢٥٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط : ٣٠١/٢.

(٧) ينظر: الكشف : ١٥٠/١.

(٨) ينظر: نتائج التحصيل: ١٢٦٣/٤.

٤ - في حالة الجزم :

قال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١).

فجزم كلمة (أكن) على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، وكان المعنى: إن أخرتني أصدق، واكن من الصالحين^(٢).

وقد ذكر أبوحيان أن من النحاة من يرى أنه ليس على التوهم فأكد أن العامل في التوهم مفقود وأثره موجود، والشرط هنا ليس بموجود ولكن أثره موجود فلولا توهمه لما كان الجزم^(٣).

وجزموا به في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤) على قراءة (قنبل) إذ توهم أن (من) شرطية، وقال بهذا الفارسي^(٥).

كما توهموا في (الذي) أنه نطق بـ(من) الشرطية فجزموا كما في قول الشاعر:

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ^(٦)

وتوهموا أن (لِمَ) هي (لَمْ) الجازمة فجزموا (تلبسوا) و(تكتموا) من قوله تعالى: ﴿لِمَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾^(٧) وهي قراءة شاذة^(٨).

وقد رفض السمين الحلبي نسبة مثل هذا الرأي إلى النحاة لأنه لا يكون الجار والمجرور جازماً بحال^(٩).

(١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

(٢) ينظر: الكتاب: ١٠٠/٣، ١٠١، ومعاني القرآن للفراء: ١٦٠/٣، ومغني اللبيب: ٥٤٩/٢، وخزانة الأدب:

١٠٠/٩، ١٠٢، والقولة الشافعية بشرح القواعد الشافعية: ١١١.

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٢٧١/٨.

(٤) سورة يوسف : الآية : ٩٠ .

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٣٢٨/٥، ومغني اللبيب : ٥٥٠/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط : ٢١١/١.

(٧) سورة البقرة : الآية : ٧٩.

(٨) ينظر: البحر المحيط : ٥١٦/٢، والدر المصون : ١٢٣/٢.

(٩) ينظر: الدر المصون : ١٢٣/٢.

كما توهموا الجزم في (يفسدوا) فجزموا (بيذر) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ
فِرْعَوْنَ أَتَنْتَرُونَ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَبَيِّنُوا لِلنَّاسِ حُرْمَةَ الْآيَاتِ... ﴾^(١) . وهي قراءة الأشهب العقيلي
ومن معه^(٢) .

كما نجدهم توهموا النطق (بأينما) المهملة عاملة، فجزموا بها كما في قراءة علقمة وابن
وثاب ، وطلحة الشاذة^(٣) ، «أينما يوجه لآيات بخير»^(٤) فجزم (يأت) على توهم النطق بأينما المهملة
عاملة^(٥) .

(١) سورة الأعراف : الآية : ١٢٧ .

(٢) ينظر: البحر المحيط : ٣٦٧/٤ .

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٥٠٤/٥ .

(٤) سورة النحل : الآية : ٧٦ .

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٥٠٤/٥ .

مناقشة عامة لمباحث الفصل

أ - استنباط النحاة العامل من تعليل الظواهر :

استنبط بعض النحاة عوامل معنوية من تعليلات النحاة الأوائل لظاهرة ما، ونسبوها إليهم، يؤكد هذا قول ابن النحاس - رحمه الله - : وهذا العامل لم يصرح به سيبويه في كتابه، وإنما يستنبط من كلامه^(١). وكان هذا سبباً من أسباب تعدد القول بالعوامل المعنوية. وهو كثير فيما ذكرنا من العوامل، فقد كان أكثرها استنباطاً من تعليلات النحاة وتفسيراتهم وليس هو العامل عندهم حقيقة إذ صرحوا بخلاف ما نُسب إليهم. وما نُسب إليهم في الحقيقة كان تعليلاً للعمل.

ومن هذه العوامل ما نُسب إلى المبرد من «وقوع المبتدأ موقع الفعل» وهو عامل رفع في المبتدأ، يقول ابن السَّيد البطليوسي - فيما نقله - إن أبا العباس المبرد «استنبط قوله رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل»^(٢). من قول سيبويه: «المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده...»^(٣). وكذلك قولهم بعامل المضارعة في رفع المبتدأ فقد ذكر ابن السَّيد البطليوسي - فيما نقله - عن أبي جعفر بن النحاس عن علي بن سليمان أن المبرد كان يقول بأن العامل فيه مشابهته للفاعل، وكذلك ما حكاه ابن النحاس عن أبي إسحاق الزجاج من أنه قال: «رفعت المبتدأ لأنه في المعنى يشبه الفاعل لأنك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل...»^(٤).

واستنباطهم له أيضاً في رفع الفعل المضارع من خلال تفسير المبرد للرفع في المضارع يقول: «فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعتها الأسماء، ووقوعها مواقعها»^(٥).

(١) ينظر: شرح المقرَّب : ورقة ٢٤.

(٢) إصلاح الخلل : ١١٩ بتصرف .

(٣) الكتاب : ٨٧/٢، وإصلاح الخلل : ١١٩.

(٤) إصلاح الخلل : ١١٩.

(٥) المقتضب : ٨١/٤.

ولسائل أن يسأل عن الفرق بين المضارعة، والسبب الموجب للإعراب اللذين عدّهما النحاة من بين عوامل الرفع في الفعل المضارع.

والجواب ما قاله أبوحيان من أنهما عامل واحد عبّر عنه بلفظين^(١).

وكذلك استنبطوه من تعليل الكسائي في نصب المستثنى^(٢)، ونسبوه إليه مع أن الكسائي يرى أن العامل في المستثنى هو الخروج، وقد نُسب إليه أيضاً؛ ولهذا قال ابن فضال المجاشعي: إن المشابهة التي عناها الكسائي، كونه خارجاً من الوصف كالمفعول به^(٣).

وهكذا يستنبط النحاة عوامل من خلال تعليل النحوي للعمل أو الظاهرة، فالمشابهة من الظواهر التي ربط بها النحاة بين المنصوبات كما هو واضح من كلامهم ومن تشبيه الكسائي نفسه للمستثنى بالمفعول به.

وكذلك استنبطهم عمل الإسناد في رفع الفاعل من كلام ابن جني في قوله: «وحيققة رفعه بإسناد الفعل إليه»^(٤) مع أنه صرح بخلاف ذلك، فقال قبل هذا «وهو - أي الفاعل - مرفوع بفعله...»^(٥) وقال في الخصائص: «... إن قبله - أي الفاعل - عاملاً لفظياً قد عمل فيه، وهو الفعل...»^(٦).

ومانسبه هؤلاء النحاة إلى المبرد - كما سبق - يخالف ما صرح به في مواضع عديدة من كتابه، فإن قال قائل بأن معظم آراء المبرد ليست في كتابه، فالجواب: أن تصريح النحاة باستنباطه هذه العوامل من كلام سيبويه دليل على أنهم أخذوها من تعليقاته. وبهذا نستطيع القول إن نقل النحاة عن بعضهم كان وراء الكثير من تعدد هذه العوامل.

(١) ينظر: التذييل والتكميل : ورقة ١٢ ، ١٣ .

(٢) ينظر: ص (٣٨٢) من مبحث (المضارعة).

(٣) ينظر: شرح عيون الأعراب : ١٦٧ .

(٤) اللمع : ٣٣ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٢١/٤ .

(٥) اللمع : ٣٣ .

(٦) الخصائص : ١٩٦/١ .

فإن قال قائل إن العالم الواحد قد يكون له رأي ثم يعدل عن رأيه في مكان آخر، وزمان آخر.

فالجواب : إن ذلك حاصل لكن ما حدث هنا لم يكن من هذا القبيل وإنما كان نتيجة النقل عن بعضهم الآخر، فاحتمال الخطأ في النقل، وعدم وجود ذلك صريحاً فيما بين يدينا من كتبه تجعلنا نحملها على خطأ النقل لا تعدد الآراء أو تطورها للعالم . خاصة أنه ثبت مثل هذا كثيراً في استنباطات النحاة.

ونجدهم يستنبطون العامل من خلال الأوصاف أو الشروط الموجودة لعمله، كما أعمل بعضهم التعرية في المبتدأ، وجعلها آخرون شرطاً للعمل، وأعمل بعضهم الإسناد أيضاً في المبتدأ، وجعلوا ماعداه شروطاً لصحة العمل، وأعمل بعضهم التهمم والاعتناء وجعلوا ماعداه شروطاً للعمل، في حين جعل بعضهم هذه العوامل شروطاً وأعمل غيرها كالأولية والاقتضاء.

إذن لم يكن هناك ضابط معين نستطيع من خلاله القول إن هذا هو العامل أو ذاك إلا مانجده من تصريح النحاة أنفسهم بعمل هذا، وجعل الآخر شرطاً.

وهكذا تعددت العوامل المعنوية فليل بعمل الإسناد، والتعرية، والتهمم والاعتناء والأولية والاقتضاء، وكونه أولاً لثان، والعامل لا يقع إلا قبل المعمول فيه وقد استنبط هذا الأخير من قول النحاة في الرد على الكوفيين بعمل العائد^(١).

كما أن عامل التعرية المشهور في رفع الفعل المضارع والمنسوب إلى الفراء ، لم يكن - فيما أرى - إلا استنباطاً إذ لم يصرح به في كتابه، وكان كغيره من النحاة في محاولة التقريب على المبتدئين بوضع العلامات الشكلية كما اشتهر عنه في نزع الخافض في المفعول لأجله والتمييز ولم يعده عاملاً، وإنما جعله لما يمكن أن يسترشد به المبتدئ. والظاهر لي أن مقاله الفراء هو عين مقاله البصريون إذ ارتفاع الفعل المضارع لابد أن يكون عند التعري من الناصب والجازم. ولعلّ مانسب إلى المغاربة، وصرح به بعض النحاة من القول بعمل تمام الكلام، هو المستنبط من كلام

(١) ينظر: نتائج التحصيل : ٩٥٣/٣.

سيبويه في قوله: أتاني القوم إلا أباك «وكان العامل فيه - أي النصب في أباك - ماقبله من الكلام»^(١).

فسيبويه لم يصرح بالعامل هنا إذ يحتمل أن يكون مجمل الكلام، أو أن يكون تمام المعنى، لأنه فسّر قول الخليل بأن المستثنى لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ماقبله - أي المرفوع - ولم يكن صفته. ثم يصرح النحاة من بعد بعمله في نصب التمييز كقولهم: العامل في نصب التمييز «تمام الكلام لا الفعل المذكور»^(٢).

كما نجد استنباطهم للعامل من خلال تفسير المعنى، وقد نبّه ابن جني إلى هذا وعقد له باباً «في الفرق بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى»^(٣) وكذلك السيوطي وزاد توضيحاً «أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضربه مخالفة ذلك»^(٤).

وقد نقل عبدالقادر البغدادي قول بعض النحاة القول بأن سيبويه كثيراً ما يفسر المعنى فيأخذ بعض النحاة تفسيره للمعنى ويجعله عاملاً فإذا نوزع في ذلك قال هكذا قال سيبويه^(٥).

ولم يقتصر استنباط النحاة للعوامل المعنوية على تعدد هذه العوامل، بل تعدّى ذلك إلى مدى تأثيره في المعمولات، ففي حين اشتهر عن النحاة أعمال الابتداء في المبتدأ والخبر عند بعضهم، نجد من النحاة من يستنبط من كلام سيبويه وأبي القاسم الزجاجي إعماله في الحال، يقول ابن أبي الربيع: «اختلف النحويون في الابتداء، فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يعمل في الحال، وهو ظاهر كلام أبي القاسم في النصف الثاني، ويظهر من كلام سيبويه بعض الظهور...»^(٦).

(١) الكتاب : ٣٣١/٢ .

(٢) المقاصد الشافية : ١٤٣/٢ .

(٣) ينظر: الخصائص : ٢٧٩/١ ، ٢٨٠ .

(٤) الإتيان في علوم القرآن : ٤٩٥/١ .

(٥) ينظر: خزنة الأدب : ٤٣١/٨ .

(٦) البسيط : ٣١٥/١ .

وصرح بعمله في الحال ابن جنبي عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وهو الحق مصداقاً ﴾^(١)
حيث قال: «والعامل فيه ... أو (هو) والابتداء الرفع له»^(٢).

وخلاصة القول أن الأسباب التي أدت إلى استنباط النحاة هذه العوامل تعود إلى:

١ - عدم وجود نصوص صريحة في ذكر العامل، وذلك يرجع إلى أسباب من أهمها: عدم وصول الكتب النحوية لمن تُنسب إليهم هذه العوامل، فالكوفيون - مثلاً - ليس بين أيدي النحاة من كتبهم إلا شروح لم يكن هدفها تفصيل المسائل النحوية؛ وإنما الحديث عنها عرضاً، مما جعل النحاة فيما بعد يستنبطون العامل من هذه الشروح والتعليقات.

٢ - وجود مواضع مشكلة كموضع المبتدأ، والفعل المضارع المرفوع، وكذلك المنصوبات خاصة عند عدم وجود اللفظ العامل.

إذن عند فقد ما يمكن التشبث به من الألفاظ يصعب تحديد العامل فيجتهد النحاة كل بما يرى فظهرت لنا عوامل معنوية عديدة.

٣ - نقل النحاة عن نحاة آخرين دون توضيح للعامل كقول الإمام الشاطبي في ناصب المستثنى ثمانية أقوال «أحدها: أنه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به، ويعزى لسيبويه»^(٣).

فهذا الكلام يحتمل أن يكون العامل تمام الكلام، ويحتمل أن يكون المشابهة، فأيهما العامل؟ أم أنه مجموعهما.

٤ - حرص بعض النحاة على إظهار رأي أوائل النحاة كسبويه، والمبرد، كما يتضح ذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل حيث يقول بعد أن ذكر نص كلام سيبويه قوله: «هذا نصه، وهو يحتمل أوجزاً: أحدها: كون الظرف منصوباً بعامل معنوي، وهو حصول المبتدأ فيه، بقوله: فانتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، ويحتمل قوله: [عمل فيها ما قبلها] على عمل المبتدأ

(١) سورة البقرة: الآية: ٩١.

(٢) الخصائص: ٢٠/٢.

(٣) المقاصد الشافية: ٣٤٩/١.

في المحل. فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب في لفظه وهو المعنى المذكور، وعامل رفع في محل وهو المبتدأ، وهذا الوجه باطل إذ لا قائل به، ولأن الحصول لو عمل في الظرف العرفي وهو الخلف وشبهه، لعمل في الظرف اللغوي كالكيس والكؤز، فكان يقال: المال الكيس، والماء الكؤز، بالنصب، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكؤز ونحوهما أولى بالعمل، لأنه حصول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح العمل وهو أقوى فغيره بعدم العمل أولى. والوجه الثاني: «كون الظرف منصوباً بالمخالفة كقول الكوفيين، فإنه يوهمه سيبويه بقوله في الباب المذكور: (فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره) فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين: إن الظرف منصوب بالمخالفة...»^(١).

وهكذا يذكر الأربعة الأوجه مستنبطاً لها من كلام سيبويه. والحقيقة أن جلّ الخلافات في العوامل عند البصريين ومن تبعهم كان نتيجة اختلاف فهم النحاة لمعاد سيبويه، مما يمكن القول بأن منشأ هذه الخلافات هو الاختلاف في تفسير مراد سيبويه، وبهذا ترجع إليه جل المسائل الخلافية^(٢)، إذ معظم الخلاف في العوامل كان نتيجة تفسير عبارات سيبويه كما سبق في قول ابن مالك، واستنباطه أربعة عوامل من نص واحد مبهم يحتملها جميعاً وهكذا النحاة يفسرون كلام سيبويه، ويستنبطون منه عوامل لم يصرح بها كما فعل الرضي، وابن أبي الربيع في عمل الابتداء في الحال^(٣).

ومما حاول فيه إظهار بعض النحاة رأي سابقهم ابن السّيد البطليوسي في إصلاح الخلل، فقد حاول رد ما قيل من عوامل معنوية إلى كلام سيبويه والمبرد^(٤).

ويكون هذا من النحاة محاولة لذكر رأي سيبويه، أو إظهار رأي صاحب الكتاب الذي المؤلف بصدد شرحه كما فعل ابن أبي الربيع في عمل الابتداء في الحال^(٥).

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤/١، ٣١٥.

(٢) هذا الموضوع يحتاج إلى زيادة بحث يبين فيه أثر كتاب سيبويه في الخلافات النحوية.

(٣) ينظر ص (٤٦٥) من البحث .

(٤) ينظر: إصلاح الخلل : ١١٩.

(٥) ينظر: البسيط : ٣١٥/١.

أما استنباطهم فقد كان من تعليل للعمل، وأربط للظواهر النحوية ببعضها، أو من الشروط والأوصاف، أو نتيجة فهمهم لما يحتمله كلام النحوي.

٢ - المصطلح :

تحديد المصطلح أمر مهم، يتطلبه المنهج العلمي، واختصاصه بالشيء، ودقته في وصفه، يساعد ويسهل على المتعلمين، ويربط العلماء بعضهم ببعض، وإذا كان لنشأة النحو ظروفها الخاصة من حيث الزمان والمكان، فإن المتلقي لعلم النحو في عصرنا الحاضر يجد صعوبة في معرفة هذه المصطلحات وفي رد أقوال أوائل النحاة الذين كانوا أقرب إلى أئمة النحو في العصور الأولى.

ونظرة إلى المصطلح النحوي في العوامل المعنوية تجعلنا نقول إن عدم تحديد المصطلح كان وراء الكثير من الخلافات، وتعدد العوامل، فعامل الابتداء - مثلاً - مصطلح اختص به البصريون - هكذا قيل - غير أن وروده في كتاب الفراء وهذا خلاف ما اشتهر عن الكوفيين - يتطلب منا أن نقف مع ما ينسب إلى النحاة، إثباتاً أو نفيًا، وقفة تحقيق وتثبت وتدقيق.

ففي اسم (ما) النافية الحجازية منع الكوفيون «ارتفاع الاسم بها وزعموا أنه مرفوع بالابتداء»^(١).

وهذا أبو جعفر النحاس يعلل للرفع في قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾^(٢) قال: «الرفع عند الكسائي بالابتداء، والخبر عنده ما بعده، ولم يقل بالعائد، وقال نصاً بالابتداء»^(٣)، فإذا كان الكسائي أو الفراء يقصدان بالابتداء هنا الاستئناف فإن عدم تحديد المصطلح كان وراء الكثير من اضطراب الأحكام.

(١) التذييل والتكميل : ٢/ورقة ٤٤، ونتائج التحصيل : ٣/٩٣٧.

(٢) سورة النور : الآية : ٥٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣/١٤٧، وينظر: القطع والإئتلاف: ٢/٤٧٥.

وبناءً على عدم وجود كتب الكوفيين بين أيدينا فإننا نستطيع القول بأن مانسبه أبوحيان إلى الكوفيين من إعمال الابتداء كان على مصطلح البصريين فقد ذكر أبوالقاسم الزجاجي أن هذا حاصل، ولهذا نبه في كتابه على أن «... هذه الأجوبة عن الكوفيين، على حسب ماسمعنا مما يحتج به عنهم، من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، وابن الأنباري، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا يخس حظ يجب لهم»^(١).

وإذا كان تغيير المصطلح في العوامل يؤدي إلى تغيير المراد، لأن الابتداء عند البصريين عامل الرفع في المبتدأ والخبر على خلاف، وعند الكوفيين أو الكسائي والفراء منهم يعني الاستئناف، فإن رأى الكوفيين في عامل المبتدأ إما المرافع أو العائد، لكن ما ذكره الزجاجي بيان بأن من النحاة من ينقل المصطلح بمذهبه كما فعل هو بنقل مصطلحات الكوفيين بألفاظ البصريين، فلعلى أباحيان من هؤلاء. أو لعل جماعة من الكوفيين يقولون بهذا ! ربما يكون ذلك، غير أن حملها على كلام الزجاجي أحسن.

هذا إذا كان المصطلح متداخلاً بين المذهبين، فكيف إذا كان غير محدد في المذهب الواحد كإطلاقهم مصطلح الابتداء على عامل الرفع في المبتدأ، وعامل الرفع في الفعل المضارع، وعلى المبتدأ نفسه^(٢).

وإطلاق مصطلح التجرد على عامل الرفع في المبتدأ، وعامل الرفع في الفعل المضارع وعلى عدم العامل أحياناً كما نسب ذلك الرضي إلى الكسائي في «المنادى المفرد المعرفة (فإنه)

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٣١، ١٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب : ١٢٧/٢.

مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولايعني أن التجرد عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبني فلا بد فيه من الإعراب...»^(١).

فإذا كان الكسائي حقاً لا يرى أن التجرد هنا هو العامل، فإن هذا المصطلح يظل موهماً خاصة أن القول بهذا العامل منسوب إلى الكوفيين، والكسائي واحد منهم، نعم ليس شرطاً أن يوافقهم الكسائي في كل ما ينسب إليهم لكن يظل هذا مدخلاً من المداخل التي يمكن الاعتماد عليها في التشكيك في صحة القول بهذا العامل.

ونجد من النحاة من ينقل عوامل بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد على اعتبار، كقولهم بعامل المضارعة في رفع الفعل المضارع، والسبب الموجب للإعراب كعامل رفع في الفعل المضارع أيضاً. ففي المشهور عن البصريين أن مضارعة الفعل المضارع للاسم هي سبب الإعراب وعلى هذا يكون اللفظ مختلفاً والمعنى واحداً، ولهذا قال أبوحيان: إنهما شيء واحد عبر عنه بلفظين^(٢).

وكذلك القول في معنى الإسناد، والإخبار، فهما بمعنى واحد، وقد عدّ بعض النحاة كلاً منهما عاملاً على حدة.

وسواء كانا شيئاً واحداً أو شيئين فالمرتبة على ذلك إنما هو الإعراب والقبول لتأثير العوامل، وليس الرفع بمقتضى لهما ولا بد لذلك من عامل^(٣).

وبهذا تتعدد مسميات العامل الواحد واصطلاحاته، فيوهم هذا تعدد العوامل تبعاً لاختلاف المسميات، والحقيقة أن العامل واحد، وهذا هو بالفعل ما هو موجود في كتب النحو عندما تذكر الآراء، فنجد ذكر الرأيين معاً.

وكالقول في عامل رفع الفاعل حيث قالوا: إحداث الفعل، وقالوا: دخوله في الوصف، وكلاهما بمعنى واحد إذ يرجعان إلى أن العامل في الفاعل هو الفعل والفعل هو الوصف، وهو

(١) شرح الكافية للرضي: ١٣٢/١ بتصرف يسير .

(٢) التذييل والتكميل : ورقة ١٢ ، ١٣ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢٣٥/١ .

أيضاً إحداث الفعل، وقد نبه إلى هذا ابن النحاس في شرح المقرب^(١). واختلاف هذه المصطلحات كان وراء الكثير من تعدد مسَمِّيات العوامل.

أ - خصوص المصطلح وأثره :

وأحيانا يخصص النحاة المصطلح، كما فعل بعضهم في عامل الصرف، والخروج، والخلاف، وكقول أبي علي الشلوين بأن من النحاة من يعمل في الفاعل «الاشتغال والتفريغ والبناء لا الإسناد»^(٢). في حين يذهب ابن الباذش إلى أن العامل في رفع الفاعل هو الاشتغال والتفريغ خاصة، ويذهب بعضهم إلى أن العامل هو بناء الفعل للاسم. ثم يبين الشلوين بأن الإسناد غير التفريغ والاشتغال والبناء لأن الأفعال الناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، فيرتفع الأول لا لأن الإسناد هو الرفع؛ إذ لا إسناد هنا لأن دخول الفعل الناسخ لم يكن للإسناد؛ وإنما إضافة الزمان فقط؛ ولهذا كان تفرغ هذه الأفعال واشتغالها، وبنائها لهذا الاسم هو الرفع. فيرفع (زيد) في قولهم: كان زيد قائماً «وليس مسنداً إليه لكنه مشغول به ومفرغ له ومبنى عليه»^(٣).

أقول إن هذا الفرق له وجاهته، فقد أعطى نتائج قيّمة، وإن كان أدى إلى تعدد العوامل، فبدلاً من أن يكون العامل واحداً كما قال ابن أبي الربيع بأن هذه الألفاظ جميعها بمعنى واحد وهي من المترادفات^(٤)، أصبحت خمسة آراء هي:

١ - الاشتغال والتفريغ والبناء لا الإسناد.

٢ - الاشتغال والتفريغ خاصة.

٣ - بناء الفعل للاسم.

٤ - الإسناد.

٥ - الاشتغال والتفريغ والبناء والإسناد.

(١) ينظر: ورقة : ١٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٣٥/١، وص (٥٣٩) من البحث (الإسناد).

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢٣٥/١.

(٤) ينظر: البسيط : ٢٦١/١، والكليات للكفوي : ١٠٠.

ب - عموم المصطلح وأثره :

ويمقدار ما لدقة المصطلح من أهمية ، فإن عمومه أيضاً يخفف من تعدد العوامل، وإن كان لكل مصطلح معناه الدقيق كما في عامل الصرف ، والخلاف، والخروج. فإذا أخذ بالمعنى الدقيق في هذه المصطلحات تعددت العوامل، وإذا أخذ بالأعم قلّت.

فمراعاة بعض النحاة لعموم المصطلح كان له أثر كبير في تخفيف العوامل، كما كان لمراعاة الخصوص أنشأ في تعددها. وهكذا يكون العموم والخصوص بين العوامل فعامل الإهمال أعم من التعرية إذا قصد بها التعرية التقديرية فقط. أما إذا كانت لفظية وتقديرية كانت أعم من الإهمال لأن الفعل يرفع والعامل قبله مهمل تقديراً لا لفظاً وقد قرّب بينهما السيوطي^(١).

وكذلك القول في عامل التجرد من الناصب والجازم أو العوامل اللفظية. ومما يترتب على عموم المصطلح بالإضافة إلى التقليل من عدد العوامل بعض الأحكام الأخرى المتعلقة بالعمل فعامل الإهمال مثلاً أعم من التعرية فيشمل كل أداة عاملة وأهملت . وهذا يزيد من عدد معمولاته.

ومع ما لتعدد المصطلح من أثر إلا أنه أحياناً لا يؤثر كقول بعض النحاة نزع الخافض، أو فقدانه، أو إسقاط الجار، أو حذفه.

تعدد المصطلحات على مستوى المذاهب النحوية :

وإذا نظرنا إلى هذه المصطلحات على مستوى المذاهب النحوية فإننا نجد الاختلاف لا محالة وهذا أمر مسلّم به. ولهذا فالفرق الذي ذكره أبوحيان بين النصب على القطع والنصب على الحال عند الكوفيين من هذا القبيل، وهذا لاشك يزيد من عدد معمولات للعامل الواحد، فعامل الخلاف - مثلاً - يعمل عند الكوفيين في الاسم المنصوب على القطع، وفي الحال... وهكذا.

ويتبع الاختلاف في إسم العامل الاختلاف في معموله، كما فعل سيبويه عندما أطلق

(١) ينظر: الهمع : ٢/٢٧٤، وينظر ص (٤١٢) من البحث .

على المفعول معه، اسم المفعول به، مما يؤدي إلى اضطراب القول في عمل الخلاف في المفعول به، إذ ثبت إعماله في المفعول معه ولكن هل ما قيل من أنه عامل في المفعول به عند الأحمر يعني المفعول معه كما أطلق ذلك سيبويه أم أنه عامل في المفعول به حقاً عند قائله. الكلام يحتمل هذا وذاك. وهذا يؤدي إلى تعدد معمولات العامل الواحد.

وإذا كان لنشأة النحوي عهد أبي بشر ظروفها، وفي بدايتها لم تكن قد اتضحت المصطلحات كما وصلت إليه في العصور المتأخرة، إلا أن القطع في مثل هذه الأحكام من العوامل ومعمولاتها يظل مرهوناً بعدم تطرق الاحتمال؛ ومادام الاحتمال حاصلاً، فليس هناك قطع بحكم معين.

٣ - الاختلاف في تفسير معنى العامل

أ - تحديد معنى العامل النحوي، وطبيعته :

لم يتفق النحاة جميعاً على معنى واحد للعامل النحوي؛ وإن كانوا جميعاً يراعون إحدى العلاقتين اللفظية والمعنوية أو كليهما. وبناءً على نظرة كل منهم للحد الذي يريده كانت حدود العامل عندهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد كان عدم تحديد معنى العامل النحوي تحديداً دقيقاً وراء كثير من تعدد العوامل؛ فمن النحاة من يعمل المعاني المقتضية للإعراب، ومنهم من يجعل العامل ما به تتقوم هذه المعاني، وهكذا ظهرت آراء تقول بعمل معنى الفاعلية، والمفعولية، بالإضافة...

ولم يقتصر الأمر على تحديد معنى العامل النحوي فحسب بل تعدى ذلك إلى اختلافهم في طبيعته، وهل هو مؤثر حقيقي أم أنه أمانة وعلامة فقط. ومن هنا ظهر القول بقوة وضعف العوامل، والقول بالعامل المركب. وهذه النظرة كانت أيضاً وراء تعدد العوامل فقال بعضهم بعمل الابتداء في المبتدأ والخبر، وقال آخرون بأن الابتداء عامل ضعيف لا يستطيع العمل في اثنين فركبوا معه المبتدأ فقال بعضهم الابتداء والمبتدأ معاً هو العامل في الخبر، وقال آخرون الابتداء بواسطة المبتدأ هو العامل في الخبر وضرربوا لذلك أمثلة من الأمور الحسية، حتى جعلوا العلل

النحوية كالعلل الحسية، وهذا كما أشرنا يؤدي إلى تعدد العوامل والمعمولات. وإلى تفسير معنى عامل ما كتفسير عامل الابتداء بمعنى التعرية عند من يرى أن العامل النحوي أمانة وعلامة فقط، وأما من يرى أنه مؤثر تائيراً حقيقياً كالعوامل الحسية فإنه يمنع تفسيره بذلك؛ لأنه يرى أن التعرية أمر عدمي، والعدم لا يعمل. وكذلك قالوا في تفسير عمل التعرية في الفعل المضارع بأنها ليست عدماً لأن عوامل النحو أمارات ودلالات، وقد تكون الأمانة عدماً.

ب - تفسير العامل :

اختلفت تفسيرات النحاة للعامل الواحد مما أدى إلى اختلاف معمولاته، كما حصل في تفسير معنى الابتداء مثلاً تعددت الأقوال وإن كانت في معظمها لا تختلف اختلافاً جذرياً يؤدي إلى تضاد أو تنافر وإنما كانت تختلف باختلاف نظرة النحوي فبعضهم يريد التوضيح فيزيد في الأوصاف كما فعل شارح ألفية ابن معطر في معنى التعرية في الابتداء بقوله: «التجرد من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً»^(١)، كزيادة بعضهم في معنى الابتداء ما يشمل به العمل في المبتدأ الذي له خبر، والذي له فاعل سدّ مسد الخبر.

كما نجد بعضهم ينبّه على أن بعض هذه الأوصاف هو العامل وماعده شروط، دون أن يكون هناك مرجح لإعمال وصف فيها عن الآخر، وعلى سبيل المثال قولهم: العامل في المبتدأ تعريته من العوامل الظاهرة، وإسناد الخبر إليه...^(٢)، ثم بين الشيخ عبدالقاهر الجرجاني أن الإسناد عامل غير التعري^(٢)، فالتعري عامل، والإسناد عامل آخر، ثم رجّح إعمال التعري وكون الإسناد بياناً وزيادة توضيح، يقول: «ولا يذكر الإسناد، إذ قد علم أن التعري لا يكون إلا مع الإسناد...»^(٣).

(١) شرح ألفية ابن معطر للموصلي: ٨١٤/٢.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١٤/٨.

(٣) المصدر السابق: ٢١٤/٨.

ونجد بعض النحاة يجعلها عاملاً واحداً.

كما نجد الشيخ عبدالقاهر الجرجاني أيضاً يفسر قولهم بأن العامل كونه أولاً لثان: بقوله: «عامل الرفع فيه - أي المبتدأ - هو كونه أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه. فهو بمنزلة أن تقول: «إن العامل فيه تعريية من العوامل الظاهرة، لأنه لايتعري من العوامل حتى يكون أولاً لثان هو (١) حديث عنه. فاعرفه» .

كما نجد اختلاف النحاة في تفسير معنى الإسناد مما أدى إلى اختلاط العوامل والمعمولات فتفسيره بمعنى النسبة يؤدي إلى إعماله في المضاف إليه، كما أن تفسيره بهذا يجعله داخلاً في عامل آخر وهو معنى الإضافة لأنها نسبة بين المضاف والمضاف إليه.

كما أن تفسيره بمعنى الإخبار عنه يوحد بينه وبين عامل آخر وهو معنى الإخبار عنه المنسوب إلى الزجاج والمصرح به عند السهيلي، كما يوحد بينهما وبين عامل الابتداء لأن الابتداء فُسِّرَ بمعنى الإسناد، وفُسِّرَ الإسناد بمعنى الإخبار عنه فهذه العوامل الثلاثة تصير عاملاً واحداً. كما أن تفسيرهم له بمعنى افتقار الفعل إليه مما يخرج عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة.

أما تفسيرهم له بالتفرغ، فكان مجوزاً لبعضهم بإعماله في الفاعل في حين منع بعض النحاة تفسيره بهذا المعنى، فلم يعملوه في رفع الفاعل، فعدم التدقيق في تفسير معنى الإسناد تفسيراً دقيقاً أدى إلى الإضطراب في عمله ومعمولاته.

وهكذا نجد تفسيرات النحاة - رحمهم الله - تؤدي إلى تداخل العوامل، أو تعددها فعامل التعرية لم يفسر تفسيراً دقيقاً، وكذلك عامل الإهمال. مما يؤدي إلى الخلط بينهما فهل التعرية لفظاً أو تقديراً أو معاً؟ . فلم يفسر النحاة - رحمهم الله - مثل هذا مع تدقيقهم أحياناً في مسائل أرى أنها فلسفية ماكانت تستحق كل ما قيل فيها من اختلاف، كتفريقهم في عامل الرفع في الفعل المضارع و أهو التعرية من العوامل اللفظية مطلقاً، أم التعرية من الناصب والجازم. فدققوا في القيود وتركوا تفسير معنى التعرية نفسه.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢١٥/٨ .

وهكذا يظل الاختلاف في تفسير معنى العامل مؤدياً إلى تعدد العوامل والمعمولات أو قلتها كما قالوا في تفسير معنى وقوع الفعل موقع الاسم إما مطلقاً، أو مقيداً بالرفوع، أو كون الوقوع في الأصل أو الاستعمال، أو أحدهما.

ولم يقتصر أمر الاختلاف في تفسير معنى العامل على هذا بل يؤدي أحياناً إلى اعتبار العامل لفظياً كما قالوا في تفسير معنى الفاعلية حيث أشار أبوالبقاء العكبري أنه إذا قصد بمعناها المعنى الحاصل من الفعل فإن هذا مذهب البصريين^(١).

ونجد النحاة - رحمهم الله - لم يقدموا لنا تفسيراً لمعنى بعض العوامل، كعامل الإهمال، السبب الموجب للإعراب، المضارعة، العامل لايقع قبل الممول، تمام الكلام . مما يجتهد فيه الباحث علّه يصل إلى تفسير (ما).

وكذلك يؤدي الاختلاف في تفسير معنى العامل إلى اختلاف معمولاته ، كما في تفسير معنى الابتداء بمعنى المصدر مما سوّغ له العمل في الحال ؛ وإن كنت لم أستطع إدراك ذلك بعد سواء كان هذا في معنى الابتداء، أو التجرد ، أو الوقوع.

كما كان الاختلاف في تفسير معنى العامل سبباً في التقريب بين بعض العوامل فيكون الاختلاف في المصطلح واللفظ فقط كما في تفسير عامل الخروج والصرف والخلاف. أو سبباً في إخراج العامل من اصطلاحه إلى عامل آخر مختلف تماماً كتفسير عامل الخروج بما يجعله مع عامل تمام الكلام يقول أبوحيان في منهج السالك في معنى قول الكسائي إن المستثنى ينتصب بخروجه من الوصف: «يعني أن الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلة مطلوبة لها»^(٢).

أو يجعل مع عامل المشابهة ، يقول ابن فضال : « وحكى عنه - أي الكسائي - أنه كان يشبه المستثنى بالفعل، فيجعله خارجاً من الوصف، وذلك هو الناصب له.»^(٣)

(١) ينظر: التبيين : ٢٦٣.

(٢) ينظر : حاشية المقاصد الشافية : ٣٤٩/١ ، ٣٥٠.

(٣) شرح عيون الإعراب : ١٦٧.

نسبة الآراء

تعد قضية نسبة الآراء إلى أصحابها في النحو العربي من أهم القضايا التي لم تطل اهتمام الدارسين والباحثين في عصرنا الحاضر، مع أهمية مثل هذه الدراسات، وفيما قدمه الدكتور/ شعبان صلاح من دراسة فاحصة بآراء الأخفش الأوسط، والزجاج في كتابيهما المعاني^(١). مثال يحتذى في الدراسات والأبحاث النحوية؛ والتي على أساسها تصفو المؤلفات النحوية من بعض ما شابهها، ويرجع الحق إلى نصابه، فينسب كل رأي إلى صاحبه وإن كان في ذلك مشقة، غير أن الفائدة لاتتأتى إلا بعد المشقة.

وإذا كان حقاً يصعب دراسة مثل هذه الأمور، فعلياً إذن دراسة الكتب الجامعة للآراء ككتاب الإنصاف، والتذليل والتكميل، أو عند دراسة الشخصية النحوية عدم الاكتفاء بما يُنسب إليه من رأي، وإنما يثبت من خلال مؤلفاته أو ينسب إلى عدم وجود ذلك في مؤلفاته، أو ذكر رأي النحوي الذي يخالف ما تُنسب إليه.

ونظراً إلى ما أدت إليه نسبة الآراء إلى غير أصحابها في النحو العربي من آثار، ومنها على سبيل المثال تداخل العوامل، وعدم القدرة على تحديد اتجاه المذاهب النحوية، فكثيراً ما يطالع القارئ نسبة آراء إلى نحاة صرحوا بخلاف ما تُنسب إليهم، كما قلنا في نسبة عمل الإسناد في رفع الفاعل المنسوب إلى ابن جنبي، مع تصريحه بعمل الفعل. أو نجد في النسبة عموماً كأن ينسب إلى الكوفيين رأي مع أنه لواحد منهم، وليس لهم جميعاً وبهذا ظهرت لنا آراء مختلفة منسوبة إلى الكوفيين عامة، كما فعل بعضهم في القول بعمل الخلف النصب في الأفعال بعد الأحرف المشهورة، ونسب بعضهم القول بعمل الحروف نفسها إلى الكوفيين أيضاً، وهكذا، وربما عاد الأمر

(١) ينظر:

١ - الجملة الأسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه.

٢ - من آراء الزجاج النحوية، قراءة في معاني القرآن وإعرابه.

في هذا إلى أمور منها تعبير النحوي عن رأي نحوي آخر بما فهمه، أو استنباطه له من كلامه إذا لم يكن مصرحاً به، أو نقله عن آخرين، أو اكتفاء بعض النحاة بالكنية دون ذكر الاسم كما اطلقوا كثيراً أبو العباس على المبرد، وعلى ثعلب مما لا يدري إلى أيهم ينسب عامل المضارعة، فنسبه بعضهم إلى ثعلب في رفع الفعل المضارع ونسبه آخرون إلى المبرد في رفع المبتدأ والفاعل.

أو اشتراك النحاة في اللقب - فمثلاً - لقب الأخفش يطلق على ثمانية ولقب الرماني على ثلاثة، والأحمر على أربعة، وهم أبان بن عثمان اللؤلؤي، إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني، خلف البصري أو الكوفي - على حد قول أبي البقاء العكبري - ، على بن الحسن بن المبارك الكوفي. فيطلق النحاة الأحمر أحياناً من غير ذكر اسمه فحصل خلط كبير بين خلف الأحمر البصري، وعلى بن المبارك الكوفي ، ولهذا نبه أبو حيان في تذكرته عند حديثه عن ربّ قال : « ولا تفصل بينها وبينه خلافاً للأحمر»^(١) فأدرك أن اطلاق لقب الأحمر قد يوهم الكثير فقال: «والأحمر هذا هو علي بن المبارك الكوفي ، لا أبو محمد خلف الأحمر البصري، خلافاً لمن زعم أنه هو»^(٢).

وقد أحس بهذا ابن فلاح فقال: «الرابع لخلف الأحمر من الكوفيين، وقيل اسمه: علي بن المبارك يلقب بالأحمر من أصحاب الكسائي»^(٣).

ويستطيع من رزقه الله المعرفة بتراجم هؤلاء الأئمة، أن يعرف المقصود عند الإطلاق، فخلف الأحمر، بصري من رواية الغريب واللغة والشعر ونقاده، له كتاب يسمى (جبال العرب)، أما علي بن المبارك الكوفي فقد اشتهر بالتقدم في النحو والصرف، وهو أحد تلاميذ الكسائي^(٤). وبهذا يكون المقصود بالأحمر عندما يطلق في النحو علي بن المبارك الكوفي، وبهذا نبه أبو حيان، وإليه أشار الإمام الشاطبي - رحمه الله - وإن كان غلط في نقل الاسم فقال: «... أهل الكوفة، وهم النحويون الناشئون بالكوفة وأشهرهم الكسائي علي بن حمزة القاريء ، ومن أخذ عنه كيحيى بن

(١) تذكرة النحاة : ٦ .

(٢) المصدر السابق : ٦ .

(٣) نقلاً عن حاشية المقاصد الشافية : ١٣٢/١ .

(٤) ينظر: إنباه الرواة : ٣١٣/٢ ، وبغية الوعاة : ١٥٨/٢ .

زياد الفراء، وخلف الأحمر، وهشام بن معاوية الضرير، وإسحاق النخعي . وأضرابهم»^(١) . وقد نبّه إلى هذا المحقق، وأشار إلى وهم ابن الأنباري من قبله.

فالأحمر إذن من الكوفيين لكن اسمه علي بن المبارك ، وليس خلفاً . وقد ذكر أبوالبقاء العكبري^(٢) والرضي^(٣) أن خلفاً كوفيٌّ ونسباً إليه عامل الإسناد والفاعلية .

والناظر فيما يُنسب إلى الأحمر على الإطلاق يتأكد أنه علي بن المبارك الكوفي فقد قال أبوحيان في تذكرته - فيما نقله - عند حديثه عن العامل في المفعول به «ولا المعنى والمخالفة خلفاً للأحمر»^(٤) . وقال صاحب كتاب تلقين المتعلم من النحو: «وقال الأحمر انصب المفعول بخروجه...»^(٥) ، والمشهور أن عامل الخلاف عند الكوفيين، فيكون عمل معنى المفعولية المنسوب للأحمر لعلي بن المبارك الكوفي لا خلف البصري؛ لأن في جمع أبي حيان بين عاملي الخلاف ومعنى المفعولية ونسبتهما إلى الأحمر ما يؤكد أنه كوفي، كما أن شهادة العلماء له بالعلم في النحو تؤكد هذا^(٦) .

فإن قال قائل إن خلفاً الأحمر ليس راوية فحسب، فقد نُسب له كتاب في النحو يسمى (المقدمة في النحو) ونشر بتحقيق د/عزالدين التنوخي^(٧) . مما يعني أنه له آراء في النحو، ولعل ماُنسب إليه من القول بمعنى الفاعلية يكون على ما فسره به أبوالبقاء العكبري يكون معنى الفاعلية الحاصل من الفاعل فيكون مذهب البصريين^(٨) .

(١) المقاصد الشافية : ١٩٢/١ .

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥١/١ .

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٨٧/١ .

(٤) تذكرة النحاة : ٤٣١ .

(٥) تلقين المتعلم من النحو : ١٦٣ .

(٦) ينظر: إنباه الرواه : ٢١/٤ .

(٧) وقد أشار المحقق في مقدمته على الكتاب إلى عدم وجود مايساعد على التثبت من صحة نسبتها إلى خلف الأحمر، ثم قال: «وأما مقدمة خلف هذه فليس لها من أدلة العزو ما يُعتمد عليه فيكون مسلّم الثبوت» .

مقدمة في النحو : ٤ .

(٨) ينظر: التبيين : ٢٦٣ .

والجواب : لم تذكر كتب التراجم نسبة كتاب نحوي لخلف البصري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ما نسب إليه من كتاب (مقدمة في النحو) ليس فيه شيء مما تنسبه إليه الكتب النحوية^(١) ، ويكفي في رد نسبته وخطئها ما ذكره د/شعبان العبيدي في كتابه النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل^(٢) .

كل هذا يؤكد نفي نسبته إلى خلف الأحمر، فقد حلل المؤلف عباراته ومصطلحاته وأسلوبه بما هو كفيل في رد نسبته إلى خلف الأحمر.

إذن نسبة الآراء إلى غير أصحابها كانت وراء تداخل العوامل، وتحديد اتجاه المذاهب النحوية، ومن أثرها في تداخل العوامل ، مانسبه ابن مالك والرضي إلى خلف الأحمر من القول بأن عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد، مع نسبة معظم النحاة إليه إعمال معنى الفاعلية، ولما بين معنى الفاعلية والإسناد من تقارب نسب بعض النحاة إلى خلف الأحمر القول بمعنى الفاعلية، ونسب آخرون إليه القول بعمل الإسناد، وبهذا تتداخل العوامل فيكون على رأي هؤلاء معنى الفاعلية والإسناد شيئاً واحداً. مع أن بينهما فرقاً دقيقاً^(٣) .

وهكذا نجد النحاة ينسبون عوامل إلى غير أصحابها فتتعدد العوامل كما نقل ابن السيد البطليوسي عن المبرد في عامل الرفع في المبتدأ.

وقد تؤدي نسبة الآراء إلى غير أصحابها إلى اعتبار العامل رأياً لنحوي (ما) أو مذهباً للنحاة كما في نسبة عائد الذكر، نسبه بعضهم إلى الكسائي، ونسب إلى الكوفيين عامة، ونسب إلى البغداديين، فهل هو رأي أم مذهب.

ومما يجب الأخذ به عند نسبة الرأي إلى صاحبه ورود ذلك في كتابه واضحاً بأنه رأيه مصرحاً به، فقد يكون ذاكرةً لرأي نحوي آخر، أو شارحاً لمعنى العامل فيستتبط منه هذا وينسب

(١) ينظر: مقدمة في النحو في باب الفاعل : ٥٤ ، وباب المفعول به : ٥٦ .

(٢) ينظر: ١٠٤ ، ١١٢ .

(٣) ينظر: ص (٢٩٨ ، ٥٣٩) من البحث (معنى الفاعلية والإسناد).

إليه. وما نسب إلى الكسائي من القول بعمل التجرد في المنادى وتفسيره بعدم العامل يحتاج إلى تدقيق ولا يعني هذا التشكيك في علمائنا - رحمهم الله - ولكن تحرى الرأي ونص اللفظ هو الكفيل للوصول إلى نتائج سليمة.

ويجب أن تراعى الدقة في نسبة الآراء كما فعل ابن الأنباري^(١) وأبوحيان^(٢) في تفصيل القول في نسبة عمل الخلاف في نصب المضارع بعد الأحرف المشهورة، فقد نسب ابن الأنباري عمل الحروف نفسها إلى أبي سعيد الجرمي وبعض الكوفيين، وفصل أبوحيان فزاد الكسائي معهم مع الفاء، في حين عمم النسبة ابن مالك فنسب إلى الكوفيين القول بعمل هذه الحروف^(٣). وخصها النحاس بالجرمي^(٤).

الفرق بين العامل والمعنى المقتضى للإعراب

تعددت العوامل المعنوية نتيجة إعمال بعض النحاة للمعاني المقتضية للإعراب كما ظهر ذلك جلياً في معنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والمناسبة، ومعنى الإخبار، والمخالفة... وقد فرّق النحاة البصريون بين المعنى المقتضى للإعراب والعامل فجعلوا العامل مابه يتقوم المعنى المقتضى للإعراب.

(١) ينظر: الإنصاف : ٥٥٧/٢.

(٢) ينظر: الإرتشاف : ٤٠٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣/٤، ٢٤، ٢٧، ٣٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن له : ٢١٤/١.

العوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ وأصول الصناعة

١ - مدى مراعاة النحاة لأصول العمل :

من الصعب تحديد أصول العمل عند النحاة وذلك لاختلاف المذاهب ، وعليه يصعب تحديد موقف النحاة من حيث تمسكهم بأصول العمل المذكورة، إلا أنه مما يمكن القول فيه أن هناك معاييرًا وشروطاً يجب مراعاتها، وهي:

١ - قولهم : لا يصار إلى العامل المعنوي إلا إذا تعذر اللفظي^(١) .

وقد أمكن في كثير من المسائل المذكورة إعمال العامل اللفظي ، ومع هذا قال بعض

النحاة بعمل المعاني، ومنها على سبيل المثال: تمام الكلام، معنى الفاعلية، معنى المفعولية.

٢ - قولهم: لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال أو العكس^(٢) .

ثم نجدهم يعملون التجرد في رفع المبتدأ، وفي رفع الفعل المضارع، كما نجدهم يعملون الإهمال في الأسماء والأفعال، وكذلك الخلاف والصرف والخروج، والجوار، والتوهم، والمضارعة.

كما أن مراعاة هذا الأصل تكون سبباً في تعدد العوامل، فمن أخذ بهذا الأصل منع عمل

الابتداء في رفع الفعل، أو منع عمل التعرية في المبتدأ وهكذا...

٣ - قولهم: ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع^(٣) .

في حين نجد إعمالهم نزع الخافض ، وتمام الكلام، وتمام الاسم، ومعنى المفعولية،

والقصد إليه، ومعنى الإضافة، في النصب ولم تعمل الرفع.

٤ - نجدهم يقولون : عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال^(٤) .

(١) ينظر : الخصائص : ١٩٦/١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩٥/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٥٧٠/٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ١٨٥/١ .

(٤) ينظر: اللامات للزجاجي : ٩٢ ، والخصائص : ٢٨٨/٢ .

وإذا قُبل هذا في العوامل اللفظية على اعتبار أن الفعل أقوى القرائن اللفظية، فهل يقبل في العوامل المعنوية؟

الرأي أنني لا أجد ما يبرهن قوة عمل الابتداء على عمل وقوع الفعل موقع الاسم، وكيف يكون التجرد مثلاً قوياً عند من يعمله في رفع المبتدأ، وضعيفاً عند من يعمله في رفع الفعل المضارع؟ فيكون العامل قوياً وضعيفاً. أم أن القوة والضعف للمعمول؟ وبناءً على هذا منعوا عمل الابتداء في الحال والخبر عند بعضهم.

٥ - قولهم: ليس في كلام العرب معمول بلا عامل^(١).

ثم نجدهم يقولون، في رفع المنادى ونصبه بدون عامل وينسبون ذلك إلى الكوفيين، مع أن الكوفيين - فيما نسب إليهم - منعوا عمل الابتداء لأنه عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً^(٢).

٦ - قولهم لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد^(٣).

ومع ذلك اعملوا الابتداء والمبتدأ، وإذا كانوا قالوا: إننا لا نقول: إنهما عاملان، وإنما عامل واحد ركب منهما، أو أن المبتدأ شرط، والعامل الابتداء وشرطناه للتقوية فقط.

فالجواب أن هذا لا يستقيم لهم أيضاً، إذ قالوا بعمل الإسناد، والتعرية، واعترفوا بكونهما عاملين مختلفين ثم جعلوا أحدهما شرطاً والآخر عاملاً تحقيقاً لهذا الأصل دون أن يكون هناك مرجح لإعمال أحدهما وترك الآخر فكيف حق لهم هذا؟

وأصل بعض النحاة للعمل أصولاً التزموها مع مخالفتها للمشهور عند النحاة كما فعل

أبو القاسم السهيلي حيث يرى أن العامل ما كان له معنى في غيره، ولهذا قال بأن معنى الفعل في الفاعل، وليس في نفسه، وهو في هذا متأثر بالأصوليين الذين يرون أن الفعل دال على النسبة، وإن كانوا اختلفوا في الدال عليها، فمنهم من يقول إن الجملة كاملة هي الدالة عليها، ومنهم من يقول

(١) ينظر: اللامات للزجاجي: ٩٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٥/١.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢٨٧/٢، والإنصاف: ١٨٦/١، ١٨٧.

إن صيغة الفعل هي الدالة عليها. وهذا يثير تساؤلاً : هل النسبة التي فُسِّرَ بها الإسناد عامل معنوي مجرد من الألفاظ، أم أن هناك ألفاظاً تدل عليه ؟

والحقيقة أن بعض النحاة عده عاملاً معنوياً مجرداً عن الألفاظ مثله مثل الابتداء والتجرد، في حين عده آخرون عاملاً معنوياً بوجود اللفظ الدال عليه، وعبروا عنه بمعنى الجملة أو الكلام^(١).

ونظرة فيما أشرنا إليه تؤكد لنا أن اختلاف النحاة - رحمهم الله - في هذه الأحكام والعوامل كان نتيجة الآراء الفردية ؛ مما يعني أن التناول الجزئي لهذه الظاهرة لا يكفي في إصدار أحكام عامة مطردة يمكن اعتبارها قواعد أساسية للعامل المعنوي، وعليه فيجب تنقيح العوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ مما شابها من ملايسات واضطرابات ولا يمكن لنا ذلك إلا بحذف كثير من الآراء، والاعتماد على بعضها الآخر. ومحاولة وضع الأصول والأسس لحل مثل هذه الظاهرة ستثير تساؤلات كثيرة يصعب في مثل هذا الزمن والمرحلة مواجهتها والتصدي لها ؛

٢ - القياس والسماع في العوامل المعنوية^(٢)

بناءً على عدم اتفاق النحاة في عمل ومعمولات هذه العوامل، نجد أنهم لم يتحدثوا عن سماعيتها أو قياسيتها كما فعلوا في العوامل اللفظية^(٣)، كما لم يتحدثوا عن الزائد منها كما ذهبنا إلى القول بذلك في عامل الجوار، وعلى هذا أرى قياسيتها عند من أعملها لأن العامل القياسي «ماصح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا»^(٤) إذن في قولنا: كل تجرد للفعل من

(١) ينظر : ص (٥٤٩) من البحث .

(٢) لم أتحدث عن السماع والقياس في مناقشة العوامل المعنوية ومعها ألفاظ تدل عليها، لأنني قد تحدثت عنها في أثناء الحديث عن العوامل.

(٣) ينظر: شرح العوامل المائة : ١٥٣، وإن كانوا لم يتحدثوا عن بعضها.

(٤) المصباح في النحو : ٦٣ .

الناصب والجازم لفظاً أو تقديراً يقتضي الرفع. وهكذا.

أما عدم القول بسماعيتها فلأن العامل السماعي «ماصح أن يقال فيه، إن هذا يعمل كذا. وليس لك أن تتجاوزه»^(١) فمادام لا يدخل في عمله تحت قاعدة كلية فالمناسب جعل هذه العوامل من قبيل العوامل القياسية عند من يثبت إعمالها.

وإذا كنا قد أشرنا إلى اعتماد النحاة على القياس في بعض العوامل فإن أئسره في تعدد العوامل، أو تخفيفها لا يقل عما سبق، فقد اعتمد عليه ابن جني في منع عمل المعاني المجردة النصب، في حين جوّز إعمالها الرفع في الأفعال قياساً على إعمالها الرفع في الأسماء^(٢).

وقد جعل ابن يعيش عمل الخلاف في نصب الأفعال من الواجب قياساً على عمله في الأسماء لأن «الأفعال فروع للأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً، وجب أن يكون في الفرع كذلك»^(٣). وكذلك قالوا بعمل وقوع الفعل موقع الاسم الرفع في الأفعال قياساً على عمل الابتداء في رفع المبتدأ يقول ابن فضال: «ووقوعه هناك معنى فأشبهه المبتدأ فرُفع كما رفع المبتدأ فهذه علة رفعه»^(٤).

ومما اعتمد عليه النحاة في القياس في هذه العوامل قولهم بعامل الطلب لأن الجازم لا يضمّر قياساً على عدم إضمار الجار.

وقد اعتد بعض النحاة بالقياس فردّ عمل الجوار، في حين ورد السماع به ومن ذلك مقاله النحاس وغيره في قول امرئ القيس:

كأن ثبيراً في عرانيين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

يقول أبو جعفر النحاس: «وكان يجب أن يقول (مزمل) بالرفع - لأنه نعت للكبير. إلا أنه

(١) المصباح في النحو: ٦٣.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧.

(٤) شرح عيون الإعراب: ٦٧.

خفضه على الجوار. وحكى الخليل وسيبويه: «هذا جحر ضب خرب»، وإنما خرب نعت للجحر. قال سيبويه، وإنما غلطوا لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، وأنهما مفردان. وحكى الخليل أنهم يقولون في التثنية: «هذان جحرا ضب خربان» فيرجع الإعراب إلى ما يجب لأن الأول مثني والثاني مفرد...»^(١). فهنا حكم القياس النحوي؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في حالات خاصة. مع أنه قد ورد في كلام العرب في الشعر، والقراءات القرآنية.

٣ - احتجاجات النحاة واعتراضاتهم

إن الناظر فيما ذكره النحاة - رحمهم الله - من احتجاجات واعتراضات يرى مقدار ما وصلت إليه من رد كل حجة بما يقابلها، وهذا مادعا بعض النحاة إلى القول بأنها حجج واهية كما قال أبو القاسم السهيلي^(٢)، وغيره. وأصبحت علل النحاة كما يقول الشاعر:

ترنو بطرفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعف من حجةٍ نحوي

وهذا الأمر قديم إذ نجد ابن جنبي يرد على من يعتقدون فساد العلل النحوية^(٣). بما

يوضح أن هذه العلل تقريبية لا حقيقية.

ومما يلاحظ على احتجاجات النحاة واعتراضاتهم في هذه العوامل الخروج بها عن طبيعة النحو، فنجد الفلسفة في الألفاظ والأحكام، كقولهم في رد عمل التعرية بأنها أمر عدمي، والعدمي لا يؤثر في الوجودي. وهكذا كانت حججهم. يقول ابن الأنباري على لسان القائلين بأن العكس ليس شرطاً في العلة النحوية: «إن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدم الحكم فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدم»^(١) ويرد على هذه الحجة بقوله: «وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الدليل لو

(١) شرح القوائد التسع : ١٩٧، وينظر: الكتاب : ٤٣٦/١.

(٢) ينظر : نتائج الفكر : ١١٩ .

(٣) ينظر: الخصائص : ٧٢/١، ١٨٤، ٢٣٧.

ولا يدل عدمه على عدم»^(١) ويرد على هذه الحجة بقوله: «وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول، فإن مدلول العالم العلم بالصانع والعلم بالصانع نتيجة وجود العالم، والعالم لن يتصور خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه، ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع، وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هاهنا»^(٢). كما أن نظرتهم إلى الأصالة والفرعية كان له دور كبير، ففي رد عمل الشبه بالفاعل في رفع المبتدأ قالوا: «إن المبتدأ والخبر أصل، والفعل والفاعل فرع»^(٣).

وكذلك كان لنظرتهم إلى طبيعة العامل، وهل هو مؤثر حقيقي أم أنه أمانة وعلامة، أثر كبير في الاعتراضات^(٤).

وقد اعتمدوا على السماع في إثبات بعض هذه العوامل كما في شواهد التوهم، والجوار. واعتمدوا على القياس أيضاً في الاحتجاج أو الرد، ومن ذلك - على سبيل المثال - قولهم: إن المخالفة لا تصح أن تكون عاملاً؛ لأن العامل المعنوي المضمن لفظاً لا يعمل إذا عدم الاختصاص فكذلك العامل المعنوي المجرد فهو أحق بعدم العمل^(٥). وكذلك قالوا في رد عمل المعاني المجردة النصب.

واعتمدوا عليه أيضاً في الاحتجاج، فقد قاسوا عمل الأولوية والاختصاص على عمل المختص من الألفاظ، فقالوا باشتراط الاختصاص في العامل المعنوي قياساً على اشتراطه في العامل اللفظي - وإن لم يلتزم بذلك في كليهما - . ومن ذلك اعتراض بعض النحاة على عمل الخلاف؛ لأنه معني لا يختص بالأسماء دون الأفعال^(٦).

(١) لمع الأدلة: ١١٦، ١١٧.

(٢) المصدر السابق: ١١٧.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١.

(٤) ينظر: ص (٦٩٦) من البحث (طبيعة العامل في المناقشة).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٣/١، والتنزيل والتكميل: ٩٧/٢، والهمع: ٢١/٢، وص (٧٠٧) من هذا

البحث (المناقشة عنوان القياس والسماع في هذه العوامل).

(٦) ينظر ص (٤٨٩) من البحث (الخلاف).

ومن الاحتجاج قولهم : بأن الأولوية والاختصاص صفة مختصة بالاسم فحقها عمل الرفع في المبتدأ ؛ لأن المختص من الألفاظ عامل فكذلك من المعاني ^(١) .

ويلاحظ على احتجاجات النحاة واعتراضاتهم، عدم دقة الناقل لها أحياناً، ومن ذلك ما نقله أبو البركات الأنباري - رحمه الله - عندما قال عن البصريين : إنهم اعترضوا على عدم عمل المخالفة بقوله : «... لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً ، فكان ينبغي أن يقال : زيد أمامك ، وعمراً وراءك ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه » ^(٢) .

فما نقله هنا جازئ إذا قصدوا المبتدأ والخبر غير الظرف ، كقولهم : محمد مجتهد ، لكن تمثيله بـ«زيداً أمامك ، وعمراً وراءك» غير جائز ؛ لأن الكوفيين قالوا : نصيبنا لنفرق بينهما ، ولو كان كما قال ابن الأنباري على لسان البصريين لما فرقوا بينهما ، وكان نصب المبتدأ والخبر كرفعهما . ولو قال : إن نصب الثاني ليس بأولى من الأول لكان مقبولاً شيئاً ما ، وإن كان يُرد عليه بأن الأصل في المبتدأ الرفع لأنه مسند إليه .

كما يلاحظ اعتدادهم بالمعنى اللغوي للعامل، كما فعل بعضهم في الاعتراض على عامل الإسناد في رفع الفاعل بأنه يخرج عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة .
كما اعتمدوا عليه في التوهم إذ هو خطرات القلب فهو متخيل ومتصور .

٤ - استشهاداتهم ^(٣)

استشهد النحاة بالقرآن الكريم ، وقراءاته ، حتى الشاذ منها . وقد استدلوا بالقراءات الشاذة كثيراً في عاملي الجوار والتوهم . وإن لم يكن موقف النحاة منها واحداً - كما هو مشهور

(١) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب : ١٢٦/١ .

(٢) الإنصاف : ٢٤٧/١ ، وينظر: التبيين : ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠/١ ، ٩١ ، وص (٤٨٩) من البحث .

(٣) لم أفصل الحديث هنا ؛ إنما أشير إلى شمول استشهاداتهم بالصحيح والشاذ .

عنهم - فمنهم من يردّها ، ومنهم من يقبلها ويستدل بها، يقول الإمام السيوطي - رحمه الله - :
 «أما القرآن فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه...»^(١)

وبعض النحاة يردّ مثل هذه القراءات بدعوى أنها شاذة ، أو لايجوز القياس عليها، إلا أنها مع ذلك مصدر من مصادر الاستشهاد التي اعتمد عليها بعضهم خاصة وأنها أصح مما جاء في الشعر المستشهد به . وقد ظهر واضحاً ما اشتهر عن الكوفيين في اعتدادهم بالقراءات ، - كما رأينا - في عامل الجوار الذي اعتدّ به الكوفيون ، وأيدوه بالقراءات القرآنية الكثيرة. التي لايسطيع معها أحد إنكار أثر الجوار في العمل النحوي مما جعلنا نعتبره عاملاً معنوياً زائداً، قياساً على زيادة بعض العوامل اللفظية.

أما الحديث عن استشهاد النحاة بمصادر السماع الأخرى فإن الحديث عنه يطول، ولا يكفي هذا المكان لتفصيل القول فيه إذ الهدف الإشارة إلى استشهاداتهم فقط.
 وكذلك استشهدوا بالحديث وإن لم يكن صريحاً^(٢) .

وعلى هذا نجد النحاة كما استشهدوا بالقرآن وقراءاته، استشهدوا بالشعر العربي معروفه ومجهوله^(٣) ، متعدد النسبة، والرواية، وغير ذلك . وعلى سبيل المثال : قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أنني لست مدرك ماضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(١) الاقتراح في أصول النحو: ١٥٢.

(٢) ينظر : ص (٤١٣) من البحث (عامل الإهمال).

(٣) ينظر : ص (٤٩٦) من البحث (الخلف من المضاف) ..

فقد نسبه سيوييه إلى زهير بن أبي سلمى مرة^(١)، وإلى صرمه الأنصاري مرة أخرى^(٢) وتردد بعض النحاة في نسبته إلى هذين كما في الإنصاف^(٣)، ولم ينسبه بعضهم كما في الخصائص^(٤).

كما ذكرت الروايات النصب في (سابق) وذكرت بعضها الجر . وهكذا.

الانجاهات والمذاهب

عندما نحاول التعرف على مقدار اهتمام النحاة بالعوامل المعنوية، فإن علينا تصنيفها في ظل المذاهب والاتجاهات النحوية لأن هذا خير معين في التعرف على مدى اتفاق النحاة أو اختلافهم في العامل الواحد ومعمولاته، وهل هو مساير لما يسير عليه المذهب النحوي عامة أم أنه رأي شخصي؟. غير أن تصنيف آراء النحاة ونزعاتهم من الصعوبة بمكان؛ لأن الباحث عند تصنيفها يواجه صعوبات تمنع من تصنيفها تصنيفاً دقيقاً خاصة عندما تكون آراء فردية لا تمثل مذهباً معيناً. ومن أسباب ذلك :

١ - انفراد بعض النحاة بعوامل معينة تخالف رأي المذهب العام مع أنه أحد كبار رجال المذهب، فمثلاً الأخفش (سعيد بن مسعدة) نحوي بصري يقول إن العامل في التوابع هو التبعية، في حين يرى رجال المذهب البصري أن العامل في التوابع هو العامل في المتبوع. وكذلك القول فيما نسب إلى أبي اسحاق الزجاج وهو بصري إذ يقول: إن العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من الإرادة، في حين يرى رجال المذهب البصري أن العامل في المبتدأ هو الابتداء. إذن تفرد النحوي برأي يخالف ما ينتمي إليه من المذاهب لا يعبر عن رأي المذهب عامة، فكل

(١) ينظر: الكتاب : ١٦٥/١، ٢٩/٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق : ٣٠٦/١.

(٣) ١٩١/١.

(٤) ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وينظر: الكتاب : ١٥٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٩/٨.

نحوي له رؤيته الخاصة، خاصة وأن جِلّ العوامل المعنوية نتيجة آراء فردية، مما يصعب معها تحديد اتجاه كل مذهب تحديداً دقيقاً.

٢ - ما أدت إليه نسبة الآراء من خلط، واضطراب تجعل من الصعب تحديد اتجاه هذه المذاهب، وعلى سبيل المثال نسبة عمل عائد الذكر إلى الكوفيين عامة، أو إلى الكسائي، أو إلى البغداديين. وهل هو مذهب أو رأي؟ مما يصعب معه تحديد الاتجاه النحوي لكل مذهب، فضلاً عن اضطراب النسبة أو تعددها في كثير من العوامل المعنوية، أو عدم وجودها كما في العوامل التالية: السبب الموجب للإعراب، كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً، التهمم والاعتناء، الطلب، التوهم، وهذه ربما كانت نتيجة النقل عن السابقين.

٣ - عدم اتفاق النحاة على معنى العامل النحوي كان له دور كبير في صعوبة تحديد الاتجاهات فبعضهم يرى إعمال المعاني المقتضية للإعراب كما فعل معظم الكوفيين، وبعضهم يرى إعمال مابه تتقوم هذه المعاني كما فعل معظم البصريين.

كما أن عدم اتفاقهم على طبيعة العامل كان له دور كبير في تعدد هذه العوامل وبالتالي صعوبة تحديد اتجاهاتها.

٤ - عدم اتفاق النحاة على معمولات كل عامل فنرى مثلاً من النحاة من يعمل الابتداء في المبتدأ، والخبر؛ ومنهم من يمنع عمله في الخبر، أو يشرك معه غيره كما نجدهم يعملون عاملاً (ما) في معمول معين، ويمنعون عمله في معمول آخر لا يبعد عملاً أعمل فيه. كما فعلوا بعامل التعرية مثلاً فقد أعمله بعض النحاة في رفع الفعل المضارع، ومنع إعماله في المبتدأ، أو كعامل الجوار فقد اعترف به الكوفيين في جزم جواب الشرط، ولم ينسب إليهم إعماله في الجر، مع تصريح محمد بن عثمان الزوزني بعمله الجر. وكذلك عامل (المضارعة) يعترف به ثعلب في رفع الفعل المضارع، والكسائي في نصب المستثنى، وغيرهما في رفع المبتدأ، والفاعل، وهكذا فالعامل الواحد إذن يعترف به النحوي في معمول، ويمنع عمله في معمول آخر. وهكذا؛ ولعل هذا يرجع أيضاً إلى كون موضع الم معمول من المواضع المشكلة، فالمبتدأ، والخبر، والفعل المضارع المرفوع، والمستثنى، والمفعول معه، والتمييز و.... كل هذه معمولات

مواضعها مشكلة، مما جعل بعض النحاة يخرج عن مذهب الجماعة، فكل نحوي يجتهد فيه بما يرى، فظهرت هذه الآراء المتعددة، والمنفردة عن الرأي العام، وليس هذا على مستوى العوامل المعنوية فقط بل على اللفظية.

ونظرة عامة إلى هذه العوامل نرى أن البصريين جماعة أو أفراداً قالوا بعمل :

١ - الابتداء .

٢ - وقوع الفعل موقع الاسم .

٣ - ما في نفس المتكلم من معنى الاخبار.

٤ - التبعية .

والكوفيون قالوا بعمل:

١ - عائد الذكر .

٢ - الفاعلية .

٣ - المفعولية .

٤ - نزع الخافض .

٥ - التعرية أو التجرد .

٦ - المضارعة .

٧ - الخلاف أو الصرف أو الخروج .

٨ - الإسناد .

٩ - معنى الإضافة .

١٠ - الجوار .

١١ - عدم العامل .

والمغاربية قالوا بعمل :

١ - وقوع الاسم موقع الفعل .

٢ - العامل لا يقع إلا قبل المعمول .

٣ - القصد إليه .

٤ - تمام الكلام .

٥ - تمام الاسم .

٦ - الإهمال .

٧ - معنى الإخبار .

وما ذكرناه هنا ليعني التصنيف الدقيق لأن من البصريين من قال بعمل التعرية أو الإسناد، خاصة عند اختلافهم في تفسير معنى الابتداء، غير أن هذا التصنيف على المشهور. والهدف منه إلقاء الضوء على أكثر المذاهب النحوية اهتماماً بالعوامل المعنوية وإن كانت لا تمثل رأي الجماعة، إذ هي آراء فردية أكثر منها مذهبية. فلا يعني هذا إذن عدم اعتداد الكوفيين مثلاً بما قاله البصريون أو العكس. فقد رأينا اعتداد بعض البصريين ببعض آراء الكوفيين، واعتداد بعض الكوفيين ببعض آراء البصريين.

وبناءً على ما سبق نرى أن الكوفيين أكثر النحاة اهتماماً بالعوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ، ولعل ذلك راجع إلى نظرتهن إلى أن المعنى المقتضي للإعراب هو العامل، وهذا وإن كان حسناً - كما يقول ابن بابشاذ - فيه صعوبة على المتعلمين، والهدف من النحو التقريب على المتعلمين.

وقد ظهرت آراء جديدة - كما رأينا - للمغاربة الذين يأتون بعد الكوفيين في الاهتمام بالعوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ.

وبقى من العوامل ما لا يمكن تصنيفه؛ ولعل ذلك راجع إلى عدم نسبتها كعامل التوهم، والطلب، والتهمم والاعتناء، وجعل الاسم أولاً مقتضياً ثانياً .

وكما يلاحظ أن أفراد المذهب الواحد لا يتفقون على إعمال ما ينسب إليهم. كما أن بعض النحاة يقول بعمل بعض هذه العوامل في معمولات، ويرفضها في أخرى، كاعتداد الكوفيين بعمل نزع الخافض في خبر (ما) الحجازية، ورفضه في نصب التمييز، والمفعول لأجله. وكاعتراف بعض النحاة بعمل التعرية أو التجرد في المبتدأ ومنعها في الخبر، أو الفعل المضارع أو العكس . وكذلك

القول في عامل الابتداء، والمضارعة، وكاعتراف بعض النحاة بعمل الموقعية سواء كان وقوع الفعل موقع الاسم أو وقوع الاسم موقع الفعل، واعتراف آخرين بأن وقوع الفعل موقع الاسم علة إعراب لا عامل، وكذلك جعلوا الموقعية سبباً للبناء في المنادى المفرد العلم^(١). وفعل الشرط وجوابه عند المازني لعدم وقوع الفعل موقع الاسم في المحليين^(٢). وعدم وجود ما يصح إعماله في الجواب عنده^(٢).

والحقيقة أن عدم اتفاق النحاة في عمل هذه العوامل يؤدي إلى إخراج المعمول من باب إلى باب، كاختلافهم في رافع المبتدأ والخبر فإنه يجعل الجملة إما واحدة، أو اثنتين. وكذلك يخرج الحال إلى الشبه بالظرف عند إعمال الخلاف (الصرف). أو إلى المفعول به عند إعمال الفعل، أو الخلاف على رأي بعض النحاة..... وهكذا.

ويؤدي عدم اتفاقهم أيضاً في أصالة أو فرعية المعمول إلى اختلاف العامل الذي يتبعه المعمول، كما ظهر ذلك في إعمال المضارعة أو المشابهة في المبتدأ والفاعل، فهل المبتدأ والخبر أصل؟ أم أن الفعل والفاعل الأصل؟ فعلى الحكم بالأصالة يكون العمل وهكذا.

ويؤدي أحياناً تعليلهم لعمل العامل إلى إخراج المعمول من باب إلى باب، كتعليلهم لعمل المضارعة في نصب المستثنى، إذ جعل بعضهم المضارعة للمفعول معه، وبعضهم جعلها للمفعول به... وهكذا.

الاهتمام بالمقام وما في نفس المتكلم

سجل هذا البحث للنحو العربي اهتمام النحاة بالمقام، وما ينويه المتكلم في نفسه من معنى، وقد صرح بذلك بعض النحاة كما ذكرنا .

واهتمام النحو بمقام المتكلم، أو ما في نيته أو نفسه من معنى له أثره الكبير في العمل النحوي؛ ولهذا ظهرت لنا عوامل معنوية في حقيقتها معان بلاغية كعامل القصد إليه، وما في

(١) ينظر كل في موضعه من البحث .

(٢) ينظر: الهمع : ٣٣٢/٤.

نفس المتكلم من الإرادة، والمقام من المتكلم، والتوهم، والتهمم والاعتناء... فهذه كلها معانٍ بلاغية تؤثر في المعنى.

واهتمام النحاة بأثرها في العمل مما يسجل لهم وإن كان فيه إهمال للعلاقات اللفظية بين أجزاء التركيب، وإذا كان الزمخشري قد امتدح هذا النوع من العربية فإنه ولا شك يؤكد اهتمام النحو بالمعنى أولاً، ويصحح مفاهيم علقت في أذهان الدارسين من عدم اهتمام النحو بالمعنى. وهذا يعني ارتباط النحو بعلم المعاني. ولهذا فإن معظم الضرورات الشعرية المتعلقة بالأثر الإعرابي كانت وراء مراعاة المتكلم لما في نفسه من معنى. والذي قد يعبر عنه بالأداء أو المعنى. وهذا ما رأته المدرسة التحويلية التوليدية عندما نظرت إلى مراحل التفكير عند الإنسان.

وكل هذا لا يعني عدم اهتمام النحاة القائلين بعمل العوامل اللفظية الظاهر منها والمقدر، ولكنهم حاولوا ضبط اللغة عن طريق نسبة العمل إلى شيء ظاهر أو مقدر حتى يمكن للمتكلم والكاتب أن يضبط الأمر فيطرد الحكم. وإن عيب بإهمال مراعاة ما في نفس المتكلم من الإرادة ولكن تعيين المراد مما يصعب فأعرض عنه معظم النحاة.

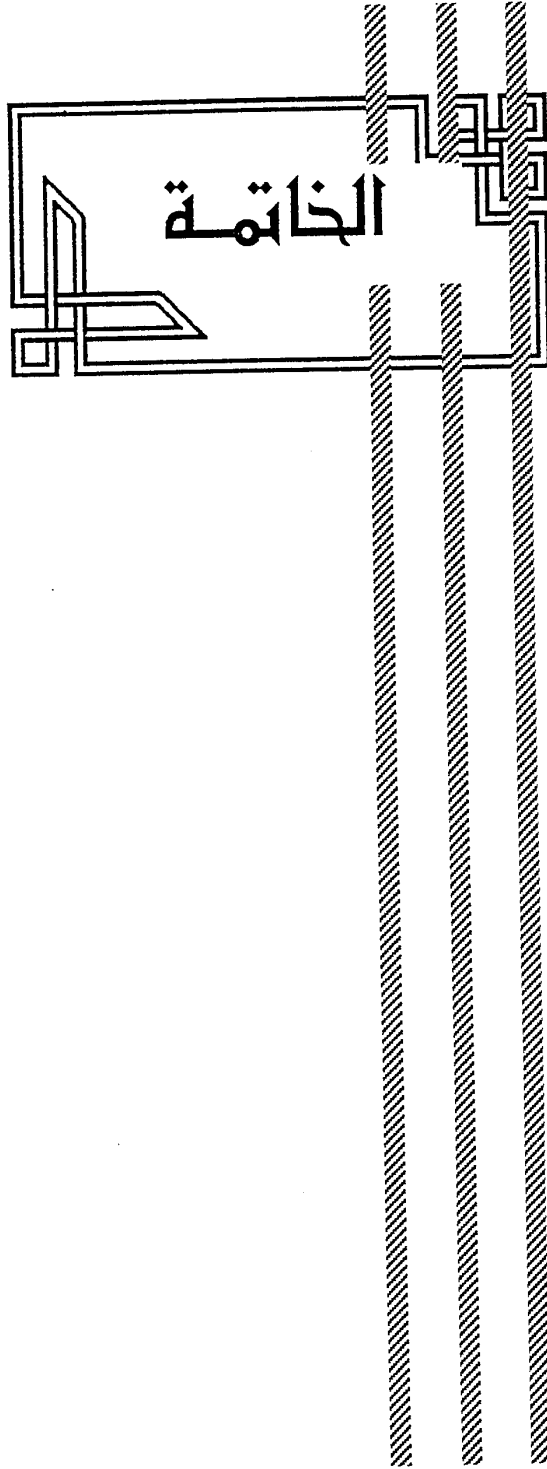
أسباب تعدد العوامل المعنوية

سبق الحديث مفصلاً عن كل عامل في موضعه، وبيننا في هذه المناقشة العامة بعض القضايا المتعلقة بها ومن بينها العوامل المؤثرة في تعدد العوامل المعنوية أو أسباب تعددها، إذ المشهور منها عاملان اثنان، ونادراً ما يذكر الثالث، والممثل لرأي المذهبيين عامل الابتداء، ووقوع الفعل موقع الاسم، والتجرد. في حين كشف البحث عن عوامل عديدة تمثل آراء النحاة سواء كان على مستوى المذهب أو الفرد، مع مراعاة عدم الأخذ بتعدد المصطلحات أو الإضافات. فالعوامل المعنوية لم تكن ممثلة للمذاهب أو الاتجاهات النحوية، وإنما كانت في معظمها آراء فردية. والأسباب المؤدية إلى تعددها إجمالاً^(١) هي:

(١) يرجع إلى تفصيل كل في موضعه من المناقشة .

- ١ - عدم الاتفاق على معنى العامل النحوي عند النحاة.
- ٢ - استنباط النحاة لهذه العوامل من تفسير المعنى، وتعليل الظواهر، من غير تصريح النحاة.
- ٣ - الاختلاف في تفسير معنى عامل (ما) ، كتفسير معنى الابتداء...
- ٤ - الاختلاف في النظر إلى طبيعة العامل، مما تبعه الحكم بقوة بعض العوامل وضعفها.
- ٥ - معظمها آراء فردية .
- ٦ - اختلاف المصطلحات .
- ٧ - تحكيم القياس أو السماع في هذه العوامل.
- ٨ - اختلاف الهدف من تعريف العامل عند النحاة.
- ٩ - نسبة الآراء إلى غير أصحابها.
- ١٠ - النقل عن الكتب ، أو عن النحاة.
- ١١ - مراعاة أصول العمل .
- ١٢ - عدم التفرقة بين المعنى المقتضى للإعراب والعامل.
- ١٣ - إشكالية بعض المواضع مما يستدعي اجتهاد النحاة في عامل لها.
- ١٤ - النظر إلى الأصالة والفرعية ، وتحكيمها في العوامل.

الخاتمة



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه
أجمعين أما بعد :

فقد طفنا في هذه الدراسة على عصور مختلفة ، وأماكن متفرقة ، عرفنا من خلالها
آراء النحاة - رحمهم الله - في العوامل المعنوية ، وعرفنا جوانب خفية في قضية العمل
النحوي، وقد كشف البحث عن هذه الأمور والقضايا ، وناقشها في مكانها من البحث ،
ووصولاً بالقارئ الكريم إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نقول : إنه من
الصعب القطع بحكم معين في كثير من القضايا التي نوقشت لاعتبارات عديدة كعموم
المصطلحات في العوامل والمعمولات، والتي على ضوءها تختلف الأحكام ، وغير ذلك من الأمور
التي وضحت في مناقشة الفصول .

وسوف تثبت هنا - إن شاء الله - أبرز النتائج العامة للبحث ، والتي تتلخص في
الآتي:

- أصل النحاة للعمل أصولاً ، حكّموها في عمل بعض العوامل ، وأهملوها في بعضها الآخر،
دون أن يلتزموا بها في كل أحكامهم . ومنها :

* كل تغيير إعرابي إنما هو أثر لعامل .

* أصل العمل للفعل والحرف .

* أصل عمل النصب للفعل ، وغيره من النواصب مشبهه في ذلك به .

* قد يكون للعامل وجهان : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي ، نحو : (كأن) فهي حرف مشبهه
تعمل بلفظها النصب في المبتدأ ، والرفع في الخبر . وتعمل النصب في الحال والظرف
وماشبهه بهما بما في معناها من التشبيه.

- * المعاني لاتعمل في المفاعيل الصريحة .
- * المعاني لاتنصب الأفعال وإنما ترفعها .
- * تعمل المعاني في الظروف والأحوال .
- * تعمل المعاني في المصادر .
- * يعمل الوهم في الظرف ، ومعنى الفعل أقوى منه، فهو أحق بالإعمال منه.
- * المختص في العمل أولى من غيره .
- * يعمل في الأسماء المبهمة ما لا يعمل في الأسماء المختصة .
- * الظروف والأحوال تكتفي براءة الفعل .
- * العامل المعنوي أضعف من اللفظي ، والتمسك باللفظي أحسن .
- * عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال .
- * لايجوز إعمال عاملين في معمول واحد .
- * من العوامل ما هو مركب ، ومنها ما يعمل بواسطة .
- * رتبة العامل قبل رتبة المعمول .
- * لايجوز تقدم الحال على عاملها المعنوي .
- * ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع .
- * العامل في الحال غير العامل في صاحبها . وقد يكون العامل فيها غير العامل في صاحبها .
- * العوامل لاتدخل على العوامل .
- * الشيء لايعمل في نفسه .
- * الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وما عمل منها فلشبهه بالفعل . أو يعمل معنى الفعل مع بقاء اللفظ الدال على معناه .

- * لايجوز إعمال معاني الحروف .
- * قد يشبه العامل بغير العامل فيهمل . أو يشبهه غير العامل بالعامل فيعمل .
- * الحكم للطارئ . ، ولذا أعملت معاني الحروف في الأفعال .
- * التضمنين خلاف الأصل .
- * لا يوجد في لسان العرب تضمنين لمعنيين في عامل واحد .
- * ما في نفس المتكلم من الإرادة عنصر أساسي من عناصر الإعمال أو الإهمال .
- * إذا طلبت الكلمة الأخرى عملت فيها .
- * تقدير العامل خلاف الأصل .
- * لا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي .
- * عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء .
- * الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل ؛ ولذا ضمنوه معنى الحرف لاقتضاء الجواب له .
- * العامل في الشيء مادام موجوداً لايجوز أن يدخل عليه عامل غيره .
- * العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول .
- * ماكان له الصدارة فلا يعمل مابعدده فيما قبله .
- * العدم أمانة لا علة ، ولا عامل يستدل عليه بالعدم .
- * لا يعمل من الأسماء إلا ماكان مشتقاً .
- * العامل المعنوي لايجوز تقدم معموله عليه .
- * بيان معنى العامل النحوي عند أوائل النحاة ، ومتأخريهم ، وبيان أن اختلافهم في حدوده ليس اختلاف تضاد وتنافر فمعنى العمل النحوي عند أوائل النحاة ليس قاصراً على إحداث الحركات الإعرابية، وإنما يشمل كثيراً من الأحكام النحوية فهو مؤثر في تكوين

الكلمة، وتركيب الجملة، وبلاغة الأسلوب ؛ لأنه فهم للعلاقات اللفظية والمعنوية بين أجزاء التركيب، ومفسر لها. وبيان لجهة الارتباط أو التعلق بين تلك الأجزاء مع مراعاة المعنى المراد في نفس المتكلم. وهو عند بعض متأخري النحاة قصور على إحداث الحركات الإعرابية، وكأنه مؤثر حقيقي.

* وأكدت الدراسة على أهمية ما في نفس المتكلم من معنى في العمل النحوي.

* كما أكدت الدراسة على عناصر العامل وأنه مكون من ثلاثة عناصر هي المتكلم واللفظ والمعنى .

* وصحح البحث ما قرر في أذهان بعض الدارسين من أن كتاب الرد على النحاة نقد لنظرية العامل ، وبين أنه نقد لما آلت إليه نظرية العامل لا للعامل نفسه .

* وأثبت البحث وجود قسم ثالث من العوامل يسمى : العوامل المعنوية ومعها ألفاظ تدل عليها أو مضمنة ألفاظاً .

* وبين سر إعمال النحاة لهذه العوامل في الظروف والأحوال وما شبه بهما ، كما بين سبب جواز تقدم الظرف على عامله المعنوي ومنع تقدم الحال على عاملها المعنوي وأن ذلك عائد إلى صاحب الحال لا إلى ضعف العامل .

* وكشف عن أثر هيئة المتكلم في العمل النحوي ، والتقاءه مع النظرة البلاغية التي تقول «لكل مقام مقال» .

* كما بين البحث أن الحكم بقوة بعض العوامل ، وضعفها يعود إلى مقدار توفر الحدث فيها لا كما ذكر النحاة - رحمهم الله - من عودها إلى غير ذلك .

* وبين الأشياء التي يستنبط منها معنى الفعل ، والأمور المساعدة على ذلك . وتعليل بعض النحاة لإعمال المعاني من حروف المعاني بأنها طارئة ، والحكم للطارئ . واعتبر التضمين طارئاً ، وجعله من العوامل المعنوية .

* وأكد على أن تضمين الأفعال معاني أفعال أخرى من الأمور التي يستدعيها التركيب وقاسها على بعض العوامل المعنوية المصرح بها عند بعض النحاة .

* كما أثبت البحث عمل هذه المعاني في المفاعيل الصريحة خلافاً لما صرح به النحاة من عدم إعمالها .

* وبيّن أن المشتقات بناءً على أصول العمل عند النحاة تعد عوامل معنوية وأثبت بالنصوص الصريحة رأي بعض النحاة في عدّها عوامل معنوية.

* وبيّن السبب في تضمين النحاة معنى الحرف في الفعل ، مع أنهما أصلان في العمل بأن الأفعال لاتعمل في الأفعال ، وأكد على اعتبار هذا المعنى المضمن عاملاً.

* كما بيّن البحث الفرق بين دلالة المصدر على الحدث ، ودلالة معنى الفعل وأن قول النحاة بعمل معنى الفعل كان بناءً على دلالة الفعل على أربعة معان منها اثنان للصيغة ، واثنان للمعنى .

* كما بيّن البحث أن معظم ما ذكره النحاة من العوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ مستنتبط من كلام سابقهم دون تصريح به .

* ولاختلاف مدارس وأصول ومناهج المستنبطين واختلاف المصطلحات تعددت العوامل والمعاملات ، واستجد منها ما ليس مشهوراً على السنة الأوائل .

* وبيّن تفريق النحاة بين العامل المقدر ، والمستنبط من فحوى الكلام .

* كما كشف البحث عن الفروق الدقيقة لبعض العوامل ، كالفاعلية والإسناد والاشتغال والتفريغ ، والخلاف والصرف ، والخروج .

* وبيّن ما للمصطلح من أثر في تعدد العوامل .

* وأثبت البحث وجود عامل معنوي زائد ، كما في العوامل اللفظية وهو عامل الجوار .

* وبيّن أن عدداً من العوامل المعنوية معان بلاغية .

* وبين التقارب الشديد بين تفسير المعنى ، وتقدير الاعراب ، والفرق بينهما وأثر هذا التشابه في العوامل .

* ونبه إلى أهمية التثبيت عند النقل سواء في نسبة الآراء أو نقل الألفاظ ، وأثر ذلك في تداخل العوامل .

* كما بيّن البحث أن بعض العوامل ينحو بالنحو منحى شكلياً فيراعي العلاقات اللفظية فقط ، ولذا اشتهر وشاع لسهولة وقربه من المتعلمين .

* وكشف البحث عن مدى التزام النحاة بأصول الصناعة في هذه العوامل ورأى أن المناسب في العوامل المعنوية المجردة أن تكون قياسية عند من أثبت إعمالها .

* وكشف عن مذاهب النحاة ، واتجاهاتهم في العوامل المعنوية المجردة ، على اختلاف العصور ، وأوضح اهتمام الكوفيين بها ومن بعدهم المغاربة .

* وكشف عن أثر كتاب سيبويه في الخلافات النحوية .

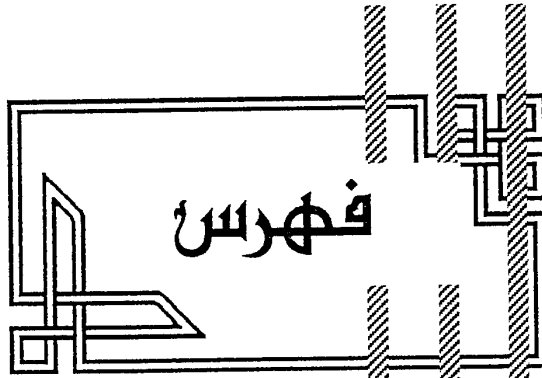
* وبيّن أن أكثر المعمولات قبولاً للعوامل المعنوية المضمنة، هي الظروف والأحوال وماشبه بها، وأكثر المعمولات قبولاً للعوامل المعنوية المجردة : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والفعل المضارع المرفوع ، ومن المنصوبات : المفعول به ، ومعه ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز ، والفعل المضارع المنصوب بعد الأحرف المشهورة ، والتوابع ، وفي الجر المضاف إليه .

* وقد جمع البحث أشتات كثير من العوامل لا يوحي ظاهرها بما يجمع بينها، وارجعها إلى عامل مشترك ، وردّها إلى أسرة واحدة . كما نبّه إلى وجود العكس مما يوحي ظاهره بالاشتراك والتقارب ، فبان بعد البحث ما بينها من الاختلاف والتباين .

* وبيّن أن علّة إعمال كثير من العوامل واحدة ، وما يبدو من التعدد منشؤه اختلاف التسميات والإصطلاحات ، والعامل واحد .

* وأن إعمال بعضها مسلّم لا مجال لتوهينه ، والقول بإعمال بعضها الآخر متكلف ضعيف يحتاج إلى ما يقويه .

- * وأثبت البحث بما لا مجال للطعن فيه قوة كثير من العوامل استقر في كثير من الأذهان ضعفها بل سقوطها ، كما أثبت العكس فضعف عوامل ماظن أن يتجرأ على الطعن فيها .
- * وبيّن أن اختلاف مناهج النحاة ، ومدارسهم ، وأصول الصناعة عندهم أدى إلى ظهور عوامل في مذهب (ما) تختلف عنها في المذهب الآخر ، فالعوامل التي عند البصريين - مثلاً - تختلف في معظمها عن العوامل عند الكوفيين والمغاربة .
- * وأن العوامل المعنوية لا قوة لها على العمل إن لم تستند إلى لفظ تضميناً أو غيره، وأن ما اعتبر من العوامل معنوياً صرفاً هو في حقيقة أمره مقوى بلفظ كالإسناد، والابتداء.
- * وأن من العوامل اللفظية ما هو متقوٍ بلفظ ، وما هو متقوٍ بمعنى ، وأن المعنوية ما هو متقوٍ بلفظ.
- * ودعا البحث إلى إعمال نزع الخافض في المنصوبات تحقيقاً للعلاقتين اللفظية والمعنوية، وتيسيراً وتسهيلاً على المتعلمين.
- * هذا وفي المناقشات السابقة الخاصة بكل فصل تفصيل وبسط القول في هذه النتائج، وفي غيرها مما لم نذكره هنا استغناء بذكره هناك.
- أسأل الله وحده ، أن أكون قد قدمت ما يخدم لغتنا العربية ، وأن أكون أضفت شيئاً جديداً إلى المكتبة العربية.
- وأخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.



المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أ - المخطوطات والمصورات :

- التذليل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان / مصورتي مركز البحث العلمي رقم (٧٦)
عن مكتبة شستريتي برقم : ٥١٨٥ ، ورقم (٧٧) عن مكتبة دار الكتب
المصرية برقم: ٦٢ ، نحو/٣٣٣٣ج، والجزء الثاني ، مصورة الدكتور/
عبدالرحمن العثيمين عن مكتبة الأسكوريال برقم: ٥٣ .
- حاشية على الفوائد الضيائية موقع عليها بتوقيعات العصام، وغيره . أصل المخطوط
بمكتبتي.
- شرح الجمل في النحو / لابن بابشاذ / مصورة مركز البحث العلمي رقم : (٦٩٠) عن
مكتبة الفاتيكان بإيطاليا برقم : ١٠٩١ .
- شرح جمل الزجاجي / للغافقي / مصورة مركز البحث العلمي رقم (١٦٥) .
- شرح الكتاب / للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي رقم : ١٩٥ عن مكتبة دار الكتب
المصرية برقم : ١٣٦ .
- شرح اللباب (لباب الإعراب) / للزوزني / مصورة مركز البحث العلمي رقم (٢٦٢) عن
مكتبة برلين بألمانيا الغربية برقم : (٩٧) .
- شرح المقرب / لابن النحاس / مصورة الأخ الزميل / مؤمن غنّام مكتوب في أولها «وقف
هذه النسخة على طلبة العلم بالأزهر، وجعل مقرها برواق المغاربة
رقم:٤٩٤٧» .
- الضوء على المصباح / مصورة مركز البحث العلمي رقم : ١١٨٧ .

- قواعد المطارحة / لابن إياز / مصورة مركز البحث العلمي رقم (٢٧٤) عن مكتبة دار الكتب المصرية برقم: (٢٢) نحو.
- الحصول في شرح الفصول / لابن إياز / مصورة مركز البحث العلمي رقم (١٠١٧) عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

ب - الرسائل العلمية :

- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان / تحقيق/ حماد حمزه البحيري ، الجزء الثالث/ رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر.
- التضمنين في ضوء الدراسة النحوية / إعداد : محمد محمد أحمد عبدالرحمن ، رسالة ماجستير بجامعة الكويت ١٣٩٧هـ .
- تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي / تحقيق ودراسة/ محمد الزين زروق / رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤٠٥ ، ١٤٠٦هـ .
- شرح الكتاب / للرماني / تحقيق ودراسة / محمد إبراهيم شيبه ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤١٤ ، ١٤١٥هـ .

ج - المطبوعات :

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / للزيدي / تحقيق / طارق الجنابي / عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- أبو الحسين بن الطراوة ، وأثره في النحو / للدكتور / محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام / الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

- الإتيقان في علوم القرآن / للسيوطي / تعليق / محمد شريف سكر / دار إحياء العلوم / بيروت / الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ .
- إحياء النحو/ للإستاذ/ إبراهيم مصطفى/ الناشر/ دار الكتاب الإسلامي/ القاهرة/ الطبعة الثانية.
- أخبار النحويين البصريين / للسيرافي / تحقيق / د/محمد البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- الارتشاف / لأبي حيان / تحقيق / الدكتور/ مصطفى أحمد النماس/ مطبعة المدني/ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- الإرشاد إلى علم الإعراب/ للقرشي الكيشي/ تحقيق ودراسة/ عبدالله الحسيني البركاني، ومحسن سالم العميري/ منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى/ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- أسرار العربية/ لابن الأنباري/ تحقيق/ محمد بهجة البيطار/ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم/ د : السيد محمد عبدالمقصود/ مطبعة الأمانة/ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو / للسيوطي / دار الكتب العلمية / بيروت ، لبنان/ نشر مكتبة عباس الباز/ مكة المكرمة/ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل/ للزجاجي/ تحقيق/ د: حمزه عبدالله النشرتي/ الناشر/ دار المريخ/ الرياض/ الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ . وطبعة العراق باسم / الحلل في إصلاح الخلل / تحقيق/ سعيد عبدالكريم سعودي/ دار الرشيد/ بغداد/ ١٩٨٠ م.

- الأصول في النحو / لابن السراج / تحقيق / عبدالحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة ،
بيروت/ الطبعة الثالثة .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ، ورأي ابن مضاء / د : محمد عيد / عالم الكتب /
الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ.
- الإعراب سمة العربية الفصحى / للدكتور/ محمد البنا/ دار الإصلاح .
- إعراب القرآن / للنحاس / تحقيق / د/ زهير غازي زاهد / عالم الكتب ، مكتبة النهضة
العربية/ الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج / للباقولي / تحقيق / إبراهيم الأبياري/ دار الكتاب
البناني/ الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ .
- الأعلام / للزركلي / دار العلم للملايين / الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / لمحمد رشاد الحمزاوي / دار الغرب الإسلامي /
الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- الأغاني / للأصفهاني / تحقيق / لجنة من الأدباء / الدار التونسية للنشر/ ودار الثقافة
/ بيروت/ الطبعة السادسة ١٩٨٣م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح / لابن الطراوة / تحقيق / د : عياد بن
عيد الثبتي / الناشر / مكتبة دار التراث / مطبعة المدني/ الطبعة الأولى
١٤١٤هـ .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله / للسيوطي / دراسة وتحقيق / محمود فجال / مطبعة
الثغر/ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- ألفية الأثاري المسماة (كفاية الغلام في إعراب الكلام) / تحقيق/ زهير زاهد ، وهلال
ناجي / مكتبة النهضة العربية / عالم الكتب/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

- أمالي ابن الشجري / تحقيق / محمود محمد الطناحي / الناشر مكتبة الخانجي /
القاهرة.
- أمالي السهيلي / تحقيق/ د : محمد البنا / مطبعة السعادة ١٣٨٩هـ .
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) / لابن الحاجب / تحقيق / هادي حسن
حمودي/ عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية .
- إنباه الرواة / للقفطي/ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر العربي/ القاهرة/
مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف / لابن الأنباري/ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد/
دار إحياء التراث العربي/ والمكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- إيضاح الشعر المسمى (شرح الأبيات المشككة الإعراب) / تحقيق/ حسن هندواي/ دار
القلم دمشق/ داره العلوم والثقافة ببيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- الإيضاح العضدي/ للفارسي/ تحقيق/ د : حسن شاذلي فرهود/ دار العلوم للطباعة
والنشر/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب / تحقيق/ د : موسى نباي العليي / منشورات
الجمهورية العراقية / وزارة الأوقاف والشئون الدينية / إحياء التراث
الإسلامي/ مطبعة العاني/ بغداد.
- الإيضاح في علل النحو/ للزجاجي / تحقيق / د : مازن المبارك / دار النفائس/ بيروت/
الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ .
- البحث النحوي عند الأصوليين / لمصطفى جمال الدين/ مطبعة بغداد ١٩٨٠م.

- البحر المحيط / لأبي حيان / تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض،
وشارك في تحقيقه/ د : ذكريا عبدالمجيد النوني، ود/ أحمد النجولي
الجميل/ دار الكتب العلمية/ بيروت، لبنان/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- بدائع الفوائد/ لابن القيم/ ضبط نصه وخرّج آياته/ أحمد عبدالسلام/ دار الكتب العلمية/
بيروت، لبنان/ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي/ لابن أبي الربيع/ تحقيق/ د : عياد الثببتي/ دار الغرب
الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة / للسيوطي/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ المكتبة العصرية/ بيروت،
لبنان.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث/ لابن الأنباري/ تحقيق/ د : رمضان عبدالقواب/ دار
الكتب بالقاهرة ١٩٧٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ لمرتضى الزبيدي/ تحقيق ودراسة / علي شبري/ دار
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ المكتبة التجارية/ مصطفى أحمد الباز/
طبعة ١٤١٤هـ.
- التبصرة والتذكرة / للصيمري/ تحقيق/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين/ دار الفكر
بدمشق/ منشورات مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة
أم القرى/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن / للعكبري/ تحقيق/ علي محمد البجاوي/ دار الجيل/ بيروت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ للعكبري/ تحقيق/ د : عبدالرحمن
العثيمين/ دار الغرب الإسلامي/ بيروت ، لبنان/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب / للأعلم الشنتمري / تحقيق / د : زهير بن عبدالمحسن سلطان / مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- تذكرة النحاة / لأبي حيان / تحقيق / عفيف عبدالرحمن / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / تحقيق / محمد كامل بركات / الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر / ١٣٨٧هـ.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد / للدماميني / تحقيق / محمد عبدالرحمن المفدى / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه / للفارسي / تحقيق / عوض بن حمد القوزي / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- التعريفات / للشريف الجرجاني / دار الكتب العلمية / بيروت ، لبنان / الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب / للفارقي / تحقيق / د : سمير أحمد معلوف / معهد المخطوطات العربية / القاهرة ١٩٩٣م.
- تقريب المقرب / لأبي حيان / تحقيق / محمد الدليمي / عالم المعرفة للنشر والتوزيع / جده / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب / للشنتريني / تحقيق / معيض العوفي / دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- تلقين المتعلم من النحو/ المنسوب لابن قتيبة / تحقيق / جمال عبدالعاطي مخيمر / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

- توضيح المقاصد والمسالك / للمرادي / شرح وتحقيق / عبدالرحمن علي سليمان/ الناشر/
مكتبة الكليات الأزهرية/ الجزء الأول ، والثاني والثالث ، الطبعة الثانية .
والجزء الرابع والخامس ، والسادس ، الطبعة الأولى .
- التوطئة / للشلوبين / تحقيق / يوسف أحمد المطوع / دار التراث العربي للطبع والنشر .
- جامع الأصول في أحاديث الرسول / لابن الأثير الجزري/ تحقيق/ حامد الفقي / الجزء
١١ / مطبعة السعادة بمصر .
- الجمل في النحو/ للجرجاني/ تحقيق ودراسة/ يسري عبدالغني عبدالله/ دار الكتب
العلمية/ بيروت، لبنان/ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- الجملة الأسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه/
د:شعبان صلاح/ دار الثقافة العربية / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- الجنى الداني / للمرادي/ تحقيق/ فخرالدين قباوة، ومحمد نديم فاضل/ منشورات دار
الآفاق الجديدة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- حاشية الجديد على عصام الفريده / مطبعة عامرة ١٢٨٧هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ ضبط وتشكيل/ يوسف الشيخ محمد البقاعي/
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ طبعة ١٤١٥هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني/ دار الفكر.
- حاشية عبدالغفور اللاري على الفوائد الضيائية/ دار الطباعة العامرة في اسلامبول
الفاخرة ١٢٥٣هـ.
- حاشية محرم أفندي على الجامي / مطبعة الحاج محرم أفندي، سنة ١٢٨٣هـ.

- حاشية يس الحمصي على شرح التصريح/ دار إحياء الكتب العربية/ فيصل عيسى البابي الحلبي.

- الحجة في علل القراءات السبع/ للفارسي/ تحقيق/ علي النجدي ناصف، ود : عبدالحليم النجار، ود : عبدالفتاح شلبي/ الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

- حروف المعاني / للزجاجي / تحقيق / علي توفيق الحمد/ مؤسسة الرسالة/ دار الأمل/ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

وتحقيق / حسن شاذلي فرهود / دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ .

- الحلل في شرح أبيات الجمل / لابن السيد/ دراسة وتحقيق/ د : مصطفى إمام/ مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع/ توزيع مكتبة المتنبى / الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

- حماسة البحتري/ اعتنى بضبطه لويس شيخو/ بيروت.

- الحيوان / للجاحظ / تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون/ دار الجيل/ ودار الفكر/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

- خزانة الأدب ولبّ لبّاب لسان العرب / للبغدادي / تحقيق / عبدالسلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي بالقاهرة / مطبعة المدني.

- الخصائص/ لابن جني / تحقيق / محمد علي النجار/ الناشر : دار الكتاب العربي / بيروت، لبنان.

- دراسات في علم اللغة / د : كمال محمد بشر / دار المعارف بمصر/ الطبعة التاسعة ١٩٦٨م.

- الدر اللوامع على همع الهوامع/ للسيوطي/ تحقيق/ عبدالعال سالم مكرم/ دار البحوث العلمية/ الكويت/ الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- الدر المصون / للسمن الحلبي/ تحقيق / علي معوض ، وعادل عبدالموجود ، ود: جاد مخلوف، ود/ زكريا النوني/ دار الكتب العلمية/ بيروت، لبنان/ توزيع عباس الباز/ مكة المكرمة/ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- الدر النضيد/ لابن الحفيد/ دار الكتاب العربي/ بيروت ١٤٠٠هـ.
- دلائل الإعجاز/ للجرجاني/ تحقيق/ محمود محمد شاكر/ طباعة ونشر مكتبة الخانجي بالقاهرة/ مطبعة المدني/ الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي/ تحقيق/ محمد حسن آل ياسين/ الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- ديوان الأخطل/ صنفه وكتب مقدماته/ إيليا سليم الحاوي/ دار الثقافة ، بيروت/ الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- ديوان أبي دهب الجمحي/ تحقيق/ عبدالعظيم عبدالمحسن / بغداد ١٩٧٢م.
- ديوان الأعشى الكبير/ شرح وتعليق/ محمد محمد حسين/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة السابعة ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس/ توزيع دار صعب / ودار صادر/ بيروت.
- ديوان تأبط شراً/ تحقيق/ علي نو القفار شاكر/ دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- ديوان جرير / تحقيق/ نعمان أمين طه/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة.
- ديوان حاتم الطائي / رواية هشام بن محمد الكلبي/ تحقيق/ عادل سليمان جمال/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ الطبعة الثانية ١٩٩٠م.

- ديوان حسان بن ثابت/ تحقيق/ سيّد حنفي حسنين/ دار المعارف بمصر/ ١٩٧٧م.
- ديوان الحطيئة / شرح أبي سعيد السكري/ دار صادر/ بيروت ١٩٨١م.
- ديوان خرنق بنت هفّان/ تحقيق وشرح/ يسري عبدالغني عبدالله/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي/ جمع وتحقيق/ نوري حمودي القيسي/ مطبعة المعارف / بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان الراعي النميري/ تحقيق/ راينهت فايبيرت/ نشر: فرانتش شتاين بفياسبان/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- ديوان ذي الرمة/ شرح/ أحمد بن حاتم الباهلي/ تحقيق/ عبدالقدوس أبي صالح/ مؤسسة الإيمان/ بيروت/ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى/ بشرح ثعلب/ دار الكتب ١٣٦٣هـ.
- ديوان زياد الأعجم/ جمع وتحقيق/ يوسف حسين بكار/ دار المسيرة/ الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- ديوان طرفة بن العبد / دار صادر / بيروت ١٩٨٠.
- ديوان الطرماح / تحقيق / عزة حسن/ دمشق ١٩٦٨م.
- ديوان عامر بن الطفيل / دار بيروت للطباعة والنشر/ بيروت ١٩٨٦م.
- ديوان عبدالله بن الزبير/ جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري / نشر مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية/ الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
- ديوان العجاج / رواية الأصمعي/ شرحه/ تحقيق/ د : عزة حسن/ مكتبة دار الشروق / بيروت ١٩٧١م.

- ديوان عروة بن الورد / شرح ابن السكيت / تحقيق / عبدالمعين الملوحي / طبع
وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا/ الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

- ديوان علي بن أبي طالب/ جمع/ نعيم زرزور/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

- ديوان الفرزدق / دار صادر / بيروت .

- ديوان قيس بن الخطيم/ تحقيق/ ناصر الدين الأسد/ دار صادر / بيروت/ الطبعة الثانية
١٩٦٧م.

- ديوان كثير عزة/ تحقيق/ إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٧١م.

- ديوان الكميت/ جمع وتقديم/ داود سلوم/ مكتبة الأندلس/ بغداد/ ١٩٦٩م.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري/ تحقيق/ إحسان عباس/ نشر وزارة الإعلام في الكويت/
مطبعة حكومة الكويت/ الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

- ديوان مجنون ليلى / جمع وتحقيق/ عبدالستار أحمد فرّاج/ مكتبة مصر، القاهرة.

- ديوان النابغة الجعدي/ تحقيق/ عبدالعزيز رباح/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة
الأولى ١٩٦٤م.

- ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

- ديوان الهذليين / دار الكتب / نشر الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الأولى
١٩٦٥م.

- ذيل الأمالي (ضمن أمالي أبو علي القالي) / دار الكتاب العربي/ بيروت.

- الرد على النحاة لابن مضاء/ تحقيق / د : شوقي ضيف / دار المعارف / الطبعة الثالثة/
وتحقيق/ د : محمد البنا / دار الاعتصام/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

- سر صناعة الإعراب ، لابن جني/ تحقيق/ حسن هندوايي/ دار القلم / دمشق/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- سفر السعادة وسفير الإفادة / للسخاوي / تحقيق/ محمد أحمد الدالي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣هـ.

- سنن ابن ماجه / تحقيق/ عبدالباقي/ مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٥٣م.

- شرح أبيات الكتاب / المنسوب للنحاس/ تحقيق/ د : وهبة متولي عمر سالمه/ الناشر: مكتبة الشباب / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

- شرح أشعار الهذليين / تحقيق / عبدالستار أحمد فرّاج/ مراجعة محمود شاكر/ مكتبة دار العروية، القاهرة.

- شرح الأشموني / تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد/ مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

- شرح ألفية ابن معطر // للموصلي/ تحقيق/ علي موسى الشوملي/ الناشر/ مكتبة الخريجي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- شرح الأنموذج في النحو/ للاردبيلي/ تحقيق/ حسن شاذلي فرهود/ دار العلوم للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

- شرح التسهيل / لابن مالك / تحقيق / عبدالرحمن السيد ، و محمد بدوي المخنون/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

- شرح الجمل لابن عصفور/ تحقيق/ صاحب أبوجناح/ المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة.

- شرح الحماسة / للمرزوقي/ تحقيق/ أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة/ الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

- شرح حماسة أبي تمام/ للأعلم الشنتمري/ تحقيق/ د: علي المفضل حمّودان/ دار الفكر المعاصر/ بيروت، لبنان/ دار الفكر/ دمشق، سورية/ مطبوعات مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث بدبي/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي / تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد/ دار الكتب العلمية/ بيروت، لبنان.
- شرح شنور الذهب / تحقيق/ محمد محبي الدين عبدالحميد/ المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ لابن مالك/ تحقيق/ رشيد عبدالرحمن العبيدي/ نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية / الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
- شرح العوامل المائة/ للجرجاني/ تحقيق/ د: البدرابي زهران/ دار المعارف/ الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- شرح عيون الإعراب / لابن فضال / تحقيق/ عبدالفتاح سليم/ دار المعارف / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- شرح الفاكهي على قطر الندى وحاشية يس عليه/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر/ الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- شرح الفريد / للعصام الاسفراييني/ تحقيق/ نوري ياسين حسين/ المكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى/ لابن هشام/ تعليق/ محمد محيي الدين عبدالحميد/ توزيع / مكتبة الثقافة/ مكة المكرمة، والمكتبة الأموية/ عمان، الأردن / مطبعة السعادة بمصر/ الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

- شرح قواعد الإعراب لابن هشام/ للكافيجي/ تحقيق/ فخرالدين قباوه/ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر/ الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- شرح القوائد التسع المشهورة / للنحاس/ تحقيق/ أحمد خطاب/ دار الحرية للطباعة/ مطبعة الحكومة / بغداد ١٣٩٣هـ. الجمهورية العراقية ، وزارة الإعلام.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات / للأنباري/ تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف/ الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب / للرضي/ دار الكتب العلمية/ بيروت ، لبنان/ توزيع مكتبة عباس الباز/ مكة المكرمة.
- شرح الكتاب / للسيرافي/ تحقيق/ رمضان عبدالقواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبدالدايم/ الجزء الأول/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٨٦م.
- شرح كتاب الحدود في النحو/ للفاكهي/ تحقيق/ المتولي رمضان أحمد الدميري/ مكتبة وهبة/ القاهرة/ الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- شرح اللمع / لابن برهان العكبري/ تحقيق/ د : فائز فارس / منشورات قسم التراث العربي/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت، الجزء الأول الطبعة ١٤٠٤هـ الجزء الثاني الطبعة ١٤٠٥هـ.
- شرح المفصل/ لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير / للشلوين / تحقيق / تركي بن سهو العتيبي/ طبعة مكتبة الخانجي/ القاهرة/ نشر/ مكتبة الرشد / الرياض/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- شرح المقدمة المحسبة/ لابن بابشاذ / تحقيق/ خالد عبدالكريم/ المطبعة العصرية بالكويت/ الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي / جمع وتحقيق / حسين عطوان / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / للسلسيلي / تحقيق / د : الشريف عبدالله على الحسيني البركاتي / المكتبة الفيصلية / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الصاحبى / لابن فارس / تحقيق / السيد أحمد صقر / مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه / القاهرة.
- صحيح البخاري / مكتبة صبيح / مصر.
- صحيح مسلم / مكتبة صبيح / مصر /
- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر / للألوسي / مكتبة دار البيان / بغداد / دار صعب / بيروت.
- طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي / تحقيق / محمود شاكر / مطبعة المدني.
- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي / تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف / الطبعة الثانية.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي / د : خليل أحمد عمارة.
- عيون الأخبار / لابن قتيبة / شرحه وضبطه / يوسف علي طويل / دار الكتب العلمية / بيروت.
- الفصول الخمسون / لابن معط // تحقيق / محمود محمد الطناحي / مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه.
- الفوائد الضيائية / لنورالدين الجامي / دراسة وتحقيق / د : أسامة طه الرفاعي / مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية / الجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ.

- في نحو اللغة وتراكيبها/ د/خليل أحمد عميرة / عالم المعرفة / جدة / الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ.

- القطع والانتناف / لأبي جعفر النحاس / تحقيق / د : عبدالرحمن المطرودي / الناشر/
دار عالم الكتب / السعودية ، الرياض / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

- القلادة الجوهريّة ، شرح الحلاوة السكرية / لشعبان الآثاري / تحقيق / د : محمد
السعيد عبدالله عامر/ دار الطباعة المحمدية / القاهرة / الطبعة الثانية
١٤١٤هـ.

- القواعد والفوائد في الإعراب / للخاوراني الشوكاني / تحقيق / عبدالله الخثران / دار
المعرفة الجامعية / الاسكندرية ١٩٩٣م.

- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية / للعربي بن السنوسي القيرواني / تحقيق / د:
عبدالحسين محمد الفتلي / عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية / الطبعة
الأولى ١٤٠٩هـ.

- الكامل / للمبرد / الناشر / مؤسسة المعارف / بيروت .

- الكتاب / لسيبويه / تحقيق / عبدالسلام هارون / الناشر / مكتبة الخانجي / القاهرة /
الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

- الكشاف / للمزخشري / دار المعرفة / بيروت ، لبنان .

- كشف المشكل / لابن حيدرة اليمني / تحقيق / هادي عطية مطر/ مطبعة الإرشاد /
بغداد / وزارة الأوقاف والشئون الدينية / العراق / الطبعة الأولى
١٩٨٤م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات / الباتولي/ تحقيق / محمد أحمد الدالي / مطبوعات
مجمع اللغة العربية / دمشق / الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- الكليات / الكفوي / تحقيق / عدنان درويش ، ومحمد المصري / مؤسسة الرسالة /
الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- الكواكب الدرية / الأهدل / مؤسسة الكتب الثقافية / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- الكوكب الدري / الإسنوي / تحقيق / محمد حسن عواد / دار عمان للنشر والتوزيع /
الأردن، عمان / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- اللامات / الزجاجي / تحقيق / د : مازن المبارك / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق /
دار صادر / بيروت / الطبعة الثانية ١٤١٢هـ .
- لباب الإعراب / الإسفراييني / تحقيق / بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن / دار الرفاعي
للنشر والطباعة والتوزيع / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العكبري / الجزء الأول : تحقيق / غازي مختار
طليمات / الجزء الثاني : تحقيق / د : عبدالاله نبهان / دار الفكر المعاصر /
بيروت ، لبنان / دار الفكر / دمشق ، سورية / مطبوعات مركز جمعية
الماجد للثقافة والتراث بدبي / الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع /
الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- اللسانيات واللغة العربية / د : عبدالقادر الفاسي الفهري / منشورات عويدات / بيروت ،
باريس / الطبعة الأولى.
- اللغة العربية معناها ومبناها / د / تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة
الثالثة ١٩٨٥م.
- لمع الأدلة في أصول النحو / لابن الأنباري / تحقيق / سعيد الأفغاني / دار الفكر.

- اللُّمَعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ / لابن جني / تحقيق / د : سميح أبو مُغلي / دار مجدلاوي للنشر /
الأردن ، عمان / ١٩٨٨ م.
- مايجوز للشاعر في الضرورة / للقزاز القيرواني / تحقيق / المنجي الكعبي / الدار
التونسية للنشر.
- ماينصرف وما لاينصرف / للزجاج / تحقيق / د : هدى محمود قراعه / الناشر / مكتبة
الخانجي بالقاهرة / الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
- مجاز القرآن / لأبي عبيدة / تحقيق / فؤاد سزكين / مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية
١٤٠١ هـ.
- مجالس ثعلب / لأبي العباس ثعلب / تحقيق / عبدالسلام هارون / دار المعارف / القسم
الأول / الطبعة الخامسة / القسم الثاني / الطبعة الرابعة.
- مجمع الأمثال / للميداني / تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد / دار الفكر / الطبعة
الثالثة ١٣٩٣ هـ.
- المحتسب / لابن جني / الجزء الأول تحقيق / علي النجدي ناصف ، وعبدالطيم النجار ،
وعبدالفتاح شلبي / الجزء الثاني تحقيق / علي النجدي ناصف ؛
وعبدالفتاح شلبي / القاهرة ١٣٨٩ هـ.
- المحلى وجوه النصب / لابن شقير / تحقيق / د : فائز فارس / مؤسسة الرسالة / دار
الأمل / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- المدارس النحوية / د : شوقي ضيف / دار المعارف بمصر / الطبعة الثالثة .
- مدرسة الكوفة / د : مهدي الخزومي / مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
بمصر / الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ.

- المذكر والمؤنث / للأنباري / تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة / الجزء الأول ١٤٠١هـ.
- مراتب النحويين / أبو الطيب اللغوي / تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي / الطبعة الثانية.
- المرتجل / لابن الخشاب / تحقيق / علي حيدر / دمشق ١٣٩٢هـ.
- المزهري في علوم اللغة / للسيوطي / منشورات المكتبة العصرية / صيدا / بيروت ١٩٨٦م.
- المسائل البصرية / لأبي علي الفارسي / تحقيق / محمد الشاطر أحمد / مطبعة المدني / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحليبية / لأبي علي الفارسي / تحقيق / د : حسن هندايي / دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق / دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- المسائل السلفية / لابن هشام / تحقيق / د : حاتم صالح الضامن / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / وتحقيق / د : علي حسين البواب / مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق / صلاح الدين عبدالله السنكاوي / مطبعة العاني / بغداد.
- المسائل المنثورة / لأبي علي الفارسي / تحقيق / مصطفى الحدري / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المصباح في النحو / للمطرزي / تحقيق / مقبول على النعمة / دار البشائر الإسلامية / الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- معاني الحروف / للرماني / تحقيق / عبدالفتاح شلبي / دار الشروق / جده / الطبعة الثالثة
١٤٠٤هـ.

- معاني القرآن للأخفش / تحقيق / د : عبدالأمير الورد / عالم الكتب / الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ.

- معاني القرآن / للفراء / تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار.

- معاني القرآن وإعرابه / للزجاج / تحقيق / د: عبدالجليل شلبي / عالم الكتب / الطبعة
الأولى ١٤٠٨هـ.

- معجم الشعراء / للمرزباني / مكتبة القدسي / القاهرة / الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- معجم المؤلفين / عمر رضا كحاله / دار إحياء التراث العربي / بيروت ، لبنان.

- المعنى والإعراب عند النحويين ، ونظرية العامل / د : عبدالعزيز عبده أبو عبد الله /
منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع / طرابلس ، ليبيا / الطبعة
الأولى ١٣٩١هـ.

- مغني اللبيب / لابن هشام / تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد / المكتبة العصرية /
صيدا ، بيروت / ١٤١١هـ.

وتحقيق / مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع /
الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

- مفتاح الإعراب / للمحلى / دراسة وتحقيق / محمد عامر أحمد حسن / مكتبة الإيمان /
١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ .

- المفضليات / للمفضل الضبي / تحقيق / احمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون / الطبعة
السابعة / دار المعارف.

- المقاصد الشافية / للشاطبي / تحقيق / د : عياد الثبتي / مكتبة دار التراث / مكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- مقالات هامة / لابن هشام / تحقيق وجمع / د : نسيب نشاوي / دار الجيل / بيروت / الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح / لعبدالقاهر الجرجاني / تحقيق / د : كاظم بحر المرجان / منشورات وزارة الثقافة والإعلان / الجمهورية العراقية / دار الرشيد للنشر / ١٩٨٢م.
- المقتضب / للمبرد / تحقيق / محمد عبدالخالق عزيمة / عالم الكتب / بيروت .
- مقدّمة في النحو / المنسوية لخلف الأحمر / تحقيق / عزالدين التنوخي / مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم / وزارة الثقافة والإرشاد القومي / دمشق ١٣٨١هـ.
- المقرب / لابن عصفور / تحقيق / احمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري / الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- ملا جامي / أعادت طبعة بالأوفست مكتبة المثني ببغداد .
- من آراء الزجاج النحوية (قراءة في معاني القرآن ، وإعرابه) / د : شعبان صلاح / دار الثقافة العربية / القاهرة / الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- منافع الأخيار على حواشي نتائج الأفكار / طبعت في مطبعة الحاج محرم أفندي اليوسنوي، تحت خزانة الكتب لسلطان محمد خان ١٢٧٩هـ.
- مناهج البحث في اللغة / د : تمام حسان / مطبعة النجاح الجديدة / الدار البيضاء / دار الثقافة / الدار البيضاء / طبعة ١٤٠٠هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / لأبي حيان / تحقيق / سدني قليزر، نيوهافن / أمريكا ١٩٤٧م.

- الموفي في النحو الكوفي/ الكنفراوي/ شرح وتعليق / محمد بهجة البيطار/ مطبوعات
المجمع العلمي العربي بدمشق.
- نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو/ لمصطفى حمزة/ دراسة وتحقيق/ إبراهيم
عمر سليمان زبيدة/ منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على
التراث الإسلامي/ طرابلس/ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل/ الدلائلي/ تحقيق / مصطفى الصادق العربي/
المكتبة الفيصلية / مكة المكرمة.
- نتائج الفكر/ للسهيلى/ تحقيق / محمد إبراهيم البنا/ دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل/ د : شعبان العبيدي/ منشورات جامعة قاريونس
١٩٨٩م.
- النحو الوافي / عباس حسن / دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لابن الأنباري / تحقيق/ إبراهيم السامرائي/ مكتبة
المنار/ الأردن ، الزرقاء / الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/ د : نهاد الموسى/ دار البشير
للنشر والتوزيع/ مكتبة وسام/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد / للمهلبى/ تحقيق/ د: عبدالرحمن العثيمين/ الناشر/ مكتبة
الخانجي بالقاهرة/ ومكتبة التراث بمكة / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان / لأبي حيان/ تحقيق/ عبدالحسن الفتلي/
مؤسسة الرسالة / بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير الكتاب / للأعلم الشنتمري/ تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان /
منشورات معهد المخطوطات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ الكويت .

- نوادر أبي زيد/ دار الكتاب العربي/ الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج/ للتبكتي مع الديباج المذهب/ دار الكتب العلمية/ بيروت.
- الهادي في الإعراب/ لابن القبيصي/ تحقيق/ محسن سالم العميري/ دار التراث / مكة المكرمة/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين / لإسماعيل باشا البغدادي/ وكالة المعارف/ استانبول ١٩٥١م.
- همع الهوامع/ للسيوطي/ تحقيق/ د : عبدالعال سالم مكرم/ الجزء ١ ، ٢ مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ ، بقية الأجزاء دار البحوث العلمية/ الطبعة ١٣٩٩هـ.
- الواضح في النحو/ للزبيدي/ تحقيق عبدالكريم خليفه.
- الوافية في شرح الكافية/ العلوي الاسترأبادي/ تحقيق/ عبدالحفيظ شلبي/ سلطنة عمان/ وزارة التراث القومي والثقافة سنة ١٤٠٣هـ.

د - الدوريات :

- مجلة جامعة الملك سعود / المجلد الخامس ١٤١٣هـ ، مقال : التضمين في النحو العربي/ لنيره محمود محمد.
- مجلة حوليات الجامعة التونسية/ العدد التاسع/ تونس ١٩٧٢م/ ديوان أيمن بن خريم/ جمع: الطيب العيَّاش .
- مجلة الهداية الإسلامية/ المجلد الأول/ عام ١٣٥٢هـ/ مقال : التضمين/ لمحمد الخضر حسين.

هـ - المنسوخات :

- شرح الجمل لابن لب / مصورة عن خط الأستاذ/ محمد الزين زروق / بمكتبة مركز

البحث العلمي . عن نسخة الأسكوريال رقم : ١٠٩ .

- مذكرة الفونيم/ إعداد د/ محمد أحمد خاطر ، لطلاب الدراسات العليا العربية،

عام ١٤١٥هـ.

- المقاصد الشافية / للشاطبي/ نسخ د/ عبدالرحمن العثيمين .



محتويات الرسالة

فهرس محتويات الرسالة

رقم الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة البحث
	الفصل الأول
	نظرية العامل
	المبحث الأول : مفهوم العامل :
٣ في اللغة
٣ في الإصطلاح
٣	١ - ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي
١٢	٢ - ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب
١٦ الاعتراض على هذا التعريف
١٧	٢ - ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب
١٩	٤ - ما أحدث في آخر الكلمة رفعاً ، أو نصباً ، أو جرأً ، أو جزماً
٢٢	٥ - ما أثر رفعاً أو نصباً أو جرأً سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً ...
٢٣	٦ - كل ما دلّ على معنى في غيره
	٧ - المعنى المقتضي للإعراب ، وهو توار المعاني المختلفة على الكلام
٢٥ بسبب التركيب
٢٦	٨ - تعريف ابن جني
٢٣	٩ - تعريف العصام الأسفراييني
٣٥ مناقشة عامة لتعريفات النحاة
	المبحث الثاني : عناصر العامل :
٣٩	١ - المتكلم

- ٤٦ ٢ - المعاني
- ٤٩ ٣ - الألفاظ

المبحث الثالث : فلسفة العامل .

- ٥٣ ١ - جعل العامل كأنها حسية
- ٥٣ ٢ - تصريح النحاة بعدم تأثيرها
- ٥٣ ٣ - علل النحويين ليست كعلل المتكلمين
- ٥٣ ٤ - تصريح ابن الأنباري بعدم تأثيرها
- ٥٤ ٥ - تصريح الرضي بعدم تأثيرها
- ٥٤ ٦ - سبب تسمية العامل
- ٥٥ ٧ - الفلسفة في كتاب سيوييه
- ٥٦ ٤ - تأثر النحاة بالألفاظ الفلسفة
- ٥٧ ٥ - أبو البركات الأنباري يلحق العلل النحوية بعلل المتكلمين
- ٥٧ ٦ - من أحكام النحاة المتأثرة بالفلسفة ومظاهرها عندهم

المبحث الرابع : ابن مضاء والعامل :

- ١ - بيانه الهدف من وضع علم النحو ، واعترافه بما وصل إليه النحاة
- ٦١ في هذا العلم
- ٦٢ ٢ - بيانه لما آل إليه أمر النحو من الفلسفة
- ٢ - ابن مضاء يرى أن النحو قائم على التعلق والارتباط بين أجزاء
- ٦٢ التركيب
- ٦٢ ٤ - بيانه لما أخطأ النحاة فيه
- ٦٢ - تقسيمهم العامل إلى لفظي ومعنوي ، واستشهاده بكلام سيوييه
- ٦٣ - الدفاع عن سيوييه
- ٦٣ - إنكاره لعمل الألفاظ والمعاني وأخذ ذلك على الحقيقة

- ٦٤ أهمية المصطلح في التيسير واستبدال مصطلح العامل بمصطلح التعليق.....
- ٦٤ تقدير العامل في باب الاشتغال ، والمنادى ، والفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو أو المعية.....
- ٦٥ هذه الأبواب هي التي قال فيها ابن الطراوة بعامل القصد إليه
- ٦٥ كلام ابن مضاء صريح في اعتبار العامل هنا معنوياً.....
- ٦٥ تقدير عامل الجر والمجرور إذا كان كوناً عاماً

الفصل الثاني

العوامل المعنوية ومعها أفعال تدل عليها

- ٦٨ المدخل
- ٦٩ تعريف معنى الفعل
- ٧٠ اطلاق مصطلح العامل المعنوي عليها
- المبحث الأول : العوامل المعنوية الرافعة :**
- ٧٣ المطلب الأول : تضمين الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم
- المبحث الثاني : العوامل المعنوية الناصبة :**
- ٨٠ المطلب الأول : معنى الإظهار
- ٨٠ المسائل التي عمل فيها
- ٨٢ المطلب الثاني : معنى النظر
- ٨٥ المسائل التي عمل فيها
- ٨٧ المطلب الثالث : معنى (فَعَلَ)
- ٨٧ المسائل التي عمل فيها
- ٩٠ المطلب الرابع : تضمين الفعل معنى فعل آخر

- ٩٠ - تضمين الفعل اللازم معنى المتعدي
- ٩١ - تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى مايتعدى إلى اثنين
من غير واسطة.....
- ٩١ - تضمين الفعل معنى فعل آخر ليعمل عملاً معيناً.....
- ٩٢ - تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليصل إلى مفعولين
أصلهما المبتدأ والخبر.....
- ٩٣ - تضمين الفعل معنى فعل آخر ليصل إلى مفعولين صريحين.
- ٩٣ - تضمين فعل القول معنى ما يصل إلى مفعول صريح
- ٩٤ - تضمين الفعل معنى فعل آخر ليصلح لتسلط العامل على
معمولين.....
- ٩٦ - المطلب الخامس : معنى الفعل الدال على المعية
- ٩٦ - المسائل التي عمل فيها
- ٩٨ - إعمال معنى الفعل فيه بين القياس والسماع
- ١٠١ - المطلب السادس : إعمال معنى الفعل من أفعال التفضيل
- ١٠١ - المسائل التي عمل فيها.....
- ١٠١ - ١ - في الحال
- ١٠٣ - ٢ - في الظرف
- ١٠٤ - ٣ - في التمييز
- ١٠٤ - ٤ - في المفعول به
- ١٠٦ - المطلب السابع : معنى النداء
- ١٠٧ - المسائل التي عمل فيها
- ١٠٧ - ١ - في المفعول به
- ١٠٧ - ٢ - في نصب المصدر

- ١٠٧ ٣ - في الحال
- ١٠٨ ٤ - في الظرف
- ١١٠ المطلب الثامن : معنى الاستثناء
- ١١٤ المسائل التي عمل فيها
- ١١٤ ١ - في المفعول به
- ١١٤ ٢ - في الحال
- ١١٤ ٣ - في كلمة (غير)
- ١١٦ المطلب التاسع : معنى التنبيه
- ١١٨ المسائل التي عمل فيها
- ١١٨ ١ - في الحال
- ١٢٢ ٢ - في الظرف
- ١٢٣ ٣ - في المفعول به
- ١٢٣ ٤ - في المفعول معه
- ١٢٦ المطلب العاشر : معنى الإشارة
- ١٢٧ المسائل التي عمل فيها
- ١٢٧ ١ - في الحال
- ١٣٣ ٢ - في الظرف
- ١٣٣ ٣ - في المفعول معه
- ١٣٥ المطلب الحادي عشر : معنى التشبيه
- ١٣٦ المسائل التي عمل فيها
- ١٣٦ ١ - في الحال
- ١٣٩ ٢ - في الظرف
- ١٤٠ ٣ - في التمييز

- ١٤٠ ٤ - في المفعول المطلق
- ١٤٤ المطلب الثاني عشر : معنى التمني والترجي
- ١٤٤ المسائل التي عمل فيها
- ١٤٤ ١ - في الحال
- ١٤٦ ٢ - نصب الاسمين بعدها
- ١٤٦ ٣ - في الظرف
- ١٤٨ المطلب الثالث عشر : معنى إنّ ، وأن ، ولكن
- ١٥١ المطلب الرابع عشر : معاني أفعال متعددة
- ١٥١ ١ - معنى الفعل رأيت أو وجدت
- ١٥١ ٢ - معنى الفعل يؤأخيك أو يصادقك
- ١٥٢ ٣ - معنى الفعل المفهوم من الاسم

المبحث الثالث : العواهل المعنوية الرافعة والناصبة :

- ١٥٥ المطلب الأول : اسم الفعل
- ١٥٦ المسائل التي عمل فيها
- ١٥٦ ١ - في الفاعل
- ١٥٧ ٢ - في المفعول به
- ١٥٧ ٣ - في الحال
- ١٥٩ المطلب الثاني : اسم الفاعل
- ١٥٩ المسائل التي عمل فيها
- ١٥٩ ١ - في الفاعل
- ١٦٢ ٢ - في المفعول به
- ١٦٢ ٣ - في الحال
- ١٦٢ ٤ - في الظرف

- ١٦٣ ٥ - في التمييز
- ١٦٣ ٦ - في المصدر
- ١٦٥ المطلب الثالث : معنى الفعل في اسم المفعول
- ١٦٥ المسائل التي عمل فيها
- ١٦٥ ١ - في نائب الفاعل
- ١٦٥ ٢ - في المفعول به
- ١٦٥ ٣ - في الحال والظرف
- ١٦٧ المطلب الرابع : معنى الفعل من الاسم المنسوب
- ١٦٧ المسائل التي عمل فيها
- ١٦٧ ١ - في نائب الفاعل
- ١٦٧ ٢ - في الحال
- ١٦٧ ٣ - في الظرف
- ١٦٩ المطلب الخامس : معنى الكلام أو الجملة
- ١٧١ المسائل التي عمل فيها
- ١٧١ في الرفع
- ١٧١ في المستثنى
- ١٧٢ في الحال
- ١٧٣ في الظرف
- ١٧٥ في المفعول المطلق
- ١٧٦ في اسم (لا) النافية للجنس
- ١٧٨ المطلب السادس : معنى التعظيم والكمال
- ١٧٨ المسائل التي عمل فيها
- ١٧٨ في الحال

١٨١ في الفاعل
١٨٣ المطلب السابع : معنى الاستقرار
١٨٤ حذفه وبقاء عمله
١٨٥ قوة هذا العامل
١٨٦ المسائل التي عمل فيها
١٨٦ ١ - في الفاعل
١٨٧ ٢ - في الحال
١٨٨ ٣ - في الظرف
١٨٩ ٤ - في التمييز
١٨٩ ٥ - في المفعول معه
١٩١ المطلب الثامن : معنى النفي
١٩٢ المسائل التي عمل فيها
١٩٢ ١ - في الفاعل
١٩٢ ٢ - في الحال
١٩٣ ٣ - في الظرف
١٩٥ المطلب التاسع : التقريب

المبحث الرابع : العواهل المعنوية الجارة والناصة :

١٩٩ المطلب الأول : معاني حروف الجر
٢٠٠ المسائل التي أعمل النحاة فيها
٢٠٠ في الاسم المجرور
٢٠١ في الحال

المبحث الخامس : العواهل المعنوية الجازمة :

٢٠٥ المطلب الأول : تضمين معنى الشرط مع وجود اللفظ الدال على ذلك....
-----	---

- ٢٠٥ ١ - في الأفعال
- ٢٠٦ ٢ - في الأسماء
- ٢٠٦ المحضة -
- ٢٠٧ ما يشبه الظرف -
- ٢٠٧ ظرف الزمان -
- ٢٠٨ ظرف المكان -
- ٢٠٩ ما يستعمل اسماً وظرفاً -
- ٢١٠ مناقشة عامة لمباحث الفصل
- ٢١٠ ١ - القول في معنوية هذه العوامل
- ٢١٦ ٢ - السبب في استنباط معنى الفعل أو تضمينه
- ٢ - من الأحكام المترتبة على قوة العامل وضعفه . تقدم الحال
- ٢٢٣ على عاملها
- ٢٢٥ ٤ - الأشياء التي يستنبط منها معنى الفعل
- ٢٢٨ ٥ - الأمور المساعدة على استنباط المعنى الفعلي
- ٦ - السبب في اكتفاء الظرف برائحة الفعل وتشبيهه الحال
- ٢٣٠ والمصادر به
- ٢٣٨ ٧ - عمل حروف المعاني
- ٢٤٣ ٨ - تضمين الأفعال معاني أفعال أخرى
- ٢٤٥ ٩ - عملها في المفاعيل الصريحة
- ٢٤٦ ١٠ - تضمين الفعل معنى الحرف
- ٢٤٧ ١١ - اختلاف النحاة في إعمالها
- ٢٤٧ ١٢ - هذه العوامل بين المذهبيين (البصري ، والكوفي)

الفصل الثالث

العوامل المعنوية المجردة عن اللفاظ

المبحث الأول : العوامل المعنوية الرافعة :

٢٥٢المطلب الأول : التجرد أو التعرية
٢٥٢معناه
٢٥٤الاعتراض عليه
٢٥٦الفرق بين التجرد والابتداء
٢٥٦المسائل التي عمل فيها
٢٥٦١ - في المبتدأ
٢٥٦٢ - في الخبر
٢٥٧٣ - في رفع الفعل المضارع
٢٥٨الاعتراض عليه
٢٥٨تقييده بالتجرد من الناصب والجازم
٢٥٨نسبته
٢٥٨احتجاج الفراء له
٢٥٩الاعتراض عليه
٢٦٠رأي الباحث
٢٦٦المطلب الثاني : وقوع الفعل موقع الاسم
٢٦٦المسائل التي عمل فيها
٢٦٦في رفع الفعل المضارع
٢٦٦معناه
٢٦٨الاحتجاج له
٢٦٨الاعتراض عليه

- ٢٧٢ رأي الباحث
- ٢٧٤ المطلب الثالث : وقوع الاسم موقع الفعل
- ٢٧٤ المسائل التي عمل فيها
- ٢٧٤ في رفع المبتدأ
- ٢٧٥ رأي الباحث
- ٢٧٧ المطلب الرابع : السبب الموجب للإعراب
- ٢٧٧ المسائل التي عمل فيها
- ٢٧٧ ١ - في رفع الفعل المضارع
- ٢٧٧ سبب إعراب الفعل المضارع عند البصريين
- ٢٧٨ سبب إعراب الفعل المضارع عند الكوفيين
- ٢٧٩ الاعتراض على هذا العامل
- ٢٨١ المطلب الخامس : العامل لا يقع إلا قبل المعمول فيه
- ٢٨١ المسائل التي عمل فيها
- ٢٨١ ١ - في رفع المبتدأ
- ٢٨٤ المطلب السادس : عائد الذكر
- ٢٨٤ نصوص الفراء في إعماله
- ٢٨٤ هل هو مذهب أم رأي؟
- ٢٨٧ الاحتجاج له
- ٢٨٨ الاعتراض عليه
- ٢٨٨ الرد على ذلك
- ٢٨٩ المسائل التي عمل فيها
- ٢٨٩ ١ - في رفع المبتدأ
- ٢٩٠ ٢ - في رفع الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية

- ٢٩٠ ٣ - في رفع الاسم الواقع بعد (إذا)
- ٢٩٢ المطلب السابع : ما في نفس المتكلم من إرادة معنى الإخبار
- ٢٩٣ - قول بعض النحاة العامل في المبتدأ (المقام من المتكلم)
- ٢٩٤ دور الأداء في العمل النحوي
- ٢٩٥ الاعتراض على هذا العامل
- ٢٩٥ رأي الباحث
- ٢٩٦ المسائل التي عمل فيها
- ٢٩٦ في رفع المبتدأ
- ٢٩٦ في رفع الفاعل
- ٢٩٨ المطلب الثامن : معنى الفاعلية
- ٢٩٨ الاحتجاج له
- ٢٩٨ نسبته
- ٢٩٨ الاعتراض عليه
- ٣٠٠ معنى الفاعلية والإسناد
- ٣٠٢ المسائل التي عمل فيها
- ٣٠٢ في الفاعل
- ٣٠٢ في النعت
- ٣٠٤ المطلب التاسع : التهمم والاعتناء
- ٣٠٤ الرد عليه
- ٣٠٦ المطلب العاشر : الأولوية والاقتضاء
- ٣٠٦ المطلب الحادي عشر : كونه ثانياً لأول
- المبحث الثاني : العوامل المعنوية الناصبة :**
- ٣٠٩ المطلب الأول : القصد إليه

٣٠٩	نسبته
٣٠٩	الفرق بين المقصود إليه والمنبه عليه
٣١٠	المسائل التي عمل فيها بنصوص صريحة :
٣١٠	الاعتراض عليه
٣١١	رأي الباحث في اطراف أعماله
٣١٥	ابن مضاء والتقدير
٣١٥	دلائل الحال
٣١٦	عمله في منصوبات المدح ، والذم ، والترحم
٣٢٠	المطلب الثاني : معنى المفعولية
٣٢٠	نسبته
٣٢٠	المسائل التي عمل فيها
٣٢٠	في المفعول به
٣٢١	في الاسم المنصوب على الاشتغال
٣٢٢	في الاسم المنصوب في باب الاغراء
٣٢٢	في النعت
٣٢٤	المطلب الثالث : تمام الكلام
٣٢٤	المقصود به
٣٢٥	المسائل التي عمل فيها
٣٢٥	في المستثنى
٣٢٦	في كلمة (غير)
٣٢٧	رأي الباحث
٣٢٨	في التمييز
٣٢٩	في الحال

- ٣٣١ في المفعول به
- ٣٣٣ المطلب الرابع : تمام الاسم
- ٣٣٣ معناه
- ٣٣٧ المطلب الخامس : نزع الخافض
- ٣٣٧ تقوية هذا العامل
- ٣٤١ المسائل التي عمل فيها
- ٣٤١ ١ - خبر (ما) الحجازية
- ٣٤١ الاحتجاج له
- ٣٤٢ الرد على ذلك
- ٣٤٣ رأي الباحث
- ٣٤٤ ٢ - في الاسم المنصوب بعد الفعل اللازم
- ٣٤٦ رأي الباحث
- ٣٥٠ ٣ - في مصادر من نحو : لغة ، وشرعاً ، واصطلاحاً
- ٣٥١ الاعتراض على ذلك
- ٣٥٢ الرد على ذلك
- ٣٥٤ ٤ - في كلمة (غير)
- ٣٥٥ ٥ - في أسلوب القسم
- ٣٥٧ ٦ - في المستثنى
- ٣٥٨ ٧ - في المفعول لأجله
- ٣٦١ ٨ - في التمييز
- ٣٦٤ ٩ - في المفعول فيه
- ٣٦٩ ١٠ - في المفعول معه
- ٣٧٢ ١١ - في الحال

- ٣٧٤ ١٢ - في نصب الجملة بعد الفعل المعلق
- ٣٧٥ ١٣ - في أسلوب التحذير
- ٣٧٦ ١٤ - في المصادر (المفعول المطلق)
- ٣٧٨ ١٥ - في معمولات بعض المشتقات
- ٣٧٨ أفعال التفضيل
- ٣٧٩ معمول المصدر
- ٣٧٩ ١٦ - في نصب اسم (لا) النافية للجنس
- ٣٧٩ ١٧ - في مفعول عسى

المبحث الثالث : العوامل المعنوية الرافعة والناصبة :

- ٣٨٢ المطلب الأول : المضارعة أو المشابهة
- ٣٨٤ المسائل التي عمل فيها
- ٣٨٤ في رفع المبتدأ
- ٣٨٤ الاحتجاج له
- ٣٨٥ الاعتراض عليه
- ٣٨٧ في خبر المبتدأ
- ٣٨٧ في رفع كلمة (غدوة)
- ٣٨٧ في اسم كان
- ٣٨٧ في رفع الفاعل
- ٣٨٧ الاحتجاج له
- ٣٨٧ الاعتراض عليه
- ٣٨٨ في رفع الفعل المضارع
- ٣٩٠ الاعتراض عليه
- ٣٩١ رأي الباحث

- ٢٩٢ في حالة النصب
- ٢٩٣ المسائل التي أعمل فيها نصباً
- ٢٩٣ في المستثنى
- ٢٩٥ في التمييز
- ٢٩٦ في الظرف
- ٢٩٦ في خبر كان
- ٢٩٩ المطلب الثاني : الإهمال أو عدم العامل
- ٤٠١ رأي النحاة في حركة المهمل
- ٤٠٦ المسائل التي عمل فيها
- ٤٠٧ في المنادى (على رأي النحاة)
- ٤١٠ في العدد المعطوف على غيره أو عليه
- ٤١٠ في رفع الفعل المضارع
- ٤١١ في نصب المنادى المضاف
- ٤١١ في نصب الأفعال
- ٤١٢ بين التجرد والإهمال
- ٤١٤ شروط الإهمال
- ٤٢٢ المطلب الثالث : الابتداء
- ٤٢٢ معناه
- ٤٢٢ ١ - مجموعة صفات
- ٤٢٧ ٢ - التعري من العوامل اللفظية
- ٤٣٠ ٣ - التعرية مع الإسناد
- ٤٣٠ ٤ - التجرد من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً ، والتعرض لدخولها ، والإسناد

- ٤٣١ ٥ - كونه أولاً لثان
- ٤٣٢ ٦ - اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان، يكون الثاني حديثاً عنه
- ٤٣٣ ٧ - جعل الاسم في صدر الكلام لفظاً ، تحقيقاً أو تقديراً للإسناد
- ٤٣٤ ٨ - ما في النفس من معنى الإخبار
- ٤٣٤ ٩ - جعل الاسم على هيئة معلومة لا بد للمبتدأ أن يكون على مثلها فصار ترتيبها كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين في باب الفعل فاعلاً والآخر مفعولاً
- ٤٣٥ ١٠ - مضارعه للفاعل
- ٤٣٥ ١١ - معنى مصدري
- ٤٣٥ ١٢ - عدم العوامل
- ١٣ - ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً، من مخبر عنه، أو وصف سابق
- ٤٣٥ ١٤ - لفظ (هو) دليل عليه
- ٤٣٦ ١٥ - معناه قائم بالمبتدأ لاشتقاقه منه
- ٤٣٦ الابتداء من حيث القوة والضعف
- ٤٣٩ المسائل التي عمل فيها
- ٤٤٠ في المبتدأ والخبر معاً
- ٤٤١ الرد على ذلك
- ٤٤٢ الرد على هذا الاعتراض
- ٤٤٥ في المبتدأ وحده
- ٤٤٨ في الخبر

- ٤٤٨ أ - الابتداء والمبتدأ معاً
- ٤٤٨ الاحتجاج لذلك
- ٤٤٩ الاعتراض على ذلك
- ٤٥٠ ب - الابتداء بواسطة المبتدأ
- ٤٥٠ الاحتجاج لذلك
- ٤٥٠ الاعتراض عليه
- ٤٥١ في رفع اسم (ما) النافية
- ٤٥٢ في الاسم الواقع بعد (لات) و(لا) النافية
- ٤٥٣ في الاسم الواقع بعد النواسخ المهمله (المخففة)
- ٤٥٤ في رفع خبر إن ، ولكن
- في رفع الظرف المتقدم على الفعل الناسخ والذي يجعلونه معمولاً للخبر.
- ٤٥٥
- ٤٥٦ في الاسم المرفوع بعد حبذا
- ٤٥٧ في الاسم المرفوع بعد لولا
- ٤٥٨ في الاسم الواقع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين
- ٤٥٨ أ - بعد (إن) الشرطية
- ٤٦٠ ب - بعد (إذا) الشرطية
- ٤٦١ في الاسم الواقع بعد (حيث)
- ٤٦٢ في الاسم المتأخر عن شبه الجملة
- ٤٦٣ في الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام متلوّاً بالفعل
- ٤٦٤ في رفع الفعل المضارع
- ٤٦٥ في نصب الحال
- ٤٦٨ تعقيب

٤٧١	عمل الترافع
٤٧٧	المطلب الرابع : الخلاف
٤٨٠	الاحتجاج له
٤٨٠	بين مصطلحات (الخلاف ، والصرف ، والخروج)
٤٨٤	بين الخلاف والقطع
٤٨٦	المسائل التي عمل فيها
٤٨٦	في حالة الرفع
٤٨٨	في حالة النصب
٤٨٨	في الظرف الواقع خيراً للمبتدأ
٤٨٩	اعتراض البصريين عليه
٤٩٢	في المفعول معه
٤٩٤	الاعتراض على ذلك
٤٩٤	في المفعول به
٤٩٧	أفعل التعجب (عند من قال باسميتها)
٥٠١	في المستثنى
٥٠٤	في الحال
٥١٠	في المنصوب على القطع
٥١٣	في المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم
٥١٧	في المنصوب على الاختصاص
٥١٨	في نصب الأفعال
٥٢١	بعد الواو
٥٢١	الاعتراض على ذلك
٥٢٥	في جواب الأمر

٥٢٥ في جواب النهي
٥٢٥ في جواب النفي
٥٢٦ في جواب الدعاء
٥٢٦ في جواب الاستفهام
٥٢٦ في جواب العرض
٥٢٦ في جواب التحضيض
٥٢٦ في جواب التمني
٥٢٦ بعد (الفاء)
٥٢٧ في جواب النهي
٥٢٨ في جواب الأمر
٥٢٨ في جواب الاستفهام
٥٢٩ في جواب التمني
٥٣٠ في جواب الترجي
٥٣١ في جواب النفي
٥٣١ بعد العرض
٥٣٢ بعد التحضيض
٥٣٢ بعد الدعاء
٥٣٢ في جواب (كأن) إذا لم يقصد بها التشبيه
٥٣٣ في جواب (إنما)
٥٣٣ بعد أفعال الظن
٥٣٣ بعد (أو)
٥٣٤ بعد (حتى)
٥٣٦ تعقيب

المبحث الرابع : العوامل المعنوية الرافعة والناصبة والجارّة :

٥٣٩المطلب الأول : الإسناد
٥٤٢المسائل التي عمل فيها
٥٤٢في رفع المبتدأ
٥٤٣في رفع الفاعل
٥٤٥بين الاشتغال ، والتفريغ ، والبناء ، والإسناد
٥٤٩في نصب الحال
٥٤٩بين النسبة ومعنى الجملة
٥٤٩في جر المضاف إليه
٥٥٠رأي الباحث
٥٥٤المطلب الثاني : التبعية
٥٥٤المراد بها
٥٥٥الاحتجاج لها
٥٥٨رأي الباحث
٥٥٩معمولاتها
٥٥٩في النعت الحقيقي
٥٦٠في النعت السببي
٥٦٠في التوكيد
٥٦١عطف البيان
٥٦١في البدل
٥٦٢في خبر المبتدأ
٥٦٣في حالة النصب
٥٦٣في النعت

المبحث الخامس : العوامل المعنوية الناصبة والجارّة :

- المطلب الأول : معنى الاضافة ٥٦٧
المسائل التي عمل فيها ٥٦٩
في جر المضاف إليه ٥٦٩
في نصب الحال ٥٦٩
في نصب المفعول به ٥٧٢

المبحث السادس : العوامل المعنوية الجازمة :

- المطلب الأول : الطلب ٥٧٦

المبحث السابع : العوامل المعنوية المشتركة :

- المطلب الأول : الجوار ٥٨١
- بين مصطلحي الجوار وإلتباع ٥٨١
- رأي النحاة فيه ٥٨٣
- المؤيدون ٥٨٣
- المنكرون ٥٨٨
- رأي السيرافي ٥٨٨
- رأي ابن جني ٥٨٩
- مؤيدون ومنكرون ٥٩٢
- رأي الباحث ٥٩٣
- رأي النحاة في الحركة الناشئة عن الجوار ٥٩٤
- أقسام المجاورة ٦٠٥
- شروط الخفض على الجوار ٦٠٥
- أمن اللبس ٦٠٦

- أن يكون الاسم المخفوض بالجوار في مكان لا يستحق الجر
٦٠٨ كأن يكون مرفوعاً أو منصوباً فيجر لمجاورة ما قبله
- أن يكون الخفض على الجوار في المنكرات
٦٠٨
- أن يصح وقوع المخفوض على الجوار صفة إذا أريد ذلك
٦١٠
- أن يكون المتجاوران متفقين في التذكير والتأنيث
٦١١
- أن يكون المتجاوران متفقين في الإفراد والتثنية والجمع
٦١٥
- أن يكون الخفض على الجوار في النعت فقط
٦١٦
- أن يكون خاصاً بالجرور
٦١٧
- أن يكون ذلك في لفظين متجاورين مجاورة لفظية أو تقديرية .
٦١٩
- أن يكون تابعاً لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى
٦٢٠
- أن يكون الخفض على الجوار بعد مخفوض خفضاً ظاهراً
٦٢٠ لتحصل المشاكلة
- المسائل التي عمل فيها
٦٢١
- في حالة الجر
٦٢١
- في النعت الحقيقي
٦٢١
- في النعت السببي
٦٢٧
- في التوكيد
٦٢٧
- في عطف البيان
٦٢٨
- في البديل
٦٢٩
- في عطف النسق
٦٣١
- في خبر المبتدأ
٦٣٦
- في الفاعل
٦٣٦
- في المفعول لأجله أو المصدر الواقع حالاً
٦٣٧

- ٦٣٧ في حالة الرفع
- ٦٣٩ في حالة النصب
- ٦٤٣ في حالة الجزم
- ٦٤٣ الاحتجاج له
- ٦٤٣ الاعتراض عليه
- ٦٤٩ تعقيب
- ٦٥٠ في التابع
- ٦٥١ الإتياع والتوكيد اللفظي
- ٦٥١ التوكيد اللفظي
- ٦٥٥ إتياع المنادى وصفه
- ٦٥٨ التبعية ، والجوار ، والإضافة ، والتضمين
- ٦٦٠ المطلب الثاني : الوهم أو التوهم
- ٦٦٠ تعريفه لغة
- ٦٦٣ توضيح معناه
- ٦٦٤ علاقة التوهم بالتأويل ، أو التقدير ، والتعارض
- ٦٦٤ التوهم والتأويل
- ٦٦٥ علاقته بالتعارض
- ٦٦٦ العطف على الموضع ، والتوهم ، واهتمام النحاة بالمعنى
- العلاقة بين التوهم ، وما في النفس من الإرادة ، والقصد إليه ،
- ٦٧٠ ومعنى الكلام ، والإهمال
- ٦٧٠ ١ - التوهم وما في نفس المتكلم من الإرادة
- ٦٧٠ ٢ - التوهم والقصد إليه
- ٦٧٠ ٣ - التوهم ومعنى الكلام

٦٧١	٤ - التوهم والإهمال
٦٧٢	المسائل التي عمل فيها
٦٧٢	في حالة الرفع
٦٧٢	في الأسماء
٦٧٣	في البديل
٦٧٤	في الاستثناء
٦٧٤	في الأفعال
٦٧٤	رفع الفعل المضارع
٦٧٥	في حالة النصب
٦٧٥	في الاسماء
٦٧٥	في نصب الحال
٦٧٦	في المفعول المطلق
٦٧٧	في المفعول لأجله
٦٧٧	في المفعول به
٦٧٨	في المفعول فيه
٦٧٩	في الأفعال
٦٨٠	في حالة الجر
٦٨٣	في حالة الجزم
٦٨٥	مناقشة عامة لمباحث الفصل
٦٨٥	١ - استنباط النحاة العامل من تعليل الظواهر
٦٩١	٢ - المصطلح
٦٩٤	أ - خصوص المصطلح وأثره
٦٩٥	ب - عموم المصطلح وأثره

٦٩٥	ج - تعدد المصطلحات على مستوى المذاهب النحوية
٦٩٦	٢ - الاختلاف في تفسير معنى العامل
٦٩٦	١ - تحديد معنى العامل النحوي ، وطبيعته
٦٩٧	٢ - تفسير العامل
٧٠٠	٤ - نسبة الآراء
٧٠٤	٥ - الفرق بين العامل ، والمعنى المقتضي للإعراب
٧٠٥	٦ - العوامل المعنوية المجردة عن الألفاظ وأصول الصناعة
٧٠٥	أ - مدى مراعاة النحاة لأصول العمل
٧٠٧	ب - القياس والسماع فيها
٧٠٩	ج - احتجاجات النحاة ، واعتراضاتهم
٧١١	د - استشهاداتهم
٧١٢	٧ - الاتجاهات والمذاهب في هذه العوامل
٧١٧	٨ - الاهتمام بالمقام وما في نفس المتكلم
٧١٨	٩ - أسباب تعدد العوامل المعنوية
٧٢١	الخاتمة
٧٢٩	فهرس المصادر والمراجع
٧٥٥	فهرس الموضوعات